# أمثلة الجزولية

للأستاذ

أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين

المتوفى سنة ٦٤٥ هـ

درسه وحققه

الأستاذ الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي

كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار صادر

بيروت

© تركي بن سهو العتيبي، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشلوبيني، عمر بن محمد

أمثلة الجزولية/ تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي -

الرياض.

...... ص؛ ١٧٠ × ٢٤ سم.

ردمك: ٢-٥٧٩-٣١-٩٩٦٠

١- اللغة العربية- النحو أ- العتيبي، تركي بن سهو (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٤١٥،١ — ١٨/٣٣٨٢





الطبعة الأولى 1414هـ - 1993 م

الطبعة الثانية 1430هـ - 2009 م





دار صادر

تأسست سنة 1863

ص. ب ١٠ بيروت، لبنان

© DAR SADER Publishers

P.O.B. 10 Beirut, Lebanon

Fax: (961) 4.910270 Tel: 910340

e-mail: dsp@darsader.com

http: www.darsader.com

Amthilat al-Juzūliyat

(*Abū 'Alī 'Umar al-Shalaubīn*)

p. 608 - s. 17.5x25 cm

ISBN 978-9953-13-206-8

9 789953 132068


بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

**أما بعد:**

فإنَّ علاقتي بالأستاذِ أبي عليٍّ الشلوبين تعودُ إلى أكثر من عشرِ سنواتٍ مضت، وذلك عندما سجلتُ شرحَ المقدّمَةِ الجزوليةِ الكبيرِ له - رحمه الله تعالى - لنيلِ درجةِ الدكتوراه، وقمت بجمعِ كتبهِ المطبوعِ منها والمخطوطِ، ولم يطبعْ له آنذاك سوى التوطئة، وحصرتُ - بفضلِ الله - عدداً غيرَ قليلٍ من كتبه المخطوطة، كما تمكّنْتُ من الحصول على مصورات لها، ومنها كتاب أمثلة الجزولية.

هذا الكتاب لمَّا صَوَّرتُ نسختَه الوحيدة من جنوب تركيا، قمت بعرضها على كتب الأستاذ أبي علي علّها تكون نسخة أخرى من واحد منها، خاصة التوطئة أو الشرح الصغير؛ لكونهما يقاربانها في الحجم، وقد حقق الكتابان قبلُ لنيل درجة الماجستير في ثلاث جامعات، ولم يذكر المحققون الثلاثة هذا الكتاب، ولم يقفوا على خبر له، فلم أجده يطابق واحداً منهما، ثم استعرضْتُ بعدَ ذلك ما كُتبَ عن أبي علي الشلوبين سواء ما كتب عنه في كتب التراجم أم ما قدم من بحوث علمية، فلم أقف له على من ذكر هذا الكتاب.

وبعد المقابلة وعرضه على مؤلفات الشلوبين الأخرى تبينت أنَّ الكتاب مستقلٌ بذاته، وليس نسخةً من أيِّ كتابٍ آخر، فكنتُ ـ بفضل الله ـ أول من أشار إليه في كتابة علمية.

وقد دعاني إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه الأمور الآتية:

١ ـ هذا الكتاب يمثل مرحلة مهمة في تطور الدرس النحوي في جانبيه؛ الشخصي فيما يخص الأستاذ أبا علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ وسوف أشير إليه في الفصل الثاني بشيء من التفصيل ـ بإذن الله تعالى ـ والمنهجي فيما يخص مراحل التأليف عند الأقدمين، وطريقة إقراء الكتب وتدوين التعاليق عليها، ومن ثم شرحها والتذييل عليها، ثم هل كان هذا الكتاب تعليقاً على متن الجزولية جاءت عقبه الشروح؟ هذا ما سوف أحاول الإجابة عنه عند حديثي عن هذا الكتاب ـ بإذن الله تعالى ـ.

٢ ـ كتاب الأمثلة فيما ظهر لي من تحقيقه سابق على الشرحين الآخرين، وأقرب لهما في طريقة التناول من التوطئة، وانماز عنهما بأمور كثيرة، سواء في النص المشروح أم في الشواهد والتعليقات، وسوف أذكر هذا بشيء من التفصيل في الفصل الثاني ـ إن شاءالله تعالى ـ.

٣ ـ أن هذا الكتاب على صغر حجمه أعانني على تصويب بعض عبارات الشرح الكبير التي استغلقت عليّ أثناء عملي فيه، ولم أجد في كتب أبي علي الأخرى حلاً لها، وتركتها كما هي لمَّا أعيتني فيها الحيل، ودعاني إلى إبقائها أن جميع النسخ متوافقة، وكذلك ما في الشرح الكبير يوافق ما في الشرح الصغير وعلقت عليها بما رأيته صواباً أو راجحاً آنذاك، وأقره المشرف على الرسالة والمناقشون، وبعد وقت طويل، وبعد طباعة الكتاب وبفضل الله ـ سبحانه وتعالى ـ تيسر لي حل هذه الإشكالات من خلال نص الأمثلة.



٤ ـ أن هذا الكتاب فيه نصوص من الجزولية ليست في متن الجزولية المطبوع، وبعض هذه النصوص في نسخة فاس المخطوطة التي لم يقف عليها ناشر الجزولية، وبعضها ليست في المطبوع ولا في نسخة فاس ولا نسخة تيمور، وقد أشرت إلى كل ذلك في مواضعه من التحقيق.

وسار عملي في الكتاب على النحو الآتي:

**المقدمة:**

تحدثت فيها عن أهمية الكتاب والأمور التي دعت إلى تحقيقه ونشره، وعن منهج التحقيق.

**القسم الأول: الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول.

**التمهيد:**

تحدثت فيه عن حياة الشلوبين باختصار.

**الفصل الأول: أمثلة الجزولية: عرضاً ودراسة.**

تناولت فيه:

**أولاً:** موضوع الكتاب.

**ثانياً:** منهجه.

**ثالثاً:** موقف الشارح من الجزولية.

**رابعاً:** شواهده.

**خامساً:** مصادره.

**الفصل الثاني: موازنة بين أمثلة الجزولية والشرحين الصغير والكبير.**

تناولت فيها:

**أولاً**: أوجه الاختلاف بين الأمثلة والشرحين.

**ثانياً**: تطور الدرس النحوي عند أبي علي الشلوبين.

**ثالثاً**: انفرادات الأمثلة في التمثيل أو في التوثيق والتعليل، أو بشرح نصوص من الجزولية لم يعرض لها في الشرحين، أو انفرادها بشواهد لم يستشهد بها في الشرحين أيضاً.

**الفصل الثالث: موازنة بين أمثلة الجزولية والتوطئة.**

تناولت فيه: **أولاً**: ترتيب الكتابين. **ثانياً**: مادة الكتابين. **ثالثاً**: شواهد الكتابين.

**القسم الثاني: التحقيق.**

تناولت فيه الآتي:

**أولاً**: تحقيق نسبة الكتاب.

**ثانياً**: منهجي في التحقيق.

**ثالثاً**: وصف النسخة.

ثم **النص المحقق**، وأعقبته بعد ذلك **بالفهارس اللازمة**.

وأخيراً أحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ على توفيقه وتيسيره، ومنّه عليّ بإنجاز هذا العمل وإتمامه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم.

تركي بن سهو بن نزال العتيبي

رمضان ١٤١٦ هـ

العنوان البريدي

السعودية - الرياض ١١٦٩٢

ص.ب. ٨٩٧٥٥



# القِسم الأوّل

# التمهيد

## حياة الأستاذ أبي علي الشلوبين

## أ ـ اسمه ونسبه:

هو الأستاذُ أبو عليٍّ عمرُ بنُ محمَّدِ بن عمرَ بنِ عبدالله الأزديُّ الشلوبينيُّ الإشبيليُّ الأندلسيُّ النحويُّ[(١)].

اشتَهَر بالأستاذِ أبي عليٍّ، وكذلك بالشلوبين، وبهما معاً فيقال له: الأستاذ أبو علي الشلوبين.

نسب إلى قبيلة الأزد، وهو: الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[(٢)].

ونسب إلى الشلوبيني؛ لأنَّ والدَه كانَ أشقرَ أزرقَ، والأشقرُ الأزرقُ يقالُ له بلسان روم الأندلس: شلوبين[(٣)].

## ب ـ مولده:

ولد أبو عليٍّ الشلوبين سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وكان ذلك مقيداً بخطِّ والده.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٥، وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، وانظر أيضاً: الشرح الكبير ١/ ١١-٤٧.

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب ٤٨٤.

(٣) انظر: الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦١.

## جـ ـ شيوخه:

أخذ الأستاذ أبو عليٍّ الشلوبين العلمَ عن عددٍ من العلماء الأندلسيين، فقد درسَ القرآنَ والقراءاتِ والأدبَ واللغةَ والنحوَ، وبرز في النحو فأقرأه نحواً من ستين سنة، وعلا صيته واشتهر ذكره، وصار إماماً في العربية غير مدافع[1].

أما أبرز شيوخه ـ رحمه الله تعالى ـ فهم على النحو الآتي[2]:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الإشبيلي «... ـ ٥٨١هـ»[3].

٢ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي القرطبي «٥١٣ ـ ٥٩٢هـ»[4]، المعروف بابن مضاء القرطبي.

٣ ـ أحمد بن علي بن حكم بن عبدالعزيز بن محمد القيسي الحصّار «٥١٣ ـ ٥٩٨هـ»[5].

٤ ـ أحمد بن علي بن محمد بن عبدالملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي «٥٠٢ ـ ٥٧٧هـ» المعروف بأبي العباس اللص[6].

٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن رشد القرطبي «٠٠٠ ـ ٦٢٢هـ»[7].

(١) انظر: صلة الصلة لابن الزبير ٧/ ٧٠ ـ ٧١.
(٢) قدمت دراسة تفصيلية عنهم في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢١ ـ ٣٢.
(٣) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٠، الذيل والتكملة ١/ ١/ ١١١ ـ ١١٤، ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٤) انظر: الذيل والتكملة ١/ ١/ ٢١٢ ـ ٢٢٣، ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٥) انظر: المصدر السابق ١/ ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥، ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٦) انظر: المصدر السابق ١/ ١/ ٣١٦ ـ ٣٢٠، ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٧) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، والذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦١.



٦ ـ أحمد بن محمد خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي «... ـ ٥٨٨هـ» أبو القاسم الحوفي[1].

٧ ـ جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد «٠٠٠ ـ ٥٩٦هـ»[2].

٨ ـ خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي «٤٩٤ ـ ٥٧٨هـ»[3].

٩ ـ عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسن بن سعدون الخثعمي أبو القاسم السهيلي «٥٠٨ ـ ٥٨١هـ»[4].

١٠ ـ عبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي «٥٢٤ ـ ٥٩٧هـ» المعروف بأبي محمد بن الفرس[5].

١١ ـ علي بن أحمد بن علي بن فتح بن لبال الأموي الشريشي «٥٠٨ ـ ٥٨٣هـ» أبو الحسن بن لبّال[6].

١٢ ـ محمد بن خلف بن محمد بن عبدالله بن صاف اللخمي الإشبيلي «٠٠٠ ـ ٥٨٦هـ» أبو بكر بن صاف[7].

١٣ ـ محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي «٥٠٢ ـ ٥٧٥هـ»

(١) انظر: برنامج ابن الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ١/ ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥، ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٢) انظر: برنامج شيوخ الرعيني ٨٤، بغية الوعاة ١/ ٤٨٤.
(٣) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٤) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦١.
(٥) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٥٨ ـ ٦٣، ٥/ ٢/ ٤٦٢.
(٦) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/ ١/ ١٦٩ ـ ١٧١.
(٧) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦١، ٦/ ١٨٨ ـ ١٩٠.

أبو بكر[1].

١٤ ـ محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بن أحمد الأموي «٥٤٥ ـ ٦١٨هـ» أبو بكر[2].

١٥ ـ محمد بن عبدالله بن يحيى بن فرج بن الجد الفهري الإشبيلي اللبلي «٤٩٦ ـ ٥٨٦هـ» أبو بكر بن الجد[3].

وغيرهم كثير، وسوف أجعل لهم ثبتاً بإذن الله تعالى، في بحث أعده الآن عن الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ وأذكر فيه العلوم التي أخذها عن كل شيخ على حدة.

### د ـ تلاميذه:

سبق أن أشرت في الشرح الكبير إلى أن تلاميذ الأستاذ أبي علي لا يحصون عدداً، كما ذكر هذا ابن الزبير ـ رحمه الله تعالى ـ وسوف أذكر أبرزهم على صفة الإجمال، وهم على النحو الآتي:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي أبو إسحاق «٦١١ ـ ٦٦١هـ»[4].

٢ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن عبدالله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي أبو العباس الماردي «٥٨٧ ـ بعد ٦٦٦هـ»[5].

٣ ـ أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي أبو العباس بن

(١) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١، فهرس الفهارس ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٦/٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) برنامج شيوخ الرعيني ٨٤، برنامج ابن الربيع ٢٥٨.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٥) انظر: صلة الصلة ٧/٧١، بغية الوعاة ١/٣٣٨.



الحاج «٠٠٠ ـ ٦٥١هـ»[1].

٤ ـ أحمد بن يوسف الفهري اللبلي أبو جعفر «٦٢٣ ـ ٦٩١هـ»[2].

٥ ـ أبو بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي النحوي «... ـ ٦٥٧هـ»[1].

٦ ـ طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الأموي الإشبيلي اليابري أبو جعفر «٦٠١ ـ ٦٤٣هـ»[4].

٧ ـ عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي أبو الحسين «٥٩٩ ـ ٦٨٨هـ»[5].

٨ ـ علي بن عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن الخشني الأبذي «٦١٣ ـ ٦٨٠هـ»[6].

٩ ـ علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي «٥٩٧ ـ ٦٥٩هـ»[7].

١٠ ـ علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي أبو الحسن بن الفخار «٥٩٢ ـ ٦٦٦هـ»[8].

١١ ـ علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو

(١) انظر: الذيل والتكملة ١/١/٣٨٦، بغية الوعاة ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) انظر: عنوان الدراية ٣٤٥، نفح الطيب ٢/٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١/٤٧٣.

(٤) انظر: الذيل والتكملة ٤/١٦١ ـ ١٧٠، بغية الوعاة ٢/١٩ ـ ٢٠.

(٥) انظر: برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨، الذيل والتكملة ٨/٢/٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(٦) انظر: الذيل والتكملة ٥/١/١٤١.

(٧) انظر: صلة الصلة ٧/١٤٢ ـ ١٤٣، الذيل والتكملة ٥/١/٤١٣ ـ ٤١٤.

(٨) انظر: برنامج الرعيني ٨٣ ـ ٨٥، الذيل والتكملة ٥/١/٣٢٣ ـ ٣٦٩.

الحسن بن الضائع «٦١٤ ـ ٦٨٠هـ»[١].

١٢ ـ علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأبذي أبو الحسن «٠٠٠ ـ ٦٨٠هـ»[٢].

١٣ ـ قاسم بن علي بن محمد سليمان الأنصاري البطليوسي «٠٠٠ ـ ٦٣٠هـ» المعروف بالصفار[٣].

١٤ ـ جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني «٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ» المعروف بابن مالك[٤].

وغيرهم عدد غير قليل من الطلاب الذين تصدروا للتعليم والتأليف، وكان لهم أثر بارز في الدرس النحوي، وقد حصرت عدداً كبيراً منهم في الشرح الكبير، وفي العمل الذي درست فيه حياة الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ.

**هـ ـ مصنفاته:**

للأستاذ أبي علي الشلوبين عدد من المصنفات في الدرس النحوي، وهي على سبيل الإجمال على النحو الآتي:

١ ـ *الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال.*

وموضوع هذا الكتاب يدل أن الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ ألفه في الرد على من اعترض الزجاجي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الجمل، ومن أبرز هذه الكتب ما كتبه ابن السيد البطليوسي في كتابه

---

(١) انظر: الذيل والتكملة ٥/١/٣٧٣، بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٥/١/٣٩١.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/١٣٠ ـ ١٣٧، نفح الطيب ٢/٢٢٢ ـ ٢٣٣.



*إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل*، وقد حققه الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور حمزة بن عبدالله النشرتي، ونشرته له دار المريخ في الرياض عام ١٣٩٩هـ.

وهذا الكتاب من الكتب المفقودة التي لم أقف عليها.

٢ ـ أمثلة الجزولية.

وهو هذا الكتاب الذي أقدمه اليوم، وموضوعه يتناول متن المقدمة الجزولية الذي ألفه أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي «٥٤٠ ـ ٦٠٧هـ».

وهذا الكتاب هو أحد كتب أبي علي الشلوبين الأربعة التي ألفها حول الجزولية، وسوف أتناولها بالعرض والدراسة في الفصل الثالث ـ بإذن الله تعالى ـ.

٣ ـ برنامج شيوخه.

وقد جمع فيه الشيوخ الذين أخذ عنهم، وفصّل كيفية أخذه عنهم[١]، وقيل: إن الذي جمع هذا هو أبو محمد الحريري، وهو من كتب الشلوبين المفقودة التي لم أقف عليها.

٤ ـ تعليق على كتاب سيبويه.

موضوع هذا الكتاب يظهر من عنوانه أنه يتناول كتاب سيبويه بالتعليق، وقد ذكره عدد من الذين ترجموا للأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ ولم أقف عليه.

٥ ـ التوطئة.

وهذا الكتاب ألفه الشلوبين توطئة للمقدمة الجزولية، وقد حقق

---

(١) انظر: الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢.

لنيل درجة الماجستير مرتين، إحداهما في كلية دار العلوم، والأخرى في كلية اللغة العربية في الأزهر، وسوف أتناوله بالعرض والدراسة في الفصل الثالث - إن شاءالله تعالى -.

٦ - حواشي الإفصاح.

وموضوع هذا الكتاب حواشٍ وردود على ابن الطراوة في كتابه الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح، وقد حقق كتاب الإفصاح أخي الفاضل د. عيّاد بن عيد الثبيتي، وطبعه في دار المدني في القاهرة، وحققه أيضاً الصديق د. حاتم بن صالح الضامن وقد نشره في العراق.

٧ - حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج.

وموضوع هذا الكتاب الرد والاعتراض على شيخه ابن ملكون في كتابه إيضاح المنهج، وكتاب إيضاح المنهج جمع فيه ابن ملكون - رحمه الله تعالى - كتابين من كتب ابن جني وهما: التنبيه على مشكلات الحماسة، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة.

وهذا الكتاب له نسخ متعددة في عدد من المكتبات، وقد حققه د. أحمد محمد علاَّم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر - المنصورة عام ١٤٢٧هـ.

٨ - حواشي الحماسة، أو شرح الحماسة.

الحماسة لأبي تمام، وللشلوبين عليها حواشٍ أو شرح، وقد نقل عنه ابن هشام في تلخيص الشواهد ٣٢١، وكذلك البغدادي في الخزانة ٩/ ٣٥٤، ولم أقف عليه.

٩ - حواشي المفصل.

وموضوع هذا الكتاب تعليقات وهوامش على المفصل للزمخشري، ومن هذا الكتاب نسختان مخطوطتان، وقد اعتمد عليهما الأخ حمّاد الثمالي في تحقيقه له، ونال به درجة الماجستير من كلية



اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٠٢هـ.

١٠ - حواشي المسائل العسكريات.

وقفت على نسخة خطية من هذا الكتاب، وهي تتناول كتاباً من كتب أبي علي الفارسي وهو المسائل العسكرية، وقد نشرت المسائل العسكرية.

١١ - شرح الإيضاح.

وموضوعه كما يظهر من عنوانه أنه يتناول كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وقد أحال عليه في الشرح الكبير(١).

١٢ - الشرح الصغير للمقدمة الجزولية.

وهذا من أعمال الأستاذ أبي علي الشلوبين التي تناولت الجزولية، ومنه نسخة خطية، وقد حقق لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وسوف يأتي الحديث عنه في الفصل الثاني - بإذن الله تعالى -.

١٣ - شرح المقدمة الجزولية الكبير.

وهذا أيضاً من مصنفات الأستاذ أبي علي الشلوبين التي تناولت الجزولية، وقد حققتُه لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسوف أتحدث عنه في الفصل الثاني - بإذن الله تعالى -.

**و - وفاته:**

توفي الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمائة للهجرة(٢).

---

(١) انظر: ٣/ ٩٠٦.

(٢) انظر: برنامج الرعيني ٨٥، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩، الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٦٤.

# الفصل الأول

# أمثلة الجزولية

## عرضاً ودراسة

يمكنني إجمال الحديث عن أمثلة الجزولية في الأمور الآتية:

## أولاً: موضوع الكتاب:

هذا أحدُ الكتبِ التي وضعَها الأستاذُ أبو عليّ عمرُ بن محمدِ بنِ عمرَ الأزديُّ الشلوبين على متن الجزولية، والجزولية وضعها أبو موسى عيسى بنُ عبدالعزيزِ بن يللبخت الجزولي المتوفَّى سنة ٦٠٧هـ ـ رحمهما الله تعالى ـ.

وكتاب أمثلة الجزولية يبدو أنه كان تعليقاً من الأستاذ أبي علي الشلوبين، ثم جُرِّدَ بعد ذلك فصار كتاباً مستقلاً، فقد وجدت إشارة توضح هذا، وهو ما يرد في بعض الورقات من النص على أنه كان تعليقاً على كتاب المقدمة الجزولية. ففي الورقة ١٩أ ما نصه: «وكتب على قوله: عوضاً عن نقص الكلمة»، وقوله: عوضاً من نقص الكلمة موجود في الجزولية ص ٢٢، ومثل ذلك أيضاً في الورقة نفسها: «وكتب على قوله: الاسم الذي يفهم منه التثنية» وهذا القول أيضاً موجود في الجزولية ص ٢٤، وقد تكرر هذا في عدد من المواضع في المخطوط، ويدلُّ ـ في نظري ـ على أن أمثلة الجزولية كانت تعليقاً مكتوباً على متن الجزولية ثم نقله الناسخون بعد ذلك، وأبقوا بعض الملحوظات الدالّة عليه، ويؤكد هذا أمران:

١ ـ أن الأستاذ أبا علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ كانت تُقرأ

عليه الكتب، ويدون تلاميذه آراء الأستاذ عليها، كعملهم في تدوين بعض آرائه على المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي - رحمه الله تعالى - عند قراءتهم لها عليه.

٢ - أن الأستاذ أبا علي الشلوبين - رحمه الله تعالى - كان يعلق بعض التعاليق بنفسه على عدد من الكتب التي قرأها أو قُرئت عليه، كما صنع في تعليقه على كتاب شيخه ابن ملكون إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج.

## ثانياً: منهجه:

اتسم منهج الشارح بسماتٍ متعددة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

### ١ - الاختصار الشديد:

الذي يظهر من عنوان هذا الكتاب أنه مجرد أمثلة للجزولية، ويستلزم أن يكون مختصراً كاختصار الكتاب الذي علق عليه، وكُتِبَت الأمثلة إيضاحاً له، ويظهر أثر هذا الاختصار في مواضع كثيرة من الكتاب، وله نماذج متعددة، وسأكتفي منها بالآتي:

* قال في التعليق على قول الجزولي: مركب، من قوله: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع[١]. احترز به من اللفظ المفرد؛ لأنَّ المفردَ لا يكونُ كلاماً[٢].

وهذا التعليق من الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمه الله تعالى - في منتهى الاختصار، فلم يبين تعريف المفرد، ولم يبين نوعي المركب.

(١) الجزولية ٣.
(٢) انظر: أمثلة الجزولية ١٠٥.



* مثال آخر من اختصاره:

قال في التعليق على قول الجزولي: بالوضع من العبارة السابقة: أي بوضع المتكلم له للفائدة، احترز به من كلام النائم[١].

وهذا اختصار شديد أيضاً، فالمسألة فيها تفصيل غير هذا، وقد اعتد بعض النحاة بكلام الساهي والنائم[٢].

* مثال ثالث للاختصار:

قال في التعليق على قول الجزولي في باب الفاعل: «وقُدِّما - يعني الفعل واسم الفاعل - عليه»[٣]:

يريد أنه إذا تأخر الفعل عن الاسم لم يرتفع بأنه فاعل عندهم، ولكن بأنه مبتدأ نحو: زيدٌ قام[٤].

وهذا نوع آخر من الاختصار، فهذه من مسائل الخلاف المعروفة بين البصريين والكوفيين، وقد أشارت إليها كثير من كتب النحو.

* مثال أخير من الاختصار في هذا الكتاب:

قال في التعليق على قول الجزولي عن دلالة الفعل: «ويدل على الزمان بصيغته»[٥] يريد ببنيته[٦].

وهذا اختصار شديد؛ فإنَّ كلَّ بناءٍ من أبنية الأفعال له زمن معين، فالماضي يدل بصيغته على زمنٍ منصرمٍ، ما لم تدخل عليه عواملُ لفظيةٌ

(١) انظر: أمثلة الجزولية ١٠٥.
(٢) انظر: المصدر السابق ١٠٥هـ٤.
(٣) الجزولية ٥.
(٤) أمثلة الجزولية ١١٤.
(٥) الجزولية ٦.
(٦) أمثلة الجزولية ١١٦.

تصرفهُ إلى المستقبلِ، كأدواتِ الشرطِ، ومثله المضارع فله زمنٌ مخصوصٌ، ويتأثرُ بالعواملِ اللفظيةِ التي تصرفُ زمنه إلى المضيّ كلم ولما.

**٢ ـ الاكتفاء بالتمثيل:**

من مظاهر كون هذا الكتاب أمثلة للجزولية، اقتصار الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ على ضرب الأمثلة للموضع الذي علّق عليه، دون شرح أو تعليل أو تعليق، وقد أضفى على بعض هذه المواضع شرحاً جيداً في كتبه الأخرى[٣].

ومن أمثلة اكتفائه بالتمثيل ما يأتي:

* قال ـ رحمه الله تعالى ـ عند قول الجزولي: ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة[١].

يريد نحو: لام التعريف[٢].

* قال ـ رحمه الله تعالى ـ عند قول الجزولي: أو في الفعل خاصة[٣].

يريد نحو: حرفي التنفيس[٤].

* قال ـ رحمه الله تعالى ـ عند قول الجزولي: أو رابطاً بين اسمين[٥].

يريد نحو: قام زيدٌ وعمرٌو[٦].

---

(١) انظر: الجزولية ٥.
(٢) انظر: أمثلة الجزولية ١١٠.
(٣) انظر: الجزولية ٤.
(٤) انظر: أمثلة الجزولية ١١١.
(٥) انظر: الجزولية ٤.
(٦) انظر: أمثلة الجزولية ١١١.



* قال ـ رحمه الله تعالى ـ عند قول الجزولي عن جمع التكسير: أو تغيير حركة[١].

يريد في مثل وَرْدٍ في الواحد، ووُرْدٍ في الجمع[٢].

**٣ ـ إيرادُ عددٍ من الشواهد او الأمثلة على المسألة:**

من السِّمات المميِّزة لهذا الكتابِ أنَّ الأستاذَ أبا عليٍّ الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ أفاضَ في ذكرِ شواهدَ متعددةٍ أو أمثلة مختلفة في المسألة الواحدة، ولم تكن هذه الشواهد أو تلك الأمثلة مما ورد في الشرحين ـ أعني الصغير والكبير ـ وقد يذكر من الأمثلة ما يستوفي به جميع صور المسألة، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* استشهد على أن مفسِّر الضمير يكون ما يفهم من سياق الكلام[٣] بالشواهد الآتية:

ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[٤].

ـ وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾[٥].

ـ وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[٦].

ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٧].

* استشهد على إجازة الكوفيين إجراء أسماء الإشارة مجرى

---

(١) انظر: الجزولية ٢١.
(٢) انظر: أمثلة الجزولية ١٤٣.
(٣) انظر: أمثلة الجزولية ٢١٩.
(٤) سورة ص، الآية: ٣٢.
(٥) سورة الروم، الآية: ٥١.
(٦) سورة الرحمن، الآية: ٢٦.
(٧) سورة القدر، الآية: ١.

الموصولات[١] بالشواهد الآتية:

ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى﴾[٢].

ـ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُم هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣].

ـ وقول يزيد بن المفرغ الحميري:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكَ إمارةٌ ... أَمِنْتِ وهذا تحملينَ طليقُ

* استشهد على دخول معنى (صار) على (كان) وأخواتها بستةِ شواهدَ، وعلى زيادة (كان) بشاهدين، وأن (كان) تكون بمعنى حدث بشاهدين[٤].

* مثّل لفَعْلى جمعاً، سواء أكان صحيح اللام أم معتله، وسواء أكان بمعنى فاعل أم بمعنى مفعول بالأمثلة الآتية: هَلْكَى ومَرْضَى ومَوْتَى ووَجْعَى وعَقْرى وجَرْحَى وقَتْلَى وأَسْرَى ولَدْغى ونحوها[٥].

* ومن الأمثلة التي استوفى بها الشارح جميع صور المسألة، حديثُه في باب البدل عن بدل البعض من الكل بالنسبة إلى التعريف والتنكير والإظهار والإضمار فقال: أكلت الرغيف ثلثه، أكلت رغيفاً ثلثاً منه، ومَثَّلَ للإظهار والإضمار: ثلثه ثلث الخبزة أكلتها إياها، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، الرغيف أكلته ثلثه[٦].

هذه هي أهم الظواهر التي اتسم بها منهج الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ.

---

(١) انظر: أمثلة الجزولية ٢٠٣.
(٢) سورة طه، الآية: ١٧.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٨٥.
(٤) انظر: أمثلة الجزولية ٢٨٦-٢٩٠.
(٥) انظر: أمثلة الجزولية ٤٦٢.
(٦) انظر: أمثلة الجزولية ٢٥٤.



## ثالثاً: موقف الشارح من الجزولية:

إن دراسة الكتب الصغيرة ضيقة المجال، محدودة المادة أمرٌ من الصعوبة بمكان كبير؛ لأن القطع بمنهجها أو موقف صاحبها سيكون صعباً، أما هذا الكتاب الذي أقدمه الآن فقد انماز عن الكتب الأخرى لتميز شخصية مؤلفه الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ فقد كان له موقف متميزٌ من الجزولية، إذ نقدها، وقوّم عبارتها، وصحّح مرادها، وعزا أقوال النحاة فيها، ويمكنني أن أجمل الحديث عن موقفه في هذا الكتاب في الأمور الآتية:

### ١ ـ التمثيل للجزولية:

قد أشرت في منهج الشارح إلى أنه من منهجه أنه كان يكتفي بالأمثلة عن الشرح أحياناً كثيرةً، في هذا الكتاب خاصة، وربما كان هذا من الدواعي لأن يُسَمَّى الكتابُ أمثلة الجزولية، وقد أوردت نماذج من ذلك هناك، وأكتفي بها.

### ٢ ـ بيان مراد الجزولي:

أفردت هذا بفقرة خاصة به لما رأيت الأستاذ أبا علي الشلوبين يكرر في مواضع كثيرة من هذا الكتاب عبارة (يريد نحو) معقِّباً بها على نص الجزولية، وهو بهذا يحدد المراد بالعبارة، ويلزم منه أنه ينفي غير ذلك أن يكون مراداً، ومن أمثلته ما يأتي:

* جاء في الجزولية عند الحديث عن إعراب الفعل المضارع: «إذا سلمت من نوني التوكيد ونون الجماعة المؤنث أو ضمير التثنية أو علامتها: وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع»[١].

---

(١) الجزولية ١٥.

قال الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ معلّقاً على قوله: نوني التوكيد: «يريد في مثل: هل يضربَنَّ؟ وهل يضربِنّ؟»(١)، وعلق على قوله: نون جماعة المؤنث، فقال: «يريد في مثل: هل تضربْنَ يا هندات»(١)، وعلق على قوله: أو ضمير التثنية فقال: «يريد في مثل: الزيدان يقومان»(١)، وعلق على قوله: أو علامتها فقال: «يريد في مثل: يقومان الزيدان»(١)، وعلق على قوله ضمير جماعة المذكرين العاقلين، فقال: «يريد في مثل: الزيدون يقومون»(١).

بل يورد الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ (يريد) مرتين لاحتمالين مختلفين، يكون كلام الجزولي يحتملهما معاً، ومن ذلك تعليق الشلوبين على قول الجزولي: «التذكير الشخصي لا يكون إلا في الآحاد دون الأجناس»(٢)، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «يريد تذكير المعارف أو يريد به التذكير الحقيقي»(٣).

نص الجزولي يحتمل الأمرين معاً، وإن كان التذكير الحقيقي أخص من تذكير المعارف، وقد أشار إلى هذين الأمرين اللورقي في شرحه لهذا الموضع من الجزولية(٤).

**٣ ـ بيان المحترزات:**

من سمات أمثلة الجزولية الاهتمام ببيان محترزات نصوص الجزولية، وتجلّى هذا في مواضع متعددة من الكتاب، وأخذت أشكالاً متنوعة، أهمها على النحو الآتي:

---

(١) أمثلة الجزولية ١٢٩.
(٢) الجزولية ١٣.
(٣) أمثلة الجزولية ١٢٧.
(٤) انظر: المباحث الكاملة ١/٦٢.



**أ ـ بيان محترزات الحدود:**

جرى كثير من النحويين على بيان محترزات الحدود التي يذكرونها، لكن الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ لم يبين شيئاً من ذلك في الجزولية، وقد أبان الأستاذ أبو علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ عن بعض تلك المحترزات، ومن أمثلة ذلك قول الجزولي عن تعريف الكلام: «هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»(١). فقال الشلوبين عن قوله: مركب: احترز به من اللفظ المفرد؛ لأن المفرد لا يكون كلاماً. وقال عن قول الجزولي: مفيد: احترز به من المركب غير المفيد نحو: إن قام زيدٌ، ويريد بمفيد: أن يكون مفهوماً منه معنى يفيد(٢).

**ب ـ بيان محترزات القواعد النحوية:**

هذا نمط آخر غير النمط السابق؛ لكونه يعرض فيه بيان محترزات بعض القواعد النحوية التي يذكرها الجزولي، ومن نماذج ذلك قول الجزولي في إضمار (أن) المصدرية: «وبعد حرف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به»(٣).

قال الشلوبين معلقاً على قوله: الملفوظ به، فقال: احترز به من حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم كقولك: ما تأتينا فتحدثنا؛ لأن (أن) المضمرة وما بعدها معطوف على المصدر المتوهَّم والتقدير: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ(٤).

قال الجزولي ـ في باب الفاعل ـ: «فإذا أسند الفعل إلى المفرد أو

---

(١) الجزولية ٣.
(٢) أمثلة الجزولية ١٦٤.
(٣) الجزولية ٣٧.
(٤) انظر: أمثلة الجزولية ١٦٤.

المثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي ولم يفصل بينهما»(١).

قال الشلوبين ـ معلقاً على قوله: من ظاهر المؤنث: «استظهر به على المضمر؛ لأنه إذا أسند إليه الفعل أنث لا غير، نحو: فاطمة قامت»(٢)، وقال معلِّقاً على قوله: الحقيقي: «استظهر به على غير الحقيقي؛ لأنه إذا أسند إليه الفعل جاز فيه الأمران نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس»(٣).

هذه بعض النماذج مما بين فيه الأستاذ أبو علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ محترزات الجزولية، سواء أكان هذا البيان متناولاً حدودها أم متناولاً نصوص قواعدها، وهي كما ترى مختصرة تتسم بالإيجاز، ولعل هذا هو المناسب لمثل متن أمثلة الجزولية على اختصاره.

**٤ ـ الحمل على الاحتمال:**

حمل الأستاذ أبو علي الشلوبين عدداً من نصوص الجزولية على تفسير محتمل، لم يقطع بالمراد به منه، ويصدره بقوله: (كأنه يريد)، ويفيد هذا الأسلوب أن الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ لم يقطع بمراد الجزولي، ومن نماذج الحمل على الاحتمال ما يأتي:

* قال الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ: «فاسم المقسوم صادق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع»(٤).

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين: «يمكن أن يريد أن قول أبي القاسم: أقسام الكلام ثلاثة... إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى

---

(١) الجزولية ٥٠.
(٢) أمثلة الجزولية ١٩٣.
(٣) المصدر السابق ١٩٤.
(٤) الجزولية ٣.



أنواعه لم يصح»(١).

وتابع الشلوبين في هذا الاحتمال عددٌ من النحويين منهم اللورقي وابن عصفور والأبذي والعطار، وأبنت عن هذا في موضعه من التحقيق.

* قال الجزولي: «والفعل: كلمة تدلُّ على معنى في نفسها»(٢).

قال الشلوبين: «كأنه يريد: ويتعرض لزمان ذلك المعنى»(٣).

* قال الجزولي: «الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها»(٤).

قال الشلوبين: «كأنه يريد لا تدلُّ على معنى في نفسها، ولا هي في معنى كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، وإلا فيدخل عليه الذي وأخواته»(٥).

ومن أمثلة الحمل على الاحتمال الذي ذكره الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقه على تعريف الجزولي للفعل السابق فقال: «أخرج به الحرف أيضاً، ولا يعترض على هذا الحد بليس وعسى، وما أشبه ذلك مما له معنى في غيره، ولا يفهم المعنى من نفسه؛ لأنه قد يلحق بما دخل تحت الحدِّ من الأفعال من جهة أنه قد يحكم له بحكمه من اتصال صور ضمائر الرفع به، وكأنَّ المراد كلمة حدها الحد الذي ذكره، أو ما كان حكمه حكم الكلمة المحدودة بذلك الحدِّ، وقد يكون إنما حدَّ الفعل الحقيقي؛ لأنه إنما يقال في ليس وعسى إنَّهما فعلان بالمجاز من جهة أن فيهما أحكام الفعل من جهة اتصال ضمائر الرفع بهما»(٦).

---

(١) أمثلة الجزولية ١٠٧.
(٢) الجزولية ٤.
(٣) أمثلة الجزولية ١١٠.
(٤) الجزولية ٤.
(٥) أمثلة الجزولية ١١٠.
(٦) أمثلة الجزولية ١١٠-١٠٩.

فقوله: كأن المراد حملٌ على الاحتمال الذي فرضه الأستاذ أبو علي الشلوبين - رحمه الله تعالى -، وبه أراد دفع الاعتراض بالأفعال الجامدة وما جرى مجراها، مما يمكن ألاَّ يدخل تحت حد الفعل الذي ذكره أبو موسى الجزولي - رحمه الله تعالى -.

### ٥ - الاعتلال لمتن الجزولية:

من السمات البارزة لهذا الكتاب كثرة اعتلال الأستاذ أبي علي الشلوبين لنصوص مختلفة من الجزولية، فيشير لعلة هذا القول أو ذاك، فمن ذلك الآتي:

أ - قال الجزولي: «أصل الإعراب للحركات»[١].

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين - رحمه الله تعالى -: «لأنّه لا يُعْرَبُ بغيرها إلا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه»[٢].

ب - قال الجزولي: «والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع»[٣].

علّق عليه الأستاذ أبو علي فقال: «ظاهرٌ؛ لأنَّ حروفَ المدِّ واللين في الستة الأسماء ليست عنده إعراباً، وإنما هي عنده حروف إعراب، لقوله: عند من يرى الإعراب بها»[٤].

جـ - قال الجزولي: «والمشتق: هو ما بني من المصدر، وليس به»[٥].

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين: «قالَ ذلك لئلا يتخيل أنَّ المصدرَ

(١) الجزولية ٢٨.
(٢) أمثلة الجزولية ١٥٠.
(٣) الجزولية ٢٨.
(٤) أمثلة الجزولية ١٥٠.
(٥) الجزولية ٥٦.



من المشتقّ لكونهما مشتركين في الحروف، وأراد بذلك أن يحرّز أنَّ المصدرَ ليس مما ينعت به؛ لأنَّ النعت إنما ينبغي أن يكون بالمشتق، فإن جاء من ذلك شيء نحو: رجلٌ عدلٌ ورضىً، خُرِّجَ على وجهين»[١].

د - قال الجزولي عن (أم) المتصلة: «وهي التي قبلها مع ما بعدَها كلامٌ واحدٌ، وما قبلها معتمدٌ على همزة الاستفهام»[٢].

قال الشلوبين: «خصّها بذلك لأنها لا تقع بعد غيرها من أدوات الاستفهام، أعني المتصلة»[٣].

هـ - قال الجزولي: «وعشية في الأكثر»[٤].

قال الشلوبين: «قال ذلك لأن سيبويه قال: وبعض العرب يدع التنوين في عشية»[٥]. وقد خرجت قول سيبويه في موضعه من هذا الكتاب.

و - قال الجزولي في باب المبتدأ: «وكانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في الرتبة بعداً عن المعرفة ودنوّاً»[٦].

علق الشلوبين على قوله بعداً عن المعرفة، فقال: لأنهما نكرتان، وعلى قوله: دنوّاً فقال: لأنهما لا يدخلهما الألف واللام[٧].

وإذا أنعمت النظر في هذه العلل تجد أنها تدخل في العلل

(١) أمثلة الجزولية ٢١٦.
(٢) الجزولية ٧١.
(٣) أمثلة الجزولية ٢٤٤.
(٤) الجزولية ٨٧.
(٥) أمثلة الجزولية ٢٦٦.
(٦) الجزولية ٩٦.
(٧) انظر: أمثلة الجزولية ٢٧٩.

الأوائل، وكان الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ يريد تقريب نصوص الجزولية بهذه العلل، ويكشف عن غموضها، ولعل أهم السمات التي تظهر في مثل هذه العلل ما يأتي:

١ ـ أن الأستاذ أبا علي الشلوبين اعتمد في بعضها على خلفيته النحوية في إثبات العلة كما صنع في المثال (أ) والمثال (جـ).

٢ ـ الاعتماد على رأي أبي موسى الجزولي في التعليل، وذلك كما فعل في المثال (ب).

٣ ـ الاعتماد على أقوال النحويين في التعليل، كما في المثال هـ.

٤ ـ دفع التوهم الذي قد يتبادر إلى ذهن القارئ، وبيان الوجه النحوي، كما في المثال (جـ) والمثال (و).

العلل هنا وفي كتاب أمثلة الجزولية بصفة عامة هي من العلل الأوائل، وهذا هو ما يتناسب مع حجم الكتاب والغرض الذي ألف من أجله.

**٦ ـ نقد نصوص الجزولية:**

تمثل نقد الشلوبين لنصوص الجزولية في الأمور التالية:

أ ـ اعتراضات الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ للجزولية.

ب ـ دفاع واعتذار من الشلوبين عن بعض الاعتراضات.

جـ ـ استدراك على الجزولية.

وبيان ذلك على النحو الآتي:

**أ ـ اعتراضات الشلوبين نصوص الجزولية.**

كان للأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ موقفٌ من الجزولية، فذكر في بعض المواضع أن عبارة الجزولية غير صحيحة، أو أن غيرها أحسن منها، ونحو ذلك من عبارات يظهر منها نقد نص



الجزولي، وتصحيحه، وبيان ما هو أصح، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* قال الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ: «أصل الإعراب للأسماء؛ لأنها لا تتغيرُ صيغُها لتغيُّر المعاني عليها»[١].

علق عليه الشلوبين بقوله: «أحسَنُ منه: لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معانٍ لولا الإعراب لم تُتَبَيَّنْ، فجيء بالإعراب من أجلها في الأصل، ثم حمل على ذلك ما تبينت فيه المعاني الطارئة مع التركيب، ولم يشبه الحرف»[٢].

* قال الجزولي: «وأصل البناء للأفعال؛ لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها(١).

علق عليه الشلوبين فقال: «أحسَنُ منه: لأنَّ المعاني التي تتغير عليها معها ما يبيِّنُها، وأما المعاني التي تتغيرُ صيغُها لتغيرها فليست موجبة للإعراب؛ لأنها لم يحدثها التركيب، والإعراب إنما توجبه المعاني التي أحدثها التركيب»[٣].

* قال الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة، يلزمها التنوين والحركة، فلو جزمت لذهبت حركتها، أي للجزم، وتنوينه أي لالتقاء الساكنين»[٤].

علق الشلوبين على قوله: لالتقاء الساكنين، فقال: «ليس بجيد، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً، وأحسن منه أن يقول: لأنه تابعٌ لحركة الإعراب، فإذا حذف المتبوع لم يبقَ التابع»[٥].

---

(١) الجزولية ٨.
(٢) أمثلة الجزولية ١١٩.
(٣) المصدر السابق ١١٩.
(٤) الجزولية ١٠.
(٥) أمثلة الجزولية ١٢٣.

* قال الجزولي: «وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها، دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس فلا يكون فيها تأنيث، كما لا يكون في مدلولاتها»[1].

علق الشلوبين على قول الجزولي: دون الأجناس، فقال: «هذا على ظاهره لا يصح، إلا أن يكون الجنس النحوي هو الجنس المنطقي، وليس كذلك، فلا يصح ما قاله على ظاهره...»[2].

* قال الجزولي: «وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يعمل الجرّ، ولا يعمل الرفع والنصب إلا لشبهه بما يعملها، كشبه (إن) وأخواتها بالأفعال في المعنى»[3].

علق عليه الشلوبين فقال: «ليس هذا بصحيح؛ لأنَّ حروف المعاني كلّها فيها معاني الأفعال، ولكنَّ الشبه في المعنى في كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً وفي كون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية»[4].

والشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه الأمثلة وفي غيرها مما مرَّ في الكتاب ترى اعتراضه نصوص الجزولية في بيانه ما هو أحسن من النص الوارد، أو تخطئة كقوله: إن هذا لا يصح، أو ليس بصحيح، أو قوله: أعم من هذا، أو أبين من هذا، ونحو ذلك، مما يظهر منه اعتراض الشلوبين للجزولية.

**ب ـ دفاع واعتذار من الشلوبين عن بعض الاعتراضات:**

كان الأستاذ أبو علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ يعتد بنصوص

(١) الجزولية ١١.
(٢) أمثلة الجزولية ١٢٦.
(٣) الجزولية ١٠٩.
(٤) أمثلة الجزولية ٣٠١.



الجزولية فيدفع ما قد يطرأ عليها من اعتراض، وقد يعتذر عنه، إن كان يرى للاعتذار وجهاً، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* قال الجزولي في تعريف الاسم: «الاسم: كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها»[1].

قال الشلوبين: «ولا يعترض على هذا الحدّ بالذي وأخواته؛ لأنه وإن لم يدل على معنى في نفسه، فإنه في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ الذي في الدّار، فالذي في الدّارِ هو زيدٌ أو عمرو، وما أشبهَ ذلك ممّا عبارتُه كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها...»[2].

* قال الجزولي في تعريف الفعل: «الفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها»[3].

علق الشلوبين على قوله في نفسها: فقال: «ولا يعترض هذا الحدُّ بليس وعسى وما أشبه ذلك مما له معنى في غيره، ولا يفهم المعنى من نفسه؛ لأنه قد يلحق بما دخل تحت ذلك الحدّ من الأفعال من جهة أنه قد يحكم له بحكمه؛ من اتصال ضمائر الرفع به...»[4].

* قال الجزوليُّ في تعريف الإعراب: «الإعرابُ: تغيُّر أواخر الكلم لاختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً»[5].

قال الشلوبين: «لا يعترضُ على هذا بالمصادرِ اللازمةِ النصبَ، والظروفِ اللازمةِ له؛ لأنَّ تلك الأسماءَ أصلها أنها تختلف أواخرها

(١) الجزولية ٣.
(٢) أمثلة الجزولية ١٠٧.
(٣) الجزولية ٤.
(٤) أمثلة الجزولية ١٠٩.
(٥) الجزولية ٧.

باختلاف العوامل، لأنها غيرُ مشبهةٍ للحرف، لكنْ منع من ذلك قلةُ تمكنها»[١].

* قال الجزولي عن إعراب الفعل المضارع: «ومضارعته له من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه»[٢].

قال الشلوبين: «ظاهره أن هذه المضارعة هي الموجبة للإعراب، وليست اللام بأن توجبَ إعرابَ المضارع أولى من أن يكونَ الإعرابُ يوجبها؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مختصٌّ بالأسماء، ولعله لم يأخذ المضارعة إلا مطلقة، وكأنه يريد: ومضارعته له من ثلاثة أوجه سوى الإعراب، ولم يرد المضارعة الموجبة للإعراب خاصةً دون غيرها»[٣].

### جـ ـ الاستدارك على الجزولية:

استدركَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشلوبين على الجزوليَّةِ عدداً من القضايا المهمة التي لها علاقة بالمسائل النحوية، ولم يذكرها الجزولي، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

* ذكر الجزولي أن في (حموك) خمس لغات[٤].

في هذا الموضع استدرك عليه الشلوبين أمرين هما:

١ ـ أن (حموك) فيه لغة سادسة هي وروده على نحو: رَشَأ، فيكون: حَمَأ.

٢ ـ أهملَ لغات الأب والأخ، ففيهما ثلاثُ لغات، ويزيد الأخ

(١) أمثلة الجزولية ١١٨.
(٢) الجزولية ٨.
(٣) أمثلة الجزولية ١٢٠.
(٤) الجزولية ١٩.



لغةً رابعةً، وهو أن يكون من باب فَخٍ، وذكر أن الذي حكاها هو ابن الكلبي[١].

* ذكر الجزولي أن (فوك) إذا عوّض من واوها ميمٌ، فإن فيها أربع لغات[٢].

استدرك عليه الشلوبين لغة خامسة زادها ابن السكيت وهي تشديد الميم من فم، وذكر أن ابن جني عدّها من الضرورات[٣].

* ذكر الجزولي شروط جمع الصفة جمع مذكر سالماً[٤].

استدرك عليه الشلوبين شرطاً رابعاً وهو الخلو من هاء التأنيث؛ لأنَّ الصفة إذا كانت بهاء التأنيثِ فإنَّها لا تجمعُ جمعَ مذكر سالماً[٥].

* تحدث الجزولي عن علامات الإعراب والاعتلال لها، وتحدث عن علامة النصب الفتحة والاعتلال لها[٦].

استدرك عليه الشلوبين في الاعتلال لعلامة النصب الاعتلال لكون الحذف في الأفعال الخمسة علامة نصب[٧].

* ذكر الجزوليُّ قرينةً تخلص الفعل المضارع إلى الحال[٨].

استدرك عليه الشلوبين قرينتين ذكرهما سيبويه هما: لام الابتداء

(١) أمثلة الجزولية ١٣٨-١٣٩.
(٢) الجزولية ٢٠.
(٣) أمثلة الجزولية ١٤٠.
(٤) الجزولية ٢٢.
(٥) أمثلة الجزولية ١٤٥.
(٦) الجزولية ٣٠.
(٧) أمثلة الجزولية ١٥٤.
(٨) الجزولية ٣٧.

وما النافية(١).

هذه أمثلة متفرقة من استدراكات الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمه الله تعالى - على الجزولية، ويمكن إجمال سماتها في الأمور الآتية:

١ - استناد الشلوبين إلى معرفته اللغوية الواسعة، فبعض هذه الاستدراكات التي ذكرت أمثلة لها تستند إلى سعة علمه باللغة، كما في اللغات التي أوردها للحم والأب والأخ مضافة لضمير غير ياء المتكلم.

٢ - استناده إلى معرفته النحوية كما في استدراكه على شروط الصفة التي تجمع جمع مذكر سالماً، وكذلك في استدراكه على القرائن التي تخلص الفعل المضارع للحال.

٣ - عنايته بالعلل، واستيفاؤه مناحيها، كما في اعتلاله للحذف علامة للنصب في الأفعال المضارعة.

**٧ - عزو الآراء التي ترد غير معزوّة:**

أيضاً ظهر من سمات هذا الشرح عناية الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمه الله تعالى - بعزو الآراء التي ذكرها الجزولي - رحمه الله تعالى - مطلقة دون عزو، وهذا فيه تحرير للمسائل النحوية، وتأكيد لصحة القول، ومن هذا الأمثلة الآتية:

* ذكر الجزولي من أسماء الشرط الزمانية (إذ) مقرونة بما(٢).

علق عليه الشلوبين بقوله: «هذا على مذهب أبي العباس، لا على مذهب سيبويه، وإنما مذهب سيبويه فيها أنها حرفٌ، وهو الصحيح»(٣).

(١) أمثلة الجزولية ١٥٩.
(٢) الجزولية ٤٢.
(٣) أمثلة الجزولية ١٧٣.



* أشار الجزولي إلى أنك في اتصالِ نونِ الوقايةِ مع ياء المتكلم بلَدُنِ مُخَيَّرٌ(١).

أشار الشلوبين إلى أن لحاق نون الوقاية بلَدُنِ عند سيبويه لازمٌ، وهذا الذي ذكره الجزولي هو مذهب الزجاج(٢)، وقد خَرَّجْتُ هذين القولين في موضعهما من النص المحقق.

* قال الجزولي: «و(ليس) يجوز فيها ما جاز في (كان) عند القدماء، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين»(٣).

علق الشلوبين على قول الجزولي: عند القدماء، فقال: هو مذهب سيبويه، وعلى قوله: عند المتأخرين، فقال: هو مذهب المبرد ومن قال بقوله(٤)، وأشرتُ عند تحقيق هذه المسألة إلى أنَّ من الذين قالوا بقوله الكوفيين وابن السراج والجرجاني وابن مالك.

* في باب حروف الخفض ذكر الجزولي عدداً من الآراء دون عزو، وإنّما كان يكتفي بقوله فيها: على رأي، أو على رأي فلان(٥)، ويترك العزو إلى المخالف مع أهميته، وقد عزا الشلوبين هذه الآراء إلى أصحابها(٦)، فذكر أن القائل بأنَّ (حاشا) مترددةٌ بين الفعلية والحرفية هو المبردُ، وأنَّ سيبويه يرى أنها حرف جرّ، كما ذكر الجزولي.

ذكر الجزولي أنَّ من حروف الخفض ما يكون حرفاً مرة وما يكون فعلاً أخرى كخلا وعدا وحاشا على رأي المبرد، وأشار الشلوبين

(١) الجزولية ٦٣.
(٢) أمثلة الجزولية ٢٣٢.
(٣) الجزولية ١٠٦.
(٤) أمثلة الجزولية ٢٩٦.
(٥) الجزولية ١٢٢ - ١٢٣.
(٦) أمثلة الجزولية ٣١٧-٣١٨.

إلى أن سيبويه لم يعرف الخفض بعدا، وأن الذي حكى الخفض بها هو الأخفش.

ذكر الجزولي أيضاً من الحروف التي تكون حرفاً مرة واسماً أخرى: عن وعلى وكاف التشبيه، بيَّنَ الشلوبين أن الذي يرى أن كاف التشبيه تكون اسماً هو الأخفش، وأن سيبويه لا تكون اسماً عنده إلا في ضرورة الشعر.

❊ ذكر الجزولي أنه يلزم في الظاهر من معمول ربَّ النعت عند قوم[١].

عزاه الشلوبين إلى الفارسي وابن السراج[٢]، وهو موجود في كتبهما، كما أشرتُ إلى ذلك عند تحقيق هذه المسألة.

❊ ذكر الجزولي أن الفعل إذا كان له أكثر من مفعول، وأعملت اسم فاعله فأضفته إلى الأول منها، فإنَّ الباقي منها ينتصب على إضمار فعل[٣].

علق عليه الشلوبين فقال: «هذا مذهب الفارسي وجماعة معه، ومذهب السيرافي وغيره أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل، وإن كان لما مضى بما فيه من معنى الفعل»[٤].

❊ ذكر الجزولي حكم الصفة المشبهة إذا خلت من الضمير لم تتبع الموصوفَ تثنيةً وجمعَ سلامةٍ في الأجودِ، وكان التكسير أجود من الإفراد[٥].

---

(١) انظر: الجزولية ١٢٥ ـ ١٢٦.
(٢) أمثلة الجزولية ٣٢٢.
(٣) انظر: الجزولية ١٤٨.
(٤) أمثلة الجزولية ٣٦٠.
(٥) انظر: الجزولية ١٥٢.



علق عليه الشلوبين بقوله: «هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد، وثبت به حاشيته في الكتاب، وإنما التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد»[١].

❊ قال الجزولي: إن (ما) في (ما أفعله): «غير موصولة بل نكرة موصوفة على رأي»[٢].

قال الشلوبين: «هو رأي سيبويه، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف»[٣].

قال الجزولي ـ في باب نعم وبئس ـ: «والتفسير واجبٌ إن أضمر الفاعل، وجائزٌ مع المظهر توكيداً»[٤].

علق عليه الشلوبين بقوله: «هو مذهب أبي العباس وبه قال الفارسي، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز التفسير مع إظهار الفاعل»[٥].

هذه بعض الأمثلة التي أظهرت عناية الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ بعزو الآراء المتعددة التي أوردها الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ.

### ٨ ـ الاهتمام بالخلاف بين البصريين والكوفيين:

من سمات هذا الكتاب عنايته بذكر الخلاف الذي ذكر الجزولي طرفاً منه، فقد يذكر رأي البصريين دون أن يعزوه إليهم، فيذكر الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ أن هذا الرأي للبصريين ويذكر رأي

---

(١) أمثلة الجزولية ٣٦٧.
(٢) الجزولية ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣) أمثلة الجزولية ٣٧٢.
(٤) الجزولية ١٦٠ ـ ١٦١.
(٥) أمثلة الجزولية ٣٨٠.

الكوفيين، وأحياناً يذكر من الخلاف بين المدرستين ما لم يذكره الجزولي، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

* ذكر الجزولي من المثنى غير الحقيقي (كلا) في التوكيد[١].

علّق عليه الأستاذُ أبو عليٍّ الشلوبين بأنَّ هذا مذهب البصريين، وأن مذهب الكوفيين أنه مثنى حقيقة، وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، التي وافق فيها الجزولي مذهب البصريين[٢].

* ذكر الجزولي من أدوات الشرط الجازمة (كيف)[٣].

علق على ذلك الشلوبين بأن البصريين لا يجازون بها، والكوفيون يجازون بها[٤]، ويكون الجزولي وافق في ذلك مذهب الكوفيين.

* ذكر الجزولي أن (ذا) تكون موصولة إذا كانت مع (ما) الاستفهامية، وأريد بها معنى الذي[٥].

قال الشلوبين: إن هذا مذهب البصريين، والكوفيون يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات[٦]، وهذا يعني أن الجزولي وافق البصريين في هذه المسألة، لكونهم يشترطون الشرطين السابقين لإجراء (ذا) مجرى الموصولات.

* ذكر الجزولي أن مما يؤكد به المثنى كلاهما[٧].

قال الشلوبين: «هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون:

---

(١) انظر: الجزولية ٢٤.
(٢) أمثلة الجزولية ١٤٧.
(٣) انظر: الجزولية ٤٢.
(٤) أمثلة الجزولية ١٧٣.
(٥) انظر: الجزولية ٥٢.
(٦) أمثلة الجزولية ٢٠٢.
(٧) انظر: الجزولية ٧٤.



كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والصواب الأول»[١].

وهذا من الجزولي والشلوبين موافقة للبصريين.

* ذكر الجزولي من مواقع اللام في جواب القسم الفعل المضارع المقرون بنون التوكيد على رأي، ويجوز تعاقب اللام ونون التوكيد على رأي[٢].

أشار الشلوبين إلى أن الرأي الأول هو للبصريين، وأن الثاني هو رأي الكوفيين[٣]، ولم يرجح الجزولي ولا الشلوبين أيَّ واحد من القولين.

* أشار الجزولي في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل إلى أن كل مسألة تكرر فيها الضمير منها فهي قبيحة[٤].

قال الشلوبين: «أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة، هكذا يقول البصريون، والكوفيون يجيزون ذلك على قبح، وعليه يأتي كلام المؤلف»[٥].

وقد أشرتُ عند تحقيق هذه المسألة إلى أن الكوفيين يجيزون ذلك من غير قبح، وقول الجزولي يختلف عن مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، كما أن الشلوبين صوّب هذا في الشرح الكبير.

* ذكر الجزولي من أسماء الأفعال المتعدية (هلمّ)، ولم يعلق عليها بشيء[٦].

---

(١) أمثلة الجزولية ٢٤٩.
(٢) انظر: الجزولية ١٣٩.
(٣) انظر: أمثلة الجزولية ٣٤٨-٣٤٧.
(٤) انظر: الجزولية ١٥١.
(٥) أمثلة الجزولية ٣٦٦.
(٦) انظر: الجزولية ٢٢٥.

قال الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهي عند البصريين مركّبةٌ من حرف التنبيه مع (لمّ) محذوفة منها الألف، وعند الكوفيين من: (هلْ) مع (أمّ) محذوفة منها همزتها، والحجازيون فيها على لفظ واحد، والكوفيون ـ كذا في الأصل ولعل الصواب والتميميون ـ يقولون: هلمّ هلمّا هلمّوا»[1].

هذه أمثلة مختلفة من آراء المدرستين التي وردت في الكتاب وعُني الشلوبين بعزوها، وتدوين مسائل الخلاف بينهما، وفي المثال الأخير ذكر الشلوبين مسألتين من مسائل الخلاف الأولى بين البصريين والكوفيين، والأخرى بين الحجازيين والتميميين، ولم يشر الجزولي إلى هذا الخلاف.

**رابعاً: شواهده:**

تنوعت شواهد هذا الكتاب فقد استشهد الشارح بعدد من الآيات بلغ تعدادها ستًّا وتسعين آية، أورد إحدى القراءات السبعية شاهداً على وجه شاذٍّ، فقد قال الجزولي ـ عن ياء المتكلم إذا كان قبلها ألفٌ ـ: «وإن كانت الألف للتثنية لم يجز القلب، بل جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط، وياء المتكلم في هذا الفصل كله مفتوح، إلا أن يرد شاذٌّ فيحفظ»[2].

علق الشلوبين على قوله: شاذ، فقال: «مثاله: ﴿محياي﴾[3] في قراءة من سكن ياء محياي»[4].

---

(١) أمثلة الجزولية ٤٣٣-٤٣٢.

(٢) الجزولية ١٣٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٧٢.

(٤) أمثلة الجزولية ٣٣٨.



وهذه القراءة التي استشهد بها على شذوذ إسكان ياء محياي سبعية، فقد قرأ بها نافعٌ من السبعة، كما ذكرت هذا في تخريج القراءة.

واعتمد في الاستشهاد على قراءتين سبعيتين في قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾[1].

فقد استشهد الشلوبين بقراءة رفع تكون ونصبها، وهاتان القراءتان سبعيتان، قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ بالنصب ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، كما أشرت إلى ذلك عند تحقيق القراءة في موضعه من الكتاب.

واستشهد بسبعة أحاديث وآثار، خرجتها في مواضعها من الكتاب.

واستشهد أيضاً بتسعة وعشرين قولاً للعرب ومثلاً من أمثالها.

واستشهد كذلك بمائة وثلاثة عشر بيتاً بعد حذف المكرر منها، فقد استشهد بسبعة شواهد للأعشى الكبير وخمسة شواهد لامرئ القيس، وأربعة شواهد لرؤبة بن العجاج، وأربعة أخرى لجرير، وثلاثة للربيع بن ضبع الفزاري، وثلاثة كذلك لطرفة بن العبد، وشاهدين للنابغة الذبياني، ولبيد بن ربيعة العامري، وأمية بن أبي الصلت، وعدي بن زيد العبادي، وعمر بن أبي ربيعة، وهدبة بن الخشرم، والعجاج، واستشهد ببيت واحد لعدد آخر كبير من الشعراء، واستشهد ببيت لامرأتين هما: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في رثاء زوجها، وامرأة سالم بن قحفان، وهؤلاء الشعراء كلهم من عصور الاحتجاج عدا شاعر واحد هو أبو عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي الذي توفي سنة ٢٢٨هـ بعد عصور الاحتجاج.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١.

**خامساً مصادره:**

تنوعت مصادر الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ فقد ورد في كتابه هذا عدد من أسماء أعلام النحويين الذين عوّل على مصنفاتهم، إذ كان مشتهراً بإقراء النحو، وتدريس كتب النحويين.

وهؤلاء الأعلام ـ رحمهم الله تعالى ـ كان مصدر الشلوبين في تدوين آرائهم مصنفاتهم التي كانت تحت يده آنذاك، ومن الصعوبة تحديد أيها كان التعويل عليه غير سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ فلم يعرف له إلا الكتاب، أما الآخرون الذين اشتهروا بتعدد المصنفات أو أنهم كانوا يمتهنون تعليم النحو، فدوّن طلابهم آراءهم فمن العسير تحديد كتاب بعينه يكون هو المصدر دون غيره، لكن يمكن الإشارة إلى أن هذا الرأي أو ذاك موجود في كتاب معين، دون القطع بأنه كان المصدر في هذه المسألة أو تلك، ما لم ينص المؤلف أو الشارح على الكتاب بعينه.

وسوف أعرض لبعض العلماء الذين ورد ذكرهم في الكتاب مبيناً موقف الشلوبين من آرائهم، ومن أبرزهم الآتي:

**١ ـ سيبويه «عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفّى سنة ١٨٠هـ».**

عوّل الأستاذ أبو علي الشلوبين على سيبويه تعويلاً كبيراً، واعتمد على أقواله في الترجيح والاعتراض على أقوال الآخرين، ويمكن إجمال موقفه ـ رحمه الله تعالى ـ من سيبويه في الأمور الآتية:

**أ ـ التعويل عليه في التصحيح والاستدراك،** ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* مضى سابقاً في هذا الفصل أن الشلوبين استدرك على الجزولي عند ذكره القرائن التي تخلص الفعل المضارع للحال قرينتين هما لام



الابتداء و(ما) النافية، وقد اعتمد في هذا على قول سيبويه.

* استدرك الشلوبين على الجزولي عند ذكره لإذن أنها تعمل مقدمة إذا أريد بها الاستقبال[١]، فقال الشلوبين: «حكى سيبويه إلغاءها إذا كان مستقبلاً»[٢].

* ذكر الجزولي من أسماء الشرط الزمانية الجازمة (إذما)[٣]، فعلق عليه الشلوبين بأن هذا هو مذهب المبرد، لا مذهب سيبويه، ومذهب سيبويه فيها أنها حرف وهو الصحيح[٤].

**ب ـ التعويل على قول سيبويه في الرد على الجزولي:**

رد الشلوبين بعض أقوال الجزولي محتجّاً بأن هذا القول ليس قول سيبويه، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* ذكر الجزولي أن أدوات الشرط تجزم فعل الشرط وجوابه[٥] فرد عليه الشلوبين بأنها ليست جوازم لفعلين عند سيبويه، وذكر الوجه الراجح عنده فيها[٦].

* ذكر الجزولي أن المبتدأ يرفع المبتدأ والخبر[٧].

رد عليه الشلوبين بأن هذا ليس مذهب سيبويه، وأن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر[٨].

---

(١) الجزولية ٣٩.
(٢) أمثلة الجزولية ١٦٦.
(٣) الجزولية ٤٢.
(٤) انظر: أمثلة الجزولية ١٧٣-١٧٤.
(٥) الجزولية ٤٢.
(٦) انظر: أمثلة الجزولية ١٧٢.
(٧) الجزولية ٩٣.
(٨) انظر: أمثلة الجزولية ١٧٤.

وغير ذلك من أمثلة ترددت في الكتاب مثل إشارته أنه ليس مذهب سيبويه في (رب) إذا لحقتها (ما) أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية، وأن مذهبه أنها مختصة بالجملة الفعلية(١).

وكذلك إشارته إلى أنه ليس مذهب سيبويه في أن إضافة (أفعل) غير محضة، بل إضافتها محضة عنده(٢).

**جـ ـ الاعتماد على حكاية سيبويه وتحقيق آرائه :**

ذكر الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ بعض النصوص التي حكاها سيبويه ومنها ما حكاه من قول العرب: ليس خلق الله مثله، وقول العرب: *والله لكذبت*، وحقق ما نسبه الصيمري ـ رحمه الله تعالى ـ من أن سيبويه يمنع الفصل بين فعلي التعجب أو المنصوب أو المجرور بهما، وأن الصحيح جواز ذلك(٣).

**٢ ـ المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي «٢١٠ ـ ٢٨٥هـ».**

نقل عنه الشلوبين عدداً من الآراء، وعزا إليه آراء أخرى ذكرها الجزولي مبهمة، ومن ذلك ما يأتي:

* أورد رأيه في اسمية (إذما)، ورجح حرفيتها، وهو رأي سيبويه(٤).

* عزا الشلوبين قول الجزولي إن (ليس) لا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين إلى المبرد(٥).

(١) أمثلة الجزولية ٣٢٣-٣٢٤.
(٢) المصدر السابق ٣٣٥.
(٣) المصدر السابق ٣٧٠.
(٤) المصدر السابق ١٧٣ .
(٥) المصدر السابق ٢٩٦.



* نقل الشلوبين رأياً للمبرد، هو أن الصفة المشبهة إذا خلت من المضمر لم تتبع الموصوف تثنية وجمع سلامة في الأجود، وكان التكسير أجود من الإفراد، وهو موجود في بعض المصادر ولم أقف عليه في كتب المبرد، ونص الشلوبين أنه ثبتت به حاشيته على الكتاب(١).

وهذا النص له قيمة؛ لكونه أثبت أن للمبرد حاشية على الكتاب، ولم أقف على من ذكر هذه الحاشية من الذين ترجموا له ـ رحمه الله تعالى ـ ومما يقوي احتمال صحة نسبتها إليه أن المبرد اشتهر بإقراء كتاب سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ فلا يبعد أن يكون له حاشية عليه.

أورد الشلوبين عدداً آخر من أقوال المبرد التي خرجتها في مواطنها من البحث.

**٣ ـ الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفسوي «٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ».**

نقل الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ عنه عدداً من الآراء:

منها رأيه في إعراب الأسماء الستة(٢). ورأيه في نعت الظاهر من معمول رب(٣)، وكذلك نقل رأيه في إعراب الاسم الواقع معمولاً لفعل متعدٍ إلى أكثر من معمولين وذلك إذا أعملت اسم الفاعل، فالفارسي يرى أن ناصبه فعلٌ مضمرٌ(٤).

ونقل الشلوبين عدداً آخر من آراء أبي علي الفارسي ـ رحمهما الله تعالى ـ ولم يَرُدّ شيئاً منها.

(١) انظر: أمثلة الجزولية ٣٦٧.
(٢) انظر: المصدر السابق ١٣١ .
(٣) انظر: المصدر السابق ٣٢٢.
(٤) انظر: المصدر السابق ٣٦٠.

وكذلك تردد في هذا الكتابِ ذكرُ عددٍ آخر من أسماء العلماء النحويين واللغويين الذين أورد الشلوبين - رحمه الله تعالى - أقوالهم، ومن أبرزهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب البصري، والكسائي، والمازني، والزجاجي، وابن السراج، وابن الكلبي، والسيرافي، وابن جني وغيرهم - رحمهم الله تعالى أجمعين -.

هذه أهم مصادر الشلوبين في هذا الكتاب، حاولت الإلمام ببعضها، دون الوقوف عندها وقفة مفصلة، والله سبحانه وتعالى الموفق المعين.



# الفصل الثاني

## موازنة بين أمثلة الجزولية والشرحين الصغير والكبير

عُنِي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ بالجزولية، وتناولها بالشرح والتحليل والتعليق، ونقدَ نصوصَها، وقوَّم عبارتها، وأورد ما يزيل إبهامها، ويوضح غامضها، وعزا أقوال العلماء التي وردت فيها غفلاً من غير عزو، وذلك من خلال كتبه التي تناولت الجزولية، وهي أربعة كتب، سبق ذكرها والإشارة إليها عند الحديث عن مصنفاته، وهي:

١ ـ التوطئة.

٢ ـ الأمثلة.

٣ ـ الشرح الصغير.

٤ ـ الشرح الكبير.

التوطئة أظن أنها قبل الشرحين، وهذا ما يوحي به أسلوبها، ومنهج تناولها، والشرح الصغير مما لا شك فيه أنه قبل الشرح الكبير، لوجود ما ينص على ذلك في مقدمة الشرح الكبير[١]، لكن السؤال الذي يتردد الآن وهو: هل كتاب الأمثلة قبل الشرحين وبعد التوطئة، أو أنه بعد هذه الكتب؟

هذا السؤال لم أقطع بالإجابة عليه بشيء، وإن كان يغلب على الظن أن الأمثلة بعد التوطئة وقبل الشرحين، ومما زاد في ترددي ولم

(١) ١/١٩٢.

يجعل الظن يقيناً أنني وجدت في الأمثلة نصوصاً تزيل إبهاماً في الشرحين، أو تعزو قولاً غير معزوٍّ فيهما، فهل كان الغموض في الشرحين قبل الأمثلة ثم زال في الأمثلة؟ أو أن هذا الغموض لم يكن موجوداً في الأمثلة ثم جاء بعد ذلك في الشرحين؟ لست أدري أي الاحتمالين أقوى.

هناك نصوص متعددة وردت في الشرحين ولم ترد في الأمثلة، ونصوص أخرى وردت في الشرح الكبير وليست في أمثلة الجزولية ولا الشرح الصغير، وأهمها نصوص وردت في الأمثلة وليست في الشرحين، وهي التي ستكون إحدى محاور البحث في هذه الدراسة.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا الفصل الذي لن أتحدث فيه عن موازنة بين فروق فقط، ولكن الحديث فيه سيكون ـ بإذن الله تعالى ـ متناولاً دراسة هذه الفروق من خلال العناصر الآتية:

١ ـ أوجه الاختلاف بين الأمثلة والشرحين.

٢ ـ تطور الدرس النحوي عند أبي علي الشلوبين من خلال كتبه الثلاثة.

٣ ـ انفرادات الأمثلة.

وسوف أورد نص الأمثلة موضع الخلاف، وأكتفي بإيراد الفرق من الشرحين، حتى لا أثقل الكتاب بالنصوص المنقولة، ولا أغفل ما يؤكد التباين، ويوضح الموازنة، والله المعين.

أولاً: أوجه الاختلاف بين الأمثلة والشرحين:

قد تختلف هذه الكتب الثلاثة في العبارة والمثال، وربما تختلف أحياناً في بناء الفقرة وترتيبها، ويؤدي هذا في بعض الأحيان إلى زيادة الإيضاح حيناً، أو الإيغال في الإبهام أحياناً أخرى، وسوف يتضح ذلك



من خلال الأمثلة التي سأوردها بإذن الله تعالى، ومنها ما يأتي:

* علق الشلوبين على كلمة (مفيد) من قول الجزولي: «الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»[١]. فقال: «احترز به من المركب غير المفيد نحو: إن قام زيد، ويريد بمفيد أن يكون مفهوماً منه معنى يفيد؛ إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد، ألا ترى إلى قولنا: (زيد) يفهم منه معنى لا يفيد، وكذلك سائر الأسماء إذا لفظ بها مفردة، وكذلك الأفعال إذا لفظ بها مفردة، فلا يؤخذ مفيد مأخذ مفهوم»[٢].

هذا النص يختلف عما في الشرحين[٣]، ووجه الاختلاف يتلخص في الآتي:

١ ـ أنه قيّد المعنى هنا بالإفادة، وقيّده في الشرح الصغير بقوله: (يستقل)، وقال في الأمثلة: إذ ليس كلُّ ما يفهم منه معنى يفيد، وفي الشرح الصغير: إذ ليس كلُّ ما يفهم منه معنى يستقلُّ، وقال في الشرح الكبير: إذ ليس كلُّ ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب؛ أي يكتفى به.

وبالنظر في هذه النصوص يتضح الفرق بينها، فالتقييد بالإفادة أولى من التقييد بالاستقلال في الدلالة على المعنى المراد.

٢ ـ أورد في الأمثلة والشرح الكبير مثالاً وهو قوله: زيد، ومَثَّلَ في الشرح الصغير بغلام زيد، وبنى عليه أنه يدلُّ على معنى لا يفيد، وفي الشرح الصغير قال: لا يستقل، فهو عنده هنا بمنزلة: لا يفيد.

٣ ـ أورد في الشرحين رأي أبي بكر بن طلحة، ولم يرد في الأمثلة، كما زاد في الشرح الكبير تفصيلاً أكثر.

(١) الجزولية ٣.
(٢) أمثلة الجزولية ١٠٥.
(٣) انظر: الشرح الصغير ٦، الشرح الكبير ١/١٩٧ ـ ١٩٩.

* قال الجزولي: «التصرف: اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني، والتمكن يقابله»(1).

علق عليه الشلوبين في الأمثلة فقال: «يريد بذلك أنَّ التَّمكُّنَ في الأسماء مقابلُ التصرف في الأفعال، من حيثُ كانَ التمكُّنُ وهو الإعرابُ مبيِّناً للمعاني في الأسماء، كما كانَ التصرُّفُ في الأفعال مبيِّناً لمعانيها، أو يريد بالتقابُل في ذلك التَّضادَّ، ويقول: إن التمكُّنَ مضادٌّ للتصرف، فإنَّ التمكن في الأسماء موجبٌ للإعراب فيها، والتصرُّفُ في الأفعال هو المانعُ من دخول الإعرابِ فيها، فالإعرابُ يكونُ أصلاً في الأسماءِ وفرعاً في الأفعال»(2).

هذا مثالٌ آخر للاختلاف بين الكتب الثلاثة، ويتلخص الاختلاف بينها في الآتي:

١ ـ جعل التمكُّنَ مرةً هو الإعراب، ومرةً جعله موجباً للإعراب في الأمثلة(3) والشرح الكبير(4)، وجعله هو الإعراب في الشرح الصغير(5).

٢ ـ العبارة في الأمثلة أجود منها في الشرحين، فقد ذكر الظاهر حين قال: مبيِّناً للمعاني في الأسماء، وقال في الشرحين: مبيِّناً لمعانيها، حيث تقدم الضمير اسمان يصلح كل واحد منهما لأن يكون مفسِّراً للضمير.

٣ ـ ذكر الشلوبين في الأمثلة احتمالين أن المؤلف يريد أن

(١) الجزولية ١٠.

(٢) أمثلة الجزولية ١٢٢.

(٣) المصدر السابق ١٢٢.

(٤) انظر: الشرح الكبير ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٥) انظر: الشرح الصغير ٢٥ ـ ٢٦.



التمكن في الأسماء مقابل التصرف في الأفعال، أو أنه يريد بالتقابل التضاد، وذكر في الشرح الصغير أن المقابلة بين التمكن والتصرف غير محققة، وجزم في الشرح الكبير أن المؤلف أخذ الكلام على ظاهره وأخطأ فيه، ثم تحدث عن وضع المقابلة موضع المضادة، فهذا تدرج من الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ أن هذا الموضع في الشرحين أطول منه في الأمثلة، والأمثلة أوضح عبارة.

* تحدث الشلوبين عن تنكير الآحاد الذي تنفرد به الأسماء ويتلخص الفرق بين الكتب الثلاثة في الآتي(1):

١ ـ تحدث عن تنكير الأعلام ومثَّل له في الأمثلة، وزاد في الشرح الصغير الاعتلال له، وزاد في الشرح الكبير عليهما الاعتلال لعبارة الجزولي.

٢ ـ تحدث عن تنكير ما يدل على الجنس في الأمثلة، وزاد في الشرح الصغير إيراد قول من قال: إنه يمكن أن يكون من تنكير الآحاد، وزاد أيضاً الحديث عن تنكير آخر، وهو تنكير الجنس، وزاد في الشرح الكبير بيان المراد من تنكير الجنس، وبيان أنه ليس من تنكير الآحاد.

٣ ـ أورد قولَ بعضِهم: إنَّ مدلولاتِ الأفعالِ أجناسٌ لا يصحُّ، وبناه في الأمثلة على تنكير ما يدل على الجنس، وجعله في الشرح الصغير مستقلاً، وزاد عليهما في الشرح الكبير الاعتلال لكون الفعل لا يخص شيئاً من الحدث قليلاً دون كثير، ولا سريعاً دون بطيء، كالجنس الذي لا يُخَصُّ به شيءٌ دون شيء.

(١) انظر: أمثلة الجزولية ١٢٧، الشرح الصغير ٣٢، الشرح الكبير ١/٣١٧ ـ ٣١٨.

* تحدث الشارح عن اتصال الفعل المضارع بنون النسوة، واكتفى بإيراد مثال لذلك في الأمثلة[1]، وذكرَ رأي الجمهورِ في بناءِ الفعلِ المضارعِ إذا اتصلت به نونُ النسوة في الشرح الصغير[2]، وعرض لذكر الخلاف وتفصيل الاحتجاج لذلك في موضعين في الشرح الكبير[3].

* علل الشلوبين في الأمثلة لقول الجزولي: «كلتاهما حرف الإعراب»[4]، ويعني الواو والياء في جمع المذكر السالم بأنّهم قالوا ذلك لأنّهم لو جعلوهما إعراباً لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب، وما اطرد في الإعراب من أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلام[5].

وأضاف في الشرح الصغير الاعتلال لكون الإعراب يلحق بعد تمام الكلام[6].

في الشرح الكبير أورد الاعتلال السابق في الأمثلة والشرح الصغير، ثم ناقش كونَ الحروف إعراباً، لا أنها حروف إعراب، وخلص إلى أنها حروف إعراب والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب، ثم ناقش الأقوال الواردة في إعراب جمع المذكر السالم والاحتجاج لها، والرد عليها، والانتصار للقول الذي اختاره[7].

(١) انظر: أمثلة الجزولية ١٢٩.
(٢) انظر: الشرح الصغير ٣٣.
(٣) انظر: الشرح الكبير ١/٢٦٣ - ٢٧٠، ٣٢٢.
(٤) الجزولية ٢٢.
(٥) انظر: الأمثلة الجزولية ١٤٥.
(٦) انظر: ٤٩.
(٧) انظر: ١/٣٩٩.



* تحدَّث الشلوبين عن جزم الفعل المضارع الذي تقدر فيه علامة الرفع بذكر المثال في الأمثلة، وتناول في الشرح الصغير الاعتلال لعبارة الجزولي، وموازنتها بعبارة الزجاجي، أما في الشرح الكبير فقد شرح عبارة الأمثلة أولاً ثم عرض في الموضع التالي لهذا الموضع لما ذكره في الشرح الصغير[1].

* هناك مواضع متعددة في الكتب الثلاثة يكون التناول فيها بذكر المثال أو الاعتراض في الأمثلة، ويورده في الشرحين، ثم يتناول فيهما بالتفصيل ما يراه سبباً للوهم أو الغلط، من ذلك حديثه عن الألف في يقومان[2] وحديثه عن دلالة (لمّا) على الاستغراق[3] ومواضع أخرى كثيرة في الكتاب.

* هناك مواضع أخرى يكون التباين بين الكتب الثلاثة في العبارة التي ينقد بها الأستاذ أبو علي الشلوبين نصَّ الجزولية، مثل قوله: أتم من هذا، أو أبين من هـذا، أو أحسن من هذا.

من ذلك قوله: أبين من هذا في الأمثلة، يقابله في الشرحين: أتم من هذا[4].

من ذلك أيضاً ما اتفق فيه الأمثلة والشرح الكبير بعبارة وانفرد الشرح الصغير بعبارة أخرى قوله: أعم من هذا في الأمثلة والشرح الكبير، يقابله في الشرح الصغير: أحسن من هذا[5].

* من الاختلاف بين هذه الكتب حديث الشلوبين عن وجوب

(١) انظر: الأمثلة ١٥٧، الشرح الصغير ٦٢ - ٦٣، الشرح الكبير ١/٤٥٣ - ٤٥٤.
(٢) انظر: الأمثلة ١٢٩، الشرح الصغير ٣٤، الشرح الكبير ١/٣٢٣.
(٣) انظر: الأمثلة ١٦٩، الشرح الصغير ٧٢ - ٧٣، الشرح الكبير ٢/٤٨٨ - ٤٨٩.
(٤) انظر: الأمثلة ١٧٠، الشرح الصغير ٧٤، الشرح الكبير ٢/٤٩٥.
(٥) انظر: الأمثلة ١٧١، الشرح الصغير ٧٤، الشرح الكبير ٢/٤٩٦.

العمل في جملتي الشرط المختلفتين[١]، فقال في الأمثلة: «ولا يجب إن تأخر، مثاله: إن قام زيدٌ أقم وأقوم، وعليه قوله:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

ومعناه أنّه يكون مجزوماً إذا جعل جواباً، ومرفوعاً إذا لم يجعل جواباً، ونُوِيَ به التقديم؛ لأنه يصحُّ أن يقول: أقوم إن قام زيدٌ، على أن يكون جوابَ الشرط محذوفاً والتقدير: أقوم إن يقم زيدٌ يكن ذلك، ولا يصح ذلك في قولك: إن يقم زيدٌ أقم، فلا يجوز هنا الرفع في (أقم) لأنه لا يصلح أن يقول: أقوم إن يقم زيدٌ، على حذف جواب الشرط؛ لأن الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وقد جاء في ضرورة الشعر: إن يقم زيدٌ أقوم بالرفع، قال:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ ... إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ»

هذا النص تختلف عبارته عن نص الشرحين اختلافاً كبيراً، كغيره من بقية النصوص التي تجري على هذا المنوال، ووجه الاختلاف بينها يتلخص في الأمور الآتية:

١ـ هنا في الأمثلة ذكر مثاله وشاهداً له، وبيَّن وجهه إن كان الجواب مرفوعاً أو مجزوماً، وجعل مبناه على كون فعل الشرط ماضياً، بخلافه لو كان مضارعاً فإن الحذف لا يجوز لكون العمل قد ظهر في الشرط.

٢ ـ في الشرح الصغير تحدث فيه عن المراد بقوله: يجب العمل ولا يجب العمل، وأن المراد لا يجب ظهور العمل، فظهور العمل في هذا النوع جائزٌ لا واجبٌ، ثم ذكر أن الجواب إذا كان مضارعاً مرفوعاً فليس فيه عملٌ لم يظهر؛ لأن هذا لم يقل به أحد، وأن المراد أنه لم

(١) انظر: الأمثلة ١٧٩ – ١٧٨، الشرح الصغير ٨٤ – ٨٥، الشرح الكبير ٢/ ٥٢٠ – ٥٢٢.



يجعل جواباً ونوي به التقديم، ولذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً، وخرج عليه شاهدين أوردهما، ثم تحدث عن عدم جواز التقديم والتأخير إن كان فعل الشرط مضارعاً، وحمل ما ورد فيه الشرط مجزوماً والجواب مرفوعاً على الضرورة.

٣ ـ أضاف في الشرح الكبير زيادة على ما ورد في الشرح الصغير نصًا عن ابن جني وبنى عليه تقدير النحويين للجواب المحذوف، وزاد تخريجاً آخر لما ورد في الشرط مجزوماً والجواب مرفوعاً لاحتمال أن يكون من باب حذف الفاء ضرورة.

ففي هذا النص يكاد يتفق الشرحان الصغير والكبير، وتختلف عنهما الأمثلة في طريقة تناول نص الجزولية.

**ثانياً: تطور الدرس النحوي عند أبي علي الشلوبين:**

القضايا النحوية قد تمر بعدة مراحل تبعاً للتوسع في الاستدلال أو الاستنتاج من الأدلة السماعية أو العقلية، أو استيعاب العلماء لها والتعمق فيها، مما جعل الدرس النحوي يمر بأطوار مختلفة ترقى به إلى مدارج النضج والاكتمال، وقد ظهر هذا واضحاً وجليًا في الحدود والضوابط.

وهذه الكتب الثلاثة للأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ تدل على نوع من التطور النحوي عنده، وفي الأمثلة الآتية ما يوضح هذا ويؤكده بإذن الله تعالى.

* تحدث الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ عن شروط جمع الصفة جمع مذكر سالماً[١].

(١) انظر: الجزولية ٢٢.

تناول الشلوبين هذه المسألة تناولاً متدرّجاً على النحو الآتي:

١ - ذكر في الأمثلة أنه نقصه شرط رابع هو الخلوُّ من هاء التأنيث[١].

٢ - زاد في الشرح الصغير مما يمتنع من جمعه جمع مذكر سالماً باب فعلان، وذكر رأي سيبويه، ووجّه شذوذ ما ورد من ذلك[٢].

٣ - في الشرح الكبير صدّر هذا الاستدراك الوارد في الأمثلة والشرح الصغير بقوله: قال بعضهم، ورد عليه، واعتذر عن الجزولي، ثم صدر الجواب بقوله: والجواب عن هذه الشبهة التي ظنّها هذا المعترض[٣].

هل يعني هذا أن الشلوبين رجع عما رآه في الأمثلة والشرح الصغير؟ قد يكون هذا، لكن ما السبب الذي جعله يصدره بقوله: قال بعضهم؟

وصنع مثل ذلك عند حديثه عن نعت الاسم المبهم؛ إذ أورد الإشكال في الأمثلة، وصدره في الشرحين بقوله: قال: بعضهم[٤].

ما سرُّ ذلك؟ سؤال لم يظهر لي فيه جوابٌ مقنعٌ.

* تحدث الشلوبين عن الاسم المتمكن الذي لم يشبه الحرف ولم يقع موقع المبني في الكتب الثلاثة[٥]، ووجه تدرج المسألة على النحو الآتي:

(١) انظر: أمثلة الجزولية ١٤٥.
(٢) انظر: ٤٨ - ٤٩.
(٣) انظر: ١/ ٣٩٥ - ٣٩٨.
(٤) انظر: الأمثلة ٢٣٩، الشرح الصغير ١٣٤، الشرح الكبير ٢/ ٦٥٨.
(٥) انظر: الأمثلة ١٥٤-١٥٥، الشرح الصغير ٥٩، الشرح الكبير ١/ ٤٤٢ - ٤٤٣.



١ - في الأمثلة مثّل لما وقع موقع المبني بنزالِ ودراكِ، وأشار إلى أنّ مذهب المحققين أنه مبني، ولم يسم هؤلاء المحققين.

٢ - في الشرح الصغير: ذكر المثال وعزا القول ببنائها إلى ابن جني، وأضاف بيان وجه هذا القول، ثم ناقش الاعتلال لبناء نزال وشبهه.

٣ - في الشرح الكبير ذكر ما ذكره في الأمثلة والشرح الصغير، وأضاف بيان أن موجب الإعراب لا يدخلها أصلاً، وذكر رأي النحويين، ثم بين الوجه فيها عنده، واستدل لما ذهب إليه بنص سيبويه على ذلك.

* تحدث الشلوبين - رحمه الله تعالى - عن تثنية ألية وخصية على أليان وخصيان[١]، وكان تناوله لها على النحو الآتي:

١ - ذكر في الأمثلة أن حقهما أن تكون التثنية على أليتان وخصيتان، وأشار إلى أنه قيل: إنهما تثنية أَلْيٍ وخُصْيٍ، ولم يعزه، فإن سمعا في لغة من يقول: أَلْيَةٌ وخُصْيَةٌ، فتكون من تداخل اللغات.

٢ - تناول ذلك في الشرحين، وتناوله فيهما متحد اتسم بالآتي:

أ - ذكر أن تثنية (ألي وخصي) تثنية ألية وخصية عند الجزولي؛ لأن حقهما عنده أن يثنيا على أليتان وخصيتان.

ب - نسب القول بأن قولهم: (أليان وخصيان) تثنية ألي وخصي إلى الفارسي وغيره من المحققين، ورجّحه بقوله: وهو الصواب.

جـ - ذكر أن غير الجزولي قال: (ألي وخصي) لغة مستعملة فيهما.

(١) انظر: الأمثلة ١٨٥، الشرح الصغير ٩٠، الشرح الكبير ٢/ ٥٤٤ - ٥٤٥.

د ـ ذكر أن غير الجزولي قال: (ألي وخصي) لغتان مستعملتان في ألية وخصية.

هـ ـ نص الشلوبين أنه لا يعلم أحداً حكى أليتين وخصيتين، فإن سمعا في لغة من يقول: ألية وخصية فحسن، وإلا فذلك من تداخل اللغات.

والفرق بين الأمثلة والشرحين هنا يدرك بوضوح تامٍّ، في تسلسل الأفكار وترتيبها وتنظيمها، مما يعطي إشارة إلى أن الأمثلة قد تكون سابقة على الشرحين.

* قال الجزولي: «وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف من المفرد إلا فيما عدا (فوك، وذو) وألحقت العلامتين»[١].

تناول الشلوبين هذه المسألة، وكان تناوله لها على النحو الآتي:

١ ـ ذكر في الأمثلة أن هذا حكم المنقوص الذي يرد له المحذوف، وترك المنقوص الذي لا يرد له المحذوف مثل يد ودم وغد، واستدرك عليه أنه كان ينبغي أن يجمع الكلام في المنقوص كله، وذكر قاعدة ذلك، وأنها تغنيه عن استثناء (فوك وذو).

٢ ـ في الشرح الصغير ذكر أنه ترك نوعاً من المنقوص، ويعني به نحو: يد ودم وغد، واعتذر عنه بأنه يحتمل أنه ألحقه بالصحيح؛ فقد استعرض الشلوبين أنواع الاسم، وأشار إلى أن هذه الأسماء ليست من المنقوص العام ولا الخاص عند الجزولي، ولا من المعتل، ولا من المشبه بالصحيح، فهي إذن تندرج تحت الصحيح، وختم ذلك كله بقوله: «وهذا كلُّه مذهب المؤلف فيه»، ثم أورد ما أورده في الأمثلة مع تغيير في العبارة، وعقب عليه بأن هذه الأسماء جرت مجرى ما لم

(١) انظر: الأمثلة ١٨٦، الشرح الصغير ٩٠ ـ ٩٢، الشرح الكبير ٢/ ٥٤٦ ـ ٥٤٨.



يرد له المحذوف، غير أن الواو يعوض منها ميم في التثنية، كما يعوض منها في الإفراد، وقد جمع بينهما، وأورد بيت الفرزدق وخرجه.

٣ ـ ذكر في الشرح الكبير ما ذكره في الشرح الصغير مع تغيير في ترتيب الأفكار، وزيادة في التفصيل والاعتلال، ففي الشرح الصغير جمع الحديث عن المحذوف من (فوك وذو مال)، وتحدث في الشرح الكبير عن المحذوف من كل واحد منهما على حدة، وأضاف في (ذو) أنها ليست لها سوى حالٍ واحدةٍ وهي الإضافة، ثم اعتل لحذف الواو في الإفراد، والاعتلال لعدم وجود الواو في التثنية كما وجدت في الإفراد؛ لأن الاسم لا يثنى وهو معرفة، وناقش الجمع بين الواو والميم في التثنية، وأورد بيت الفرزدق، وذكر أن الناس مختلفون فيه على قولين، علق على أن الثاني منهما هو ظاهر كلام سيبويه، وأشرتُ في تحقيقي للكتاب إلى قول سيبويه، وأن هذا القول هو ظاهر قول المبرد[١].

هذه بعض الأمثلة التي قد تعطي صورة واضحة عن تطور الدرس النحوي عند أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ وهناك أمثلة أخرى كثيرة منها حديثه عن التغيير الطارئ لأجل الجمع في النية لا في اللفظ[٢]، وحديثه عن الإعراب بالعلامات الفرعية[٣]، وغيرها من المواضع التي وردت مشتركة بين الكتب الثلاثة.

ويمكنني أن أجمل أهم السمات البارزة لتدرج تكوين التصور النحوي عند الأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ من خلال

(١) انظر: الشرح الكبير ٢/ ٥٤٨ هـ٢، ٣.

(٢) انظر: الأمثلة ١٤٤، الشرح الصغير ٤٦ ـ ٤٧، الشرح الكبير ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٢.

(٣) انظر: الأمثلة ١٥٠، الشرح الصغير ٥٥، الشرح الكبير ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

الأمثلة السابقة على النحو الآتي:

١ ـ الانتقال من المثال إلى شرحه وبيان العلة في المسألة.

٢ ـ إعادة ترتيب الأفكار النحوية ترتيباً يقتضيه التسلسل لشرح المسألة وإيضاحها.

٣ ـ إضافة استدراكات لم يكن أشار لها في أمثلة الجزولية، ويمكن القول: إنها ظهرت له بعد ذلك، والأمر كذلك بين الشرح الصغير والكبير.

٤ ـ إضافة أقوال أخرى لم يكن عرض لها قبل ذلك.

٥ ـ العدول عن بعض الأقوال التي رآها في الأمثلة، وقد يكون قال بها في الشرح الصغير ثم عدل عنها في الشرح الكبير، فصدرها بقوله: قال بعضهم، وردّ عليها ردوداً قوية.

٦ ـ عزو بعض الأقوال التي وردت غفلاً من غير عزو، فيعزوها في الشرح الصغير والكبير أو في الكبير فقط.

٧ ـ ذِكْرُ الحديث مجملاً، ثم يتناوله بالتفصيل في الشرحين، وقد يختلف الشرحان اختلافاً كبيراً.

هذا ما ظهر لي من السمات العامة التي ظهرت لي في أعمال أبي علي الشلوبين الثلاثة، والله الموفق والمعين.

سَبْقُ الشرح الصغير على الشرح الكبير لا إشكال فيه؛ لورود نص صريح في مقدمة الشرح الكبير على ذلك؛ أمَّا سَبْقُ كتاب الأمثلة على الشرحين فهو الراجح عندي؛ فمن التدرج السابق الذي أوردت أمثلةً منه، والسمات التي عرضتها يتضح أن كتاب الأمثلة سابق على الشرحين، فترتيب الأفكار وطريقة التناول والتوسع في كثير من المسائل يشير إلى هذا ويؤكده.



**ثالثاً: انفرادات[١] الأمثلة:**

لعل هذا المحور من أهم المحاور في هذا الفصل؛ لكونه يبين الأمور التي انفرد بها كتاب الأمثلة عن الشرحين الصغير والكبير، ولم ترد هذه الفروق فيهما، وهي مختلفة ومتنوعة، ولهذا قسمتها إلى الأنواع الآتية:

**١ ـ انفرادات في التمثيل:**

أعني بها هنا ما يورده الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ من أمثلة للقضايا النحوية التي يناقشها، وقد انفرد كتاب الأمثلة بعدد كبير من هذه الأمثلة، ورد في الشرحين ما يغايرها تماماً، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

* مثَّلَ لتصرف الأسماء في كتاب الأمثلة بضارِبٍ وضرّابٍ ومضروب، ومثل في الشرحين بزيدٍ وزُيَيْدٍ وزُيُود[٢].

* مثّل لما خرج عن شرط اتفاق اللفظين في التثنية في كتاب الأمثلة بقوله: (القمران) تثنية الشمس والقمر من باب تغليب المذكر على المؤنث، ومثّل له في الشرحين بقوله: (العمران) تثنية أبي بكر وعمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ من باب تغليب الاسم المفرد لخفة لفظه بكونه مفرداً على المركب تركيب إضافة[٣].

* مثل لـ (ما) التي يجوز معها الأمران وهي أن تكون مغيرة وغير مغيرة بقوله: إنما زيداً قائمٌ، وإنَّما زيدٌ قائمٌ، ومثّل في الشرحين بقوله: ليتما زيداً قائمٌ، وليتما زيداً قائم[٤].

---

(١) واحدها انفراد، ويجوز جمع المصدر لتعدد أنواعه. انظر: الكتاب ٢/٩٩، ٢٠٠.
(٢) انظر: الأمثلة ١٢٢، الشرح الصغير ٢٥، الشرح الكبير ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٣) انظر: الأمثلة ١٢٤، الشرح الصغير ٢٩، الشرح الكبير ١/٢٩٦.
(٤) انظر: الأمثلة ٣٠٢، الشرح الصغير ١١٠، الشرح الكبير ٢/٦١٤.

* مثل لمن الزائدة في كتاب الأمثلة بآية، وبقولهم: هل لكم من رطلٍ، وفي الشرحين: هل لكم من بطلٍ؟[1] والأوجه ما ورد في كتاب الأمثلة، وهو في نظري يقوِّم نصَّ الشرحين، ومثال كتاب الأمثلة أفضل، لكونه هو الذي يناسب سياق النص، بخلاف المثال الذي ورد في الشرحين؛ لأنه لو كان السؤال عن البطل لكان الأولى أن يقال: هل فيكم من بطل؟

لم أغير النص في الشرح الكبير الذي حققته، لكون هذا المثال ورد في أربع نسخ خطية، هي نسخة للشرح الصغير وثلاث نسخ للشرح الكبير، لكن سوف أعلق ـ بإذن الله تعالى ـ عند إعادة طبعه على هذا المثال بما ظهر لي، والله سبحانه وتعالى المعين.

* مثل التصحيح السابق حديثه عن جواب القسم بإن مثقَّلة ومخففة[2]، فقد ورد في كتاب الأمثلة مقيداً بقوله: في الإيجاب، وورد مطلقاً من غير قيد في الشرحين، وأشرت في تحقيقي للشرح الكبير إلى هذا القيد في الهامش[3].

* مثّل للنعت الذي لا يتبع منعوته في الإفراد لمانع في كتاب الأمثلة بمثالين، أحدهما رجلٌ صَبُورٌ وامرأة صَبُورٌ من باب فَعُول، والآخر اسم التفضيل، وقد جُرَّ المفضلُ عليه بمن، ولم يمثل في الشرحين إلا باسم التفضيل فقط[4]، وزاد في الكبير التمثيل بحائض، وبابه مما وصف به المؤنث وهو مذكر اللفظ.

* مثّل لما يؤدي معنى ما لا يكون إلا نكرة بما نكرة موصوفة

(١) انظر: الأمثلة ٣٢٠، الشرح الصغير ٢١٢، الشرح الكبير ٢/٨١٩.
(٢) انظر: الأمثلة ٣٤٦، الشرح الصغير ٢٣٢، الشرح الكبير ٢/ ٨٦٤.
(٣) انظر: الشرح الكبير ٢/٨٦٤هـ ٣.
(٤) انظر: الأمثلة ٢١٥، الشرح الصغير ١١١، الشرح الكبير ٢/ ٦١٦.



وأيٍّ، في الكتب الثلاثة، وانفرد كتاب الأمثلة بمثالين آخرين وهي (من) نكرة موصوفة، وأيٍّ[1].

تكون (من) نكرة موصوفة، وذكرت ما يؤيد ذلك، أما (أيّ) فقد ذكرت أن مجيئها نكرة مختلفٌ فيه، وربما أنّ الشارحَ رجع عنه فلذلك لم يذكره في الشرحين.

**٢ ـ انفرادات في التوثيق أو التعليل:**

مما تفرد به كتاب الأمثلة أنه وردت فيه بعض الأقوال معزوة، وهي موجودة في الشرحين لكنها هناك لم يعزها الشارح إلى أحد من النحويين أو اللغويين، أو أضاف تعليلات ليست في الشرحين الصغير والكبير، وقد يقوم بعضها نصًا في الشرحين، ومن ذلك ما يأتي:

* لغة التشديد في (فم) ذكر في كتاب الأمثلة أن يعقوب بن السكيت زادها، وقال في الشرحين: وزاد بعضهم[2]، ولا شك أنّ نص الأمثلة يزيل الإشكال، ويرفع اللبس الواقع في الشرحين.

* تعليل بأن الباء في قول الجزولي ـ عن جمع التكسير ـ: «ما تغيَّر فيه بناء الواحد بزيادة أو نقصان...»[3] باء الحال كقولهم: خرج زيدٌ بثيابه، أي: معه ثيابه، وليس هذا التعليل في الشرحين[4].

* علق على كيفية بناء الفعل الماضي الخماسي والسداسي للمجهول، وانفرد الأمثلة بعدم ذكر السداسي مع الخماسي المبدوء بالتاء الذي يضم ثانيه مع أوله. وهذا موجود في الشرحين، وعلقت

(١) انظر: الأمثلة ٢١٧، الشرح الصغير ١١٣، الشرح الكبير ٢/٦١٩.
(٢) انظر: الأمثلة ١٤٠، الشرح الصغير ٤٤، الشرح الكبير ١/٣٧٨.
(٣) انظر: الجزولية ٢١.
(٤) انظر: الأمثلة ١٤٣، الشرح الصغير ٤٦، الشرح الكبير ١/٣٨٨.

عليه في الشرح الكبير بأن هذا ليس وارداً لكون السداسي لا يكون مبدوءاً بالتاء، بل جميع أبنيته مبدوءة بهمزة الوصل(١)، فهذا النص يصحح النص الوارد هناك.

* علل لعدم اقتران الفعل المضارع الواقع خبراً لأفعال المقاربة والشروع بأن لكون (أن) تناقض معنى هذه الأفعال؛ لأنها للاستقبال، وفي الشرحين الصغير والكبير وفي نسخهما المخطوطة ورد أنها للاستئناف، وتوقفت عند العبارة، وتأكدت من عدم صحتها، ولم أغير النص لاتفاق النسخ عليه، واكتفيت بالتعليق عليه في الهامش، وذكرت احتمال أن يكون الوهم من النساخ(٢).

عبارةُ كتابِ الأمثلةِ هنا تؤكّدُ الفهمَ السابقَ، وتصحّحُ الوهمَ الواقعَ في نسخ الشرح الكبير والصغير.

* عزا قياسية اسم فعل الأمر من الفعل الثلاثي دون غيره إلى سيبويه، ولم يعلق عليه بشيء في الشرحين، وانفرد كتاب الأمثلة بالتعليق عليه، وأنَّ هذا هو الذي أخذه الناسُ عليه، ويمكن تأويلُ رأيِ سيبويه، وردُّه إلى قول المبرد بعدم قياسيتها، ثم رجَّحَ ذلك بأنَّ هذا هو الصحيحُ الذي يقتضيه النظر(٣).

* اللغات الواردة في هلم، والخلاف في أصلها لم يرد في الشرحين، وانفرد كتاب الأمثلة بإيراده(٤).

* انفرد كتاب الأمثلة بإيراد رأي الأخفش في النسب إلى شية،

(١) انظر: الأمثلة ٣٥٦، الشرح الصغير ٢٣٧، الشرح الكبير ٢/ ٨٧٥ ـ ٨٧٦.
(٢) انظر: الأمثلة ٤٠٣، الشرح الصغير ٢٧٩، الشرح الكبير ٣/ ٩٧٤.
(٣) انظر: الأمثلة ٤١٣، الشرح الصغير ٢٨٨، الشرح الكبير ٣/ ٩٨٩.
(٤) انظر: الأمثلة ٤٣٢ – ٤٣٣. الشرح الصغير ٣٠٠، ٣٠٢، الشرح الكبير ٣/ ١٠١٢، ١٠١٤.



ولم يرد له ذكر في الشرحين(١).

**٣ ـ انفرادات بشرح نصوص من الجزولية:**

كتاب أمثلة الجزولية ـ وهو صغير الحجم ـ عرض فيه الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ لنصوص من الجزولية لم يعرض لها في الشرحين، أو أن تعليقه في الأمثلة كان أطول، وشمل قضايا لم ترد في الشرحين، ومن ذلك ما يأتي:

* حديث الجزولي عن الحروف المشبهة للحروف المشبهة لعلامات الإعراب(٢)، وهو يعني النون علامة الرفع في الأمثلة الخمسة؛ لكونها تشبه الواو، والواو تشبه الضمة التي هي علامة الرفع(٣).

* من ذلك حديثه عن العلم الشخصي، فقد اكتفى في الشرحين بالتمثيل له، وانفرد كتاب الأمثلة بتقسيمه قسمين ومثّل لكل قسم(٤).

* ومنه أيضاً حديثه عن العلم الجنسي، فقد اكتفى بالتمثيل له في الشرحين؛ أما في كتاب الأمثلة فقد قسمه قسمين ومثّل لكل قسم(٥).

* من شروط الابتداء بالنكرة أن تكون مختصة، وذكر شاهداً لها في الكتب الثلاثة، وانفرد كتاب الأمثلة بشرح الاختصاص، وأنه يكون بثلاثة أشياء، ذكرها ومثّل لكل واحد منها(٥).

* في تقدم خبر (كان) وأخواتها عليهن، أشار إلى منع ذلك ما لم يكن ظرفاً، وشرح ذلك في الأمثلة، وليس هذا النص في

(١) انظر: الأمثلة ٤٣٣، الشرح الصغير ٣٠٩، الشرح الكبير ٣/ ١٠٢٨.
(٢) انظر: الجزولية ٢٩.
(٣) انظر: الأمثلة ١٥١، الشرح الصغير ٥٤، الشرح الكبير ١/ ٤٣٤.
(٤) انظر: الأمثلة ٢٣٣، الشرح الصغير ١٢٨، الشرح الكبير ٢/ ٦٤٨.
(٥) انظر: الأمثلة ٢٧٥، الشرح الصغير ١٧٧، الشرح الكبير ٢/ ٧٤٥.

الشرحين[1]، ولا في نسختي الجزولية اللتين وقفت عليهما، ولا في الجزولية المطبوع، فلعله في نسخة أخرى من الجزولية لم أقف عليها.

* حديثه عن اللغة الأصلية في الفعل (فَعِلَ) عند ذكره للغات العرب فيه، ولم يرد هذا الحديث في الشرحين[2].

* حذف الألف الرابعة التي ليست للتأنيث في النسب لم يعرض لحكمه في الشرحين، وانفرد كتاب الأمثلة ببيان حكمه[3].

* الاحتراز من مضعَّفِ العين أو معتلِّها في فعيلة لم يعرض له في الشرحين، وعرض له في كتاب الأمثلة[4].

* من شروطِ نقلِ الحركةِ في بابِ الوقفِ ألا تكونَ الحركةُ فتحةً، لم يعرض لها في الشرحين، وانفرد كتاب الأمثلة ببيان حكمها[5].

* حكم الاسم الواقع بعد واو المعية الذي يجب رفعه لم يعرض له في الشرحين، وانفرد كتاب الأمثلة ببيان حكمه[6]، ويحتمل هنا بأن الشارح لم ير أنه من أقسام المفعولين، ولذلك لم يعرض له في هذا الباب.

**٤ ـ انفرادات في الشواهد:**

انفرد كتاب الأمثلة بعددٍ من الشواهدِ السماعية التي لم ترد في الشرحين، ولن أحيل على مواضعها هنا في كتاب الأمثلة، لورودها في فهارس الشواهد، ومنها الآتي:

(١) انظر: الأمثلة ٣٠١، الشرح الصغير ١٨٩، الشرح الكبير ٢/ ٧٧٣.
(٢) انظر: الأمثلة ٣٧٨، الشرح الصغير ٢٥٠، الشرح الكبير ٣/ ٩٠٣.
(٣) انظر: الأمثلة ٤٤٣، الشرح الصغير ٣١٠، الشرح الكبير ٣/ ١٠٢٩.
(٤) انظر: الأمثلة ٤٤٥، الشرح الصغير ٣١٢، الشرح الكبير ٣/ ١٠٣٣.
(٥) انظر: الأمثلة ٤٧٣، الشرح الصغير ٣٣٠ ـ ٣٣١، الشرح الكبير ٣/ ١٠٦٧.
(٦) انظر: الأمثلة ٤٨٠، الشرح الصغير ٣٦٦، الشرح الكبير ٣/ ١٠٧٧.



**أ ـ شواهد من القرآن الكريم:**

ـ ﴿إنِ الحكمُ إلا لله﴾[1].

ـ ﴿إنْ يَتَّبِعُونَ إلا الظَّنَّ﴾[2].

ـ ﴿حتَّى تَوَارَتْ بالحِجَاب﴾[3].

ـ ﴿ولَئِنْ أرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾[4].

ـ ﴿إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةً﴾[5].

ـ ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[6].

ـ ﴿كُلُّ مَنْ عليهَا فَانٍ﴾[7].

ـ ﴿إنَّا أنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[8].

**ب ـ من الحديث الشريف:**

ـ قول النبي ﷺ: **«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»**.

ـ قوله ﷺ: **«يخرجن العواتق وذوات الخدور»**.

**جـ ـ شواهد من الشعر:**

ـ قول كعب بن سعد الغنوي:

ومَا أنا بالشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي ... ويَغْضَبَ مِنهُ صَاحِبِي بَقَؤُولِ

(١) الأنعام: ٥٧.
(٢) الأنعام: ١١٦.
(٣) ص: ٣٢.
(٤) الروم: ٥١.
(٥) يس: ٢٩.
(٦) الذاريات: ٤٨.
(٧) الرحمن: ٢٦.
(٨) القدر: ١.

ـ قول المرقش:

لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والـ ... ـغاراتِ إذْ قالَ الخميسُ: نَعَمْ

ـ قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إذا مَررْتَ بدارِ قَوْمٍ ... وجِيرانٍ لنا كانُوا كرامِ

ـ قول مقاس العائذي:

فدىً لبني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبُ

ـ قول عدي بن زيد العبادي:

ثمَّ أضْحَوا كأنهم ورقٌ جفَّ ... فَأَلْوَتْ به الصَّبَا والدَّبور

ـ قول امرأة سالم بن قحفان:

تَزالُ حبالٌ مُبْرماتٌ أُعدُّها ... لها ما مَشَى يوماً على خُفِّه جَمَلْ

ـ قول امرىء القيس:

فقلْتُ لها واللهِ أبرحُ قاعداً ... ولَو قَطَّعُوا رأسي لَدَيكِ وأوصَالي

ـ قول خليفة بن نزار:

تَنْفَكُّ تسمعُ ما حييتَ بهالكٍ حتَّى تَكُونَهْ

ـ قول هدبة بن الخشرم:

مَتَى تَقُولُ القُلُص الرَّوَاسما ... يُدْنِينَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا

ـ قول عمرو بن معديكرب:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إذا أنا لَمْ أطْعَنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

ـ قول الأعشى:

ربَّ رِفْدٍ هرقتُهُ ذلك اليومَ ... وأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْتَالِ



# الفصل الثالث

## موازنة بين أمثلة الجزولية والتوطئة

كتاب التوطئة للأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ حقق مرتين:

*الأولى*: تقدم بها يوسف بن أحمد المطوع لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢م، وقد طبعه مرتين كانت الأولى عام ١٩٧٣م، والثانية عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، وستكون إحالاتي على هذه الطبعة بإذن الله تعالى.

**الثانية**: تقدم بها جمال عبدالعاطي مخيمر لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨م.

أما كتاب الأمثلة الذي أقدمه اليوم فأول مرة يحقق، ولم يقف عليه أحد من الذين كتبوا عن الشلوبين قبلي فيما أعلم.

والكتابان ـ أعني التوطئة والأمثلة ـ متقاربان في الحجم، متقاربان في المادة العلمية، ويمكن إجمال أهم السمات العامة التي تجمعهما في الأمور الآتية:

١ ـ كون الكتابين صغيري الحجم، وليسا من كتب النحو المطولة.

٢ ـ الاكتفاء بالتمثيل أو التعليل دون التوسع في التفصيل أو المناقشة.

٣ ـ قلة إيراد أسماء النحويين، والاعتماد على ذكر الآراء النحوية

دون عزوها إلى قائليها.

٤ ـ موافقة الجزولية في الترتيب، وعرض المادة العلمية.

٥ ـ عدم التوسع في الاستشهاد، والاكتفاء أحياناً كثيرة بالتمثيل.

٦ ـ الاهتمام بالتعليل، والاجتهاد في توجيه نصوص الجزولية.

والكتابان يختلفان، وسوف أعرض أهم أوجه الاختلاف بينهما، وأعقد موازنة بينهما من خلال العناصر الآتية:

١ ـ الترتيب.

٢ ـ مادة الكتابين.

٣ ـ شواهد الكتابين.

**أولاً: الترتيب:**

الكتابان موضوعان لتناول المقدمة الجزولية، فلذلك سارا على منوالها في ترتيب أبواب النحو، ولو ألقيت نظرة على الأبواب الأولى من التوطئة والأمثلة والمقدمة الجزولية لوجدتها تتناول الأبواب الآتية:

ـ باب الكلام وما يتألف منه، وتحدث فيه عن تعريف الكلام وأقسامه: الاسم والفعل والحرف.

ـ باب الإعراب.

ـ باب معرفة علامات الإعراب.

ـ باب الأفعال.

ـ باب الموصولات.

ـ باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية.

ـ باب الابتداء.

ـ باب (كان) وأخواتها.



ـ باب (إن) وأخواتها.

ثم تأتي الأبواب متوالية في الكتب الثلاثة، وكذلك ترتيب الحديث عن القضايا النحوية، وتظهر بعض الفروق بين أمثلة الجزولية والتوطئة في الآتي:

١ ـ عرض لقضايا في موضع يباين موضعها في الكتاب الآخر، من ذلك: حديثه عن تعريف الفاعل، ففي الأمثلة تحدث عنه بعد حديثه عن معنى الحروف، وفي التوطئة تحدَّث عنه بعد حديثه عن المثنى، وحديثه في الأمثلة يوافق ترتيب الجزولية[١]، وحديثه عن المفعولات وتعداده لأنواعها فقد تحدث عنها في كتاب الأمثلة بعد حديثه عن الفاعل السابق، وفي التوطئة تحدث عنه بعد حديثه عن الفاعل وقبل الموصولات[٢].

وقد تحدث الشلوبين عن هذين البابين في الموضع نفسه من الأمثلة عن الفاعل والمفعولات[٣].

٢ ـ تصديره نصوص الجزولية في الأمثلة بقوله: وقوله، ولم يرد شيء من ذلك في التوطئة، ولم يربط المحقق بين نصوص الجزولية والتوطئة، وقد أورد الشلوبين في التوطئة كثيراً من نصوص الجزولية.

٣ ـ سمّى بعض الأبواب في الأمثلة، وذكرها في التوطئة من غير تسمية، من ذلك باب معرفة علامات الإعراب[٤]، وإنما ذكر المحقق أنه نقل التسمية من القانون، وهو يعني المقدمة الجزولية؛ لكونها تسمى بالقانون، وكثير من الأبواب لم تسمّ في الكتابين، وإنما ذكرت

(١) انظر: أمثلة الجزولية ١١٣، التوطئة ١٦١.
(٢) انظر: أمثلة الجزولية ١١٤، التوطئة ١٦١، ١٦٧.
(٣) انظر: أمثلة الجزولية ١٩٣.
(٤) انظر: التوطئة ١٢١ هـ١، أمثلة الجزولية ١٢٩.

أسماءها، وأشرت إلى أنني أضفتها فوضعتها بين معقوفين، وهذا ما لم يكن في التوطئة.

ومما سبق يتضح أن الفرق بين الكتابين ليس كبيراً؛ لأنهما موضوعان على كتاب واحد وهو الجزولية، وإن كانت أمثلة الجزولية أكثر موافقة للجزولية من التوطئة، وقد نص الشلوبين في مقدمة التوطئة على أنه وضعها على المقدمة الجزولية، فقال: «وهذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة، موصولاً فرع ذلك بأصله في اللفظ، ميسراً بنظم ذلك كله كلاماً واحداً للحفظ»[1].

**ثانياً: مادة الكتابين:**

الكتابان ـ كما أسلفت ـ مؤلفهما واحد، وقد وضعا على كتاب واحد، ويترتب على هذا أن المادة العلمية الرئيسة للكتابين ستكون متقاربة، وسوف يختلفان كما تختلف طبيعة الكاتب الواحد الذي يتصدى للتأليف مرة تلو المرة، ويتضح الفرق بين التوطئة والأمثلة من خلال الأمثلة التي سأوردها من الكتابين، وهي على النحو الآتي:

* قال في التوطئة عند حديثه عن الاسم: «كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً، فهي اسم، مثاله: زيدٌ وعمرو»[2].

وقال في أمثلة الجزولية عند حديثه عن الاسم: «وقوله: الاسم: كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى، هو وصفٌ عامٌّ للاسمِ والفعلِ والحرفِ. وقوله: في نفسِها، أخرجَ الحرفَ، ولا يعترَضُ على هذا الحدّ بالذي

(١) انظر: التوطئة ١١١.
(٢) انظر: ١١٣.



وأخواته؛ لأنه وإن لم يدلّ على معنى في نفسه، فإنه في معنى كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ الذي في الدار، فالذي في الدار هو زيدٌ أو عمرو، وما أشبه ذلك، مما عبارته كلمة تدل على معنى في نفسها، ولأنه يكون فاعلاً ومفعولاً، ويدخل عليه حرف الخفض، كما يكون ذلك في زيدٍ وعمرو وما أشبه ذلك، فكان المراد كلمة تدل على معنى في نفسها، وما كان معناه معنى ذلك، وحكمه حكمه، وقوله: ولا يفهم... إلى آخره، أخرجَ به الفعلَ، وقوله: كلمة تدلُّ على معنى، هو أيضاً وصفٌ عامٌّ، واختار هذه العبارة على غيرها؛ لأنَّ الغبوقَ ونحوَه يتعرَّض الزمانُ، ولكنه لا يفهم من لفظه أنَّ الزمانَ ماضٍ أو غير ماضٍ، وله لفظٌ آخر في الاسم، وهو: كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها، ولا يتعرض لزمان وجود ذلك المعنى، وتوجيه هذه العبارة: أنه يريد: ولا يتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، وقد دل على هذا بقوله بعده في الفعل: إنه يدل على الزمان بصيغته، فخرج بهذه الإرادة الغبوق والصبوح أيضاً؛ لأنه يدل على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيته»[1].

ويلحظ هنا أنَّ النصَّ من قوله: كلُّ كلمة، إلى قوله: فهي اسم، في التوطئة هو نص الجزولية، وأنَّ قولَه: وقوله: يعني به الجزولي، ويتجلّى الفرق واضحاً هنا بين الكتابين، فقد عرض لعدد من المسائل في أمثلة الجزولية التي لم يأت لها ذكر في التوطئة، وهي على النحو الآتي:

١ ـ ما يدخلُ تحتَ الحدِّ وما يخرج عنه.

٢ ـ الاحترازُ من الاعتراضِ بعدمِ دخول الذي وأخواته في الحد.

٣ ـ بيان دخول الأسماء التي تدل على الزمان بالوضع، ولا يفهم

(١) انظر: الأمثلة ١٠٧-١٠٨.

منها أن الزمان ماضٍ أو ليس ماضياً.

٤ ـ ذكر تعريفاً آخر للاسم بيّن توجيه عبارته.

* قال في التوطئة: «الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه(١) العامل، نحو: قام زيدٌ، وضربت زيداً ومررت بزيدٍ، وهو أجود من قول من قال: إن الإعراب: تغير آخر الكلمة لتغير العوامل؛ لأن ثَمَّ معربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة، كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالباً، أو عامل رفع خاصة، كقولهم: ايمن الله، في القسم. إلا أنَّ لقولهم وجهاً، وهو حمله على الأصل، فالأكثر عدم الالتفات إلى الأقل»(٢).

وقال في أمثلة الجزولية: «قوله: الإعراب: تغيّر أواخر الكلم... إلى آخره، لا يعترضُ على هذا بالمصادرِ اللازمةِ النصبَ والظروفِ اللازمة له؛ لأنَّ الأسماءَ أصلها أن تختلف أواخرها باختلاف العوامل؛ لأنها غير مشبهة للحرف، ولكن منع من ذلك قلة تمكنها، وكأن هذه الأسماء وإن لم تتغير أواخرها لاختلاف العوامل فهي في حكم ما تغير آخره، لكون الأصل فيها أن تتغير لها، لكن منع من ذلك المانع المذكور»(٣).

يتلخص الفرق بين الكتابين في هذين النصين في الآتي:

١ ـ كتاب أمثلة الجزولية أورد التعريف الوارد في الجزولية، بخلاف التوطئة فقد أورد تعريفاً اختاره.

٢ ـ في التوطئة اعترض على تعريف الجزولية وهو الوارد في

(١) في المطبوع: يوجهه، وهو خطأ من الطباعة، والصواب ما أثبته.
(٢) انظر: ١١٦.
(٣) انظر: ١١٨.



الأمثلة بالمصادر والظروف الملازمة للنصب.

٣ ـ في أمثلة الجزولية أشار إلى أن هذا الاعتراض غير وارد على هذا التعريف؛ لأن الأصل فيها أن تختلف أواخرها لاختلاف العوامل.

٤ ـ في التوطئة اعتذر عن هذا الاعتراض بإمكان الحمل على الأكثر، وعدم الاعتداد بالأقل.

* قال في التوطئة: «الموصولات الاسمية: الذي، والتي، وأي، بمعنى: الذي، وأية، بمعنى التي نحو: اضرب أيهما قال ذلك، وأيتهن قالت ذلك، وذا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية، وأريد بها معنى الذي نحو: ماذا صنعت؟ إذا كانت ذلك بمعنى: ما الذي صنعت؟ والألى بمعنى: الذين»(١).

وقال في أمثلة الجزولية: «قوله: و(ذا) إذا كانت مع (ما) الاستفهامية، وأريد بها معنى الذي، وهذا مذهب البصريين، أعني أن (ذا) لا يكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية، وأريد بها معنى الذي، وإنما استظهر بقوله: وأريد بها معنى الذي على الوجه الآخر الذي يجعل فيه (ما) و(ذا) اسماً واحداً، وأمّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات نحو:

... وهذا تحملين طليق(٢)

أي والذي تحملين، ونحو قوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾(٣). ونحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾(٤). أي ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وأسماء الإشارة في

(١) انظر: ١٦٧.
(٢) سيأتي تخريجه، انظر: ٢٠٢ح١.
(٣) سورة طه، الآية: ١٧.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

هذا كلّه عند البصريين على أصلها»[1].

يلحظ من هذين النصين أن النص الوارد في التوطئة هو نص الجزولية، وزاد في التوطئة التمثيل لأي وأية وذا فقط، أما في أمثلة الجزولية فقد صدّر النص بقوله: قوله، ثم بيّن الخلاف في موصولية (ذا) بين البصريين والكوفيين، وأورد رأي الكوفيين في إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات، ومثل لذلك بمثال من الشعر وآيتين من القرآن الكريم.

من خلال النماذج السابقة التي عرضت من خلالها لمادة الكتابين ومعرفة أن حجم الكتابين متقارب، يمكن تدوين بعض الملحوظات، وأهمها ما يأتي:

١ ـ في التوطئة لم ينص الشلوبين على نصوص الجزولية، بخلاف أمثلة الجزولية، فقد صَدَّر كل نص بقوله: قوله، وهو بهذا يعني قول أبي موسى الجزولي، ويوافق منهجه في الشرحين.

٢ ـ العناية بالخلاف في أمثلة الجزولية، وهذا قليل في التوطئة.

٣ ـ يترجح عندي أن كتاب التوطئة سابقٌ في الوضع على أمثلة الجزولية، بدليل دفع بعض الأمور التي يمكن أن يعترض بها على الجزولية، وقد أوردها على سبيل الاعتراض في التوطئة.

٤ ـ أن نصوص الجزولية أكثر وضوحاً في أمثلة الجزولية، لكون الشارح قد حددها بتصديره إياها بقوله: قوله، بخلاف التوطئة، وورود نصوص الجزولية في التوطئة أكثر من ورودها في أمثلة الجزولية، ولكن عدم النص عليها في التوطئة جعلها متداخلة مع كلام الشارح، والتمييز بين نص الجزولية ونص التوطئة في التوطئة عسير على من لم يجعل النصين أمامه.

---

(١) الأمثلة ٢٠٢-٢٠٣.



### ثالثاً: شواهد الكتابين:

تنوعت شواهد الكتابين من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ومن أقوال العرب وأمثالها ومن الشعر، وقد حصرت عدد الشواهد فيهما، فكانت نتيجة الحصر على النحو الآتي:

١ ـ بلغت شواهد التوطئة من الآيات ثماني وسبعين آية، وبلغت شواهد أمثلة الجزولية ستًا وتسعين آية.

٢ ـ بلغت شواهد التوطئة من الأحاديث حديثين، وبلغت شواهد أمثلة الجزولية سبعة أحاديث.

٣ ـ بلغت شواهد التوطئة من أقوال العرب وأمثالها تسعة فقط، وبلغت شواهد أمثلة الجزولية تسعة وعشرين شاهداً.

٤ ـ بلغت شواهد التوطئة من الشعر تسعة ومائة بيت، وبلغت شواهد أمثلة الجزولية ثلاثة عشر ومائة بيت.

ومن خلال هذا الحصر يتضح أن أمثلة الجزولية زادت شواهدها على شواهد التوطئة، وبلغت الزيادة من الآيات ثماني عشرة آية، ومن الأحاديث خمسة أحاديث، ومن الأمثال وأقوال العرب عشرين شاهداً ومن الشعر أربعة شواهد.

هذه هي الأمور التي أردت عرضها في هذه الموازنة بين أمثلة الجزولية والتوطئة، اتضح منها أن التوطئة قد يكون أسبق وضعاً من الأمثلة، وكتاب الأمثلة أوسع من التوطئة وأكثر شواهد، وأكثر تعليلاً، ونصوص الجزولية فيه أكثر تحديداً منها في التوطئة، وأمثلة الجزولية جرى على سنن الشرحين الصغير والكبير.

# القِسم الثَاني

## التحقيق

## أولاً: تحقيق نسبة الكتاب:

أمثلة الجزولية من كتب الأستاذ أبي عليٍّ عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ الأزديّ الشلوبين المتوفّى سنة ٦٤٥هـ، ويؤكد هذا ما يأتي:

١ ـ ما كتب على النسخة المخطوطة بخط الناسخ نفسه الذي كتب الكتاب، فعنونه على النحو الآتي:

«أمثلة الجزولية

مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس

أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الشلوبيني

رضي الله عنه»

٢ ـ أن مادة الكتاب توافق في عمومها مادة الشرحين الصغير والكبير، ونسبتهما إليه مؤكدة.

٣ ـ اتحاد منهج تناول الجزولية بين أمثلة الجزولية والشرح الصغير والشرح الكبير يؤكد أن مؤلفها واحد.

## ثانياً: منهج التحقيق:

اعتمد منهجي في التحقيق على الأمور الآتية:

١ ـ قمت بنسخ المخطوطة، واستعنت بالجزولية والشرحين الصغير والكبير في تقويم النص، واتخذت منها نسخاً مساعدة في

المقابلة، وأشرت إلى هذا في حواشي الكتاب، وضبطت من النصّ ما يحتاجُ إلى ضبطٍ.

٢ ـ ربطت نصوص الجزولية في هذا الكتاب بالجزولية المطبوع، وذكرت ما يوضحه من النص قبله أو بعده.

٣ ـ عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها بعد إتمامها، ما لم يحل دون ذلك طول بعضها.

٤ ـ خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث.

٥ ـ خرجت الأمثال وأقوال العرب من كتب الأمثال واللغة والنحو.

٦ ـ عزوت الشواهد التي تمكنت من معرفة أصحابها إلى قائليها، واتبعت في تخريج الشواهد الآتي:

أ ـ التعريف بالقائل عند ورود أول شاهد له، وأكتفي بعد ذلك بذكر اسمه.

ب ـ ذكر بحر البيت، ومطلع القصيدة إن تيسر لي ذلك، وإكماله إن لم يكمل.

جـ ـ شرح الغريب من الألفاظ.

د ـ ذكر المهم من الروايات.

هـ ـ ذكر موضع الشاهد ووجه الاستشهاد.

و ـ تخريج البيت من الديوان أولاً أو من المجموعات الشعرية كالأصمعيات والمفضليات إن لم يكن للشاعر ديوان مطبوع. ثم تخريجه من كتب النحو واللغة مرتبة ترتيباً تاريخيًّا.

٧ ـ عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن بترجمات يسيرة، وذكر مصادر لترجماتهم.



٨ ـ خرجت آراء النحويين من كتبهم أو من كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك، أو من الكتب المتقدمة.

**ثالثاً: وصف النسخة:**

النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق نسخة وحيدة، وهي محفوظة في مكتبة جوروم في جنوب تركيا برقم ٢/٢٧٧٣.

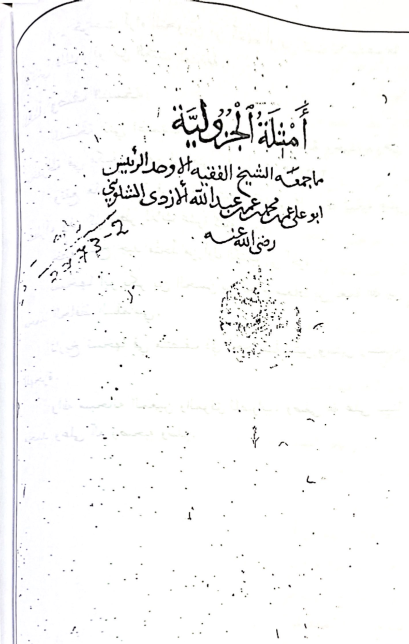
وتقع هذه النسخة في تسع وستين ورقة، في كل ورقة ثمانية عشر سطراً، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً.

خطُّها نسخٌ جيد متَّحدٌ من أول الكتاب إلى آخره.

نسخها أبو بكر بن الحسن بن الحاج سعادة بن نعمة الله بن محمد الحافظ السلماسي.

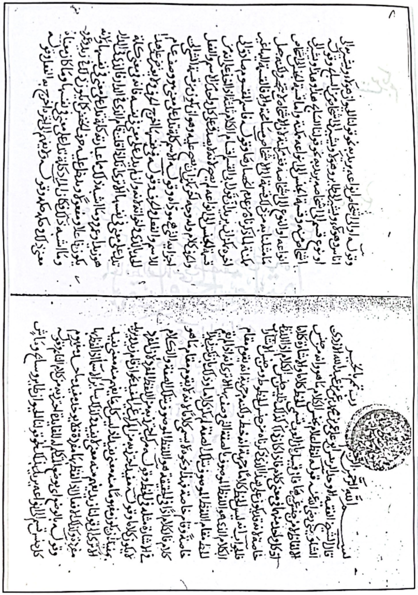
تاريخ نسخها في منتصف ذي الحجة سنة اثنتين وستين وستمائة للهجرة.

والله سبحانه المعين والموفق للصواب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

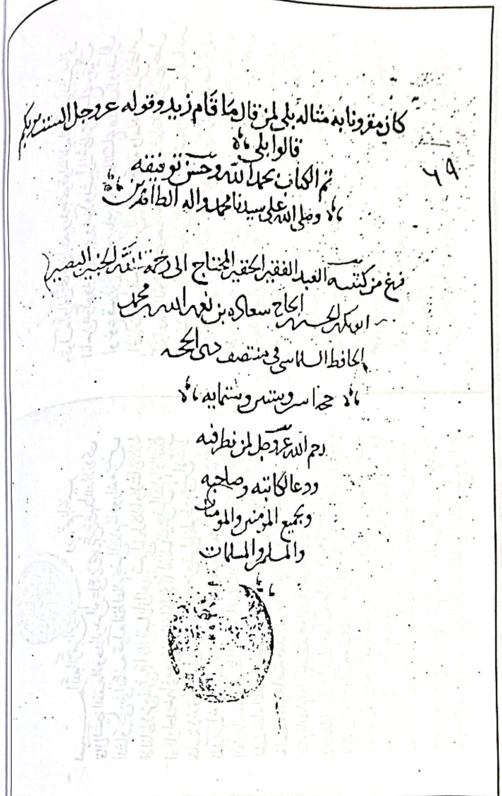

أمثلة الجزولية
ما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس
أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلوبيني
رضي الله عنه

صفحة العنوان من النسخة المخطوطة





الورقة الأولى من النسخة المخطوطة


٦٩

كان مقرونا به مثاله بلى لمن قال ما قام زيد وقوله عز وجل ألست بربكم
قالوا بلى
تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين
فرغ من كتبه العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه الخبير البصير
[illegible] الحاج سعادة بن نعمة الله بن محمد
الحافظ [illegible] في منتصف ذي الحجة
[illegible]
رحم الله عز وجل لمن نظر فيه
ودعا لكاتبه وصاحبه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات

الورقة الأخيرة من المخطوطة



النصّ المُحقّق لكتاب

# أمْثِلَة الجُزُولِيَّة

## ١/ب رَبِّ تَمِّمْ بِخَيْرٍ

قال الشيخُ الفقيهُ الأوحدُ الرئيسُ أبو علي عمرُ بنُ محمد بنِ عمرَ ابن عبدالله الأزدي الشلوبيني ـ رضي الله عنه ـ:

قوله[١]: لفظ[٢].

إعلامٌ بجنسِ الكلامِ ما هو؟ وأنَّه من جنس الألفاظ، لا من جنس غيرها.

فإن قيل: فإنَّ العرب تسمِّي الخطَّ كلاماً[٣] والإشارةَ كلاماً، إذ كلُّ واحدٍ منهما في معنى كلام[٤]، فإذا كانَ ذلك كذلكَ فليسَ جنسُ

---

(١) يعني الجزولي، وقد كان يصدر الشلوبين نص الجزولية دائماً بقوله: قوله. وهذا منهجه في الشرح الصغير والكبير.

(٢) الجزولية ٣، وفيها: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

(٣) قال علي بن خلف: «أوقعوا اسم اللسان على القلم، وشركوا بينهما فيه، فقال بعضهم: القلمُ أحدُ اللِّسانين، وقال الآخر: القلمُ أنطقُ اللسانين» مواد البيان ٤٨٢، وانظر: التصريح ١/ ٣٥٤.

(٤) قال ابن عصفور: «... الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معان كثيرة منها المعاني التي في النفس... ومنها الإشارة وعليه قوله:

إذَا كَلَّمَتْنِي بِالعُيُونِ الفَوَاتِرِ ... رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدُّمُوعِ البَوَادِرِ

فجعل الإشارة بالعين كلاماً، ومنه الخط، ودليله تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى» شرح الجمل ١/ ٨٥، ٨٧، ويرى ابن مالك أن ما لا يكون كلاماً يطلق عليه القول؛ لأن الكلام تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق =

الكلامِ إذن اللفظ خاصة، لأنّه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط ومن جنس الإشارات.

فالجواب: أنّه ليس الخطُّ كلاماً من جهة أنه خطٌّ، ولكنه من جهة أنّه يقوم مقامَ الكلام الذي هو اللفظُ الموصوفُ بالصفةِ التي وصف بها، ألا تَرَى أنّه إذا لم يقمْ الخطُّ مقام اللفظ الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً، وذلك بأن تكتب (زيداً) خاصة، و(قَامَ) خاصة، فهذا ونحوه لا يسمَّى كلاماً؛ لأنه لا يقوم مقامَ ما هو كلام، فالكلامُ إذن في الحقيقة: هو اللفظُ الموصوفُ بتلك الصفة[1]، والكلامُ في الإشارةِ مثله في الخطِّ[2].

وقوله: مركَّبٌ[3].

احترز به من اللفظِ المفردِ، لأنَّ المفردَ لا يكونُ كلاماً[4].

= على القرآن الكريم كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى. انظر: شرح التسهيل ١/ ٥.

وقد رد عليه الدِّلائي فقال: «قال أثير الدين وفي دعواه عدم إطلاق القول على كلام الله نظر. قلت: وهو بالرد وعدم التردد أولى منه بالنظر فيه؛ لإطباق أئمة الأمة سلفاً وخلفاً على إطلاقه إطلاقاً كالجمع عليه، فلا وجه للتردد» ثم رد على اعتراض ابن مالك بأن ما لا يكون كلاماً قول، فقال: «إنه خلاف المنصوص من تسمية الإشارة بالعيون كلاماً». واحتج بقول الشاعر:

أرَادَتْ كَلاماً فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا ... فَلَمْ يَكُ إلا وَمْؤُهَا بِالحَوَاجِبِ

انظر: نتائج التحصيل ١/ ١٦٣.

(١) قال ابن مالك: «فقولي: (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزاً ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم». شرح التسهيل ١/ ٧.

(٢) انظر: الشرح الصغير ٥ ـ ٦، الشرح الكبير ١/ ١٩٦.

(٣) الجزولية ٣، وفيها: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

(٤) عرض الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ إلى تعريف المفرد والمركب في الشرح الكبير، انظر: ١/ ١٩٧، ولم يعرض له في الشرح الصغير.



وقوله: مفيدٌ[1].

احترز به من المركَّب غيرِ المفيد نحو: إن قام زيدٌ، ويريد بمفيد، أن يكونَ مفهوماً منه معنىً يفيد، إذ ليس كلُّ ما يفهم منه معنى يفيد، ألا ترى إلى قولنا: (زيد) يفهم منه معنى لا يفيد، وكذلك سائر الأسماء إذا لُفِظَ بها مفردةً، وكذلك الأفعال إذا لُفِظَ بها مفردةً، فلا يؤخَذُ مفيدٌ مأخذَ مفهومٍ[2].

وقوله: بالوَضْعِ[3].

أي: بوضعِ المتكلِّم له للفائدةِ، احترزَ به من كلامِ النَّائم[4].

وقوله: كلُّ جنسٍ قُسِمَ إلى أنواعِه[3].

يريد بذلك نحو قولنا: الحيوانُ طائرٌ وسابحٌ وماشٍ[5].

/ ٢أ وقوله: أو إلى أشخاصِ أنواعِه[3].

(١) الجزولية ٣، وفيها: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

(٢) انظر: الشرح الصغير ٦ ـ ٧، الشرح الكبير ١/ ١٩٧ ـ ١٩٩، وفيهما رد على أبي بكر بن طلحة الذي رد على الجزولي هذا الوصف الذي وصف به الكلام؛ لأن نحو: غلام زيد، لفظ مركب مفيد بالوضع. وقد عرَّف ابن مالك المفيد بأنه: «ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه» شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧.

(٣) الجزولية ٣.

(٤) تابع الشارحَ ابنُ عصفور في أن كلام النائم ليس مفيداً بالوضع. انظر: شرح الجمل ١/ ٨٧، وخالفهم في ذلك ابن الضائع. انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٠ب ـ ١١أ.

(٥) عزا الشلوبين هذا التمثيل إلى الجزولي. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢٠١، وقد مثَّل هو به، انظر: الشرح الصغير ٧، وقد مثَّل به أيضاً الأبذي.

انظر: شرح الجزولية ١/ ١٣ـ ١٤.

وقد اعترض على هذا الشلوبين بأن المراد به التقريب لا التحقيق، فليس هذا بقسمة الجنس إلى أنواعه؛ لأن الطيران والسباحة أمور عرضية، والمعتبر في قسمة الجنس إلى أنواعه الأمور الذاتية لا العرضية. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢٠١.

يريد به نحو قولنا: الحيوان هؤلاء، ويشير به إلى أناس، وهؤلاء، ويشير به إلى طائرٍ، وهؤلاء، ويشير إلى أشخاص من السابح[1].

وقوله: أو نوعٌ قُسِمَ إلى أشخاصه[2].

يريد به نحو قولنا: السَّابحُ هذا وهذا، ويشير إلى أشخاصٍ منه.

وقسمةُ الجنسِ إلى أنواعِه ممكنةٌ، وأما قسمةُ الجنسِ إلى أشخاصِ أنواعه أو النوعِ إلى أشخاصِه فغيرُ ممكنةٍ، لأنَّ الأشخاصَ لا تنحصر[3]، ولكنَّه جعلَ ما مثَّلنا به من ذلكَ قسمةً إلى الأشخاصِ مسامحةً[4]، وإلا فالقسمةُ إليها غيرُ ممكنةٍ لما ذكرناه من عدمِ انحصارها.

وقوله: فاسمُ المقسومِ صادقٌ.... إلى آخره[5].

يمكنُ أن يريدَ أن قولَ أبي القاسِم[6]: «أقسام الكلام

(١) قد عزا هذا التمثيلَ إلى الجزوليِّ الشلوبينُ في الشرح الكبير ١/ ٢٠١، وقد قال به في الشرحِ الصغير ٧. وتابعهما الأبذي. انظر: شرح الجزولية ١/ ١٣ ـ ١٤.

(٢) الجزولية ٣.

(٣) قال ابن حزم: «والأشخاص الواقعة تحت الأنواع أكثر من الأنواع... وأما الأشخاص فليست محصورة لا عندنا، ولا في الطبيعة» التقريب لحد المنطق ٣٠.

(٤) قال الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه لا على مذهب من حقق، ولا على مذهب من قرب؛ لأن الأشخاص لا تنحصر، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم» الشرح الكبير ١/ ٢٠٢. ونصَّ العطار ـ رحمه الله تعالى ـ على أن هذه القسمة التي ذكرها الجزولي ونقلها أبو علي الشلوبين ـ رحمهما الله تعالى ـ هنا فاسدة، وعلل بعلة الشلوبين السابقة. انظر: المشكاة والنبراس ١/ ٣ب.

(٥) الجزولية ٣، وتتمته: «.... على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع، وإلا فليست الأنواعُ أنواعاً له، ولا الأشخاصُ أشخاصاً لتلك الأنواعِ».

(٦) الزجاجي: «٠٠٠ ـ ٣٣٧هـ».

أبو القاسمِ عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي، أخذ عن =



ثلاثة[1]»، إذا أُخِذَ على أنه من قسمة الجنسِ إلى أنواعِه لم يصح، لأنه لا يصدقُ على كلِّ واحدٍ من الاسم والفعل والحرف كلام، وله وجه آخر يمكن أن يصحَّ عليه؛ وهو أن يكونَ من قسمةِ الشيءِ إلى أجزائِه التي هي مواده[2].

**[الاســـم]**

وقوله: الاسمُ كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى[3].

هو وصفٌ عامٌّ للاسم والفعلِ والحرف.

وقوله: في نفسِها[3].

أخرجَ الحرفَ، ولا يُعْتَرضُ على هذا الحدِّ بالذي وأخواته، لأنَّه وإن لم يدلَّ على معنى في نفسِهِ، فإنَّه في معنى كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: قام الذي في الدار، فالذي في الدار هو زيد أو عمرو، وما أشبه ذلك، مما عبارته كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، ولأنه يكون فاعلاً ومفعولاً، ويدخلُ عليه حرفُ الخفضِ كما يكونُ ذلك في زيد وعمرو وما أشبه ذلك، فكانَ المرادُ كلمة تدل على

= اليزيدي وابن دريد وابن الأنباري والزجاج، له مصنفات منها: الجمل، واللامات، والأمالي، ومجالس العلماء، وغيرها.

انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٢٩، وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(١) الجمل ١، وتكلمة النص «.... اسم وفعل وحرف جاء لمعنى».

(٢) انظر: الشرح الصغير ٨، الشرح الكبير ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، وذكرت عند تحقيقي للشرح الكبير ١/ ٢٠٤ هـ أنه قد أخذ بهذا التوجيهِ عددٌ من النحاة هم: اللورقي في المباحث الكاملية ١/ ٨، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٨٧ ـ ٨٨، والعطار في المشكاة والنبراس ١/ ٤ أ ـ ب، والأبذي في شرح الجزولية ١/ ١٤.

(٣) الجزولية ٣.

معنى في نفسها، وما كان معناه معنى ذلك، وحكمُه حكمَه[1].

وقوله: ولا يفهم .... إلى آخره[2].

أخرجَ به الفعلَ.

وقوله /٢ب: كلمة تدلُّ على معنى[2].

هو أيضاً وصفٌ عامٌ، واختار هذه العبارة على غيرها لأنَّ الغَبَوقَ[3] ونحوه[4] يتعرَّضُ للزمانِ، ولكنَّه لا يفهمُ من لفظه أنَّ الزمانَ ماضٍ أو غيرَ ماضٍ، وله لفظٌ آخر في الاسم وهو: «كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسِها، ولا يتعرَّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المعنى»[5] وتوجيه هذه العبارةِ: أنَّه يريد: ولا يتعرَّض ببنيتها لزمانِ ذلك المعنى، وقد دلَّ على هذا بقولهِ في الفعل: إنَّه يدلُّ على الزمان بصيغته، فخرجَ بهذه الإرادةِ الغبوقُ والصَّبُوحُ[6] أيضاً، لأنه إنَّما يدلُّ على الزمانِ بوضعه لذلك لا ببنيته[7].

---

(١) أطال الشارح في بيان ذلك في الشرح الكبير ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٩، وتوسع فيه أيضاً في الشرح الصغير ٨ ـ ١٠.

(٢) ليس هذا في نص الجزولية الذي اعتمدت عليه المطبوع والمخطوط، وقد يكون في نسخ أخرى؛ لأن للجزولية نسخاً مختلفة، وتمام النص كما يفهم مما سيأتي: «ولا يفهم من لفظها أن الزمان ماضٍ أو غير ماضٍ».

(٣) الغبوق: الشربُ بالعشي، وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت. انظر: اللسان ١٠/ ٢٨١. (غبق).

(٤) مثل: الصبوح والبطء والسرعة واللين والعجلة.

(٥) الجزولية ٣.

(٦) الصَّبوح: كلُّ ما أكل وشرب غدوة، وهو خلاف الغبوق. انظر: اللسان ٢/ ٥٠٣ (صبح).

(٧) فهي ألفاظ تدل على معانٍ في نفسها، وتتعرض لزمان ذلك المعنى، ومع هذا فهي أسماء؛ لأنها تعرضت للزمان بوضعها لا ببنيتها، ولو كانت تدل على الزمان ببنيتها للزم دلالتها على زمان آخر بتغير البنية. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢١٠ ـ ٢١١.



**[الفعل]**

وقوله: الفعلُ: كلمةٌ تدلُّ على معنى[1].

هو وصفٌ عامٌ أيضاً للاسمِ والفعلِ والحرفِ.

وقوله: في نفسِها[2].

أخرجَ به الحرفَ أيضاً، ولا يُعْتَرَضُ على هذا الحدِّ بليسَ وعسى وما أشبهَ ذلك مما له معنى في غيره[3]، ولا يفهم المعنى من نفسه، لأنَّه قد يلحقُ بما دخلَ تحتَ ذلك الحدِّ من الأفعال من جهةِ أنَّه قد يحكَمُ له بحكمِه؛ من اتِّصالِ صورِ ضمائرِ الرفع به، وكأنَّ المراد كلمةٌ حدُّها الحدُّ الذي ذكره، أو ما كان حكمُه حكمَ الكلمةِ المحدودة بذلك

---

(١) الجزولية: ٤، وفيها: الفعل: كل كلمة....

(٢) الجزولية ٣.

(٣) لهذا زعم بعض النحويين أن (ليس) حرف، ونسب القول بحرفيتها إلى ابن السراج والفارسي. انظر: الجنى الداني ٤٥٩، المغني ١/ ٣٢٥.

ونسبة هذا القول إلى ابن السراج فيها نظر؛ لأنَّ ابنَ السرَّاجِ صرَّحَ بفعليته فقال: «.... وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب» الأصول ١/ ٧٦، وقال أيضاً: «فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما ولسنا كضربنا ولسن كضربن ولستن كضربتن وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربت أمة الله زيداً» الأصول ١/ ٨٢ ـ ٨٣.

فابن السراج يستدلُّ على فعليةِ (ليس) باتصال ضمائر الرفع المتحركة به، واتصال تاء التأنيث الساكنة به أيضاً، وهاتان العلامتان من علامات الفعل.

أما الفارسي فقد قال بحرفية ليس، وصرح به في كتبه. انظر: البصريات ٢/ ٨٣٣، الشيرازيات ٧ ب.

وكذلك زعمُوا أنَّ (عسى) حرفٌ، ونسب هذا القولُ إلى ابنِ السراج، ويرده النص السابق، فقد صرح في النص الأول بأنها فعلٌ غير متصرف، ونسب هذا القول إلى ثعلب، نقله عنه غلام ثعلب أبو عمر الزاهد. انظر: منهج السالك ١/ ٦٧، الجنى الداني ٤٣٤.

الحدّ، وقد يكونُ إنّما حَدّ الفعل الحقيقيّ، لأنه إنّما يقال في ليس وعسى إنّهما فعلان بالمجاز، من جهة أنَّ فيهما أحكام الفعل من جهةِ اتصالِ ضمائرِ الرفعِ بهما[١].

[قوله][٢] لفظٌ آخرُ في حدّ الفعلِ: «والفعلُ كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها. . . .»[٣] كأنّه يريدُ، ويتعرّضُ لزمانِ ذلك المعنى.

## [الحرف]

وقوله: الحرفُ: كلمةٌ لا تدلُّ على معنى في نفسها[٤].

كأنّه يريد: لا تدلُّ على معنى في نفسها، ولا هي في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها، وإلا فيدخلُ عليه الذي وأخواته[٥].

## [معاني الحرف]

وقوله: ويجيءُ الحرفُ لمعنى في الاسمِ خاصة[٣].

يريد نحو: لام التعريف[٦].

(١) هذا مما استدل به ابن السراج على فعلية (ليس). انظر: النص السابق في الهامش السابق، وبه استدل كثير من النحويين على فعلية (ليس وعسى). انظر: الكتاب ١/ ٤٧٧، المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، المرتجل ١٢٦، ١٢٨ ـ ١٢٩، أسرار العربية ١٢٦، وما بعدها، التبيين ٣٠٨ ـ ٣٠٩، الجنى الداني ٤٣٤، وغيرها كثير.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: الجزولية ٤.

(٤) الجزولية ٤، وفيها: «الحرفُ كلُّ كلمة....».

(٥) انظر: اعتراض تعريف الحرف بالذي وأخواته والانفصال عنه في الشرح الكبير ١/ ٢١٧ـ٢١٨.

(٦) تحدث ابن السراج عن بعض معاني الحروف. انظر: الأصول ١/ ٤٢، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٥، وكذلك كتب معاني الحروف كالأزهية ورصف المباني والجنى الداني والمغني.



[قوله]: أو في الفعل خاصّة[١].

يريد نحو: حرفي /٣أ التنفيس.

[قوله]: أو رابطاً بين اسمين[١].

يريد نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو.

[قوله]: أو بين فعلين[١].

يريد في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، ولم يعتبر إلا مجردَ اللفظِ، وإلا فيلزمه التداخل[٢].

[قوله]: أو بين اسم وفعلٍ[١].

يريد في نحو: مررتُ بزيدٍ.

[قوله]: أو بين جملتين[١].

يريد في نحو: قامَ زيدٌ وخرجَ عمرٌو، وإن قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو.

[قوله]: أو داخلاً على جملةٍ تامةٍ[١].

إنّما قال ذلك لأنَّ من الجملِ ما ليس بتامٍّ نحو الجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه.

[قوله]: وقالباً لمعناها[١].

يريد في نحو: ما قامَ زيدٌ، وليتَ زيداً قام.

[قوله]: أو مؤكّداً لها[١].

(١) انظر: الجزولية ٤.

(٢) يريد التداخل بين قوله: «أو بين فعلين» وقوله: «أو بين جملتين» لأنَّ: قام وقعد من باب عطف الجملة على الجملة، والوجه ما ذكره الشارح من اعتبار مجرد اللفظ، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «فكأنه قال ـ يعني الجزولي ـ: أو رابطاً بين فعلين في اللفظ، وإن كان رابطاً بين جملتين في التقدير» الشرح الكبير ١/ ٢٢٠.

يريد نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، وأما ما زيدَ لمجرَّدِ التوكيد فنحو (إنْ) في قوله[١]:

مَا إنْ رَأيْتُ ولاَ سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ    كَاليَوْمِ هانِئِ[٢] أيْنُقٍ جُرْبِ[٣]

(١) القائل هو: دريد بن الصمة الجشمي (٠٠٠ ـ ٨هـ).
شاعر شجاع من الأبطال، كان سيد بني جشم وفارسهم، أدرك الإسلام ولم يسلم، قتل يوم حنين، ديوان شعره مطبوع.
انظر: الأغاني ٩/٢ ـ ١٩. الخزانة ١١/١٨ ـ ١٢١.

(٢) في الأصل: الهاني.

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها:

حَيُّوا تُمَاضِرَ وارْبَعُوا صَحْبِي    وَقِفُوا فإنَّ وُقُوفَكُمْ حَسْبِي

ورواية بيت الشاهد: سمعت به، بدل: مثله، وطالي بدل: هانئ. الديوان ٣٤.
وهي من قصيدة قالها متغزلاً بالخنساء، هانئ: اسم فاعل من هنأ البعير الأجرب يهنؤه هنأ: إذا طلاه بالقطران، أينق: جمع ناقة، جرب: جمع جرباء.
قال البغدادي: «وفي غالب نسخ (مغني اللبيب) بمثله، في موضع به، وهو تحريف من الكتّاب، ولم يروه أحد ممن يعتمد عليه من المتقدمين، نعم وقع في شعر آخر لدريد بن الصمة وصف به ربيعة بن مكدم الكناني، رواه أبو علي القالي في أواخر أماليه وهو:

مـا إن رأيت ولا سمعت بمثله    حامي الظعينة فارساً لم يقتل»

شرح أبيات المغني ٨/ ٥٤.
أقول هنا أمران يحسن التنبيه عليهما، وهما:
١ ـ قول البغدادي: «لم يروه أحد ممن يعتمد عليه من المتقدمين» مردود؛ إذ رواه الأستاذ أبو علي الشلوبين، وحسبك به فهو من شيوخ نحاة الأندلس الذين جمعوا بين العلم بالنحو والأدب، فقيل له: الأستاذ، والأستاذ لا يطلق في بلاد الأندلس إلا على من جمع بين النحو والأدب.
٢ ـ أن رواية به أنسب، من حيث إنها رواية الديوان أولاً، وحتى يتناسب العروض والضرب مع أن بمثله لا ينكسر بها البيت.
الشاهد: قوله (ما إن) حيث زيدت (إن) توكيداً.
انظر: الديوان ٣٤، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٠، ٣/ ٨٥، إصلاح المنطق ١٢٧، الأمالي للقالي ٢/ ١٦١، المقتضب ١/ ١٢٩، تهذيب إصلاح المنطق ٣٢٢، =



ومثل ما ولا وأنْ في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[١] و﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[٢] و﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ المَشَارِقِ﴾[٣] و﴿لَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[٤].

## [الفاعل]

وقوله:

الفاعلُ: كلُّ اسم.... إلى آخره[٥].

غرضه [من][٦] شرح الفاعل والمفعولِ في هذا الباب أن يشرح قولَ أبي القاسم: «فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً»[٧].

وقوله: أُسْنِدَ إليه فعلٌ[٥].

يريد في نحو: قَامَ زيدٌ.

[وقوله]: أو اسمٌ في معنى الفعل[٥].

يريد مثل: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه.

= شرح المفصل ٥/ ٨٢، ٨/ ١٢٨، المغني ٢/ ٧٥٧، شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٥ ـ ٩٥٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٥١ ـ ٥٥.

(١) تتمتها: ﴿... مِيثَاقَهُم وكُفْرِهِم بآياتِ الله وَقَتْلِهِمُ الأنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ الله عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فلا يُؤْمِنُونَ إلاَّ قَلِيلاً﴾. (النساء: ١٥٥).

(٢) تتمتها: ﴿... ألا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ الله وأنَّ الفَضْلَ بِيَدِ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ والله ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ﴾. (الحديد: ٢٩).

(٣) تتمتها: ﴿... والمَغَارِبِ إنَّا لَقَادِرُونَ﴾. (المعارج: ٤٠).

(٤) تتمتها: ﴿... لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وقَالُوا لا تَخَفْ ولا تَحْزَنْ إنَّا مُنَجُّوكَ وأَهْلَكَ إلا امْرَأتَكَ كَانَتْ مِنَ الغَابِرِينَ﴾. (العنكبوت: ٣٣).

(٥) الجزولية: ٥.

(٦) تكملة يستقيم بها النص.

(٧) الجمل: ١.

[وقوله]: وقدّمًا أو قُدِّم عليه(١).

يريد أنه إذا تأخَّرَ الفعلُ عن الاسمِ لم يرتفع بأنّه فاعلٌ عندهم(٢)، ولكن بأنّه مبتدأٌ نحو: زيدٌ قامَ(٣).

[وقوله]: وعلى طريقةِ فَعَل أو فاعل(٤).

يريد بقوله: على فَعَل؛ أن يكون الفعلُ فِعْلَ فاعلٍ نحو: قام زيدٌ، أو على وزن فِعْلِ الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل نحو: هَلَكَ زَيْدٌ، ويريدُ بقوله: أو على طريقةِ فاعلٍ، أن يكونَ الاسمُ الذي يكونُ في معنى الفعل صفةً لفاعل نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فقائمٌ صفةٌ لفاعل، أو على وزن صفة الفاعل نحو: /٣ب مررتُ برجلٍ هالكٍ عدوُّه.

## [المفعولات]

وقوله: المفعولُ ما تضمَّنه الفعلُ... إلى آخره(٤).

دلالةُ التَّضَمُّنِ: دلالةُ اللفظِ على بعضِ ما وضع له(٥)، ودلالةُ الالتزامِ دلالةُ اللفظِ على معنى لم يوضع له [ولكنّه لازمٌ له](٦) كدلالة السقفِ على الحائط(٧).

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) أي: عند البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجوزون تقدم الفاعل على عامله. انظر في هذه المسألة: المقتضب ٤/١٢٨، الأصول ٢/٢٢٨، البصريات ٢/٩٠٠ ـ ٩٠١، شرح الجمل ١/١٥٩ ـ ١٦٠، البسيط ١/٢٦١، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، منهج السالك ١/١٠١، المغني ١/٦٤٤.

(٣) قال ابن السراج: «واعلم: أنَّ الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء» الأصول ١/١٧٤.

(٤) الجزولية: ٥.

(٥) كدلالة البيت على السقف. انظر: الشرح الكبير ١/٢٣٨.

(٦) تكملة يقتضيها السياق، من الشرح الكبير ١/٢٣٨.

(٧) انظر الدلالات الثلاث في: الشرح الكبير ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩.



وقوله: الفعلُ(١).

يريدُ الفعلَ العاملَ فيه.

وقوله: من الحدثِ(١).

يريدُ المفعولَ المطلق نحو: قامَ زيدٌ قياماً.

وقوله: والزمان(١).

يريد المفعولَ فيه من الزمان نحو: قامَ زيدٌ يومَ الجمعة.

وقوله: والتزمَهُ الحدثُ من مكانٍ(١).

يريد المفعولَ فيه من المكانِ نحو: قامَ زيدٌ أمامَك، وجعل دلالته على المكان التزاماً؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لابدَّ له من مكانٍ(٢).

وقوله: واستدعاه من محلٍّ(١).

يريدُ المفعولَ الذي وقعَ به فعلُ الفاعلِ(٣).

وقولُه: وباعثٍ(١).

يريدُ المفعولَ له الذي بعث على الفعل ووقع لأجله نحو: قامَ زيدٌ إجلالاً لك.

وقوله: ومصاحبٍ(١).

يريدُ المفعولَ معه الذي صاحبَ الفاعلَ في الفعل نحو: جاء البردُ والطيالسةَ، ولم يجعل استدعاءه لهذه الأشياءِ التزاماً؛ لأنَّه ليس استدعاؤه لهذه الأشياء لازماً(٤).

---

(١) الجزولية: ٥.

(٢) لابدَّ لكلِّ حدثٍ من مكانٍ وإن لم يذكر، فلابدَّ لكلِّ فعلٍ من مكانٍ. انظر: الكتاب ١/١٥، المقتضب ٤/٢٣٦، الشرح الكبير ١/٢٤٠ وهـ ٤ من الصفحة نفسها.

(٣) انظر: الشرح الصغير ١٧، الشرح الكبير ١/٢٤٠.

(٤) علَّقَ الشلوبينُ على هذا بقوله: «وذلك أنه أخذ الحدث في ذلك جنساً، =

## [دلالة الفعل]

وقوله: يدلُّ على المصدرِ بنفسِهِ[١].

يريد دلالته عليه بحروفه[٢].

وقوله: بصيغتِه[٣].

يريدُ ببنيتِهِ[٤].

وقوله: ولذلك قد تختلفُ دلالتُه[٥]... إلى آخره.

أي إذا لـم يكن هناك حروفٌ تقومُ مقامَ الصيغِ في الدلالةِ على الزمان نحو: قَامَ زَيْدٌ ويَقُومُ زَيْدٌ، احتيجَ إلى تغييرِ الصيغ للدلالة على الزمان، فإن كانَ هناك حروفٌ تغير معنى الزمان، لـم يحتج إلى تغيير الصيغ نحو: إنْ قَامَ زيدٌ، وَلَوْ قَامَ زَيْدٌ، ولـم يَقُمْ زيدٌ، ولن يَقُومَ زيدٌ[٦].

وقوله: الفعلُ يقعُ على المعنى الصادر[٧]... إلى آخره.

---

= وليس استدعاؤه جنس الحدث للمفعول به لازماً، بل قد يكون منه ما يستدعيه، ومنه ما لا يستدعيه، والذي يستدعيه منه دلالته دلالة التزام، ولكنه لم يجعلها تحت الالتزام لما قصده من معنى الجنس الذي بيناه» الشرح الكبير ١/ ٢٤١، وانظر أيضاً: الشرح الصغير ١٧.

(١) الجزولية: ٦، وقبله: الفعل يدل...

(٢) الفعل يدل على المصدر بحروفه، وهي دلالة تضمن. انظر: الأصول ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، إصلاح الخلل ٢٢ ـ ٢٦، نتائج الفكر ٦٦، الشرح الكبير ١/ ٢٤٣.

(٣) الجزولية: ٦، وفيها: «يدل على الزمن بصيغته...».

(٤) أي ببنيته وشكله. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢٤٣.

(٥) الجزولية: ٦.

(٦) أورد الشارح اعتراضاً على بعض نسخ الجزولية وانفصل عنه. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦، وهذا الاعتراض قد قال به الشلوبينُ نفسُه في الشرح الصغير ١٨، ونسبَه له اللورقيُّ الأندلسي في المباحث الكاملية ١/ ٢٤.

(٧) الجزولية: ٦، وبعده: «... الصادر عن الفاعل».



فقد يقع عليه وعلى اسمه[١].

وقوله: ويقعُ على اللفظ.... إلى آخره[٢].

هو الكلمة التي / ٤أ تدلُّ على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً[٣].

وقوله: أحدُ الكلم[٤].

يريدُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ.

وقولُه: الفعلُ الذي المصدرُ اسمُه غيرُ الذي اشْتُقَّ منه[٤]... إلى آخره.

يريدُ بذلك أنَّ أبا القاسم لم يرِدْ بقوله: «وهو اسمُ الفعلِ»[٥] إلا أنَّ المصدرَ اسمٌ للمعنى الذي صدر عن الفاعل، ولم يردْ أنَّ المصدرَ اسمٌ للكلمة التي تدلُّ على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً، لأنَّ المصدرَ ليس اسماً لها، إنَّما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل، وغرضُه بذلك أن يشرحَ كلامَ أبي القاسم شرحاً صحيحَ المعنى، رافعاً للاعتراض، إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه شرحاً فاسداً[٦].

---

(١) شرحه الشلوبين، فقال: «يريد أنه يقع على المعنى الذي يدل عليه المصدر وأتم من هذا أن يقول: إنَّه يقع عليه وعلى اسمه...» الشرح الكبير ١/ ٢٤٦، وانظر: الشرح الصغير ١٨.

(٢) الجزولية: ٦، وبعده: «... الذي هو أحد الكلم الثلاث».

(٣) عقب عليه في الشرح الكبير بقوله: «... وهي التي يسميها النحويين فعلاً» ١/ ٢٤٧.

(٤) الجزولية: ٦.

(٥) الجمل: ١، وفيه: «والحدث: المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: قام قياماً وقعد قعوداً فالقيام والقعود وما أشبههما مصادر».

(٦) أورد الأستاذ أبو علي الشلوبين هذه الاعتراضات والانفصال عنها، وذكر اعتراض الأستاذ أبي عليٍّ الرنديّ، وبيَّنَ الوجهَ فيه. انظر: الشرح الكبير ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

## باب [الإعراب]

قوله: الإعرابُ: تَغَيُّرُ أواخِرِ الكلِمِ[١] . . . إلى آخره.

لا يعترضُ على هذا بالمصادرِ اللازمةِ النصب، والظروف اللازمة له[٢]؛ لأنَّ تلك الأسماءَ أصلُها أن تختلفَ أواخرُها باختلاف العوامل، لأنَّها غيرُ مُشبِهَةٍ للحرفِ، ولكن منع من ذلك قلةُ تمكُّنِها، وكأنَّ هذه الأسماءَ وإن لم تتغير أواخرُها لاختلاف العوامل فهي في حكمِ ما تغيَّرَ آخره، لكون الأصل فيها أن تتغير لها، لكن منع من ذلك المانعُ المذكور[٣].

وقوله: وفائدتُه الدلالةُ على المعنى الذي يحدثُ بالعاملِ[٤].

يريد أنَّ هذه الفائدةَ هي الأصلُ في المجيءِ بالإعرابِ، وإلا فله فائدةٌ أخرى في الفعل[٥] وهي الدلالةُ على شبهه بالاسم[٦].

---

(١) الجزولية: ٧، وبعده: «... لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً».

(٢) المصادر الملازمة للنصب والظروف اللازمة له أيضاً تلزم حالاً واحدة وهي النصب إما على المصدرية، وإما على الظرفية، ولا تتغير عن حالها. انظر: الكتاب ١/ ١١٥، ١٦٢ـ١٦٥، المقتضب ٣/ ٢١٧ـ٢٢٧، ٤/ ٣٣٣ـ٣٣٥، الأصول ١/ ١٩٢، ١٩٩، الشرح الكبير ١/ ٢٥١، شرح المفصل ٢/ ٤٢.

(٣) انظر: الشرح الصغير ١٩ ـ ٢٠، الشرح الكبير ١/ ٢٥١.

(٤) الجزولية: ٧.

(٥) يعني: الفعلَ المضارعَ لأنه هو المعربُ من الأفعالِ.

(٦) أشبه الفعل المضارع الاسمَ في عدد من أوجه الشبه. انظر هذا في: الكتاب ١/ ٣، =



وقوله: لأنَّها تَتَغَيَّرُ صيغُها لِتَغَيُّرِ المعاني عليها[١].

أحسنُ منه[٢] لأنَّ الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معانٍ لولا الإعرابُ لم تتبين[٣]، فجيء بالإعرابِ من أجلها في الأصل، ثم حُمِلَ على ذلك ما تبينت فيه المعاني الطارئة مع التركيب ولم يشبه الحرف[٤].

وقوله: / ٤ ب لأنَّها تَتَغَيَّرُ صيغُها لتغيُّرِ المعاني عليها[٥].

أحسنُ منه لأنَّ المعاني التي تتغيَّرُ عليها معها ما يبيِّنُها[٦]، وأمَّا المعاني التي تتغيَّرُ صيغُها لتغيرها فليست موجبةً للإعراب؛ لأنَّها لم يحدثْها التركيبُ، والإعراب، إنما توجِبُه المعاني التي أحدثَها التركيبُ.

وقوله: ومضارعتُه[٧] له من ثلاثةِ أوجهٍ[٨] . . . إلى آخره.

---

= ٤٠٩، المقتضب ٢/ ١، ٨٠/٤٥٣ ـ ٨١، الأصول ١/ ٣٩ ـ ٤٠، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١١ب ـ ١٢أ، ٣/ ١٨٦ب ـ ١٨٧ب، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٦ ـ ٧٧، المقدمة الجزولية ٨، شرح المفصل ٧/ ٦.

(١) الجزولية: ٨، وقبله: «وأصل الإعراب للأسماء...».

(٢) اعترض عليه الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بنحو: زيدٍ وزييدٍ وزيودٍ وأنها أسماء تغيرت صيغها لتغير المعاني عليها، وذلك في الشرح الصغير ٢٢، وأشار إلى هذا الاعتراض ورد عليه في الشرح الكبير ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٩.

(٣) هذه المعاني هي كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً أو مضافاً إليه. انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٩، نتائج الفكر ٨٢، المفصل ١٨.

(٤) لأنَّ الاسم إذا أشبه الحرف بني.

(٥) الجزولية: ٨، وقبله: «وأصل البناء للأفعال...».

(٦) المعاني التي تتغير صيغ الأفعال لتغيرها هي الأزمنة الماضي والحال والاستقبال، فمعها ما يبينها. انظر: شرح الجزولية ١/ ٦٧.

(٧) قبله في الجزولية ص ٨: «... وإنَّما أعربَ منها ـ يعني الأفعال ـ ما أعربَ لمضارعته الاسمَ، ومضارعته...».

(٨) بعده في الجزولية ص ٨: «... الإبهامُ والتخصيصُ ودخولُ لام الابتداء عليه».

ظاهرةُ أنَّ هذه المضارعةَ هي الموجبةُ للإعرابِ، وليست اللامُ بأن توجبَ إعرابَ المضارعِ أولى من أن يكونَ الإعرابُ يوجبُها، لأن كلَّ واحدٍ منهما مختصٌّ بالأسماء، ولعله لم يأخذ المضارعةَ [إلا][1] مطلقةً، وكأنَّه يريد: ومضارعتُه له من ثلاثةِ أوجه[2] سوى الإعراب، ولم يردْ المضارعةَ الموجبةَ للإعراب خاصة دون غيرها[3].

وقوله: لكونِ عامِله لا يفيدُ معنى إلا فيه[4].

هذا إنَّما يتمُّ إذا بُيِّنَ[5] أنَّ عاملَ الجرِّ لا يكون إلا شيئاً غير مفيد معنى إلا في الاسم، وإلا فقد ينتقل السؤال إلى عامل الجر: لِمَ كانَ كذلكَ ولم يكنْ شيئاً يفيدُ معنى في الاسمِ والفعلِ كعاملِ الرفعِ والنصبِ[6]؟

وقوله: ويفهمُ منه انفرادُ الفعلِ بالجزمِ[7].

هو أيضاً مثل قوله: انفرادُ الاسمِ المتمكِّنِ بالجرِّ فيما ذُكِرَ فيه.

(١) تكملة يستقيم بها النص، وهي في الشرح الصغير ٢٣، والشرح الكبير ١/٢٥٩.
(٢) ذكر بعض النحاة وجهاً رابعاً وهو وقوع الفعل المضارع موقع الاسم. انظر: المراجع في هـ ٦.
(٣) انظر هذا في: الشرح الصغير ٢٣، الشرح الكبير ١/٢٥٩.
(٤) الجزولية: ٨، وقبله «انفراد الاسم المتمكن بالجر...».
(٥) بني: في الشرح الصغير ٢٣، والشرح الكبير ١/٢٧٠.
(٦) علَّق عليه الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في الشرحين بقوله: «فلا يوجدُ له جوابٌ إلا أنَّ اللغةَ جاءت بذلك». انظر: الشرح الصغير ٢٣، والشرح الكبير ١/٢٧٠.
(٧) الجزولية: ٨.



## [التنوين]

وقوله: تلحقُ الاسمَ بعد كمالِه[1].

فَصْلٌ بينه وبين نون منطلق ونحوه، لأنَّ هذه أيضاً نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ، ولكنَّها لا تلحقُ الاسمَ بعد كماله[2].

وقوله: تفصلُه عما بَعْدَه[3].

أي يؤذنُ ثباتُها في الاسم بأنه ليسَ مع ما بعده بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، كما يؤذنُ سقوطُها[4].

وقوله: باقٍ على أصالتِه[5].

أي غيرُ مشبهٍ للفعلِ والحرفِ، لأنَّه إذا أشبههما لحق بهما[6]، وهما فرعان، وكأنَّه لم يبقَ على أصالته إلا ما لم يشبههما.

وقوله: والفعلُ والحرفُ ليسا بأصلين[3]..

العلَّةُ في ذلك؛ أنَّهما ليسَا بلازمين في كلِّ كلامٍ لزومَ/ ٥أ الاسم، فكانا بذلك غير أصلين فيه، وكان الاسم بلزومه في كلِّ كلامٍ أصلاً فيه[7].

(١) الجزولية: ٨، وقبله: «التنوين نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ...».
(٢) انظر في هذا: الشرح الصغير ٢٤، والشرح الكبير ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٣) الجزولية: ٨.
(٤) يعني سقوط التنوين، ولذلك جاز في نحو: جاءني غلامٌ لزيدٍ يوم الجمعة: جاءني غلامُ يوم الجمعة لزيد، ولم يجز ذلك في نحو: جاءني غلامُ زيدٍ يوم الجمعة إلا في الضرورة. انظر: الشرح الصغير ٢٤، الشرح الكبير ١/٢٧٢.
(٥) الجزولية: ٨، وقبله: «وفائدته الدلالة على أن ما هو أصل في نفسه باقٍ...».
(٦) الاسم إذا أشبه الفعل منع من الصرف، وإذا أشبه الحرف بني، انظر: الشرح الكبير ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٧) مثل: الله ربُّنا ومحمدٌ نبيُّنا، فكلُّ فعلٍ لابدَّ معه من اسم، وإلا لم يكن كلاماً، والكلام قد يستغني عن الحرف والفعل. انظر: الكتاب ١/٦، الأصول ١/٤١، شرح كتاب سيبويه ١/٨٣ب ـ ٨٤أ، الشرح الكبير ١/٢٧٩.

وقوله: يختصُّ فيُفيد بالإخبار[1] عنه[2].

انبنى هذا التعليلُ على أنّه لا يخصَّصُ إلا المخبرُ عنه، وأمّا الخبرُ فلا يخصَّصُ، وهذا يحتاجُ إلى تعليلٍ أيضاً، وإلا لم يتمّ هذا التعليلُ.

وقوله: التصرُّفُ: اختلافُ الصيغِ لاختلافِ المعاني[3].

يريدُ بالمعاني هنا الأزمنةَ وإلا فليس اختلافُ كلِّ المعاني نحو: ضَارِبٍ وضرَّابٍ ومَضْرُوبٍ، تصرُّفاً تُفْرَدُ به الأفعال[4] وهو الذي قصده بشرحه.

وقوله: والتّمكنُ يقابلُه.

يريد بذلك أنَّ التّمكنَ[5] في الأسماءِ مقابلُ التصرُّفِ في الأفعال، من حيث كان التمكُّنُ وهو الإعرابُ مُبَيِّناً للمعاني في الأسماءِ[6]، كما كان التصرُّفُ في الأفعالِ مَبَيِّناً لمعانيها، أو يريد بالتقابلِ في ذلك التضادَّ، ويقول: إن التمكُّنَ مضادٌّ للتصرف، فإنَّ التمكنَ في الأسماءِ

(١) هنا وفي نسخة (ج) من الشرح الكبير: بالإخبار، وفي الجزولية وباقي نسخ الشرح الكبير: الإخبار.

(٢) الجزولية: ٩، وقبله: «الألفُ واللامُ والنعتُ والتصغيرُ إنما احتاجَ إليها الاسمُ ليختصَّ...» وبعده: «والفعلُ والحرفُ لا يخبرُ عنهما فلا يحتاجانِ إلى تخصيصٍ».

(٣) الجزولية: ١٠.

(٤) انفرد كتاب الأمثلة هذا بهذه العبارة، وهي تختلف عن عبارة التوطئة والشرحين، انظر: التوطئة ١٠، الشرح الصغير ٢٥، الشرح الكبير ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٥) جاء في الحاشية ما نصه: «التمكن مأخوذ من المكان الذي كيفيته عدم التنقل والتغير». أمثلة الجزولية ٥أ، واحتمال أن يكون هذا الكلام للأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ فقد مر في الشرح الكبير ١/ ٢٤٣ كلام لأبي عليّ عن صوغ الإناء والصائغ، ولماذا سمي الصائغ صائغاً، وهو نظير هذا الكلام عن التمكن.

(٦) وضَّحَ الشارح هذا بقوله: «من حيث كان التمكنُ موجباً للإعراب الذي هو مبين لمعانيها» الشرح الكبير ١/ ٢٨٦.



موجبٌ للإعرابِ فيها. والتصرُّفُ في الأفعالِ هو المانعُ من دخولِ الإعرابِ فيها، فالإعرابُ يكونُ أصلاً في الأسماءِ وفرعاً في الأفعال.

وقوله: أي لالتقاءِ الساكنين[1].

ليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ التنوين لا يحذفُ لالتقاء الساكنين إلا قليلاً، وأحسنُ منه أن يقولَ: لأنّه تابعٌ لحركةِ الإعرابِ، فإذا حُذِفَ المتبوعُ لم يبق التَّابعُ[2].

وقوله: أي تَنْتَقِصُ من معانيها. . . إلى آخره[3].

ليس بجيِّدٍ؛ لأنّه لو دخلَ الجزمُ في الاسم لم يدخل إلا للدلالةِ على معنى، فلو ذهبَ المعنى الذي أفادته الحركةُ لحقّه المعنى الذي أفاده الجزم[4].

وقوله: وللأوّل مزية[5].

مزيتُه أنَّ فيه تعليلَ امتناعِ إضافةِ الملكِ وإضافةِ الاستحقاق، وإذا عادَ الضميرُ على الملكِ لم يكن فيه إلا تعليلُ امتناعِ إضافةِ الملك، وأيضاً فإن الضميرَ إذا عادَ على شيءٍ، عادَ على ملفوظٍ به، وإذا عاد

(١) الجزولية: ١٠، وقبله: «وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها التنوين والحركة، فلو جزمت لذهبت حركتها أي للجزم وتنوينه أي لالتقاء...».

(٢) انظر: الشرح الصغير ٢٦، وفيه: «فإذا حذف التابع لم يبق المتبوع» وهو عكس المسألة، وقد تفطن له المحقق الفاضل. وانظر أيضاً: الشرح الكبير ١/٢٨٨، وهو موافق لما هو موجود هنا.

(٣) الجزولية: ١٠، وقبله: «فكانت تختل....».

(٤) انظر: الشرح الصغير ٢٦، الشرح الكبير ١/٢٨٨.

(٥) ليست في نسخة الجزولية التي اعتمدت عليها، ومفهوم العبارة أنها تعليق على قول الجزولي: «والهاء من قوله: تستحقه، للشيء أو للملك المفهوم من قوله: لا تملك شيئاً ولا تستحقه، والأحسن أن يكون للشيء لا للملك». الجزولية: ١٠.

على الملك، لم يَعُدْ على ملفوظٍ به، ولكن على مفهومٍ من اللفظ، وأيضاً فإنَّه/ ٥ب إذا عاد على شيءٍ، عادَ على أقربِ مذكورٍ، وإذا عادَ على ما يفهمُ من يملكُ، عادَ على أبعدِ مذكورٍ[١].

## [التثنية]

وقوله: بشرطِ اتفاقِ اللفظين[٢].

يريد أو تقديرِ اتفاقِهما، وإلا فقد جاء: القمران[٣] ونحوه[٤].

وقوله: ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ... إلى آخره[٥].

فقد يقال: إنَّ هذا لا يصحُّ إلا إذا كانَ المرادُ بالفعلِ الجنسَ كلَّه، فحينئذٍ لا تَصِحُّ تثنيتُه، لأنَّه لا يوجَدُ له ما يثنَّى بهِ، وليس المرادُ به ذلك، فلا يصحُّ هذا[٦].

والجوابُ: أنَّه ما لم يخصَّ الفعلُ من الحدثِ الذي يدلُّ عليه شيئاً دونَ شيءٍ، كان حكمُه حكمَ المصدرِ واسمِ الجنسِ؛ لأنه يقعُ على القليلِ والكثيرِ من جنسه كوقوعِهما، وتثنية أسماءِ الأجناسِ والمصادرِ

(١) انظر: الشرح الصغير ٢٩، الشرح الكبير ١/ ٢٩٥، وانظر أيضاً: المباحث الكاملية ١/ ٥٣ ـ ٥٤، شرح الجزولية ١/ ٩٩ ـ ١٠٠، البسيط ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) الجزولية: ١١، وقبله: «التثنية: ضمُّ واحدٍ إلى مثله...».

(٣) القمران تثنية الشمس والقمر، غلب فيه المذكر على المؤنث، ومنه قول الفرزدق:

أخذنا بآفاقِ السماءِ عليكمُ ... لنا قَمَراها والنجومُ الطوالعُ

ديوانه ١/ ٤١٩.

وقد تحدث عن عددٍ من الألفاظِ التي استعملت مثنّاةً على التغليبِ الجاحظ في الحيوان ٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٣٦، والمبرد في الكامل ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) نحوه من مثل: الأحمران في تثنية الخمر واللحم، والأصفران في تثنية الذهب والزعفران، والأسودان في تثنية التمر والماء، وغيرها. انظر: المصادر السابقة.

(٥) الجزولية: ١١، وبعده: «... فلا تصح فيها التثنية».

(٦) انظر هذا الاعتراض في الشرح الصغير ٣٠، الشرح الكبير ١/ ٣٠٣.



وجمعُها إذا اختلفت الأنواعُ ليس بقياسٍ[١] فيفعل في الأفعال[٢].

## [الجمع]

وقوله ـ في حدِّ الجمع ـ: بشرطِ اتفاقِ الألفاظ[٣].

يريد أو تقدير اتفاقها.

وقوله: ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ فلا تجمعُ[٤].

الكلامُ فيه أيضاً كالكلامِ في امتناعِ التثنية[٥].

## [التذكير والتأنيث]

وقوله: فيلحقُ ما هو ثانٍ عنها[٦].

يعني به المؤنَّثَ منها[٧].

(١) المصدر لا يثنّى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه، قال سيبويه: «وهم قد يجمعون المصادر، فيقولون: أمراض وأشغال وعقول» الكتاب ٢/ ٩٩، ثم قال: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر» الكتاب ٢/ ٢٠٠. وقال ـ رحمه الله تعالى ـ عن جمع اسم الجنس: «كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر» الكتاب ٢/ ٢٠٠. انظر في عدم تثنية المصدر واسم الجنس: شرح الكافية ١/ ١٧٩، الارتشاف ١/ ٢٥٥.

(٢) عقب الشلوبين على هذا بقوله: «ولا يحتاجُ إلى هذه الزيادة؛ لأنَّ وضعَ الأفعالِ على عدمِ الاختصاصِ لشيءٍ دون شيءٍ، وإذا أردت أنَّ الأنواعَ مختلفةٌ فقد خصَّصت ذلك المعنى، وذلك خلافُ وضع الأفعال» الشرح الكبير ١/ ٣٠٤.

(٣) الجزولية: ١١، وقبله: «الجمع ضمُّ واحدٍ إلى أكثر منه...».

(٤) الجزولية: ١١.

(٥) انظر ما سبق في التثنية ص ١١٦.

(٦) الجزولية: ١١، وقبله: «وضع التأنيث في الأشخاص...».

(٧) وضَّحه الأستاذ أبو علي الشلوبين بقوله: «... منها أي من أسماء الأشخاص؛ لأنها إمَّا مذكّر وإمَّا مؤنَّث والمذكر هو الأصلُ والأوّلُ» الشرح الكبير ١/ ٣١٣، وانظر: الشرح الصغير ٣٠.

وقوله: دونَ الأجناس.... إلى آخره.

هذا على ظاهرِه لا يصحُ، إلا أن يكونَ الجنسُ النحويُ هو الجنسُ المنطقيُ، وليس كذلك، فلا يصحُ ما قاله على ظاهره، وقد يتأولُ تاويلاً يصحُ به، وذلك أن يقولَ: [إنَّ][1] قوله: التأنيثُ وضعُهُ في الأشخاص: أي أصله أن يكونَ في الأشخاص؛ لأنَّ التأنيثَ على ضربين: حقيقيٌ ومجازيٌ؛ فالحقيقيُ: هو تأنيثُ الأشخاص؛ لأنَّ القُبُلَ والدُّبُرَ اللذين يكون بهما التأنيثُ الحقيقيُ إنَّما هما في الأشخاص، وليسا بداخلين في حقيقة الجنس، وأحكام هذه من صنعة[2] أخرى، والمجازيُ: ما سوى تأنيث الأشخاص[3].

وإذا كان التأنيثُ الحقيقيُ إنَّما هو في الأشخاص، فإنَّما جاز /٦أ/ التأنيث في الأجناسِ، على تأويل أنَّ الاسمَ لم يؤنث، والمرادُ به الجنس، وإنما أُنِّثَ والمراد به الشخص، ثم استعملَ ذلك الاسمُ في غيره على جهةِ البدلِ، كأنَّ الثاني بدلٌ من الأوَّلِ، والاسمُ في الأصل إنَّما هو للأوَّلِ لا للجنسِ كلِّه، هذا مرادُه بهذا الفصل، وهذا مبنيٌ على أنَّ التأنيثَ ينبغي ألا يكونَ بدلاً من الأوَّلِ، والاسمُ إنَّما هو للأوَّلِ في الأجناسِ، وإنَّما ينبغي أن يكونَ في الأشخاصِ، فإذا وُجِدَ في الأجناسِ في الظاهر، وأمكنَ صرفُه إلى أنه في الأشخاص صُرِفَ إلى ذلك الوجهِ من وضعِ الاسمِ أوَّلاً على الشخص، واستعمالُه في غيره على جهةِ البدلِ لا على أنَّه أريدَ بالاسم الجنس[4].

---

(١) تكملة يستقيم بها النص.

(٢) الأصل: صيغة، والصواب ما أثبته.

(٣) انظر في التأنيث الحقيقي والمجازي: المقتضب ٣/٢٤٨، التكملة ٨٦، المخصص ١٦/٧٩، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣.

(٤) هذا تأويل أبي موسى الجزولي على هذا الموضع من مقدمته، كما صرح =



وقوله: التنكيرُ الذي تنفردُ به الأسماءُ هو تنكيرُ الآحادِ[1].

يمكن أن يعني به تنكيرَ الأعلام نحو: عثمانٌ وعثمانٌ آخر[2]، وإن أريد به تنكير ما يدلُ على الجنس نحو: رجل، من قولك: قامَ رجلٌ، وامرأةٍ من قولك: لقيتُ امرأةً، فقد قال بعضُهم: لا يصحُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يرادُ به الجنسُ كلُه، وإنما يرادُ به بعضُه[3]، وهذا ليس بصحيح لما قدمناه[4] من أنَّ الفعل لمَّا لم يخصَّ من الحدث شيئاً دون شيء كان حكمُه حكمَ الجنس[5].

وقوله: التذكيرُ الشخصيُ[6].

يريد به تذكيرَ المعارفِ، أو يريد به التذكيرَ الحقيقيَ.

وقوله: الإفرادُ الذي تنفردُ به الأسماءُ هو إفرادُ الأشخاصِ[1].

---

= بهذا الأستاذ أبو علي الشلوبين. انظر: الشرح الكبير ١/٣١٤.
ووجَّه ـ رحمه الله تعالى ـ نقداً شديداً ووصفه بأنه كلام نحوي مخلط صناعة النحو بصناعة المنطق، ولا يرى وجهاً لخلط إحدى الصناعتين بالأخرى. انظر: الشرح الصغير ٣٢، الشرح الكبير ١/٣١٤ ـ ٣١٥.

(١) الجزولية: ١٣.

(٢) قال الأبذي: «الأعلام في الأجناس المألوفة إنَّما هي لفصل الآحاد بعضها عن بعض، فهي إذن أسماء الآحاد، فلذلك عبَّر عن الأعلام بالآحاد» شرح الجزولية ١/١٣٠.

(٣) انظر هذا الاعتراض في: الشرح الصغير ٣٢، الشرح الكبير ١/٣١٨.

(٤) انظر ما سبق ص ١٢٤.

(٥) أوضح ذلك بقوله: «كان حكمُه حكمَ اسمِ الجنسِ الذي لا يُخَصُّ به شيءٌ دون شيء». الشرح الكبير ١/٣١٨.

(٦) الجزولية: ١٣، وبعده: «... لا يكونُ إلا في الآحادِ دونَ الأجناسِ، ومدلولات الأفعال أجناس فلا يكون فيها تذكير شخصي».
وموضعه في الجزولية قبل الحديث عن التنكير، وبعد التأنيث وهو ما يقتضيه الترتيبُ العقليُ للموضوع.

يريد به إفرادَ المعارف.

وقوله: المفعوليةُ لا يصحُّ معناها في الفعلِ[١].

العلّةُ فيه: أن كلَّ واحدٍ من المفعولاتِ مخبرٌ عنه بأنه فُعِلَ[٢] أو فُعِلَ به[٣] أو فيه أو له أو معه[٤].

---

(١) الجزولية: ١٤.

(٢) فيكون مفعولاً مطلقاً.

(٣) ذكرَ الأبذيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ أنه يمكنُ أن يعترضَ عليه بأنَّ الفعلَ قد يقعُ في موضعِ المفعول الثّاني من باب ظننت، والثالثُ من بابِ أعلمت نحو: ظننتُ زيداً ينطلق، وأعلمتُ زيداً عمراً ينطلقُ، ثم اعتذر عنه بأنه ليس مفعولاً صحيحاً، وإنّما مشبّهٌ به، فلا يلزمُه الاعتراض. انظر: شرح الجزولية ١/١٢٣.

(٤) الغرضُ مما سبق بيانُ علامات الاسم، وأشار العطار إلى أن جميع ما تحصل من كلام الزجاجي والجزولي من علامات الاسم خمس عشرة علامة. انظر: المشكاة والنبراس ١/٢٨ب. والشرح الكبير ١/٣١٩هـ ٤.



## بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ

قوله: الضمةُ تكون علامةَ الرفعِ في أنواعِ الأسماء المتمكّنةِ[١].

يعني ما ذكرَه بعدُ من المفردِ وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم. وقوله: [إذا سلمت مما يوجب بناءها][٢].

أعني نوني التأكيد يريد في مثل: هل يضربَنْ؟ وهل يضربَنّ؟

[وقوله:][٣] ونونُ جماعةِ ٦/ب المؤنث[١].

يريد في مثل: هل تضربْنَ يا هنداتُ[٤]؟

وقوله: أو[٥] ضمير التثنية[١].

يريد في مثل: الزّيدانِ يَقُومان[٦].

---

(١) الجزولية: ١٥.

(٢) تكملة يستقيم بها النص من الشرح الصغير، وقبله في الجزولية ١٥: «والأفعال المضارعة...».

(٣) تكملة جرت عادة الشارح أن يصدِّر بها قول الجزولي.

(٤) أورد الشارح الخلاف في بناء الفعل المضارع إذا اتصلت إحدى النونات الثلاث في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ٣٣، الشرح الكبير ١/٣٢٢.

(٥) الأصل: وهو، وما أثبته عن الجزولية ١٥.

(٦) عند جمهور النحاة، خلافاً للمازني الذي يرى أنَّ الألف هنا حرفٌ، والراجع على (الزيدان) ضمير مستتر. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٧٨أ، إصلاح الخلل ٤٠، الشرح الكبير ١/٣٢٣ ـ ٣٢٤، شرح المفصل ٣/٨٨.

وقوله: أو علامتها[1].

يريد في مثل: يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ.

وقوله: وضمير جماعة المذكَّرينَ العاقلين[1].

يريد في مثل: الزَّيدونَ يَقُومون.

وقوله: في الوضع أي أنَّها لذلك وضعت أوَّلاً، وقد تسومح فيها، فجُعِلَتْ لغير العاقلين إجراءً لهم مُجْرى العقلاء كقوله تعالى: ﴿... وكلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُون﴾[2].

وقوله: وضميرُ الواحدة المخاطبة[3].

يريد مثل: أنتِ تفعلين يا هندُ[4].

وقوله: انصرف[5].

يريد مثل: جاءني زيدٌ[6].

وقوله: أولم ينصرف[7].

(١) الجزولية: ١٥.
(٢) أولها: ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغي لها أنْ تُدْرِكَ القَمَرَ، ولا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارِ...﴾ [يس: ٤٠].
(٣) الجزولية: ١٥.
(٤) الياء في تفعلين ضميرٌ عند الجمهورِ، وخالفَ في هذا الأخفشُ، وقد أوضح هذا الشارح في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ٣٥، الشرح الكبير ١/ ٣٢٥. وانظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٥، المقتضب ٤/ ٢٤٧، شرح الكافية ٢/ ٩، شرح الجمل ٢/ ٢٠، التسهيل ٢٣، التذييل والتكميل ١/ ١٣٩أ.
(٥) الجزولية: ١٦، وقبله: «وموضعها - يعني الضمة - في الاسم المتمكن الواحد...».
(٦) أفاض الشيخ - رحمه الله تعالى - في شرح هذا الموضع في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ٣٦، الشرح الكبير ١/ ٣٢٦ - ٣٢٩.
(٧) الجزولية: ١٦.



يريد مثل: جاءني أحمدُ.

ويمكن أن يريد إلا (أخوك) وأخواته الخمس؛ فإنَّ رفعَها بالواوِ،

ويمكن أن يريد إلا (أخوك)[1] وأخواته الخمس، رَفعُها بضمة مقدَّرةٍ على حرفِ العلَّةِ[2]، وهذا أجرى على قوله وعلى القياس[3]، وهو مذهب الفارسي[4].

وقوله: وفي جمع التكسير انصرف[5].

يريد نحو: جاءني رجالٌ.

(١) الأصل: أخاك، وما أثبته موافق لما في الشرحين.
(٢) الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجرّاً، أحدُ الأقوال في هذه المسألة، وفيها اثنا عشر قولاً، هذا أحدها. انظر هذه الأقوال في: التبيين ١٩٣ - ٢٠٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٦ - ١٢٠، شرح المفصل ١/ ٥٢، شرح الكافية ١/ ٣٨ - ٣٩، الارتشاف ١/ ٤١٥ - ٤١٦، التذييل والتكميل ١/ ٥٤ب وما بعدها، همع الهوامع ١/ ١٢٣ - ١٢٧.
(٣) احتج الشارح - رحمه الله تعالى - لهذا الرأي وناصره وردَّ الأقوال الأخرى. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٤٥ - ٣٦٢.
(٤) الفارسي: «٢٨٨ - ٣٧٧هـ».
أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان الفسوي الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وأخذ عنه ابن جني والربعي والعبدي، اتهم بالاعتزال، له مصنفات منها: الإيضاح العضدي، التكملة، الحجة، التذكرة، التعليقة على الكتاب، الحلبيات، البغداديات، البصريات، الشيرازيات وغيرها.
انظر: «طبقات النحويين واللغويين ١٣٠، تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ - ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٩ - ٣٨٠».
وانظر رأي الفارسي في: البصريات ٢/ ٨٩٦، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢، الشيرازيات ٨٦أ - ٨٦ب، وانظر أيضاً: الارتشاف ١/ ٤١٥، التذييل والتكميل ١/ ٥٣ب، همع الهوامع ١/ ١٢٤.
(٥) الجزولية: ١٦، وقبله: «وموضعها - يعني الضمة - في الاسم المتمكِّنِ الواحدِ...».

وقوله: أولم ينصرف(١).

يريد مثل: هذه مساجدُ.

وقوله: وفي جمع المؤنث السالم(١).

يريد في مثل: جاءني الهنداتُ.

وقوله: فإن عرضَ في آخرِ الاسم ياءٌ مكسورٌ ما قبلها(١).

يريد في مثل: جاءني القاضي، وتحرَّزَ بهذا من الياءِ الساكنِ ما قبلها نحو: هذا ظَبْيٌ، ولم يقل في الاسم: أو واوٌ مضمومٌ ما قبلها، كما قال ذلك في الفعل؛ لأنَّه إذا عرض في آخر الاسم واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، قُلِبَتْ الضمَّةُ كسرةً، والواوُ ياءً نحو: أدْلٍ وأحْقٍ(٢).

وقوله: أو ألف(١).

في مثل: جَاءَ مُوسَى.

وقوله: وفي آخر الفعل ياء(١).

يريد في مثلِ: يرمي.

وقوله: أو واو(١).

يريد في مثل: يغزو.

وقوله: وحركة ما قبلها من جنسهما(١).

يمكن أن يكونَ هذا وصفاً لهما، لا تقييداً؛ لأنَّهما لا يكونان في الفعل إلا كذلك، فوصفا بالصفةِ التي تكونان عليهما في الفعل، ويمكن أن

---

(١) الجزولية: ١٦.

(٢) جمع دَلوٍ وحقْوٍ، جمعاً على أفْعُل فصارت: أدْلُو وأحْقُو، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً، ثم قلبت ضمة عين الكلمة كسرة، فصارت: أدْلِي وأحْقِي، ثم أعلت إعلال قاضٍ وغازٍ، فصارت أدلٍ وأحقٍ. انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١، المقتضب ١/ ٣٢٤- ٣٢٦، سر الصناعة ٢/٦١٦، ٨٠٣.



يكون تقييداً لأنهما إذا كانا كذلك لم يعتلاً بأكثر من تقدير الضمة فيهما، وإن كانت حركةُ ما قبلَهما من غيرِ جنسِهما، كانَ/ ٧أ اعتلالُهما بوجهٍ آخر(١).

وقوله: وفي الألف تعذُّراً(٢).

يكونُ تقديرُها في الألفِ إذا كانَ التقديرُ حكميًا(٣)، أو في الحرف الذي انقلبت عنه الألفُ إذا كانَ التقديرُ لفظيًا(٤).

## [الأسماء الستة]

وقوله: أخوك وأخواتُه الخمسُ(٥).

السَّادِسُ: (هَنُوكَ) استدركَه على أبي القاسم(٦)، والأشهرُ ألاَّ يكونَ منها(٧)، وأن يكونَ من باب يدٍ(٨)، فلا ينبغي أن يُسْتَدْرَكَ عليه، لأنَّ بناهم إنَّما هو على الأشهر.

---

(١) مثل الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ لهذا بنحو: يُلْهِي ويُدْعِي. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٣٧.

(٢) الجزولية: ١٦.

(٣) يكونُ تقديرُ الحركةِ حكميًا إذا كانت الألفُ غيرَ منقلبةٍ نحو: حبلى، انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٤٠.

(٤) ذلك نحو: عصا ورحى. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٤٠.

(٥) الجزولية: ١٧.

(٦) إذ عدَّها أبو القاسم الزجاجيُّ خمسةً فقال: «الواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة، وهي: أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال» الجمل ٣، وكذلك عندما تحدث عن الألف علامة النصب في الأسماء الخمسة، انظر: ص ٤، وكذلك أيضاً عندما تحدث عن الياء علامة الخفض في الأسماء الخمسة المعتلة المضافة. انظر: ص ٥.

(٧) استدلَّ الشارحُ على هذا بأمرين هما:

أ ـ أن سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ جعلها لغة لبعض العرب.

ب ـ أن الفراء مع احتفاله باللغات الواردة في الأسماء الستة لم يذكر فيها إلا لغة واحدة، وهي لغة من يجعلها كيد. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٤٤.

(٨) فيقال: هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك.

وقوله: إذا أضيفَ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم[1].

قيَّدَها بهذا القيدِ؛ لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلِّم حُذِفَتْ أحرفُ علَّتِها، إلا فوك فإنَّها تثبت، ولكنها تكونُ ياءً على كلِّ حالٍ، وقد كان ينبغي له أن يتم تقييدَها فيقول: وكانت مفردةً مكبرةً[2].

وقوله: فإذا أفردت حُذِفَتْ لاماتُها[3].

يريد أنَّك تقول: جَاءَني أخٌ والأخُ، ورأيت أخاً والأخَ[4].

وقوله: لما يلزم إن أفردت[5].... إلى آخره.

يقولُ: أو أفردت لكانت غيرَ مُتْبَعةٍ ما قبلَ الآخرِ للآخر، ومعربةً بالحركاتِ على قياسِ أخواتِها، فكان ينبغي أن يكون في الرفع: هذا ذَوٌ، وفي النصب: رأيت ذَواً، وفي الخفض: مررت بذوٍ، فَتَحَرَّكُ الواوُ في كلِّ ذلك، وما قبلَها مفتوح، فتنقلب ألفاً[6]، فَتلتَقِي الألفُ ساكنةً والتنوينُ ساكناً، فتحذفُ الألفُ لالتقاءِ الساكنين على القياس، فيؤدي ذلك إلى إبقاء الاسمِ على حرف واحد والتنوين، وذلك لا يكونُ في

---

(١) الجزولية: ١٧.

(٢) هذا الاعتراض ذكره الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في الشرح الكبير مصدراً إياه بقوله: قال بعضهم. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٤٥، وتكررت هذه الظاهرة مرات متعددة في الشرح الكبير، ويكون هذا الاعتراض قد قال به الشلوبين نفسه في الشرح الصغير. وهذا مثال منها، قال به هنا، وصدره في الشرح الكبير بقوله: قال بعضهم.

(٣) الجزولية: ١٧، وبعده: «... حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات».

(٤) فحذف لامَ كلمةِ (أخ) وهي الواو، وجرت حركاتُ الإعرابِ على عين الكلمة وهي الخاء، وكذلك باقي أخواتها.

(٥) الجزولية: ١٧، وقبله: «وكلُّها تفرد إلا ذو...».

(٦) لأنَّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين. انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١، ٣٨٣، المقتضب ١/ ٢٣٤، ٣٢٤، ٣/ ٧٩، الأصول ٣/ ٢٥١.



الأسماء المعربة. وقال[1]: والتنوين[2]؛ لأنه قد يكون في الأسماء المعربة ما هو على حرفٍ واحدٍ، لمكان لزوم الإضافة نحو: مُ الله، ومِ الله، في: ايْمُنُ الله[3].

وقوله: وليس بقياسٍ فتفعلَه في ذو[4].

أي ليس بدلُ الواوِ ميماً قياساً فيطرد في ذو[5].

وقوله: ووزنُ هذه الأسماءِ كلِّها فَعَل[6].

دليلُ ذلك في غير (ذو) شيئان: التثنية والجمع على أفْعَال، وأفْعَال في الصحيحِ العينِ بابهُ فَعَل[7]، والجمع أقطع من التثنية؛ لأنَّه

---

(١) يعني الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ

(٢) انظر الجزولية: ١٧، ونصه فيها: «لما يلزم إن أفردت من بقائها على حرف واحد مع التنوين».

(٣) قال ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ: «فأما «ايمن» في القسم ففتحت الهمزة فيها وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكّنٍ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلمّا ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف.... ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به، وأضعفوه، فقالوا مرة: ايمن الله، ومرة: أَيم الله، ومرة: إِيم الله، ومرة: مَ الله، ومرة: مُ الله» سر صناعة الإعراب ١/ ١١٧، وقال في موضع آخر: «فإن قلت: إن في هذا إجحافاً بالكلمة؛ لأنه حذفٌ بعد حذفٍ، فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من: ايمن الله إلى مُ الله وم الله» سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٨، وانظر أيضاً: الكتاب ٢/ ٣٠٩، البغداديات ١٦١، ٥٤١.

(٤) الجزولية: ١٨، وقبله: «ولا يفرد «فوك» إلا معوَّضاً من واوها ميم...».

(٥) قال سيبويه: «والميم تكون بدلاً من النون في عنبر وشنباء... وقد أبدلت من الواو في فم، وذلك قليل» الكتاب ٢/ ٣١٤، وقال الصيمري: «وتبدل الميم من الواو في فم، وهو شاذ» التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٦٠.

(٦) الجزولية: ١٨.

(٧) قال الفارسي: «أبٌ وزنه من الفعل فعل، أما فتحة الفاء فمعلوم بالسمع، وأما فتحة العين فالدلالة على تحركها بالفتح قولهم في جمعه آباء، فأفعال في الأمر =

قد يكون التحريك مع ردِّ المحذوف فيما لا أصل له / ٧ب في الحركة نحو: يَدَوِي ودَمَوِي[١]، ولكن قد تكون التثنيةُ دليلاً إذا لم يقم دليلٌ على أنَّ الحركةَ غيرُ أصليَّة، فيصحُّ الاستدلالُ بها حينئذٍ، ودليلُ ذلك في (ذو)، أنَّه قد جاَء على فَعَلٍ في تثنيةِ المؤنَّثِ[٢] في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[٣]، وقد أشكلَ الأمرُ، فينبغي أن يُرْجَعَ في ذلك إلى ما صرَّح به في بعضِ تصاريف الكلمة[٤]، مما ينبغي أن يكون بناؤه غيرَ مخالفٍ للبناءِ المستعمَلِ هو عليه؛ لأنَّه أولى من الاستمساكِ بالقياسِ بغيرِ الاستمساكِ بأصلِ السكونِ، إذ كانَ استمساكاً بسماعٍ، والاستمساكُ بالسماعِ أولى من الاستمساكِ بالقياس.

وقوله: إلا فوكَ، فوزْنُه فَعْلٌ[٥].

لأنَّه لا دليلَ فيه على حركةِ الوسطِ، والأصلُ السكونُ، فلا يعدلُ عنه إلا بدليلٍ، ولا دليلَ في أفْواهٍ على أنَّه فَعَل؛ لأنَّ المعتلَّ العينَ بابه أفْعَال[٦]

= العام الشائع جمع فَعَل، إذا صحت العين منه كجبل وأجبال وزمن وأزمان ورسن وأرسان» الشيرازيات ٨٥أ، وانظر في جمع فَعَل متحرك العين على أفعال: الكتاب ٢/ ١٩٠، المقتضب ٢/ ١٩٧، الأصول ٢/ ٤٤٦.

(١) هذا ملخص ما قاله الفارسي، ونصه عنده: «ولا يدلُّ قولهم: أبوان وتحرك العين التي هي الباء منه في قول سيبويه على أن الكلمة فَعَل؛ لأنه قد قالوا في تثنية دم: دميان، ودَمٌ عنده فَعْلٌ، فكذلك تحرك العين في «أبوان» لا يدلُّ على ذلك». الشيرازيات ٨٥ب.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣، ٨٣، المقتضب ١/ ١٧٢.

(٣) سورة الرحمن، الآية: ٤٨.

(٤) يعني التثنية.

(٥) الجزولية: ١٨.

(٦) قال الفارسي: «فأمّا قولهم: أفواه في جمع «فم» فلا يدل على أنَّ «فم» فَعَل، ولكنه فَعْل؛ لأنّه بمنزلة حَوْضٍ وأحواضٍ وسَوْطٍ وأسواطٍ وثَوْبٍ وأثوابٍ، والبابُ في هذا الجمعِ من هذا الضربِ أن يكونَ واحده فعْلٌ مسكّن العينِ، وكأن أفعلاً ترك =



في الساكن الوسط والمتحرك[١].

وقوله: وذو فلامُه ياءٌ لتوسُّطِ الواوِ فيها[٢].

يقول: يكون العين واواً واللام حرفُ علّةٍ بدليل قوله: ذَوَاتا، وبدليل أنَّها محذوفة والأصل فيما يحذف لامُه، أن يكون لامُه حرفَ علةٍ، فلابدَّ وأن يكون حرفُ العلةِ واواً أو ياء، إذ لا يكونُ ألفاً، لأنَّ الألفَ لا يكونُ أصلاً في الأسماء المعربة[٣]، ولا يصحُّ أن يكونَ واواً لكونِ العينِ واواً، وما يكون عينُه واواً فلا يكونُ لامُه واواً في الأكثرِ[٤]، فلم يبق إلا أن يكون ياء.

وقوله: فأصلها إذن أن تكونَ مقصورةً، إلاّ فوك[٥].

يعني أن أصلَها أن يكون آخرُها ألفاً، لأنَّه حرفُ علةٍ، وحقُّه أن يتحرَّكَ بحركةِ الإعرابِ، والعينُ منها متحركةٌ بالفتح، فيأتي حرفُ العلةِ

= في هذا الباب لما كانوا يصيرون إليه من الضمة على الواو، ولما كان يلزم فيه من القلب، فعدلوا عنه إلى أفعال؛ لأنَّ الواو يلزم تحركها بالفتح» الشيرازيات ٨٥أ ـ ٨٥ب.

(١) انظر في جمع فعل معتل العين تحركت عينه أو سكنت على أفعال: شرح الشافية ٢/ ٩٠، ٩٥.

(٢) الجزولية: ١٩.

(٣) قال ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ: «واعلم أن هذه الألفَ، أعني المدَّةَ الساكنةَ في نحو: قامَ وباعَ وحمارٍ وكتاب.... لا تكونُ أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبداً، وإنما تكون بدلاً أو زائدة، فأما الحروفُ التي جاءت لمعانٍ، فإنَّ الألفات فيها أصولٌ، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحرف». سر الصناعة ٢/ ٦٥٣.

(٤) لأنَّ باب طويت وحويت أكثر من باب قوَّة وصوَّة، يعني أن ما كانت عينه واواً ولامه ياء أكثر مما كانت عينه ولامه واوين. انظر هذا في الكتاب ٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠، سر الصناعة ٢/ ٥٧٨.

(٥) ليس في الجزولية المطبوع، وهو في المخطوط ٤أ.

متحرِّكاً، وما قبله مفتوحٌ، فينبغي أن ينقلبَ ألفاً[1].

وقوله: وفي حموك خمس لغات[2].

هي ستٌّ، والسادسُ أن يكونَ (رَشًا)[3]، وتَرَكَ لغاتِ الأبِ والأخِ، وفيها ثلاثُ لغات:

إحداها: ما بُنِيَ عليه الكلام[4].

والأخرى: أن تكون من باب يدٍ[5].

والثالثةُ: أن تكونَ مقصورةً عليه[6] /٨أ قال: مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطل[7]، و[8]:

(١) أضاف عليه الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ قوله: «لأنَّ اللام متى تحركت بأيِّ حركة وقبلها مفتوح انقلبت ألفاً»، الشرح الكبير ١/ ٣٧٣.
(٢) الجزولية: ١٩.
(٣) فتكون حينئذ «حَمًا»، واللغات الخمس الأخرى هي: «حَمَوٌ» على زنة فَعَل، و«حَمْو» على زنة دَلْو، و«حَمَا» مقصورة على زنة قفا وفتى، و«حَمٌ» على زنة يد، و«حَمْء» على مثل خَبْء. انظر هذه اللغات في: اللسان ١٤/ ١٩٧، شرح الجزولية ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩، البسيط ١/ ١٩٦.
(٤) يعني من لغة الإتمام نحو: أبوك وأخوك رفعاً، وأباك وأخاك نصباً، وأبيك وأخيك جرًا.
(٥) وهي لغة النقص.
(٦) ملازمة الألف رفعاً ونصباً وجرًا كالأسماء المقصورة نحو: عصا وفتى.
(٧) مثلٌ يضربُ في حملِ الرجلِ صاحبه على ما ليس من شأنه.
وترويه كتب الأمثال: مكرهٌ أخوك لا بطلٌ، ولا شاهد فيه على هذه المسألة حينئذ. انظر: الفاخر ٥٠ ـ ٥١، الأمثال ٢٧١، جمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٢، مجمع الأمثال ١/ ٢٥٢، ٢/ ٣١٨، المستقصى ٢/ ٢٩٦.
ورواية «أخاك» في كتب النحو، انظر: إعراب القرآن ١/ ٣٥٥، الشرح الكبير ١/ ٣٧٦، الشرح الصغير ٤٣، شرح التسهيل ١/ ٤٥، شرح الجزولية ١/ ١٦١، المغني ١/ ٢٣٨، تعليق الفرائد ١/ ١٤٨، التصريح على التوضيح ١/ ٦٥، همع الهوامع ١/ ١٢٩.
(٨) اختلف في قائله فقيل: قائله أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي المتوفى =



إنَّ أبـاهَـا وأبـا أبـاهَـا[1]

ويزيد الأخُ بلغةٍ رابعةٍ، وهو أن يكون من باب فَخٍ، حكاها ابنُ الكلبي[2].

وقـولـه: وفي هنوكَ [لـغتـان]. والأخرى أن تكـونَ مـن بـاب (يدٍ)[3].

هي الكُثْرَى منهما، ولذلك أسقطَ أبو القاسمِ هذه اللفظةَ من هذه الأسماء[4].

وقوله: وإذا عوِّضَ من واوِها ميمٌ، جاءَتْ فيه أربعُ لغات[5].

= سنة ١٣٠هـ، وقيل: قائله رؤبة بن العجاج، وقيل: غيرهما.
انظر: الخزانة ٧/ ٤٥٥، شرح شواهد المغني ١/ ١٢٨.
(١) رجز مطلعه:
وَاهاً لِرَيَّا ثُـمَّ واهاً واها ... هي المنى لَو أنَّنا نِلْنَاها
الشاهد فيه: «وأباها» حيث جاءت على لغة القصر، وهي إلزام هذه الأسماء الألف، إذ لم يقل: وأبيها.
ديوان رؤبة ١٦٨، ديوان أبي النجم ٢٢٧، الإنصاف ١/ ١٨، شرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ١٢٩، شرح الجمل ١/ ١٥١، شرح التسهيل ١/ ٤٥، الخزانة ٧/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٢) ابن الكلبي «٠٠٠ ـ ٢٠٤هـ».
هشام بن محمد بن السائب الكلبي، كان عالماً بالأنساب وأخبار العرب، أخذ عن أبيه وعن مجاهد والواقدي وغيرهم، له مصنفات منها: لغات القرآن، والديباج في أخبار الشعراء، وغيرها. تاريخ بغداد ١٤/ ٤٥ ـ ٤٦، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٠١ ـ ١٠٣.
(٣) الجزولية ١٩، وفيها: «... لغتان الواحدة ما قدمناه والأخرى....».
(٤) انظر: الجمل ص ٣، ٤، ٥. فقد عدها الزجاجي خمسة، ولم يذكر (هنوك) منها.
(٥) الجزولية: ٢٠.

زاد يعقوبُ[١] خامسةً، وهم فَمٌّ بالتشديد[٢]، واحتجَّ بقولِه[٣]:

حَتّى إذَا مَا خَرَجَتْ مِنْ فَمِّه[٤]

وقال ابنُ جنّيٍّ[٥]: هذه ضرورةٌ لا لغةٌ[٦].

---

(١) ابن السكيت: «٠٠٠ ـ ٢٤٤هـ».
أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، عالمٌ باللغة والشعر والنحو، أخذ عن الفراء والأصمعي وأبي عبيدة، وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي، له مصنفات منها: إصلاح المنطق، والإبدال ومعاني الشعر وغيرها. معجم الأدباء ٦/ ٢٨٤٠ ـ ٢٨٤١، إنباه الرواة ٤/ ٥٥٠ ـ ٥٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦ ـ ١٩.

(٢) قال ابن السكيت: «... وأما تشديدُ الميمِ فإنَّه يجوزُ في الشعرِ، كما قال:
يا ليتها قد خرجت من فَمِّه
ولو قيل: «فُمِّه» بضم الفاء لجاز» إصلاح المنطق ٨٤.

(٣) اختلفَ في قائله، فقيل: جرير بن عطية، وقيل: العجاج، وقيل: العماني محمد ابن ذؤيب الفقيمي.

(٤) من رجز مطلعه:
إنَّ الإمَامَ بَعْدَهُ ابْنُ أُمِّهِ
ثُمَّ ابنُهُ وليُّ عَهْدِ عَمِّهِ
الشاهد: «فَمِّه» حيث جاء بتشديد الميم، وهي لغة لبعض العرب.
ديوان جرير ٢/ ١٠٣٨، ديوان العجاج ٢/ ٣٢٧، إصلاح المنطق ٨٤، الخصائص ٣/ ٢١١، سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٩، شرح المفصل ١٠/ ٣٣، المقرب ٢/ ١٧٦، همع الهوامع ١/ ١٢٩، الخزانة ٤/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤.

(٥) ابن جني «٠٠٠ ـ ٣٩٢هـ».
أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، أخذ عن الفارسيِّ، ولازمَه مدةً طويلة. له مصنفات منها: المحتسب، الخصائص، سر صناعة الإعراب، المبهج وغيرها.
«إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩».

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥.



وقوله: والإتباعُ[١].

يعني به إتباعَ الفاءِ حركةَ الإعراب[٢].

## [الجمع]

وقوله: مجموعٌ حقيقةً، وغيرُ مجموعٍ حقيقةً، فغيرُ المجموعِ قسمان: محصورٌ وغيرُ محصورٍ[٣].

ويريد بالمجموعِ حقيقةً، ما ضُمَّ فيه إلى الواحدِ أكثرَ منه في الأصل بحرف العطفِ، ولكنَّه اختصر[٤].

وبغير المجموعِ حقيقةً: ما فُهِمَ منه الجمعُ، ولم يكن أصلُه ضمَّ واحدٍ إلى أكثرَ منه بحرفِ العطفِ، ثم اختصر[٥]. ويريد بالمحصور: ما يضبطُ ببابٍ، إما أن يضافَ إليه إضافة كلية فيقال: كلُّ ما فُهِمَ الجمعُ في باب كذا، فليس بمجموع حقيقة، أو جزئية، كقوله: وكل في التوكيد.

ويريدُ لغيرِ المحصورِ: ما لا يضبَطُ ببابٍ.

وقوله: والمحصورُ: المضمراتُ والمبهماتُ[١].

يريد بالمضمرات: نَحْنُ وأَنْتُم وأَنْتُنَّ وهُمْ وهُنَّ.

---

(١) الجزولية: ٢٠.

(٢) فتكون الفاءُ مضمومةً في حال الرفع، ومفتوحةً في حالِ النصب، ومكسورة في حال الجر. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٨٠.

(٣) الجزولية: ٢٠، وقبله: «الاسمُ الذي يفهمُ مُنه الجمعُ قسمان...».

(٤) كجموعِ التصحيحِ وجموعِ التكسير، وهو ما له واحد من لفظه. انظر: شرح الجزولية ١/ ١٦٤.

(٥) هو ما لا واحد من لفظه كقوم وإبل. انظر: شرح الجزولية ١/ ١٦٥.

وقوله: والمبهمات[١].

يريد: هؤلاء.

وقوله: والموصولات[١].

يريد الذين والألى واللائي وما أشبه ذلك، وقال النحويون في مثل أنتم: إنّه ليس بمجموعٍ؛ لأنّه لو كان مجموعاً لكان أصله: أنْتَ وأنْتَ وأنْتَ ثم اختصر، وأنت معرفةٌ لا تتنكّر[٢]، وحقيقةُ المعرفةِ: ما خَصَّ مُسَمَّاه[٣]، ولا يصحُ ذلك هنا؛ لأنّه لا يمكنُ الاختصاصُ في واحدٍ منها بمُسَمَّاه؛ لأنَّ ذكرَ الآخرِ معه يُنَاقِض ذلك، فإذا كان قولنا في أنتم: إنه مجموعٌ حقيقةً، يقتضي أنَّ أصله كذلك، وذلك لا يقتضي اختصاص المضمرِ، أدّى القولُ بذلك/ ٨ب إلى تنكيرِه، وهو لا يتنكر، وكذلك القولُ في اسم الإشارة والموصول[٤].

وقوله: فجمعُ التكسير ما تَغَيَّرَ فيه بناءُ الواحد[٥].

لا يعترضُ عليه بجَفَنَات ونحوه؛ لأنَّ مراده ما تغيَّرَ فيه بناءُ الواحدِ للدلالةِ على الجمعِ، والتغييرُ في جَفْنَة ونحوه لم يكن للدلالةِ على الجمعِ، بدليل أنّه لا يفعلُ ذلك في الصفةِ نحو: صَعْبات، وإنَّما

(١) الجزولية: ٢٠.

(٢) لأن من شرط التثنية ـ والجمع محمول عليه ـ أن تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها. انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٣١.

(٣) قال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمعرفةُ الاسمُ الموضوعُ على أن يخصَّ واحداً من جنسه» الارتشاف ١٥/٤٥٩.

(٤) انظر هذا في: سر صناعة الإعراب ٢/٤٦٧ـ٤٦٨، شرح المقدمة المحسبة ١/١٣١، شرح الجزولية ١/١٩١.

(٥) الجزولية: ٢١.



تغيَّرَ للفرقِ بين الاسم والصفة[١]، لا للدلالةِ على الجمع.

وقوله: بزيادة أو نقصان[٢].

يريد في نحو: رِجَالٍ ورُسُلٍ[٣]، ولم يعتبر مع الزيادةِ والنقصانِ ما معهما من تغير الحركة، إذ كانا أكثر منه في الحكم، فاغْتُفِرَ[٤] الأقلُّ في جانب الأكثرِ، أو يكون الباء في «بزيادةٍ أو نقصانٍ» باء الحال، لأنّه[٥] تغيُّرٌ معه زيادة أو نقصان كقوله: خرجَ زيدٌ بثيابه، أي معه ثيابُه[٦].

وقوله: أو تغيير حركة[٢].

يريد في مثل: وَرْدٍ في الواحدِ، ووُرْدٍ[٧] في الجمع[٨].

(١) جمع فَعْلَةٍ على فَعَلاتٍ لفتح العين فرقاً بين الاسم والصفة. انظر في هذا: الكتاب ٢/٢٠٤، المقتضب ٢/١٨٦، ١٨٨، مجالس ثعلب ٥٢٧، أسرار العربية ٣٥٢ـ٣٥٤.

(٢) الجزولية: ٢١.

(٣) رجالُ جمع رجلٍ فيه زيادةُ الألف وتغييرُ حركةِ الراءِ من فتحٍ إلى كسرٍ في الجمع، وحركة الجيم من الضم إلى الفتح، ورُسُل جمع رسول فيه نقصان الواو وتغيير حركة الراء من الفتح إلى الضم في الجمع.

(٤) الأصل: فاختفى، وما أثبته عن الشرحين.

(٥) الأصل: كأنه، ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) تكون الباء للحال، قال المجاشعيُّ عن الباء: «وتكون حالاً: كقولك: خرج بثيابه، والمعنى خرج مكتسياً» معاني الحروف ٣٦. وقال المالقي ـ معدداً معاني الباء ـ: «المعنى التاسع: معنى الحال، كقولك: خرجَ زيدٌ بثيابه، أي: وثيابه عليه، أي وهذه حاله، قال الشاعر:

ومُسْتَنَّةٍ كاستنانِ الخرو ... فِ قد قطعَ الحبلَ بالمِرْوَدِ

أي: والمرود فيه، أي هذه حاله» رصف المباني ٢٢٣.

(٧) الوَرْدُ هو ما بين الكميت والأشقر. الصحاح ٢/٥٥٠، القاموس المحيط ١/٣٧٥.

(٨) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد كسروا فَعْلاً على «فُعْل»... وقالوا: فرسٌ وَرْدٌ، وخيلٌ وُرْدٌ» الكتاب ٢/٢٠٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٦، المقتضب ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١، الأصول ٣/١٣، شرح الشافية ٢/١١٧ ـ ١١٨.

وقوله: وربَّما اجتمعَ ذلك في كلمةٍ واحدةٍ[١].

يريدُ في مثلِ: قُضبَان وكُثبَان[٢].

وقوله: وربَّما جاءَ بعضُ ذلك في النيَّةِ لا لفظاً[١].

مثاله: قوله: فُلْكٌ في الواحدِ، وفُلْكَان في التثنية، وفُلْكٌ في الجمع[٣]، وكذلك دِلاص[٤] في الواحد، ودِلاصَان في التثنية، ودِلاصٌ في الجمع[٥].

وقوله: وجمع في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث[٦].

يريد أنَّ الجمعَ بالألفِ والتاءِ إنَّما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكَّر نحو: سِبَطْرات[٧]، فلما أجري مُجْراه صار كأنَّه مؤنَّثٌ[٨].

وقوله: وخُلُوُّهُ من هاءِ التأنيث[٩].

---

(١) الجزولية ٢١.

(٢) جمع قَضِيبٍ وكَثيب، وفيها زيادةٌ ونقصانٌ وتغييرُ حركةٍ، فقد زادَ الجمع الألف والنون، ونقص عن المفرد بحذف الياء فيهما، وتغيرت حركة فاء الكلمة فيهما من الفتح في المفرد إلى الضم في الجمع، وسكنت العين فيهما في الجمع، وهي في المفرد مكسورة.

(٣) قال الجوهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «والفُلْك ـ بالضم ـ: السفينة، واحد وجمع». الصحاح ٤/ ١٦٠٤.

(٤) الدِّلاص: اللين البراق. انظر: تهذيب اللغة ٢/١٤٣، الصحاح ٣/ ١٠٤٠، اللسان ٧/ ٣٧.

(٥) قال الجوهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «دِرْعٌ دلاصٌ وأدْرُعٌ دِلاصٌ، الواحد والجمع على لفظ واحد» الصحاح ٣/١٠٤٠، وانظر فلك ودلاص للواحد والجمع في: الكتاب ٢/ ١٨١، ٢٠٩، المقتضب ٢/ ٢٠٤.

(٦) الجزولية: ٢١، وقبله: «جمع السلامة ينقسم قسمين: جمع بالألف والتاء...».

(٧) السِّبَطْر: الطويل الممتد. الصحاح ٢/ ٦٧٦.

(٨) في تأنيث الفعل له نحو: جاءت السباطر وذهبت السباطر. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٩٣.

(٩) الجزولية: ٢٢، يتحدث عن شروطِ الاسمِ المجموعِ جمع سلامة للمذكرين.



قال: من هاءِ التأنيث؛ لأنه إن كان مؤنثاً بالألف المقصورة والممدودةِ، وانضافت إليه الشروطُ المتقدِّمَةِ، جُمِعَ بالواو والنون، قال سيبويه: «وإذا سميت رجلاً بورقاء قلت في جمعه: وَرْقَاوُون»[١].

وكتبَ على قوله: وإن كانَ صفةً اشترطَ فيه الذكوريةُ الفصل...[٢] نقصَه شرطٌ رابعٌ وهو الخلوُّ من هاءِ التأنيث؛ لأنَّه وإن كانت صفة فيها هاءُ التأنيث، وانضافت إليها/ ٩أ الشروطُ المذكورةُ، لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في رجلٍ عَلاَّمة: رجالٌ عَلاَّمُون[٣].

وكَتَبَ على قولِه قولُه: كلتاهما حرفُ الإعراب[٤].

قالوا ذلك؛ لأنَّهم لو جعلوهما إعراباً لنقضوا ما اطَّرد[٥] في حروف المعاني اللاحقة آخراً، من كونها حروفَ إعرابٍ[٦]، وما اطَّرد في الإعرابِ من أنَّه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة[٧].

وقوله: ونونٌ في الأحوالِ الثلاثةِ عوضاً من حركة الواحد[٨].

---

(١) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإذا جمعت «ورقاء» اسم رجل بالواو والنون جئت بالواو ولم تهمز، كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء، فقلت: ورقاوون» الكتاب ٢/ ٩٦.

(٢) الجزولية: ٢٢، وذكر شرطين آخرين هما: «العقل وألا يمتنع مؤنثهُ من الجمع بالألف والتاء».

(٣) ذكر الأستاذ أبو علي هذا الاعتراض في الشرح الكبير، وصدره بقوله قال بعضهم، ثم ردَّ عليه ردًّا مطولاً. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٨.

(٤) الجزولية: ٢٢، وقبله: «وتلحقه الواو رفعاً، والياء المكسور ما قبلها نصباً وجرًا...» والضمير في (كلتاهما) يعود على الواو والياء.

(٥) الأصل: ما أفرد، والتصويب عن الشرح الكبير.

(٦) فتكون علامة الإعراب فيها حينئذ مقدرة. انظر: الشرح الكبير ١/٣٩٩.

(٧) الأصل: الكلام والتصويب عن الشرح الكبير. وقد أورد ـ رحمه الله تعالى ـ بعض أقوال النحاة في إعراب المثنى والجمع ورد عليها. انظر: الشرح الكبير ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٣.

(٨) الجزولية: ٢٢.

يريد بها: ولو لم تلحق لنقص المجموعُ عن المفردِ نقصين[١]:

أحدهما: التنوين.

والثاني: كونُ حرفِ الإعرابِ فيه ساكناً، وكان في المفرد متحركاً، فهذا نقصٌ آخر، فجعلت النونُ عوضاً منهما، ولا يعترضُ على هذا بقولك: أَحْمَرَان؛ لأنَّ التنوينَ مقدَّرٌ في المفرد، فعاملوا المقدَّرَ معاملةَ الملفوظِ به.

وكَتَبَ على قولِه: عوضاً من حركةَ الواحدِ؛ لأنَّها تثبت مع الألف واللام[٢].

قد يكون ثباتُها مع الألفِ واللامِ لقوَّتِها بالحركة، فلا يلزمُ عن ثباتِها معهما كونُها عوضاً من حركةِ الواحدِ[٣].

وقوله: تُحَرَّكُ لالتقاءِ السَّاكنين[٤].

قالَ ذلك لأنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ لا الحركةُ، فينبغي إذا جُلِبَتِ النونُ للعوضِ أن تجلبَ ساكنةً.

وقوله: عوضاً عن نقص الكلمة لفظاً[٥].

يريدُ مثل: سِنُون[٦].

---

(١) الأصل: نقصايين. والصواب ما أثبته.

(٢) الجزولية: ٢٢.

(٣) اختلف النحاة في النون اللاحقة للمثنى والجمع الذي على حدِّ المثنى، وقد تحدث الشلوبين عنها حديثاً مفصَّلاً في الشرحين، ووثقت ذلك، وذكرتُ مراجع هذه المسألة. انظر: الشرح الكبير ٤٠٦/١ - ٤٠٧، وهـ ٣ من ص ٤٠٧.

(٤) الجزولية: ٢٢، وقبله: «وعوضاً من التنوين لأنها تسقط مع الإضافة كما يسقط التنوين وتحرك».

(٥) الجزولية: ٢٣، وقبله: «وربَّما جاء هذا الجمعُ فيما لا يعقل...».

(٦) جمع «سَنَة»، ونقصت بحذفِ لامها.



وقوله: أو توهماً[١].

يريد في مثل: أَرَضُون[٢].

## [المثنى]

وكُتِبَ على قوله: الاسمُ الذي يفهمُ منه التثنيةُ[٣]... الفصل.

الكلامُ في هذا كالكلامِ في الجمعِ سواء.

وقوله: وكلا في التَّوكيد[٤].

هذا مذهبُ البصريِّين[٥]، ومذهبُ الكوفيِّين أنَّه مثنًّى حقيقةً[٦].

ودليلُنا أنَّه لو كانَ مثنًّى لكانت في الرفع بالألف، وفي النَّصْبِ والخفض بالياء، سواءً في حال إضافتها إلى الظاهر [أو] إلى المضمرِ[٧].

---

(١) الجزولية: ٢٣.

(٢) ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف المتوهم هو حركة عين الكلمة فساووا حاله بحال فَعْلَةَ إذا جمعت جمع مؤنث سالم.
انظر: الكتاب ١٩١/٢، المقتضب ٢٤/٤.
ويرى الشلوبين وابن عصفور أن المحذوف المتوهم هو التاء إذ الأصل فيها: أَرْضَةٌ.
انظر: الشرح الكبير ٤١٠/١ - ٤١١، شرح الجمل ١٥٦/١.

(٣) الجزولية: ٢٤.

(٤) الجزولية: ١٤، وقبله: «الاسم الذي يفهم منه التثنية قسمان: مثنى حقيقة، وغير مثنى حقيقة، فغير المثنى المضمرات.... وكلا».

(٥) انظر مذهب البصريين في: المقتضب ٢٤١/٣، التكملة ٤٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٠/١ - ٢٩١، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩.

(٦) انظر مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢-١٤٣، أسرار العربية ٢٨٦-٢٨٩، الإنصاف ٤٣٩/٢-٤٥٠، شرح الجمل ٢٧٥/١-٢٧٩.

(٧) ذكر ابن عصفور - رحمه الله تعالى - أربعة أدلة على أنها ليست مثناةً حقيقةً، هذا أحدها، قال: «والدليل الثالث: كون العرب تجعلها في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض»، شرح الجمل ٢٧٦/١.

ودليلٌ آخر: وهو أنَّه لو كان مُثنًّى لما أخبر عنه بالمفردِ[١] في مثل قوله[٢]:

كِـلاَ يَـوْمَـيْ أمَـامَـةَ يَـوْمُ صَـدٍّ[٣]

وقوله: وياء مفتوحاً /٩ب ما قبلها نصباً وجرًّا، كلتاهما حرف الإعراب[٤].

الكلام في هذا أيضاً كالكلام في الواو والياء في الجمع.

وقوله: ونوناً في الأحوال الثلاثة[٤] . . . . الفصل.

فالكلامُ فيه كالكلامِ في نونِ الجمع.

---

(١) تحدَّث عنها الفارسي في باب عنوانه: «باب: الاسمِ المفردِ الدال على التثنية، كما أن «كلاً» اسمٌ مفردٌ دالٌ على الجمع» الشعر ١/١٢٦ ـ ١٣٠ ط: الطناحي، ١٤٤ ـ ١٥٠ ط: هنداوي.

(٢) الأصل: قولك.

القائل: جرير الخطفى «٢٨ ـ ١١٠هـ» وهو: جرير بن عطية بن بدر حذيفة بن بدر الخطفى اليربوعي، شاعر أموي عفيف، هجا الفرزدق والأخطل وغيرهما من الشعراء، له غزل رقيق وهجاء مدقع. انظر: «طبقات فحول الشعراء ١/٢٩٧، الشعر والشعراء ١/ ٤٦٤ ـ ٣٧٠».

(٣) صدر بيت من البحر الوافر، وعجزه:

وَإنْ لَـمْ نَـأتِـهـا إلاَّ لِـمَـامَـا

وهو من قصيدة مطلعها:

ألا حَـيِّ الـمَـنَـازِلَ والـخِـيَـامَـا وَسَـكْـنـاً طَـالَ فِـيـهـا مَـا أقَـامَـا

ورواية الديوان: يوم صدق.

الشاهد: أخبر بـ «يومُ صَدّ» وهو مفرد عن كلا يومي، مما يدل على أنها مفرد لفظاً.

الديوان ٢/٧٧٨، التكملة ٤٣، الشيرازيات ١٠٩ب، الشعر ١/ ١٢٦ ط: الطناحي، ١٤٤ ط: هنداوي، الصحاح ٦/٢٤٧٦، الاقتضاب ٢/ ٣٤٤، الإنصاف ٢/ ٤٤٤، شرح المفصل ١/ ٥٤، الشرح الكبير ١/ ٤١٣، البسيط ١/ ٢٥١.

(٤) الجزولية: ٢٤.



**[الأفعال الخمسة]**

وكُتِبَ على قوله: وسَلِمَ من نونَي التأكيد[١].

احترز من مثل: هل يضربانِّ، لأنه مبنيٌّ[٢].

**[علامات الإعراب]**

وقوله: في كلِّ ما كانت الضمةُ فيه علامةَ الرفعِ، إلاّ جمعَ المؤنثِ السالم[٣].

لأنَّ علامةَ النصبِ في جمع المؤنثِ إنَّما هي الكسرةُ.

و[كتب][٤] على قوله: وإذا استثقلتِ الضمةُ لم تستثقل الفتحةُ.

رَأيتُ القَاضِيَ، ولن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِيَ.

[وكتب][٤] على قوله: وإذا تعذرت تعذرت[٣].

رَأيتُ الفَتَى، لَنْ يَخْشَى.

[وكتب][٤] على قوله: لما كانَ منصوبُ جمعِ المذكَّرِ السَّالم[٥] . . . . الفصل.

كانَ ينبغي أنْ يكونَ نصبُ جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ بالفتحةِ، كما كانَ

---

(١) الجزولية: ٢٦، وقبلَه: «الإفعالُ الخمسةُ: كلُّ فعلٍ لحقَه ضميرُ التثنية....».

(٢) هذا عند أبي علي الشلوبين، وهو في هذا متابع لعدد من النحاة كالمبرد وابن السراج والصيمري وابن بابشاذ والجزولي. انظر: المقتضب ٣/ ٢٠ ـ ٢١، الأصول ٢/ ٢٠١، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٢، ٤٠٣، الجزولية ٢٦. وبعض النحاة يراه معرباً؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بالفعل اتصالاً مباشراً، انظر: الغرة لابن الدهان ٢/ ٢٢٠أ ـ ٢٢٠ب، التسهيل ٢١٦، شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٥، التذييل والتكميل ٥/ ٣٥أ ـ ٣٥ب.

(٣) الجزولية: ٢٧.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.

(٥) الجزولية: ٢٨

نصبُ ما كانت الضَّمَّةُ فيه علامةَ الرَّفع سواء بالفتحة، فلما كانَ على خلاف ذلك عَلَّلَه، ولأنَّ الكسرةَ أيضاً إنما هي للجرّ، فلما جاءت للنصب عَلَّلَ ذلك.

[وكتب][1] على قوله: أصل الإعراب للحركات[2].

لأنَّه لا يعربُ بغيرها إلا في موضعٍ يتعذَّرُ الإعرابُ بها فيه[3].

وقوله: والحروفُ عند من يرى الإعرابَ بها تبعٌ[2].

ظاهرٌ، لأنَّ حروفَ المدّ واللينِ في الستةِ الأسماءِ ليست عنده إعراباً، وإنما هي عنده حروفُ إعرابٍ[4]، لقوله: عند من يرى الإعراب بها[5].

وكتب على قوله: ولذلك تدغم فيهما[6].

لأنَّ الإدغامَ لا يكونُ إلا في مثلينِ، أو في متقاربين مخرجاً أو صفة[7].

[وكتب][1] على قوله: ولذلك تبدلُ منها ساكنةً في الوقف[8].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.
(٢) الجزولية: ٢٨.
(٣) هذا عند البصريين الذين يرون أنَّ الإعرابَ لا يكونُ إلا بالحركاتِ، ظاهرةً أو مقدرةً، والكوفيين وابنُ جني يرون أن الإعرابَ يكون بحركةٍ أو بحرفٍ. انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٢، الخصائص ٣/ ١٣٥، التبيين ١٦٧ ـ ١٦٨.
(٤) انظر ما سبق ١٢٦.
(٥) وهم: هشام وقطرب والزيادي. انظر: الارتشاف ١/ ٤١٥، التذييل والتكميل ١/ ٥٤ب.
(٦) الأصل: فيها، والتصويب عن الجزولية والشرح الكبير.
الجزولية: ٢٨، وقبله: «وللخفض الكسرة، وتتبعها الياء، ثم النون تشبه الياء والواو ولذلك تدغم فيهما....».
(٧) الإدغام يكون في مثلين أو متقاربين مخرجاً أو صفة. انظر هذا في: الكتاب ٢/ ٤٠٧، ٤١١، المقتضب ١/ ٣٣٣-٣٥٩، الأصول ٣/ ٤٠٥ وما بعدها، وغيرها من كتب النحو والتصريف.
(٨) الجزولية: ٢٨، وقبله: «وتشبه الألف....».



لأنَّ البدلَ لا يكونُ إلا لعلّةٍ، وعلته هنا الشبه[1].

وقوله: وهو الرفعُ الذي لا يفتقرُ وجودُه[2].

يعني أنَّ الرفعَ يكونُ بالعاملِ المعنويّ[3]، والنصبُ والجرُّ لا يكونان إلا بعاملٍ لفظيّ.

ويعني بقوله: إلى فعلٍ[4].

نحو: ضَرَبْتُ / ١٠أ زَيْداً.

وبقوله: أو معنى فعلٍ[4].

نحو: هذا ضاربٌ زيداً.

وبقوله: ولا إلى وجودِ فعلٍ وحرفٍ[4].

نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ.

وبقوله: أو معنى فعلٍ وحرفٍ[4].

نحو: أنا مارٌّ بزيدٍ.

وقوله: وما أشبه الحروفَ المشبهةَ لها[5].

يعني النونَ التي استحقَّها الرفعُ.

وقوله: في الرَّفعِ والجرّ بأمرين[6].

يعني حركةَ ما قبلَ الياءِ والواوِ وحركة النون.

---

(١) تبدل النون ألفاً في ثلاثة مواضع. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٨٦.
(٢) الجزولية: ٢٨، وقبله: «لكن يستحقها ـ يعني النون ـ أسبق ألقاب الإعراب وقوعاً....».
(٣) مثل المبتدأ، فقد قيل: إنَّ عاملَ الرفعِ فيه الابتداء، وهو أمر معنوي. انظر: الكتاب ١/ ٤١، ٢٧٨، ٢٩٢، المقتضب ٤/ ١٢، ١٢٦.
(٤) الجزولية: ٢٨.
(٥) الجزولية: ٢٩، وليس هذا النصُّ في الشرحين.
(٦) الجزولية: ٢٩، وقبله: «فيكون الفرقُ بين التثنيةِ والجمعِ....».

وقوله: وفي حال الإضافةِ بأمرٍ واحدٍ(١).

يعني به حركةَ ما قبل الواوِ والياءِ.

وقوله: ولا يقعُ في النصب إلا بأمرٍ واحدٍ(١).

يعني به حركة النون(٢).

وقوله: لامتناعِ أن يكونَ ما قبلَ الألفِ غيرَ مفتوحٍ(١).

يقول: لأنَّ النصبَ حقُّه أن يكونَ بالألف، وما قبلَ الألفِ يمتنعُ أن يكونَ غير مفتوح.

وقوله: وحمل تثنية المنصوب(٣).... الفصل.

يريد حَمْلَ نصبِ تثنيةِ المنصوبِ وجمعه المذكر على مثل ما لهما من اللقب الذي هو كذا، وهو الجرُّ، ويحذَفُ المضاف بعد (من) في قوله: من اللقب(١)، والتقدير على مثلهما من ذي اللقب الذي هو كذا، وذو اللقب الذي ذكره هو الجرُّ.

وقوله: فَلَمَّا اسْتُعْمِلتْ الضمَّةُ(١).

يعني في المفرد.

وقوله: ومجانسُها(١).

يعني الواوَ المضمومَ ما قبلها في رفعِ الجمعِ، والواوَ المفتوحَ ما قبلها في رفعِ التثنيةِ(٤).

(١) الجزولية: ٣٠.

(٢) لأنَّ الأصلَ في النصبِ: رأيت زيداً، في المفردِ، ورأيت الزيدان، في التثنية، ورأيت الزيدان، في الجمع؛ لأنَّ النصب علامته الفتحة، والألفُ مجانسةٌ للفتحة. انظر: الشرح الكبير ١/٤٣٥.

(٣) نصه: «وحملت تثنية المنصوب وجمعه في المذكر على مثلها من اللقب الذي تشبهه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر». الجزولية: ٣٠.

(٤) يعني به الأصل المتروك، وقد سبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة =



وقوله: والكسرةُ(١).

يعني في المفردِ.

وقوله: ومجانسُها(١).

يعني الياءَ المكسورَ ما قبلَها في نصبِ الجمع وجَرّه، والياءَ المفتوحَ ما قبلها في نصبِ التثنية وجرِّها.

وقوله: والفتحة(١).

يعني في المفردِ مثل: رأيتُ زيداً.

وقوله: دون مجانسِها(١).

يعني الألفَ في نصبِ التثنيةِ والجمع، لأنهم أسقطوها لما كانَ يقعُ في استعمالِها من لبسِ التثنية بالجمع.

وقوله: أرادوا أن يوفُّوها حقَّها من الاستعمالِ(١).

حقُّها هو: أن تستعملَ هي ومجانسُها الذي هو الأوَّلُ، كما استعملت الضمةُ ومجانسُها، والكسرةُ /١٠ب ومجانسُها.

وقوله: فوضعوها(٢).

الهاء ضمير مجانس الفتحةِ؛ لأنَّه الألفُ.

وقوله: لأنَّ مثلَ هذه الواوِ قد تقلبُ ألفاً(١).

يعني في مضارع ما فاؤه واوٌ، مما هو على فَعِل(٣)، وينقصه من

= هـ ٦، وانظر: الشرح الكبير ١/٤٣٧، المباحث الكاملية ١/١١٩.

(١) الجزولية: ٣٠.

(٢) نصه: «فوضعوها موضع الواو المفتوح ما قبلها في الرفع» الجزولية: ٣٠.

(٣) نحو: وَجِل ووَحِل، ففي مضارعهما أربع لغات: يَوْجَل وَيَوْحَل، وَيِيْجَل وَيِيْحَل، وياجَلُ وياحَلُ، والأخيرة تُروى عن أهل الحجاز. انظر: الكتاب ٢/٢٥٧، المقتضب ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨، المنصف ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

تعليل أصل النَصب تعليلُ دخولِ الحذفِ فيه[١] في الخمسةِ الأفعال[٢]، والقول في ذلك: لمَّا أشبَهَ ما اتصلت به من الأفعالِ المضارِعة التي لم يعترض لها ما يوجبُ بناءها صورةَ ضميرِ المثنى، ما كان مثنًى من الأسماءِ، وما اتصلت به صورةُ ضميرِ المجموعِ المذكَّر العاقل ما كان مجموعاً جمع المذكر السالم من الأسماء، وما اتصلَت به صورةُ ضميرِ المخاطب المؤنَّثِ ما كان بالياء من جمع المذكَّرِ السَّالِمِ، وكانَ منصوبَ المثنى والمجموع المذكر السالم محمولاً على مجرورهما في الياء، كان منصوب ما اتَّصلَ به من الأفعال ما ذكرناه من الصورتين محمولاً على مجزومهما[٣] في حذف النون؛ «لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماء»[٤].

وقوله: في الاسمِ المتمكِّنِ[٥].

يعني به المعرَب.

وقوله: وهو الذي لم يشبه الحرفَ[٦].

يريدُ الموصولاتِ والمضمراتِ والمبهماتِ وما أشبهَها.

وقوله: ولم يتضمَّنْ معناه[٦].

يريدُ كأسماءِ الشَّرطِ وأسماء الاستفهام.

وقوله: ولم يقع موقع المبني[٦].

---

(١) أي في النصب.

(٢) الأصل: الأسماء، وقد صوِّبت في الهامش، وهو ما يقتضيه السياقُ؛ لأنَّ الحذفَ علامة النصب يدخل الأفعال، والأسماء لا يدخلها حذف علامة للإعراب.

(٣) الأصل: مجرورها. والصواب ما أثبته عن الشرح الكبير ١/ ٤٤٠.

(٤) الكتاب ١/ ٥.

(٥) الجزولية: ٣١، وقبله: «الكسرة تكون علامة للخفض....».

(٦) الجزولية: ٣١.



يريد كنَزَالِ ودَرَاكِ، وهو عند المحققين[١] مبنيٌ لأنَّهُ تضمَّنَ معنى لام الأمر[٢].

وقوله: ولا ضارعَ ما وقعَ موقعَ المبني[٣].

يريد كحَذَامِ وقَطَامِ[٤].

وقوله: ولا هو اسمُ زمانٍ أضيفَ إلى جملةٍ[٣].

[يريد نحو قوله[٥]]:[٦]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا[٧]

---

(١) عزاه في الشرحين إلى ابن جني.
انظر: الشرح الصغير ٥٩، الشرح الكبير ١/ ٤٤٢.

(٢) قال ابن جني: «علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت وأن أصل اسكت لتسكت؛ كما أن أصل: قم لتقم، واقعد لتقعد؛ فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبُنيتْ؛ كما أن كيف ومَنْ وكم لمَّا تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني» الخصائص ٣/ ٤٩.

(٣) الجزولية: ٣١.

(٤) في الأصل حاشية نصها: «وأما حذام وقطام فبنيا لمضارعتهما بنزال، ومضارعته له من ثلاثة أوجه، اللفظ كاللفظ، ومؤنث ومعدول. ز».

(٥) قول النابغة: «... ـ ...».
أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني، أحد الأشراف الذين غضَّ الشعر منهم، شاعر جاهلي فحل من الطبقة الأولى، كانت تضرب له قبة من أدم فتقصده الشعراء فيحكم لها أو عليها.
«الشعر والشعراء ١/ ١٦٣ ـ ١٧٣، الأغاني ٩/ ١٥٤ ـ ١٧٠».

(٦) تكملة يقتضيها السياق عن الشرح الكبير.

(٧) صدر بيت من البحر الطويل، عجزه:
وَقُلْتُ: ألَمَّا أَصْحُ والشيبُ وَازِعُ
من قصيدة مطلعها:
عَفَا ذُو حسىً من فَرْتَنى فالفَوارِعُ فجنبا أريكٍ فالتِّلاعُ الدَّوَافِعُ
والشاهد: بناء «حين» على الفتح وهو اسم زمان لإضافته إلى جملة. =

وصوابه: إلى جملةٍ صدرُها فعلٌ ماضٍ[1].

وقوله: أو إضافة إلى غيره[2].

قال ذلك لأنَّ المضافَ إليه غيره لا يلزمُ أن يكونَ خفضُه بالكسرة، ألا ترى قولهم: غلامُ أحمدَ.

وقوله: وتستثقلُ كما تستثقل[3].

يريد في مثل: مَرَرْتُ بالقاضي / ١١أ.

وقوله: وتتعذَّرُ كما تتعذَّر[4].

يريد في مثل: مررتُ بالفَتَى.

وقوله: والياء تكونُ علامةَ الجرِّ[5]. . . . الفصل.

---

= ديوان النابغة ٣٢، الكتاب ١/٣٦٩، معاني القرآن للفراء ١/٣٢٧، الإيضاح في علل النحو ١١٤، المنصف ١/٥٨، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٤، أمالي ابن الشجري ١/٦٨، ٢/٣٨٥، ٦٠١، ٦٠٣، المفصل ١٢٦، شرح المفصل ١/٢٥، ٣/١٦، ٨١، ٤/٩١، ٨/١٣٦، ٩/١٣٢، الشرح الكبير ١/٤٤٦، المباحث الكاملية ١/١٢٤، شرح الجمل ١/١٠٦، ٢/٣٢٨، شرح الجزولية ١/٢٣٠، شرح الكافية ٢/٧٠، المغني ٢/٥٧٢، الخزانة ٦/٥٥٠ ـ ٥٥٣، شرح أبيات المغني ٧/١٢٣ـ١٢٤.

(١) هذا عند البصريين، أما الكوفيون فيرون جواز بناء اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة فعلية أو اسمية، الفعلية مصدرة بفعل معرب أم مبني.
انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧، التسهيل ١٥٨ ـ ١٥٩، شرح التسهيل ٣/٢٥٥ ـ ٢٥٧، شرح الجمل ١/١٠٦، التذييل والتكميل ٤/٨٧ب ـ ٨٨أ.

(٢) الجزولية: ٣١، ونصه: «وتكون ـ يعني الكسرة ـ في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم».

(٣) الجزولية: ٣١. ويريد أن الكسرة تستثقل كما تستثقل الضمة وتتعذر كما تتعذر الضمة.

(٤) الجزولية: ٣١.

(٥) الجزولية: ٣١ وبعده: «.... في الأسماء التي منها أخوك وفوك».



يمكن أن يكونَ حقيقةً، والأظهرُ مما تقدَّم أنَّه مجازٌ[1].

وقوله: ليس فيه تنوينٌ ظاهرٌ[2].

هذا يقتضي أن فيه تنويناً مقدراً[3]، ودليله أنَّ الشاعرَ إذا اضطرَّ صرفَ، ولا يفعلُ ذلك في الفعلِ، ولا فيما فيه الألف واللام، ولا الإضافة[4].

ويريد بقوله: «والإضافة» إضافةَ الاسمِ إلى غيرِه لا إضافةَ غيره إليه لما ذكرناه.

وينقصُه من هذا الفصلِ تعليلُ كونِ الفتحةِ علامةً للخفض، وهي في الأصلِ للنصبِ، والقولُ في ذلك: أنهم لما منعوا مما لا ينصرف كسرة[5] الإعراب والتنوين، ليكون ذلك علامة لشبهه بالفعل، حملُوا المجرور في ذلك على المنصوب دون المرفوع، وكانت علامةُ الجرِّ فيه الفتحةَ، لما لأجله حملُوا المنصوبَ في المثنَّى والمجموعِ المذكَّرِ السالم على المجرور دون المرفوع، من أجل التآخي الذي بينهما.

وقوله: وكلُّ فعلٍ كانت الضمةُ تقدَّرُ في آخره، فجزمُه بحذف الحرف الذي يقدر فيه الضمة[6].

---

(١) لأنها معربة بحركات مقدرة كما تقدم عند الحديث عن الأسماء الستة.

(٢) الجزولية: ٣١، وقبله: «الفتحة تكون علامة للخفض في كل اسم متمكن ليس....».

(٣) قال السيرافي ـ رحمه الله تعالى ـ: «أمنوا أن يكون في الاسم تنوين مقدر، يكون حذفه علامة لمنع الصرف؛ لأنَّ مالا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف» شرح الكتاب ١/١٩٠أ.

(٤) التنوين لا يدخل الفعل، ولا ما فيه الألف واللام، ولا ما أضيف.
انظر: الكتاب ١/٧، المقتضب ٣/٣١٣، أسرار العربية ٣٦ ـ ٣٧.

(٥) الأصل: كثرة، ولا وجه له، ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) الجزولية: ٣١.

مثاله: لم يَغزُ، ولم يَخْشَ، وما أشبههما.

وقوله: وكلُّ فعلٍ كانت الضمةُ تظهر في آخـرِه، فجزمُه بإسكانِ آخره[1].

مثاله: لم يَضْرِبْ، ولم يَخْرُجْ، وما أشبههما.

وقوله: فجزمُه بحذفها[2].

مثاله: لم يَفْعَلا، ولم يَفْعَلُوا، ولم تَفْعَلي.

وقوله: وكذلك نصبُه[1].

مثاله: لن يَفْعَلا، ولن يَفْعَلُوا، ولن تَفْعَلِي.

---

(١) الجزولية: ٣١.

(٢) الجزولية: ٣١، وقبله: «وكلُّ فعلٍ كان رفعه بالنون....».



## باب [الأفعال]

قوله: وهما لَوْ وربَّما[1].

يريد في مثل: لَو يَقُومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، وربَّما يقومُ زيدٌ.

وكتب على قوله: وقرينةٌ تخلِّصُه إلى الحالِ.

ذكر سيبويه قرينتين سواهما، وهما لامُ الابتداء في قولك: إنَّ زيداً لَيَقُومُ، في أكثرِ الكلام[2]، وما النافية في قولك: مَا يَقُومُ زيدٌ[3].

وقوله: وما في معناها[4].

/ ١١ب الذي في معناها: هذه الساعة، وهذا الحين، وشبههما[5].

---

(١) الجزولية: ٣٣، وقبله: «والمبهمُ بالوضعِ له قرينتان تصرفانِ معناه إلى المضيِّ دون لفظه....».

(٢) قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إنَّ عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل، فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم» الكتاب ١/ ٣.

(٣) قال سيبويه أيضاً ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأمَّا (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة ليس في المعنى». الكتاب ٢/ ٣٠٥.

(٤) الجزولية: ٣٣، وقبله: «وقرينة تخلصه للحال وهي الآن أو....».

(٥) قال الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في التوطئة ١٣٦: «وقرائن تخلصه ـ يعني المضارع ـ إلى الحال، وهي الآن، وما في معناها، من نحو: هذا الوقتُ، وهذه الساعةُ، ما =

وقوله: وله[1] قرينتان تصرفان لفظَه إلى المبهم[2].

هذا لا نظير له، والأولى أن يقال في لم ولمّا الجازمتين: إنّهما تصرفان معنى المبهمِ إلى المضيّ كرُبّما ولو.

## [حروف المضارعة]

وقوله: والياءُ للغائبِ المذكَّرِ مطلقاً[2].

يعني مفرداً كان كيَقُومُ، أو مثنى كيَقُومَان، أو مجموعاً كيَقُومون.

وقوله: وللغائبات[2].

في مثل: هل يَقُمْن؟

وقوله: والتاءُ للمخاطبِ مطلقاً[2].

أي في ثلاثةِ أنواع المذكَّر، المفرد كتَقُوم يا زيدُ، والمثنَّى كقولك: أنْتُما تَقُومان، والمجموع كقولك: أنتمْ تَقُومُون، وفي ثلاثة أنواعِ المؤنث، المفرد كتَقُومين يا هِنْدُ، والمثنَّى كقولك: تَقُومَان يا هِنْدَان، والمجموع كقولك: تَقُمْنَ يا هِنْدَاتُ.

وقوله: وللغائبة[2].

يريد في مثل: هندٌ تقومُ.

وقوله: والغائبتين[2].

يريد في مثل قولنا: الهندان تَقُومان، وقد يكون التاء للغائبات على اللزوم[3] مثل: تقوم الهندات، لا غير، وعلى الجواز كقولك:

---

= بقيت أوضاعها ولم يتجوَّز فيها، بأن يرادَ بها تقريبُ المستقبل من الحال كقوله:

........................ سَأسْعَى الآنَ إذْ بَلَغَتْ أنَاهَا»

(١) أي للفعل الماضي.

(٢) الجزولية: ٣٤.

(٣) لكون الفاعل مؤنثاً حقيقيَّ التأنيث غير مفصول عن فعله بفاصل. انظر: الكتاب =



تقوم الهنود ويقوم الهنود[1].

## [نواصب المضارع]

وقوله: وكي في أحد قسميها[2].

هو الذي تكون فيه (كي) مع ما بعدها بتأويل المصدر كأنْ.

والقسم الآخر: هو الذي لا تكون فيه (كي) كذلك، ولكن حرفَ جرٍّ كاللام[3].

وقوله: في الأجوبة الثمانية[4].

تمامه: وما كان مثلها مما هو غيرُ واجبٍ، مثل[5]:

وَمَا أنَا بالشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبي بِقَؤُولِ[6]

---

= ١/ ٢٣٥، المقتضب ٢/١٤٤.

(١) إذا كان الفاعل جمعاً جاز أن تلحق الفعل علامة التأنيث، وألا تلحقه. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦، المقتضب ٣/٣٤٩، ٤/٥٩.

(٢) قسم الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ نواصب المضارع قسمين: ناصب بنفسه، وغير ناصب بنفسه، ثم ذكر الناصب بنفسه ومنه: كي، في أحد قسميها. انظر: الجزولية ٣٥.

(٣) انظر في قسمي (كي) الناصبة والجارة: الكتاب ١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨، المقتضب ٢/ ٨ ـ ٩، الإيضاح العضدي ٣١٩ ـ ٣٢٠، المقتصد ٢/ ١٠٥١ ـ ١٠٥٣، المرتجل ٢٠٣.

(٤) الجزولية: ٣٥، وقبله: «فالموضع الذي تضمر فيه ـ يعني أن ـ ولا تظهر بعد حتى وكي ولام الجحود والواو والفاء....».

والأجوبة الثمانية هي: «جواب الأمر والنهي والتمني، والجحد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء» كشف المشكل ١/ ٥٤٩.

(٥) القائل هو كعب الغنوي «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

هو كعب بن سعد بن عمر بن عقبة الغنوي، ويقال له: كعب الأمثال؛ لكثرة ما في شعره من الأمثال قيل: إنه تابعي، وقد وهم من قال: إنه صحابي.

«طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠٤، معجم الشعراء ٣٤١، اللآلئ ٢/ ٧٧١ ـ ٧٧٢».

(٦) من الطويل من قصيدة مطلعها:

لَقَدْ أنْصَبْتِنِي أمُّ قَيْسٍ تَلُومُنِي وَمَا لَوْمُ مِثْلِي بَاطِلاً بِجَمِيلِ =

وقوله: إذ لو نُصِبَتْ هنا[1].

يريد إذ لا علَّةَ تُوجبُ عملَها في هذا الموضع، وكونُها غيرَ عاملةٍ في غيره فإنَّها في كلِّ ذلك حرفُ عطفٍ، وعلى حالةٍ واحدةٍ، وإن لم يكن مرادُه هذا لزمَه الاعتراضُ بإذن، فإنَّها تنصب في موضعٍ، ولا تنصبُ في آخر[2].

وقوله: والموضعُ الذي تضمرُ فيه وتظهر[3].

يريدُ به نحو: جئتُ لأتعلمَ، وجئت لأنْ أتعلمَ[4].

وقوله: إذا لم يكن معها لا[5].

---

= وقد ورد بيت الشاهد والبيت الذي قبله في المختار من شعر بشار ١٠٩.
الشاهد: نصب الفعل المضارع (يغضب) بعد الواو المسبوقة بالنفي، وهو مثل الأجوبة الثمانية لكونه غير واجب.
انظر: الأصمعيات ٧٦، الكتاب ١/٤٢٦، المقتضب ٢/١٧، الكامل ٢/٨٨٢، الأمالي للقالي ٢/٢٠٤، الشعر ٤٦٤، ط.د. هنداوي ٢/٤٢٦، ط.د. طناحي، المسائل المنثورة ١٤٩، المنصف ٣/٥٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٧١٩، المفصل ٢٤٩، الرد على النحاة ١٢٥، كشف المشكل ١/ ٦٤٠، الأمالي النحوية (أمالي ابن الحاجب) ٢/٤٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨، شرح المفصل ٧/٣٦، شرح الكافية ٤/٧٦، شرح الجمل ٢/١٥٧، البسيط ١/ ٢٣٤، لباب الإعراب ٣٦٣، الخزانة ٨/ ٥٦٩ ـ ٥٧٤.

(١) الجزولية: ٣٧، وقبله: «وأما الفاء والواو وأو فلا تنصب بنفسها....».

(٢) اعتذرَ الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الاعتراض على الجزولي بقوله: «ولم يجيء منها ـ يعني نواصب المضارع ـ ما ينصبُ في موضعٍ ولا ينصبُ في كلِّ موضعٍ إلا إذن، لكونها تعملُ وتلغى دون سائر أخواتها، ذلكَ شاذٌّ لا يعمل عليه، وإنما العمل على الأصول، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه» الشرح الكبير ٢/٤٦٨.

(٣) الجزولية: ٣٧، ويتحدث عن إضمار (أن).

(٤) يريد هنا إضمار أن جوازاً بعد لام التعليل. انظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٢/٧، الأصول ٢/ ١٥٠.

(٥) الجزولية: ٣٧، وقبله: «والموضع الذي تضمر فيه وتظهر هو بعد لام كي....».



يريد لأنه / ١٢أ إذا كان بعدها (لا) لزم ظهورُ (أنْ) هرباً من التقاء المثلين[1] نحو: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ﴾[2].

وقوله: وبعدَ حرف العطف المعطوف به الفعلَ على المصدرِ[3].

صوابُه: على الاسم الملفوظ[4] كقوله[5]:

وَلَـوْلا رِجَـالٌ مِـنْ رِزَامَ أَعِـزَّةٌ ... وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا[6]

---

(١) قال الزمخشري ـ رحمه الله تعالى ـ: «إذا كانت لام (كي) فإن الإظهار جائز معها، وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة (لا) كقولك: لئلا تعطيني» المفصل ٢٤٦.

(٢) تمامها: ﴿... للنَّاسِ عَلَى الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ الله عزيزاً حَكِيماً﴾. النساء: ١٦٥.

(٣) الجزولية: ٣٧.

(٤) علَّل الشلوبين هذا بأنَّ الاسم الملفوظ به أعمُّ من المصدر. انظر الشرح الكبير ١/ ٤٦٩، ونبه عليه أيضاً اللورقي. انظر المباحث الكاملية ١/ ١٤٦، وعدَّه الأبذي غلطاً. انظر: شرح الجزولية ١/ ٣٢٢.

(٥) القائل هو: حصين المري: «٠٠٠ ـ ١٠هـ تقريباً».
وهو الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام المري، من بني عوف بن سعد بن ذبيان، شاعر شجاع رئيس، كان سيد قومه، يعد من أوفياء العرب، وهو من الشعراء المقلين، أدرك الإسلام وأسلم، وله صحبة.
انظر: «الشعر والشعراء ٢/٦٤٨، الأغاني ١٢/١١٨ ـ ١٢٣، الإصابة ٢/ ١٨ ـ ١٩».

(٦) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها:
جزى الله أفْناءَ العَشيرةِ كلَّها ... بدارةِ مَوْضُوعٍ عُقُوقاً ومَأْثما
ويروى بيت الشاهد: من رزام بن مازن، ورزام بن مالك. انظر: المفضليات ٦٦.
الشاهد: نصب الفعل المضارع (أسوءك) بأن مضمرة بعد (أو) معطوفاً على اسم صريح غير مصدر هو (رجال).
المفضليات ٦٦، الكتاب ١/ ٤٢٩، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٢، إعراب القراءات السبع ٢٨٦، المسائل المنثورة ١٥٢، الشعر للفارسي ٣٥٦ ط.د. هنداوي، ١/ ٣٢٣ ط.د. طناحي، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٤، المحتسب ١/ ٣٢٦، النكت في =

وقوله: الملفوظ به(١).

احترزَ به من حرفِ العطفِ المعطوفِ به الفعلَ على المصدرِ المُتَوَهَّم كقولك: ما تأتِينا فتحدِّثَنا(٢)، لأنَّ (أن) المضمرةَ وما بعدَها معطوفٌ على المصدرِ المتَوَهَّمِ، والتقدير: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ.

وقوله: وكونُه لا يربط بين مختلفي الحد(٣).

يعني: أنَّه لا يربطُ بينَ الاسمِ والفعلِ(٤).

وقوله: تظهر فيه ولا تضمر في الأمر العام(٥).

احترز بذلك من قوله(٦):

= تفسير كتاب سيبويه ١/٧٢٣، الشرح الكبير ٢/ ٤٧٠، المباحث الكاملية ١/١٤٦، شرح الجمل ١/١٣١، ٢/٢٥٦، شرح الجزولية ١/٣٢٢، المقاصد النحوية ٤/٤١١، الخزانة ٣/ ٣٢٤.

(١) الجزولية: ٣٧.

(٢) (أن) تضمر هنا وجوباً، ولا يجوز إظهارها. انظر: الشرح الكبير ١/ ٤٧٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٦ ـ ١٥٤٧، ١٥٥٥.

(٣) الجزولية: ٣٨، وقبله: «ويؤيد ذلك في حروف العطف كونه....».

(٤) إلا إذا كانَ أحدُهما في تأويلِ الآخر. انظر: نتائج الفكر ٣١٨ ـ ٣١٩، الشرح الكبير ١/ ٤٧١.

(٥) الجزولية: ٣٨.

(٦) القائل هو: طرفة «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك البكري الوائلي، شاعرٌ فحلٌ جاهليٌ، قتل شابًا، عمره لم يتجاوز العشرين عاماً، وقيل: كان عمره ستة وعشرين عاماً، كان قتله بسبب هجائه لعمرو بن هند.

انظر: «أسماء المغتالين من الأشراف ٢١٢ ـ ٢١٤، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، الشعر والشعراء ١/ ١٨٥ ـ ١٩٦».



ألا أيُّهَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى(١)

وقوله: عندَ البصريين(٢).

يعني أنَّ الكوفيينَ يضمرون (أن) فيما عدا ذلك قياساً(٣).

وقوله: وتقديمُ معمولِ معمولها(٤).... إلى آخره.

(١) صدر بيت من البحر الطويل، عجزه:

وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي

وهو من معلقته، ومطلعها:

لِخَوْلَةَ أطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ    تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

قال الأعلم الشنتمري: «وقوله: «أحضر الوغى» أراد أن أحضر، فلما أسقط (أن) ارتفع الفعل، وقد يجوز نصبه على إعمال (أن) مضمرة، والوغى: الصوت في الحرب» شرح ديوان طرفة ٣٢. الشاهد: (أحضر) حيث جاز نصبُ الفعلِ بأن مضمرة، وليس هذا من مواطن وجوب الإضمار، ولا من مواطن جواز الإضمار والإظهار.

الديوان ٣١، الكتاب ١/ ٤٥٢، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٥، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٧٤، المقتضب ٢/ ٨٣، ١٣٤، مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، الأصول ٢/ ١٦٢، ١٧٦، المسائل المنثورة ١٦٠، كتاب الشعر ٤٢٩، ٥٣٦، ط: د.هنداوي ٢/ ٤٠٤، ٥٢٢ ط: د. طناحي، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤، ٣/ ٢١٠، شرح المفصل ٤/ ٢٧، الخزانة ١/ ١١٩ ـ ١٢١، ٨/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨، ٥٧٩ ـ ٥٨٠، ٥٨٥.

(٢) الجزولية: ٣٨.

(٣) قال الفراء ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن قالَ قائلٌ: أليسَ من كلامِ العربِ: عسيت أذهبُ، وأريدُ أقومُ معك، و(أن) فيهما مضمرة....» معاني القرآن ١/ ٤١٥، فالكوفيون يجوزون إعمال (أن) محذوفة في غير المواضع التي يطرد فيها الإضمار الجائز أو الواجب. انظر: كتاب الشعر ٤٤٠ ط: هنداوي، ١/ ٤٠٤ ط: طناحي، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٩، الإنصاف ٢/ ٥٥٩ ـ ٥٧٠.

(٤) الجزولية: ٣٩، وقبله: «ولنفي سيفعل....».

يريدُ في مثل: زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ، وبه استدلّ سيبويهِ[1]، وعورضَ في ذلكَ بأنَّ التركيبَ يحدثُ معه ما لم يكن قبله[2]، وإنّما أرادَ سيبويهِ ـ رحمه الله تعالى ـ بذلكَ أن ينبّهَ على كبر الدعوى في قولِ الخليلِ[3].

وقوله: وإن أُريدَ به الاستقبال أعملت[4].

حكى سيبويهِ إلغاءَها إذا كان مستقبلاً[5].

---

(١) قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «ليس في (لن) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيءٍ على حرفين، ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنّهُ ليسَ واحدٌ منَ الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقولُ الخليلُ لما قلت: أمّا زيداً فلن أضْرِبَ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صلةٌ، فكأنّه قال: أمّا زيداً فلا الضربُ له» الكتاب ١/٤٠٧.

(٢) ممن اعترضَ عليه السهيليُّ فقالَ: «وأما (لن) فهي عند الخليل مركّبةٌ من (لا) و(أن)، ولا يلزمُ ما اعترضَ عليه سيبويه من تقديم المفعولِ عليها؛ لأنّه يجوزُ في المركّباتِ ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ (أن)» نتائج الفكر ١٣٠.

(٣) الخليل «١٠٠ ـ ١٧٥هـ».
أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أخذ عن أيوب السختياني، وعاصم الأحول وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، وغيرهم، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ ديناً ورعاً قانعاً متواضعاً كثير الزهد والعبادة.
انظر: «طبقات النحويين واللغويين ٤٣ ـ ٤٧، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣١».
ورأي الخليل حكاه عنه سيبويه فقال: «ولن فأما خليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويْلُمِّهِ، يريدون: ويْ لأُمِّه» الكتاب ١/٤٠٧.

(٤) الجزولية: ٣٩، ويتحدث عن (إذن) إذا تقدمت...

(٥) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وزعم عيسى بنُ عمرَ أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل» الكتاب ١/ ٤١٢.



وقوله: وافتقرَ ما قبلَها إلى ما بعدَها[1].

احترزَ به من مثل قوله[2]:

ازْدُدْ حِمَارَكَ لاَ يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا ... إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيرِ مَكْرُوبُ[3]

وقوله: بين الخبرِ وذي الخبرِ[4].

مثالُ ذلك: أنَا ـ إذن ـ أكرمُك؛ وقوله[5]:

لا تَتْرُكَنّي فِيهِمُ شَطِيرا ... إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا[6]

ضرورة.

---

(١) الجزولية ٣٩، ويتحدث عن (إذن) إذا توسطت.

(٢) القائل هو: ابن عنمة «٠٠٠ ـ بعد ١٥هـ».
هو عبدالله بن عنمة بن حرثان بن ثعلبة الضبي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية، ورثى بسطام بن قيس، أسلم بعد ذلك، وشهد القادسية، وكان نازلاً في بني شيبان متزوجاً فيهم، وهو ابن أختهم.
انظر: «الاشتقاق ١٩٩ ـ ٢٠٠، الإصابة ٥/ ٩٤، الخزانة ٨/ ٤٧١ ـ ٤٧٢».

(٣) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها:
مَا إنْ تَرَى السَّيِّدُ زَيْداً فِي نُفُوسِهِمُ ... كَمَا تَرَاهُ بَنُو كُوزٍ ومَرْهُوبُ
ويروى بيت الشاهد: فازجر. الحماسة ١/ ٣٠٠، لا تنزع سويته. الكتاب ١/ ٤١٠.
الشاهد: نصب الفعل المضارع (يرد) بإذن؛ لأن ما قبلها ليس مفتقراً إلى ما بعدها.
المفضليات ٣٨٣، الكتاب ١/ ٤١١، الأصمعيات ٢٢٨، الحماسة ١/ ٣٠٠، المقتضب ٢/ ١٠، الأصول ٢/ ١٤٨، النكت ١/ ٦٩٩، شرح المفضليات ٣/ ١٢٨٧، شرح المفصل ٧/ ١٦، شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، الخزانة ٨/ ٤٦٢ ـ ٤٧٣.

(٤) الجزولية: ٣٩، وفيها: بين المبتدأ والخبر.

(٥) نسبه الأستاذ عبدالسلام هارون ـ رحمه الله تعالى ـ إلى رؤبة بن العجاج، ولم أقف على من نسبه إلى رؤبة غيره. انظر: معجم شواهد العربية ٢/ ٤٧٦، ولم أقف عليه في ديوان رؤبة المطبوع.

(٦) من بحر الرجز.
الشاهد: نصب الفعل المضارع (أهلك) بإذن، وهي في الظاهر متوسطة، وهذا يحتمل أن يكون ضرورة، أو أن خبر (إني) محذوف، تقديره: لا أحتمل =

وقوله: أو بين الشرطِ والجزاءِ(١).

مثال ذلك: إنْ تَزُرْني إذنْ أُكرِمْك.

وقوله: أو بين القسمِ والجوابِ(١).

مثاله: والله إذن لا أفعلَ.

وقوله: وإذا تقدّمها حرفُ العطفِ(١).

مثاله: فإذنْ /١٢ب أُحسِنُ إليك، لمن قال: أزورُك.

وقوله: على اختلافِ التأويلين(٢).

التأويلان هما: أن (إذن) ابتداءُ الجملةِ المعطوفةِ، ولا التفاتَ إلى الربط.

أو أن(٣) الجملةَ الثانيةَ قد ربطت بالأولى فصارت ( إذن ) متوسطة.

وقوله: وكي إذا لم تدخلْ عليها اللامُ احتملتِ الجارةَ والناصبةَ(١).

مثاله: جئتُ كي أتعلمَ، وإنّما كان ذلك لأنَّه يمكنُ تقديرُها باللام وبأن.

---

= ذلك، إذن. وحينئذ تكون مصدرة في جملتها.
معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٢٨، الصحاح ٢/ ٦٩٨، الإنصاف ١/ ١٧٧، التبيين ٣٣٧، التوطئة ١٤٦، الشرح الكبير ٢/ ٤٧٩، شرح المفصل ٧/ ١٧، المقرب ١/ ٢٦١، شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، الجنى الداني ٣٥٥، المغني ١/ ١٦، المقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣، الخزانة ٨/ ٤٥٦ ـ ٤٦٢.

(١) الجزولية: ٣٩.
(٢) الجزولية: ٣٩، وقبله: «جاز فيه الأمران».
(٣) الأصل: وأن.



## [الجوازم]

وقوله: ولامُ الأمر والدعاء و(لا) في النهي والدعاءِ(١).

أعمُّ من هذا القولِ: واللام ولا الطلبيتين(٢).

وقوله: وتنفردُ لمّا بالاستغراق(٣).

وليس هذا بصحيحٍ، إنّما هي لنفيِ الماضي المتوقَّعِ خاصّةً(٤).

وقولُه: والوقفُ عليها(٥).

مثاله: شارفتُ المدينةَ ولـمّا، ولا تقل: ولَمْ(٦).

وقوله: لزمته مطلقاً(٧).

أي سواءً كانَ المفعولُ متكلّماً أو مخاطباً أو غائباً، مثاله: لأُعْلَمْ كذا، ولتُوضَعْ في تجارتِك، وليُضْرَبْ زيدٌ.

وقوله: مسنداً إلى المتكلّمِ(٨).

مثاله: لأفعلْ كذا.

---

(١) الجزولية: ٤٠، وقبله: «والجازم لفعل واحد: لَمْ ولمّا...».
(٢) لأنهما حينئذ تعمّان ـ عند الشلوبين رحمه الله تعالى ـ الأمر والدعاء والطلب والرغبة. انظر: الشرح الكبير ٢/ ٤٨٥.
(٣) الجزولية: ٤٠.
(٤) ليست (لما) محصورة في الماضي المتوقع خاصة، قال ابن الخشاب ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولمّا... صارت في أكثر الأمرِ لنفي الأفعال المترقَّبة، كقولك: جئت ولمّا يركبِ الأميرُ، وبكّرت ولما تطلع الشمس... وقد تنفي بها غير المترقب، كقولك: لما يذهب زيدٌ، بمعنى: لم يذهب» المرتجل ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٥) الجزولية ٤٠.
(٦) يجوزُ حذفُ الفعل بعد لمّا، ولا يصحُّ ذلك في لم.
انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧، الأصول ٢/ ١٥٧، الإيضاح العضدي ٣٢٨.
(٧) الجزولية: ٤١، وقبله: «ولام الأمر والدعاء إذا بُنِيَ الفعلُ معهما للمفعول...».
(٨) الجزولية: ٤١.

وقوله: أو لغائب(١).

مثاله: لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا.

وقوله: وما لم تدخل عليه اللامُ. . . . إلى آخره(١).

يعني أنّه إن كانَ مسنداً إلى المخاطَبِ، جازَ دخولُ اللامِ فيه، وأن يؤتى به على بنيةِ فعلِ الأمرِ نحو: اضربْ، ولتضربْ.

وقوله: فإن كانَ متحرِّكاً(٢).

مثاله: قُمْ وقُلْ.

وقوله: تُرِكَ على حركته(١).

أبينُ من هذا، ولم يحدث في لفظه شيءٌ، إلا أن يكونَ ماضيه رباعيًا، فيردُّ إليه الهمزةُ التي حذفت من مضارعه نحو قولك في لِتُطِعْ: أطِعْ.

وقوله: اجتُلِبَتْ له همزةُ الوصل(١).

أبينُ من هذا، ولم يحدث في لفظه شيءٌ، إلا أن يكونَ ماضيه رباعيًا فَتُرَدُّ إليه الهمزةُ التي حذفت من مضارعه نحو قولك في (لِتُكْرِمْ): أكْرِمْ.

وقوله: ونُظِرَ إلى ما قبلَ الآخرِ(١).

---

(١) الجزولية: ٤١.

(٢) الجزولية: ٤١، وقبله: «.... من فعل المخاطب حذفَ منه حرفُ المضارعةِ ثم نظر إلى ما بعده....».

وهذا من الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ موافقة للكوفيين الذين يرون أنّ فعل الأمر مقتطعٌ من الفعلِ المضارع المجزوم باللام الطلبية. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ـ ٤٧٠، أسرار العربية ٣١٩ ـ ٣٢١، الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٤٩، التبيين ١٧٦ـ ١٨٠.



أعمُ من هذا ونظر إلى الثالث من الهمزة(١).

وقوله: ما كان مفتوحاً(٢).

مثاله: اذْهَبْ.

وقوله: أو مكسوراً(٣).

مثاله: اضرِبْ.

وقوله: وإن كان مضموماً ضُمّتْ(٢).

مثاله: اقْتُلْ.

وقوله: ويعامل آخرُ الفعل. . . إلى آخره(٤).

أي أنّه مبنيٌّ؛ لأنّه بِناءٌ مختصٌ بالاستقبال وضعاً، ولم يجعل محذوفاً من بناء المضارع المجزوم بلام الأمرِ /١٣أ/ ومجزوماً كما كانَ قبلَ الحذفِ كما قالَ الكوفيون(٥)؛ لأنّ إضمارَ الجازمِ لا يجوزُ(٦)، فجعل بناءً على حدِّه من المضارع، وإذا فُعِلَ ذلكَ كانَ مختصًا بالاستقبال، فارتفعت عنه علة الإعرابِ من الاشتراكِ والاختصاص بعده بالحرف، فبَقِيَ على أصلِ الفعل من البناء، وعوملَ آخرُ الفعلِ معاملةَ

---

(١) في الشرحين: من المضارع، والعبارتان صحيحتان؛ فإنّ الهمزةَ تقع موقع حرف المضارعة.

(٢) الجزولية: ٤١.

(٣) الجزولية: ٤١، وفيه: «فإن كان مفتوحاً أو مكسوراً كسرت».

(٤) الجزولية: ٤١، وبعده: «.... في ذلك كله معاملة آخر المجزوم».

(٥) انظر هـ ٥ من الصفحة السابقة.

(٦) هذه إحدى حجج البصريين في الردِّ على الكوفيين، قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «والجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرّ في الأسماءِ، فليسَ للاسم في الجزمِ نصيبٌ، وليسَ للفعل في الجرّ نصيبٌ، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ» الكتاب ٤٠٩/١، وانظر أيضاً: المقتضب ٤/٢، ١٣١، الأصول ١٧٤/٢ ـ ١٧٥.

آخرِ المجزوم، كما عُومِلَ في: لم يَغْزُ، ولم يَقْضِ، معاملةَ الحركةِ، فحذفَ للجزمِ لمعاقبتِهِ، وأجري حذفُه مُجْرى حذف الحركةِ في الجزم، كذلك عوملَ هذا معاملة الحركةِ فحذفَ، وأُجْرِيَ حذْفه مُجْرَى حذفِ الحركة البناء في قولك: اغْزُ واقْضِ.

**[أدوات الشرط]**

وقوله: والجازم لفعلين[1] .... إلى آخره.

ليسَتْ جوازمَ لفعلين عند سيبويهِ، وإنَّما الجازمُ للجواب أداةُ الشَّرطِ وفعله[2]، لكونِ الجازمِ والمجزومِ كالشيءِ الواحدِ، وذلك أولى من أن يجزمَ الجازمُ فعلين، وهو أضعفُ من الجارِّ[3].

وقوله: فالحرفُ إنْ[4].

(١) الجزولية: ٤٢.
(٢) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «حروفُ الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزمُ إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتك». الكتاب ١/ ٤٣٥.
(٣) هذا أحد الأقوال في جازمِ جوابِ الشرط، والرَّاجح عندي أن أداةَ الشرطِ جزمت فعلَ الشرطِ وجوابه، ولا يَلزمُ ما ذكره الأستاذ أبو عليٍّ الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ من حمل الجازم على الجار، وأنَّ الجزم أضعفُ من الجرّ، أما حمل الجازم على الجارّ فهو حمل مع الفارق، وذلك أنَّ الجارَّ اقتضى شيئاً واحداً فعمل فيه، والجازم لفعلين اقتضى شيئين فعل الشرط وجوابه فحقه أن يعمل فيهما، ولم يعهد عمل فعل في فعل حتى تكون الأداة وفعل الشرط عاملين في الجواب، أما أنَّ الجزمَ أضعفُ من الجرّ فهو أمر افتراضي، وإلا فيمكن القول: إنَّ الجزم أقوى من الجر؛ بدليل أنَّ الجازم عمل في الفعل وهو ثقيل، والجار عمل في الاسم والاسم خفيف، وكذلك فعلامةُ الجرّ حركةٌ بخلاف الجازم الذي اقتضى قطع الحرف عن الحركة مما يدلُّ على قوته.
(٤) الجزولية: ٤٢.



الحرفُ عندَ سيبويهِ من أدواتِ الشَّرطِ (إنْ وإذما)[1].

وقوله: فغيرُ الظرفِ: مَنْ وما ومهما وأي وكيف[2].

ولا يجازَى بكيف عندَ البصريِّين[3]، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق[4]، واستعملَ هذا المؤلفُ لفظاً مثل لفظ سيبويه، فإنَّه قال: إنَّها في الجزاء مستكرهةٌ[5]، وظاهر هذا أنَّها يجازَى بها قليلاً، ولكن سيبويهِ قد يستعملُ مثل هذا اللفظ[6] في المنع.

وقوله: فالزمانيُّ: متى .... إلى آخره.

وجعلَها ظروفاً زمانيةً، لأنَّها في معنى اسمِ زمانٍ منصوبٍ مقدَّرٍ بفي، ألا ترى أنَّها في معنى: أيِّ حين.

وقوله: وإذ مقرونةً بما[2].

هذا على مذهبِ أبي العبَّاس[7]، لا على مذهبِ سيبويهِ، وإنَّما

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٢، وبه قال المبرِّدُ أيضاً ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: المقتضب ٢/ ٤٥.
(٢) الجزولية: ٤٢.
(٣) بل جازَى بها بعضُ البصريين كقطرب والزجاجي. انظر: الجمل ٢١١، شرح الجمل ٢/ ١٩٥، ١٩٦، البسيط ١/ ٢٤٠.
(٤) انظر مذهب الكوفيين في: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٢٨أ ـ ب، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٨، إصلاح الخلل ٢٦٤ ـ ٢٦٥، الإنصاف ٢/ ٦٤٣ ـ ٦٤٥.
(٥) نص سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وسألتُ الخليلَ عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهةٌ، وليست من حروف الجزاء، ومخرجُها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على أي حال تكن أكن» الكتاب ١/ ٤٣٣.
ونصُّ الجزوليِّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكيفَ، وقلَّما يجازى بكيف» الجزولية: ٤٢.
(٦) يعني: مستكرهة.
(٧) المبرِّد «٢١٠ ـ ٢٨٦هـ».
أبو العبّاس محمدُ بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي، أخذ عن المازني وأبي =

مذهبُ سيبويه فيها أنها حرفٌ(١)، وهو الصحيح، لأنها لم يبقَ لها دلالتُها على الزّمانِ التي كانت لها قبلَ تركيبها مع ما، والاشتراط بها(٢).

وقوله: والمكاني أين وأنى... إلى آخره(٣).

جعلها ظروفاً مكانية؛ لأنها في معنى اسمٍ /١٣ب مكانٍ منصوبٍ مقدّرٍ بفي، ألا ترى أنها في معنى: أيِّ مكانٍ.

وقوله: وحيثُ مقرونة بما(٣).

وَجَبَ ذلك فيها ليكونَ عوضاً مما منعته من الإضافة، أو لتكفَّها

---

= حاتم السجستاني وغيرهما، وأخذ عنه نفطويه وأبو بكر الصولي وإسماعيل الصفار، له مصنفات منها: المقتضب والكامل والفاضل والمذكر والمؤنث.

انظر: «تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٧، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧، الوافي بالوفيات ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٨».

والصحيح أنَّ المبرد يرى أنّ (إذما) حرفٌ. انظر: المقتضب ٢/ ٤٥، الكامل ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

وتابع الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ عددٌ من النحويين في نسبة اسمية (إذما) إلى المبرِّدِ. انظر: شرح الجمل ١/ ١٩٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، شرح الكافية ٢/ ٢٥٤، المساعد ٣/ ١٤١.

(١) قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «فممَّا يجازَى به من الأسماءِ غير الظروف: من وما وأيهم، وما يجازى به من الظروف: أي حين ومتى وأين وأنّى وحيثما، ومن غيرهما: إن وإذما» الكتاب ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، فهذا نصٌّ صريحٌ على حرفية (إذما) عنده ـ رحمه الله تعالى ـ بدليل قوله: غيرهما، يعني غيرَ الأسماء التي ليست ظروفاً، وغير الظروف، فبقي الحرف، ودليل آخر أنه جعلها قرينة (إن) وهي مجمع على حرفيتها.

(٢) قال ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يدعى أنّها دالة عليه... وأمّا بعد التركيب فمدلولُها المجمعُ عليه معنى المجازاة، وهو من معاني الحرفية... فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها» شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢ ـ ١٦٢٣.

(٣) الجزولية: ٤٢.



عنها، إذ كانت الإضافةُ مخصِّصةً لها، والجزاءُ موضوعٌ على الإبهام(١)، وأيضاً فإنَّ الإضافةَ تقتضي أن يكونَ الفعلُ واقعاً موقعَ الاسمِ، والفعلُ المجزومُ لا يقع موقعَ الاسمِ.

وقوله: وإذ وحيثُ عوضاً من الإضافة(٢).

أمّا لحاقُها لإذ على مذهبِ سيبويه فليتركب معها(٣)، ويحدث فيها معنى لم يكنْ قبل أن يكونَ جزاءً، أما لحاقُها لحيثُ فلتكونَ عوضاً من الإضافةِ، أو لتكفَّها عنها(٤).

وقوله: وأيا توكيداً وعوضاً(٥).

لم تمنعْ أيّ الإضافةَ في الجزاءِ، فيكونُ لحاقُ ما لها عوضاً عن الإضافةِ، كما كانَ ذلك في حيثُ(٦).

وقوله: وإذا توكيداً وعوضاً إن شئت(٥).

---

(١) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإنَّ أبداً مبهمةٌ، وكذلك حروفُ الجزاء» الكتاب ١/ ٤٣٣.

(٢) الجزولية: ٤٢، وقبله: «وتلحق (ما) بكيف ومتى وأين توكيداً، وإذ....».

(٣) انظر هـ ٢ في الصفحة السابقة.

(٤) قال الفارسيُّ: «فلو جوزي بحيثُ وإذ ولم يضمَّ إليهما (ما) لم تجز المجازاةُ بهما؛ لأنك إذا جازيتَ جزمتَ وهذا موضعٌ لا يكونُ الفعلُ فيه إلا مرتفعاً؛ لوقوعِه موقعَ الاسم، فلما امتنعت المجازاةُ بهما لما ذكرت، ضمّ إليهما (ما) الكافة فمنعتهما الإضافة، كما أنك لما ضممتها إلى الحروف والأسماءِ الجارّة كفتها عن الإضافة والجر» البغداديات ٢٩٥.

(٥) الجزولية: ٤٢.

(٦) يردّ الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ هنا على الجزوليِّ في قوله: إنَّ (ما) مع (أي) عوضٌ عن الإضافة، ووافقه الأبذي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: «.... الصواب أنها ـ يعني ما ـ زائدةٌ لمجرد التوكيدِ، ولذلك لم تلزم، ولو كانت عوضاً للزمت، وأيضاً فإن (أيّا) منونة، والتنوينُ لا يجتمعُ مع الإضافةِ، فكذلك لا يجتمعُ مع ما هو عوضٌ منها» شرح الجزولية ١/ ٣٦٨.

يعني إذا جُوزِيَ بإذا في الشّعرِ ولحقتها (ما) فلحاقُ (ما) لها توكيداً وعَوِضاً من الإضافةِ.

وقوله: إمّا أن يدخل على مضارِعين وضعاً[1].

يريدُ بالمضارع هنا المُبْهَمَ لا المُشْبِهَ للاسم، ولذلكَ قال: وضعاً؛ لأنّكَ إذا قلت: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَقُمْ. فليسَ الفعلان مبهمين، لكنّهما مختصّانِ، وإنّما هما مبهمانِ وضعاً[2]، ولو أرادَ أنّهما مشبهانِ للاسم لم يحتج إلى قوله وضعاً؛ لأنَّ شبهَهما للاسمِ إنّما هو من كونهما أولاً مبهمين ثم مخصَّصين بعد ذلك، وهذا المعنى موجودٌ هنا.

وقوله: فيجب العمل[3].

مثاله: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَقُمْ مَعَهُ.

وقوله: ما لم تَحُلِ الفاءُ بينَه وبينَ الثّاني، فيجبُ الرفعُ فيه[3].

أي قد اقتضت *(إنْ)* وأخواتُها الفاءَ الذي هو جوابها، *فلم تقتض* مع ذلك فعلاً مجزوماً يكون جواباً؛ لأنَّ اقتضاءَها الفاءَ قد *حالَ بينها* وبين ذلك[4].

وقوله: وإمّا أن يدخلَ على ماضيي[5] الوضع[3].

مثاله: إن قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو وقال فيهما: *إنّهما ماضيا*[6] / ١٤أ

(١) الجزولية: ٤٣، وقبله: «*والجازمُ لفعلين*....».

(٢) ردَّ الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الاستعمالَ بحجةِ أنَّ المضارعَ هنا باقٍ على أصلِهِ. انظر: الشرح الصغير ٨٠، الشرح الكبير ٢/ ٥١٤.

(٣) الجزولية: ٤٣.

(٤) علَّل الشارح لهذا بقوله: «إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد، وجواب الشرط ما يأتي بعد الفاء وإذا والفعل المجزوم لفظاً أو تقديراً» الشرح الكبير ٢/ ٥١٧.

(٥) الأصل: ماضي، وما أثبته يقتضيه السياق ويوافق ما في الجزولية.

(٦) الأصل: ماضي، وما أثبته يقتضيه السياق.



الوضع لأنّهما الآن ليسا ماضيين، وإن كانَا ماضِيَيْن في أصلِ وضعِهما.

وقوله: لعدم المسوّغ[1].

المسوّغُ للإعرابِ في الفعلِ إنّما هي المضارعةُ لكونِه مشترَكاً في أصلِ وضعِه، ثم متخصِّصاً بالحرفِ، وذلك معدومٌ هنا.

وقوله: فيجبُ العملُ في المضارعِ إن تقدَّم[2].

مثاله: إنْ يَقُمْ زيدٌ قَامَ عَمْرُوٌ، وهو قليلٌ، وعليه قوله[3]:

مَـنْ يَـكِـدْنـي بِـسَـيِّـئٍ كُـنْـتُ مِـنْـهُ     كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ[4] والوَرِيدِ[5]

(١) الجزولية: ٤٣، وقبله: «فلا يعمل....».

(٢) الجزولية: ٤٣، وقبله: «وإما أن يدخلَ على ماضٍ ومضارعٍ....».

(٣) القائل هو: أبو زبيد الطائي «... ـ نحو ٦٠هـ».

أبو زبيد حرملة بن المنذر بن معديكرب بن حنظلة بن النعمان الطائي، شاعر مخضرم معمَّر، يقال: عاش مائة وخمسين عاماً، أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. كان زوّاراً لملوك العجم، عالماً بسيرهم وأخبارهم، رثى عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ.

انظر: «الأغاني ١١/ ٢٣ ـ ٢٩، معجم الأدباء ٣/ ١١٦٧ ـ ١١٧٧، الوافي بالوفيات ١١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠».

(٤) ورد في الأصل على النحو الآتي:

مـنَ يـكـدنـي مـسـاويـاً فـمـر أفـعـلـي     كـنـت مـنـه بـيـن الـشـجـا والـوريـد

وما أثبته عن الشرح الكبير.

(٥) من البحر الخفيف، من قصيدة في رثاء ابن أخته اللجلاج، مطلعها:

إنَّ طُـولَ الـحَـيَـاةِ غـيـرُ سُـعُـودِ     وضَـلالٌ تَـأمِـيـلُ نَـيْـلِ الـخُـلُـودِ

ورواية الديوان: من يردني، الشجا: ما اعترض في الحلق من عظم أو عود أو نحوه.

الشاهد: جزم الفعل المضارع (يكدني) فعل الشرط، وجوابه ماضٍ (كنت).

الديوان ٦٠٠، أمالي اليزيدي ١١، المقتضب ٢/ ٥٨، شرح الجمل ١/ ٦١٤، المقرب ١/ ٢٧٥، شرح التسهيل ٤/ ٩١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٥، شرح الكافية ٢/ ٢٦٠، شرح الجزولية ١/ ٣٧٣، رصف المباني ١٨٨، الخزانة ٩/ ٧٦ ـ ٧٧.

وقوله: ولا يجبُ إن تأخَرَ[1].

مثاله: إنْ قامَ زيدٌ أقُمْ وأقومُ، وعليه قوله[2]:

وإن[3] أتاهُ خـلـيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـألَـةٍ      يَقُولُ لا غـائبٌ مَـالِي ولا حَـرِمُ[4]

ومعناه أنّه يكونُ مجزُوماً إذا جُعِلَ جواباً، ومرفوعاً إذا لم يُجْعَلْ جَواباً، ونُوِيَ به التقديمُ، لأنّه يصحُ أن يقول: أقُومُ إنْ قامَ زيدٌ، على أن يكونَ جوابُ الشرطِ محذوفاً، والتقدير: أقومُ إنْ يقُمْ[5] زيدٌ يَكُنْ ذلك، ولا يصحُ ذلك في قولك: إنْ يَقُمْ زيدٌ أقُمْ، فلا يجوزُ هنا الرفعُ في (أقُمْ)؛ لأنّه لا يصحُ أن يقولَ: أقُومُ إنْ يَقُمْ زيدٌ، على حذفِ جوابِ الشَّرطِ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يحذفُ، إذا كانَ[6] الشرطُ قد ظهر عملُه في فعلِ الشرطِ، وإنَّما يُحذَفُ إذا كـان الشرطُ بلفظِ الماضي، وقد جاء في ضرورةِ الشّعر: إن يَقُمْ زيدٌ أقومُ، بالرفع،

---

(١) الجزولية: ٤٣.

(٢) القائل هو: زهير: «٠٠٠ ـ ١٣ق.هـ».

وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح بن قرة المزني، شاعر جاهلي فحل، كان من بيت شعر، فأبوه وخاله وأخته سلمى وابناه كعب وبجير كلهم شعراء. انظر: «الأغاني ٩/ ١٣٩ ـ ١٥٢، الشعر والشعراء ١/ ١٣٧ ـ ١٥٣».

(٣) الأصل: فإن، والتصويب من الديوان.

(٤) من البحر البسيط من قصيدة في مدح هرم بن سنان المري مطلعها:

قفْ بالدِّيَارِ التي لَمْ يَعْفُها القِدَمُ      بَـلَـى وَغَـيَّـرَهـا الأرْوَاحُ والـدِّيَـمُ

الخليل: من الخلّة الفقير، والحَرِمُ: أي محروم بمعنى ممنوع.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يقول) حيث تأخر عن فعل الشرط الماضي (أتى) فارتفع منويًا به التقديم.

الديوان ١٢٠، الكتاب ١/ ٤٣٦، الكامل ١/ ١٧٤، المقتضب ٢/ ٦٨، الأصول ٢/ ١٩٢ ـ ١٩٤، المحتسب ٢/ ٦٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٣، الخزانة ٩/ ٤٨، ٧٠، شرح أبيات المغني ٦/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢.

(٥) كذا في الأصل، ولعل صحة التقدير: إن قام.

(٦) الأصل: كانت.



قال[1]:

يـا أقـرَعُ بـنَ حـابِـسٍ يـا أقْـرَعُ      إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ[2]

وقوله: والجوابُ إمّا بالفعلِ[3].

يريدُ بالفعلِ الفعلَ المجزومَ إن كانَ مضارِعاً أو موضعاً إن كان ماضياً.

وقوله: وتلزمُ الفاءُ مع الجملةِ الاسميةِ مطلقاً[3].

يريد: طلبيةً كانت أو غيرَ طلبيّةٍ، فالطلبيّةُ كقولك: إن قامَ زيدٌ فهل عمرٌو قائمٌ، وغيرُ الطلبيّة كقولكَ: إن قامَ زيدٌ فعمرُو قائمٌ، وقوله[4]:

---

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ عمرو بن الخثارم البجلي شاعر جاهلي. انظر: فرحة الأديب ١٠٧ ـ ١١٣، الخزانة ٨/ ٢٤.

ب ـ جرير بن عبدالله البجلي ت: ٥٤هـ، صحابي جليل من سادات اليمن. انظر: الخزانة ٨/ ٢٢.

(٢) رجز قيل في منافرة بين جريرِ بنِ عبدالله البجليِّ وخالدِ بنِ أرطاة الكلبي يخاطب بها الشاعر الأقرعَ بن حابس، وجاء بين البيتين قوله:

إنِّـي أخـوكَ فَـانْـظُـرَنْ مـا تَـصْـنَـعُ

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يصرع) وفعل الشرط مضارع، وهذا ضرورة. الكتاب ١/ ٤٣٦، الكامل ١/ ١٧٥، المقتضب ٢/ ٧٠، الأصول ٢/ ١٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٣، فرحة الأديب ١٠٥ ـ ١١٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٥٥ ط: السواس ١/ ١٧٢ ط: د.الضامن، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٥، الإنصاف ٢/ ٦٢٣، شرح المفصل ٨/ ١٥٧، شرح الجمل ٢/ ١٩٨، ضرائر الشعر ١٦٠، المقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠، الخزانة ٨/ ١٩ ـ ٣٠.

(٣) الجزولية: ٤٣.

(٤) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ حسّان بن ثابت بن المنذر من الخزرج ـ رضي الله عنه ـ شاعر النبي ﷺ، توفي سنة ٥٤هـ، نسب إليه في الكتاب ١/ ٤٣٥. =

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها[١]

حذفت الفاء ضرورة.

وقوله: ومع الفعلِ المقرونِ بحرفي التنفيس[٢].

مثاله: إنْ قامَ زيدٌ فسيقومُ عمرٌو، وإن قامَ زيدٌ فسوفَ يقومُ عمرٌو.

/ ١٤ب، وقوله: أو ما ينفيه[٢].

---

= ب ـ عبدالرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري «٦هـ ـ ١٠٤هـ» أمه سيرين خالة إبراهيم ابن النبي ﷺ، نسب إليه في الخزانة ٩/ ٥١، شرح أبيات المغني ١/ ٣٧٧.
جـ ـ كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري «٠٠٠ ـ ٥٠هـ» من شعراء النبي ﷺ، أحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عليهم، ونسب إليه في الخزانة ٩/ ٥١، شرح أبيات المغني ١/ ٣٧٧.

(١) صدر بيت من البحر البسيط، عجزه:

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

وقبله بيتان هما:

إنْ يَسْلَمِ المَرْءُ مِنْ قَتْلٍ ومِنْ هَرَمٍ ... لِلَذَّةِ العَيْشِ أفْنَاهُ الجَدِيدانِ
فإنَّمَا هذِهِ الدُّنْيَا وزِينَتُهَا ... كالزَّادِ لابُدَّ يَوْماً أنَّهُ فَانِي

ويروى بيت الشاهد: سيان. انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، ورواية الأصمعي:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

انظر: النوادر ٢٠٨.

ولا شاهد فيها حينئذ.

الشاهد: حذف الفاء من الجملة الاسمية (الله يشكرها) الواقعة جواباً للشرط للضرورة. البيت ليس في ديوان حسان طبعة البرقوقي، ولا طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ولا طبعة دار صعب بيروت، وهو في ديوان عبدالرحمن بن حسان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٢٠، الكتاب ١/ ٤٣٥، معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦، النوادر ٢٩٧، المقتضب ٢/ ٧٠، الأصول ٢/ ١٩٥، ٣/ ٤٦٢، الخصائص ٢/ ٢٨١، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥، المحتسب ١/ ١٩٣، شرح الجمل ٢/ ١٩٩، ٥٩٢، الضرائر ١٦٠، ٣٢١، شرح شواهد المغني ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩، الخزانة ٩/ ٤٩ ـ ٥١، شرح أبيات المغني ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٧.

(٢) الجزولية: ٤٤.



مثاله: إن قامَ زيدٌ فلنْ يقومَ عمرٌو.

وقوله: مع الماضي لفظاً ومعنى[١].

مثاله: إن قامَ زيدٌ غداً فقَدْ قَامَ عمرٌو أمسِ.

وقوله: وإذَا إنَّما تجيءُ مع الجملةِ الاسميةِ[١].

مثاله: إن قامَ زيدٌ إذا عمرٌو قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٢].

وقوله: وكانَ الفعلُ الذي بعدها ويليها مسنداً إلى ظاهرٍ[٣].

مثالُ ذلك في الشرطِ: مَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه، وفي الاستفهام: مَنْ يَضْرِبُ زيدٌ يا هذا؟

وقوله: أو مضمرٍ لمتكلِّمٍ[١].

مثال ذلكَ في الشرط: مَنْ أضربْ يَضْرِبْهُ زيدٌ. وفي الاستفهام: مَنْ أضْرِبُ يا زيدُ؟

وقوله: أو للمخاطبِ[١].

مثال ذلك في الشرط: مَنْ تَضرِبْ أضْرِبْهُ، وفي الاستفهام: مَنْ تَضْرِبُ يا زيدُ؟

وقوله: أو للغائبِ ليس إيّاها[١].

مثال ذلك في الشرطِ: هندٌ مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْهُ، وفي الاستفهام: هِندٌ مَنْ تَضْرِبُ يا هذا؟

وقوله: وإن أخذَ مفعولَه كانتْ مبتدآتٍ[٤].

---

(١) الجزولية: ٤٤.
(٢) سورة الروم، الآية: ٣٦.
(٣) الجزولية: ٤٤، وقبله: «مَنْ وأخواتها غير كيف إذا كانت شرطاً أو استفهاماً....».
(٤) الجزولية: ٤٥.

يعني في الوجهِ المختارِ، ويجوزُ أن تكونَ مفاعيلَ بأفعالٍ مضمرةٍ تُفَسِّرُها الأفعالُ الظاهرةُ التي بعدها، إذا اشتغل الفعلُ الظاهرُ في ذلك عن المفعولِ بضميرِه، أو ما اتصلَ بضميره على ما ذُكِرَ في باب الاشتغال.

وقوله: وإن لم يَتَعَدَّ ولم تَنْجَرَّ فهي مبتدآت[1].

مثاله: مَنْ يَقُمْ إليه زيدٌ أَقُمْ إليه، أو: مَنْ أَقُمْ إليه يَقُمْ إليه زيدٌ.

وقوله: وإن انجرّت فبه يتعلق الجارّ[1]. .

مثاله: إلى مَنْ تَقُمْ أَقُمْ.

وقوله: فهي مبتدآتٌ على الإطلاق[1].

يعني إن كانَ الفعلُ متعدِّياً أخذ مفعولاً نحو: مَنْ يَضْرِبْ زيداً أَضْرِبْهُ، أو غيرَ آخذِه نحو: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، أو كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ.

(١) الجزولية: ٤٥



## باب [التثنية]

قوله: ونعني به ما ليس في آخره[1] ياءٌ ولا واوٌ. . . إلى آخره.

مثال ذلك: زيدٌ وعمرٌو، وما أشبههما لأنّه لا اعتلالَ فيه بنقصٍ ولا بقصرٍ، ولا في آخره الحرفُ الذي كانَ في آخرِ المعتلِّ بالنقص/ ١٥أ أو بالقصر ولا حرفٌ يشبهُه[2].

وقوله: وهو ضربان: منقوصٌ[3].

أي محذوفُ الآخرِ على غيرِ قياسٍ كأبٍ وأخٍ[4]، وعلى قياسٍ كقاضٍ[5].

وقوله: ومقصور[6].

(١) الجزولية: ٤٦، وقبله: «المثنى إمّا صحيحٌ...».

(٢) الحرفُ الذي يشبهُ الواوَ أو الياءَ في الاعتلال هو الهمزة. انظر: الشرح الكبير ٢/ ٥٣٧.

(٣) الجزولية، وقبله: «وإمّا معتلٌّ...».

(٤) ضابطه: «كل اسم حذف آخرُه اعتباطاً من غير علّةٍ أوجبت ذلك، وليس طريقُ إثباته إلا السماع، نحو: يدٍ ودمٍ وأخٍ وأبٍ، وجميع ذلك حريٌّ أن يسمّى خاصًا؛ لأنه مضبوط محصور بالسماع» شرح الجزولية ١/ ٤٠١.

(٥) المنقوص القياسي: «هو كل اسم حذف آخره لعلة تصريفية اقتضت ذلك؛ وهو كلُّ اسم في آخره ياءٌ قبلها كسرة، نحو: قاضٍ وغازٍ» شرح الجزولية ١/ ٤٠٠.

(٦) الجزولية: ٤٦.

أي ممنوعَ الإعرابِ لأنَّ في آخره ألفاً.

وقوله: فالخاصُّ يعني به كذا[١].

جعلَ هذا منقوصاً خاصًّا؛ لأنَّ نَقْصَه خاصٌّ ببعضِ الأسماء، وليس بمطَّردٍ في القياسِ، ومن المنقوصِ الخاصِّ أيضاً ما كانَ مثلها في أنَّ نقصَه على غيرِ قياسٍ كيدٍ وغدٍ ودمٍ.

وقوله: يعني به الأسماءَ التي منها فوك[١].

يعني في حالِ إفرادِها؛ لأنَّه لا ينقصُ آخرُها إلا حينئذٍ.

وقوله: والعامُّ كذا... إلى آخره[١].

جعل هذا منقوصاً عامًّا؛ لأنَّ نقصَه عامٌّ للأسماءِ التي في آخرها ياء قبلها كسرة، إذا كانت منونةً في حال الرفع أو الخفض[٢].

وقوله: وإمَّا مشبَّه بالمعتلِّ[١].

هذا النوع صحيحٌ، ولكنَّه أشبَه المعتلَّ لأنَّ في آخره الحرفَ الذي كان في المعتلِّ بالنقصِ أو القصرِ أو ما يشبههُ وهو الهمزةُ.

وقوله: مشدّدتان[٣].

مثاله: فلوّ ووليّ[٤].

---

(١) الجزولية: ٤٦.

(٢) قال العطار: «إنَّه مطرد في كلِّ اسم فاعلٍ من فعل لامه ياءٌ أو واوٌ؛ فإنَّه منقوص في الرفع والجر، نحو: قاضٍ وشبهه، مما حذف آخره قياساً» المشكاة والنبراس ١/٩٩.

(٣) الجزولية: ٤٦، وقبله: «ومشبَّه بالمعتلِّ ونعني به ما جاءَ في آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلهما....».

(٤) الفلو: المهر. انظر: التهذيب ١٥/٣٧٥.

وقد مثل الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بهذين المثالين في الشرح الصغير ٨٩، والشرح الكبير ٢/٥٤٣، ومثل اللورقي بكرسيٍّ وعدوٍّ، انظر: المباحث الكاملية =



وقوله: أو مخففتان[١].

مثاله: ظَبْيٌ وعَدْوٌ.

وقوله: وما في آخره الهمزة[١].

مثاله: مُقْرِئٌ ورَشَأٌ[٢] ومقروءٌ ورداءٌ وكساءٌ وما أشبه ذلك.

وقوله: ألحقت العلامتين[٣].

يعني الألفَ والنون في الرفعِ، والياءَ والنون في النصب والخفضِ.

وقوله: إلا ما جاء من قولهم: أَلْيَانِ[٤].

لأنَّه تثنيةُ أَلْيَة، فكان حقُّه ألاَّ يقالَ فيه: أَلْيَانِ أبداً، ولكن أَلْيَتَانِ.

وقوله: وخُصْيَانِ[١].

لأنَّه تثنية خُصْيَة، فكان حقُّه ألاَّ يقالَ فيه: خُصْيَانِ، ولكن خُصْيَتَانِ[٥].

---

= ١/٢٢١، ومثل الأبذي بوليّ وعدوّ. انظر: شرح الجزولية ١/٤٠٢.

ولم يشر أحد منهم إلى أن الضابط الذي ذكره الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ غير وارد مع المشددتين؛ لأنه لا يكونُ ما قبلَ المشددتين ساكناً، لكونِ الحرفِ المشدَّد بحرفين أولهما ساكن، فحينئذ سيلتقي ساكنان، وهذا ممتنع هنا؛ لأن الساكن الأول ليس مدًّا، ولم يظهر لي هذا في تحقيقي للشرح الكبير. انظر: ٢/٥٤٣ هـ ٨. ولعل صواب عبارة الجزولي أن تكون المشبه بالمعتل: ما جاء في آخره ياء أو واو مشددتان أو مخففتان ساكن ما قبلهما. فيكون اشتراطُ سكونِ ما قبلهما مع المخففتين فقط، وتسلم العبارة حينئذ، كما تطابق الأمثلة التي ذكرها الشراح.

(١) الجزولية: ٤٦.

(٢) الرشأ: ولد الظبية. انظر: التهذيب ١١/٤٠٦.

(٣) الجزولية: ٤٦، وقبله: «فإذا ثنّيتَ الصحيحَ ألحقتَ الكلمةَ....».

(٤) الجزولية: ٤٦، وقبله: «من غير تغيير....».

(٥) قال ابن سيده ـ رحمه الله تعالى ـ: «قال أبو عبيدة يقال: خُصْيَةٌ، ولم =

وقيل: إن ألْيَانِ وخُصْيَانِ تثنية ألْيٍ وخُصْيٍ وهما لغتان في ألية وخصية[١]، فإن سمعا في لغة من يقول: ألية وخصية فهما في تثنيتهما من تداخل اللغات[٢].

وقوله: وإذا ثَنَّيتَ المنقوصَ فعلتَ كذا[٣].

هذا حكمُ المنقوص الذي ذكر، وأما المنقوصُ الذي تركَ ذكره نحو: يَدٍ ودمٍ وغدٍ /١٥ب فإنَّه لا يردُّ إليه المحذوفُ[٤]، وكان حقُّه أن يجمعَ الكلامُ في المنقوص، فيقول: وإذا ثنَّيتَ المنقوصَ فإن كانَ يرجعُ نقصُه في الإضافةِ رجعَ في التثنيةِ، وإن كانَ لا يرجعُ نقصُه في الإضافةِ لم يرجعْ في التثنية، ولا يحتاجُ هذا القول إلى استثناء (فوك وذو) لأنَّ الحرفَ الذي نقصَ منه، وهو الهاء في (فوك) والياء في (ذو) لم يرجعا في الإضافةِ[٥].

وقوله: قلبتَ الألفَ إلى أصلِها في الثلاثيِّ[٦].

= أسمعها بكسر الخاء، وسمعت في التثنية: خُصْيان» المحكم ٥/ ١٤٩.

(١) قال المبرد ـ رحمه الله تعالى ـ: «فأمَّا قولهم: خُصْيان، فإنَّما بنوه على قولهم: خُصْيٌ فاعلم، ومن ثنَّى على قولهم: خُصْيةٌ لم يقل إلا خُصْيتان، وكذلك يقولون: ألية وأليٌ في معنى، فمن قال: ألية، قال: أليتان، ومن قال: أليٌ، قال: أليان» المقتضب ٣/ ٤١.

(٢) يعني تداخلت لغة من يقول: خصية وألية، لغة من يقول: خصي وألي. واللغات إذا تداخلت فهي فصيحة. انظر: باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً. الخصائص ١/ ٣٧٠ - ٣٧٤، وانظر أيضاً: المزهر ١/ ٢٦٢ - ٢٦٥.

(٣) الجزولية ٤٧، وبعده: «رددت المحذوف من المفرد إلا فيما عدا (فوك وذو) وألحقتَ العلامتين».

(٤) فيعاملُ حينئذ معاملةَ الصحيحِ. انظر: الشرح الكبير ٢/ ٥٤٦.

(٥) انظر هذا في الشرح الصغير ٩١، الشرح الكبير ٢/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧.

(٦) الجزولية ٤٧، وقبله: «وإذا ثنَّيتَ المقصورَ. . . . في الثلاثي».



مثاله: رَحَيان وعَصَوان.

وقوله: وإلى الياءِ فيما زاد[١].

مثاله: مَرْمَيان ومَلْهَيَان وحُبْلَيَان.

وقوله: ما لم تكن في آخره همزة قبلها ألف[٢].

مثاله: قُرَّاءٌ[٣] ووُضَّاءٌ[٤] وحَمْرَاءُ وعِلْبَاءٌ[٥].

وقوله: فما همزتُه أصلٌ[١].

يريدُ بذلك نحو: رجلان قُرَّاءَان.

وقولُه: كالصحيحِ[١].

أي لا تُغَيَّرُ همزتُه، وأجازَ الفارسيُّ قلبَ همزتِه[٦].

وقوله: وما انقلبت فيه عن زائدٍ محضٍ[٧].

مثال ذلك: حَمْراءُ وصَفْراءُ، وجعلَ همزةَ التأنيثِ منقلبةً عن ألفِ التأنيثِ بدليلِ قولهم في صحراء: صَحَارِي ثم صَحَارٍ ثم صَحَارَى[٨]،

(١) الجزولية: ٤٧.

(٢) الجزولية: ٤٧، وقبله: «والمشبَّه بالمعتلِّ كالصحيح....».

(٣) القُرَّاء بضم القافِ: الناسِك، وبفتحها: حسن القراءة. انظر: اللسان ١/ ١٣٠ (قرأ).

(٤) وُضَّاء: الحسن النظيف. انظر: اللسان ١/ ١٩٥ (وضأ).

(٥) العلباء: عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل. انظر: اللسان ١/ ٦٢٧ (علب).

(٦) أجاز الفارسيُّ في (قراء): قُرَّاءَان وقراوان، قال: «وأبدل من الهمزة التي هي أصلٌ مثل قرّاء؛ لأنَّ هذه الهمزة وإن كانت أصلاً فهي واقعةٌ بعد الألف، كما أن الهمزة في كساء واقعة بعد الألف، وليست بزائدة، ولكن البدل في كساء أحسن منه في قراء....» البغداديات ٤٨١، وانظر أيضاً: التكملة ٤٢.

(٧) الجزولية ٤٧، وبعده: «.... قلبتها فيه واواً في المعروفِ من لغتِهم، وألحقتَ العلامتين».

(٨) صحراء إذا جمعت على صيغةِ منتهى الجموع فإنها تجمع على صحاري =

ولو كانت الهمزة أصلاً لم يقل إلا صَحَارى[1]، وجعل الألف زائداً محضاً، لأنها زائدةٌ للتأنيثِ لا لتلحقَ بحرفٍ أصليٍّ.

وقوله: وما انقلبت فيه عن أصل[2].

مثالهُ: قَضَاءٌ وكِسَاءٌ.

وقوله: أو عن زائد ملحقٍ بالأصل[2].

مثاله: عِلْبَاءٌ لأنَّ همزتَه منقلبةٌ عن ياءٍ بدليل قولهم: عَلَابِيّ، ولو كانت أصلاً لقالوا: علابىء، ولم يجعل الياءَ زائداً محضاً كما جعل ألف التأنيث؛ لأنَّها زيدت لتلحقَ بحرفٍ أصليٍّ وهي الحاء من سِرْدَاح[3].

وقوله: فأجرِهِ إن شئتَ على الأصل[2].

أي على حكمِ ما همزتُه أصلٌ في إقرارِ همزته، فنقول: علباءان.

وقوله: وإن شئتَ على الزائدِ[2].

أي على حكمِ ما همزتُه منقلبةٌ عن زائدٍ محضٍ في قلب همزته

= وصحاري بالتخفيف، ثم تعلُّ إعلال قاضٍ، ويجوز قلب الياء ألفاً فتصبح صحارى مثل دعاوى. انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٨٥ ـ ٨٦، شرح الشافية ٢/ ١٦١ ـ ١٦٣.

(١) قال ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ: «.... لما جمعُوا بعضَ ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمعِ، ولم يحقِّقُوها ألبتةَ، وذلك قولُهم في جمع صحراء وصلفاء وخبراء: صحاريِ وصلافى وخباري، ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيءٍ من ذلك، فقالوا: صحارئ صلافئ خبارئ ، ولو كانت الهمزةُ فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع» سر صناعة الإعراب ١/ ٨٥.

(٢) الجزولية: ٤٧.

(٣) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم. انظر: اللسان ٢/ ٤٨٢ (سردح). وعلباء ومثلها حرباء ملحقة بسرداح وسربال. انظر هذا في: الكتاب ٢/ ١٠، المقتضب ٣/ ٨٨، ٣٨٦، سر صناعة الإعراب ١/ ٩٩.



واواً، فتقول: علباوان.

وقوله: والأولُ أحسنُ[1].

يعني إقرارَ الهمزةِ أحسَنُ من /١٦أ قلبها واواً؛ لأنَّ الأصلَ في التثنية أن تلحقَ فيها العلامتان من غيرِ تغييرٍ.

(١) الجزولية: ٤٧.

## [باب جمع المذكر السالم]

وقوله: وفي المعتلّ بحذف ما كنتَ تقلبُه في التثنيةِ[١].

[يعني أنّك تقول في (موسى): مُوسَون، وتحذفُ الألفَ التي كنتَ تقلبُها في التثنيةِ][٢] في قولك: مُوسَيَان، وكذا في (رَحَى) اسمِ رجلٍ: رَحُون، وفي عَصَا عَصُون.

وقوله: ولا تردُّ ما كنت تردُّ فيها[٣].

يعني تقول في جمع قاضٍ قاضُون، وتحذف الياء التي كنت تردها في التثنية في قولك: قَاضيان وقَاضِيَيْن.

وقوله: وفي كلِّ موضعٍ[٤] تخافُ انقلابها فيه ياء[٥].

يعني بذلك المنقوصَ العام نحو: قاضٍ قاضُون، وقد نقصَه أن يذكرَ حكمَ المنقوص الخاصّ، وأتمُّ من هذا وأخصرُ: ويضمُّ ما قبل الواو في جمع غير المقصور[٦].

---

(١) الجزولية ٤٨، وقبله: «الاسمُ المجموعُ بالواوِ والنونِ رفعاً وبالياء والنونِ نصباً وجرًا في الصحيحِ والمشبهِ بالمعتلّ حكمُه حكمُ التثنية...».

(٢) تكملة يقتضيها السياق وهي في الشرحين الصغير والكبير.

(٣) الجزولية: ٤٨.

(٤) الأصل: جمع، والتصويب عن الجزولية والشرح الكبير.

(٥) الجزولية ٤٨، وقبله: «وتضم ما قبل الواو في الصحيح...».

(٦) عقب الشارح على هذا بقوله: «فإن هذا ـ يعني اللفظ الذي ذكره ـ يعمُّ الأربعةَ الأنواعَ التي يضمُّ ما قبلَ الواوِ فيها في اللفظِ» الشرح الكبير ٢/ ٥٦٥، والأنواعُ الأربعةُ التي أشار إليها الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ هي: الصحيحُ والمشبهُ بالمعتلِّ والمنقوصِ العامّ نحو: قاضٍ وقاضُون والمنقوصُ الخاصُّ نحو: أبٍ وأبين.



## [جمع المؤنث السالم]

وقولُه: إمّا عارٍ من علامةِ التأنيثِ[١].

مثاله: هِنْدَاتٌ وزَيْنَبَاتٌ.

وقولُه: فإن كانت هاءً حذفتها[٢].

مثالُ ذلك نحو: شَجَرة وشَجَرات.

وقوله: وألحقت[٣].

يعني الألفَ والتاء.

وقوله: وإن كانت همزةً قلبتهَا واواً[٣].

مثال ذلك: صَحْرَاوَاتٌ.

وقوله: وإن كانَت ألفاً قلبتهَا ياءً وألحقت العلامتين[٣].

مثال ذلك: حُبْلَيَاتٌ.

وقوله: ولا يجمعُ بالألفِ والتاءِ فَعْلاء أَفْعَل[٣].

مثال ذلك: حَمْرَاء مُؤنث أحْمَر [صفةً][٤] لا علم[٥].

وقوله: ولا فَعْلى فَعْلان[٣].

مثال ذلك: غَضْبى مؤنثُ غضبانَ [صفةً][٤] لا علمٌ.

وقوله: مادامتا وصفين.

---

(١) الجزولية: ٤٩، وقبله: «الاسمُ المجموعُ بالألفِ والتاءِ... فلا إشكالَ فيه».

(٢) الجزولية: ٤٩، وقبله: «وإمّا فيه علامة...».

(٣) الجزولية: ٤٩.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.

(٥) يعني أنّها تجمعُ بالألفِ والتاءِ إذا كانت علماً مسمّى بها لا صفة. انظر: الكتاب ٢/ ١١٣، المباحث الكاملية ١/ ٢٣٤.

يريد أنهما إذا نُقِلَتا عن الوصفِ إلى تسميةِ المؤنَّثِ بهما كان جمعُهما بالألفِ والتاءِ.

وقوله: ولا شيء من الأوصافِ الواقعةِ. . . . إلى آخره[1].

مثاله: صَبُورٌ وشَكُورٌ.

وقوله: ولا من الخاصَّةِ بالمؤنَّثِ[1].

مثاله: حائضٌ وطامثٌ.

وقوله: وليسَ فيها علامةُ التَّأنيث[1].

يريدُ في الأوصاف المشتركةِ أو الخاصَّة.

وقوله: ما لم ينقل إلى العلميةِ[1].

هذا كما تقدَّمَ في فَعْلاءَ أفعل، وفي فَعْلَى فعلان.

---

(١) الجزولية: ٤٩.



## باب [الفاعل]

قوله: ولا يُدْرَكُ /١٦ب التأنيثُ[1].

يريد ولا يُدْرَكُ التأنيثُ بوجهٍ من الوجوه الثَّلاثةِ المتقدِّمة[2].

وقوله: فيحتاجُ ما لا يُدْرَكُ إلى علامةٍ[3].

يريدُ ما لا يُدْرَكُ بوجهٍ من تلك الوجوهِ الثَّلاثة.

وقوله: فإذا أسندَ الفعلُ إلى المفردِ أو المثنَّى[3].

مثالهُ: قامتْ هندٌ، وقامتِ الهندان، واستظهرَ بهما على المجموع نحو: الهنود، لأنَّه يجوزُ تذكيرُ الفعلِ لهنَّ وتأنيثُه[4].

وقوله: من ظاهرِ المؤنث[3].

استظهرَ به على المضمرِ؛ لأنَّه إذا أسندَ إليه الفعلُ أنَّثَ لا غير، نحو: فاطمةُ قامتْ[5].

---

(١) الجزولية: ٥٠، وقبله: «إذا ذُكِرَ الفعل عُلِم أنَّه لابدَّ له من فاعلٍ، وأنَّه أقلُّ ما يكون واحداً، وأن أصلَه التذكيرُ...».

(٢) الأصل: المتفقة، والتصويب من الشرح الكبير.
والأوجه الثلاثة هي: الفاعلية، والتوحيد والتذكير، فليس فيهن ما يدرك به التأنيث.

(٣) الجزولية: ٥٠.

(٤) قال السهيليُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «... إن كانَ الفاعلُ جمعاً مكسَّراً أدخلتَ التاءَ لتأنيث الجماعةِ، وحذفت لتذكير اللفظ» نتائج الفكر ١٦٩.

(٥) هذا موضعٌ يجبُ فيه تأنيثُ الفعلِ، وذلك إذا كانَ فاعلُه ضميرَ مؤنَّثٍ. انظر: =

وقوله: الحقيقيّ[١].

استظهرَ به على غيرِ الحقيقيّ، لأنّه إذا أسندَ إليه الفعلُ جازَ فيه الأمران نحو: طلعتِ الشمسُ وطَلَعَ الشمسُ.

وقوله: ولم يُفْصَلْ بينهما[٢].

استظهرَ به على ما فُصِلَ فيه بين الفاعل المؤنَّثِ الذي فيه الشروطُ المتقدِّمةُ وبين فعلِه نحو: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ[٣].

وقوله: ولا تلزمُ[٤] في الجمع مطلقاً[١].

يعني بقوله: مطلقاً، سواءً كانَ جمعَ مؤنَّثٍ حقيقيٍّ أو غيرِ حقيقيٍّ، وسواءً كانَ فيه الفصلُ أو لم يكن، ومثالُ ذلك: قَامَتِ الهنود، وقامَ الهنودُ، وقامت الهنداتُ وقَامَ الهِنْداتُ، ونَفَعَتِ المَواعظُ، ونَفَعَ المَوَاعِظُ، ونفعَتِ المَوْعِظاتُ، ونَفَعَ الموعظاتُ.

وهنا أيضاً ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروطُ المتقدِّمة إذا لم يكن مفرداً أو مثنى وكان مجموعاً، وهذا ليس كما ذكره إلا في جمع التكسير واسم الجمع، وأما جمعُ المؤنث السالم نحو: قامتِ الهنداتُ فحكمُه حكمُ المفردِ والمثنّى[٥].

---

= نتائج الفكر ١٦٧، ١٦٩، البسيط ١/٢٦٥.

(١) الجزولية: ٥٠.

(٢) الجزولية: ٥٠، وبعده: «فالعلامةُ لازمةٌ في اللغةِ المشهورةِ، وحذفُها مع الفصلِ أسهلُ منه بلا فصلٍ».

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٥، المقتضب ٢/ ٣٣٧، شرح التسهيل ٢/ ١١٢.

(٤) يعني علامة التأنيث.

(٥) هذا عند البصريين، قال ابن أبي الربيع ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكذلك الجمع السالم عند البصريين، فتقول: قامت الهندات، ولا يجوز: قام الهندات، كما لم يجز: قام الهندان، وأجراه الكوفيون مجرى الجمع المكسّر، والجمع المكسر كله ـ لمذكر كان أو لمؤنث ـ يجري مجرى المؤنث غير الحقيقي، فتقول: قامت الرجال، =



وقوله: ويجوزُ حذفُها إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى ظاهرِ المؤنَّثِ غيرِ الحقيقيِّ مطلقاً[١].

هنا ذَكَرَ أيضاً حكمَ الفاعلِ المؤنَّثِ الذي فيه الشروطُ المتقدِّمةُ إذا كانَ غيرَ حقيقيٍّ، ومثالُه: طلعتِ الشمسُ وطلعَ الشمسُ، ويريدُ بقوله: (مطلقاً) سواءً كان معه /١٧أ باقي الشروط المتقدِّمةِ، أو لم يكن.

وقوله: إلا أنَّ الحذفَ مع الفصلِ.... إلى آخره[١].

مثاله: طلَعَتِ اليومَ الشمسُ، وطلعَ اليومَ الشمسُ.

وقوله: ولا يُحْذَفُ إذا أسندَ الفعلُ إلى ضميرِ المؤنَّثُ مطلقاً[١].

هنا ذكرَ حكمَ الفاعلِ المؤنَّثِ الذي فيه الشروطُ المتقدمةُ إذا لم يكن ظاهراً، ويعني بقوله: مطلقاً سواء كانَ مؤنَّثاً حقيقيّاً، أو لم يكن، ومثاله: هندٌ قامَتْ والشمسُ طلعتْ.

وقوله: إلا في حكم الضرورة[١].

يريد في نحو قوله[٢]:

ولاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَها[٣]

---

= وقام الرجال، وقامت الهنود، وقام الهنود» البسيط ١/ ٢٦٧.

(١) الجزولية: ٥٠.

(٢) هو: عامر الطائي «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

وهو عامر بن جوين بن عبدرضا بن قمران الطائي، شاعرٌ فارسٌ شجاع من الخلعاء الفتاك، قتلته بنو كلب وهو شيخ كبير.

انظر: «الأغاني ٨/ ٦٩، الخزانة ١/ ٥٣ ـ ٥٤».

(٣) عجز بيت من البحر المتقارب، صدره:

فَـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا

وقبله ثلاثة أبيات هي:

وجَـارِيَـةٍ مِـنْ بَـنَـاتِ الـمُـلُـو ... كِ قَعْقَعْتُ بالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا =

وقوله: وعلامةُ التثنيةِ وعلامةُ الجمع يجوزُ إثباتُهما، وحذفُهما أفصح[1].

مثال ذلك: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، ومنه قوله عليه السلام: «يتَعَاقَبونَ فيكُم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَّهارِ....»[2]، وقوله أيضاً: «يخرجن العواتقُ وذواتُ الخدور»[3].

---

= كَكِرْفِئَةِ الغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيـ ـرِ تَرْمِي السَّحَابَ ويُرْمَى لَهَا
تُواعِدُهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُو مِ كَلْفَاءَ تُكْثِرُ تَهْطَالَهَا

الكرفئة: السحابة العظيمة. الصبير: سحاب أبيض. انظر: الخزانة ١/ ٥١ ـ ٥٢.

الشاهد: تذكير الفعل (أبقل) للضرورة، وهو مسند إلى ضمير الأرض، وهي مؤنث غير حقيقي.

الكتاب ١/ ٢٤٠، معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٧، معاني القرآن للأخفش ٦٢/١، ٣٢٧، الخصائص ٢/ ٤١١، المحتسب ٢/ ١١٢، المفصل ١٩٨، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢، ٢٤٦، نتائج الفكر ١٦٨، شرح المفصل ٥/ ٩٤، شرح الجمل ٢/ ٣٩٢، ٥٤٩، ٦١١، ضرائر الشعر ٢٧٥، البسيط ١/ ٢٦٥، ٢/ ٧٤١، ٩٩١، الخزانة ١/ ٤٥ ـ ٥٥.

(١) الجزولية: ٥٠.

(٢) رواه البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ بسنده إلى أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون».

صحيح البخاري مع فتح الباري ٢/ ٣٣، ٦/ ٣٠٦، ١٣/ ٤١٥، ٤٦١، ورواه مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٥/ ١٣٣، والإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: المسند ٢/ ٢٥٧، ٣١٢، ٤٨٦.

(٣) العواتق: جمع عاتق وهي الجارية التي أدركت وبلغت فخدّرت في بيتِ أهلها، ولم تتزوج، وقيل: العاتقُ: الجاريةُ التي قد بلغت أن تدرّع وعتقت من الصبا. اللسان ١٠/ ٢٣٥ (عتق).

الخدور: جمع خدر وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت. اللسان ٤/ ٢٣٠ (خدر) ولم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما رواية البخاري ـ رحمه =



وهي في الشعر كثير[1]، وحكى الكسائي[2]: أكلوني البراغيث[3]، وقَامَا الزَّيْدَانِ وقَامُوا الزَّيْدُونَ.

---

= الله تعالى ـ: «يخرج العواتق وذوات الخدور، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، ويعتزل الحيَّضُ المصلّى....» وهي رواية النسائي وأحمد، ولهما رواية أخرى هي: لتخرج العواتق وذوات الخدور، بلام الأمر، وقريب منها رواية مسلم.

انظر: فتح الباري ١/ ٤٢٣، ٤٦٦، وفي مواطن أخرى، صحيح مسلم ٦/ ١٧٨ ـ ١٨٠، سنن النسائي ٣/ ١٨٠، المسند ٥/ ٨٤.

ولعلّ الشلوبين أراد مقطعاً آخر من الحديث في رواية فيها شاهد على هذه المسألة، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ عن قوله ﷺ في تتمة الحديث السابق: ويعتزل الحيَّضُ المصلّى: «وفي رواية «ويعتزلن الحيّضُ المصلّى» وهو نحو: أكلوني البراغيث» فتح الباري ١/ ٤٢٤.

(١) منه قول عبيدالله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلا

وقول الشاعر:

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ

انظر: شرح التسهيل ٢/ ١١٦ ـ ١١٧، التذييل والتكميل ٢/ ١١٧أ ـ ب.

(٢) الكسائي: «٠٠٠ ـ ١٨٩هـ».

أبو الحسن عليُّ بن حمزة بن عبدالله الأسدي ولاء، النحوي الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الهراء والخليل، وعنه الفراء وهشام الضرير والأحمر.

له مصنفات منها: معاني القرآن، المصادر، الحروف، ما تلحن فيه العوام، وغيرها.

انظر: «طبقات النحويين واللغويين ١٣٨ ـ ١٤٢، نزهة الألباء ٦٧ ـ ٧٥، معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠ ـ ١٠٧».

(٣) هذه لغة لبعض القبائل، وهم بنو الحارث بن كعب وطيئ وأزد شنوءة، وحكاها أبوعبيدة عن أبي عمرو الهذلي.

انظر هذه اللغة في: الكتاب ١/ ٥، ٦، ٣٩، ٢/ ٨ معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦، مجاز القرآن ١/ ١٠١، الأصول ١/ ٧١، ١٣٦، ١٧٢، ٢/ ٨٢، ٣٤٦، ٣٤٧، شرح المفصل ٣/ ٧٩، ٧/ ٧، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٩، ٢٤٧، التذييل والتكميل ٢/ ١١٧أ، الجنى الداني ١٩٧ ـ ١٩٨، المغني ١/ ٤٠٤، وغيرها كثير.

وقوله: لكونهما توهمانِ الضمير[١].

يريد من حيث كانَ أصلُهما أن يكونا ضميرين، فيكونُ جعلُهما حرفين إخراجاً لهما عن أصلهما.

وقوله: ولكون معناها غيرَ لازمٍ للاسم[١].

لأنَّ المثنى والمجموع قد تفرد فيها الأسماء.

وقوله: بخلاف علامة التأنيث[١].

أي إنَّ المؤنث الحقيقي يلزمه التأنيث، ولا ينقلبُ مذكَّراً بخلاف التثنية والجمع اللذين لا يلزمان الاسم؛ لأنه قد يُفْرَد[٢].

وقوله: والفاعلُ مرتبته أن يلي الفعل[١].

مثال ذلك: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، وإنَّما كان كذلك لأنَّهُ الذي يُصَيِّر غيرَه مفعولاً به، وأيضاً فإنَّه لا يُسْتَغْنَـى عنه[٣]، والمفعول قد يُسْتَغْنَى عنه[٤].

وقوله: ثم يجوزُ وقوعُ كلِّ واحدٍ منهما في مرتبة الآخر[١].

مثاله: ضَرَبَ عمراً زيدٌ.

وقوله: وقد يجب[١].

تفسير هذا فيما بعد.

---

(١) الجزولية: ٥٠.

(٢) قال ابن السيد ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنَّ التأنيث لازم للاسم، والتثنية والجمع ليسا كذلك؛ لأنهما قد يفارقان الاسم فيصير إلى الواحد، فللزوم التأنيث لزمت علامته، ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما» إصلاح الخلل ٤١.

(٣) الفاعل لا يستغنى عنه، بل لابدَّ لكل فعل من فاعل. انظر: الكتاب ١/ ٤٠، المقتضب ١/ ١٥٧، ٢/ ٥٩، الأصول ١/ ٧٥.

(٤) لأنه فضلة. انظر: الأصول ١/ ٧٥.



**[وجوب تقديم المفعول به]**

وقوله: فكلُّ فاعلٍ اتصل بضمير يعود على المفعول[١].

مثاله: ﴿وَإِذ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ﴾[٢].

وقوله: / ١٧ب أو مقرون بإلا[٣].

مثاله: ما ضرب زيداً إلا عمرٌو.

وقوله: أو في معنى المقرون[٣].

مثاله: إنَّما ضَرَبَ زيداً عمرٌو، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَماءُ﴾[٤].

**[وجوبُ تقديمِ الفاعلِ على المفعولِ به]**

وقوله: وكلُّ فاعلٍ لا قرينةَ تَفْصِلُ بينَه وبينَ المفعولِ[٥].

مثاله: ضَرَبَ مُوسى عيسى.

وقوله: لا في اللفظِ[٥].

يعني بذلك نحو: ضرَبَتْ سُعْدَى موسى.

وقوله: ولا في المعنى[٥].

يعني أَكَلَ موسى كُمَّثرَى.

---

(١) الجزولية: ٥٠ ـ ٥١.

(٢) تتمتها ﴿.... بكلمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. البقرة: ١٢٤.

(٣) الجزولية: ٥١، وبعده: «.... وجب تأخيره».

(٤) تتمتها: ﴿... إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾. فاطر: ٢٨.

(٥) الجزولية: ٥١.

وقوله: وإن كانَ الفاعلُ مضمراً ليس متَّصِلاً بإلا[٥].

مثال ذلك: ضَرَبْتُ زيداً، وضربتُك، ومثاله مضمراً متصلاً بإلا قولنا: ما ضرب زيداً إلا أنا.

وقوله: ولا أُسْنِد إليه وصفٌ[١].

يعني نحو: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي.

وقوله: أو مصدرٌ مضافٌ إلى مضمرٍ هو أبعدُ رتبةً منه[١].

مثاله: عَجِبْتُ من ضَرْبِه أنت، أو من ضَرْبِك أنا، ولا معنى لهذا الشرطِ لأنّه كذلك يكونُ، وإن كانَ مُضَافاً إلى مضمرٍ هو أقربُ رتبةً منه نحو: عجبتُ من ضربي أنت، أو من ضربِك هو، والصوابُ: مضاف إلى المفعولِ، كما قال في موضع آخر[٢].

وقوله: وإن كانَ الفاعلُ والمفعولُ مضمرين متفاوتي الرُّتبة[١].

مثاله: عَجِبْتُ من ضَرْبِيك وضربكه.

وقوله: وللإضافةِ والإضمارِ وترتيبِ المضمراتِ تأثيرٌ في هذا الباب[٣].

مثال تأثيرِ الإضافةِ قولك: أعجبَني ضربُ زيدٍ عمراً، لا يجوز هنا تقديمُ المفعولِ، وقد كانَ جائزاً لو لم يُضَفِ المصدرُ إلى الفاعل، أو ضَرْبُ عمرٍو زيدٌ، لا يجوزُ هنا تقديمُ الفاعلِ، وقد كانَ الأصلُ تقدُّمَه، لو لم يُضَفِ المصدرُ إلى المفعول.

ومثال تأثيرِ الإضمارِ قولنا: ضربتُ زيداً وضربك زيداً، ومثال

(١) الجزولية: ٥١.

(٢) ذكرها في بابِ النعتِ عند ذكره لوجوهِ جوازِ ارتفاعِ المضمرِ المنفصلِ. انظر: الجزولية ٥٩، أمثلة الجزولية ٢٠٩.

(٣) الجزولية: ٥٢.



تأثير ترتيب المضمرات قولنا: ضربتُك وضربتُهُ[١]، لأنَّ إضمارَ كلّ واحدٍ منهما يوجبُ تقديمَه، فلما اجتمعا اقتضى ترتيبُ المضمراتِ أن يتقدَّمَ الفاعلُ من حيثُ كانَ الفعلُ والفاعلُ كالشيءِ الواحدِ، فيكونُ الضميرُ بذلكَ متَّصِلاً بعامِلِه، ولو تقدَّمَ ضميرُ المفعولِ لكانَ ضميرُ الفاعلِ غيرَ متَّصلٍ بعامله.

(١) إذا اجتمع ضميران متصلان؛ مرفوع ومنصوب، وجب تقديم المرفوع وتأخير المنصوب. انظر: شرح الجزولية ١/٤٣٨.

## باب [الموصولات]

قوله: وذا/١٨أ إذا كانت مع (ما) الاستفهاميَّةِ، وأُريدَ بها معنى الذي[١].

هذا مذهبُ البصريِّين، أعني أنَّ (ذا) لا تكون من الموصولات، إلا إذا كانت مع ما الاستفهامية وأُريدَ بها معنى الذي[٢].

وإنَّما استظهرَ بقوله: وأُريدَ به معنى الذي على الوجهِ الآخرِ الذي يجعلُ فيه ما وذا اسماً واحداً.

وأمَّا الكوفيُّون فإنَّهم يجيزونَ إجراءَ أسماءِ الإشارةِ مُجْرَى الموصولاتِ[٣] نحو[٤]:

(١) الجزولية: ٥٢.
(٢) تكون (ذا) موصولة مع (ما) أو (من) عند البصريين.
انظر: الكتاب ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥، الجمل ٣٤٩، البغداديات ٣٧١، أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣.
(٣) انظر مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣، الإنصاف ٢/٧١٧ـ٧٢٢.
(٤) قول يزيد بن المفرغ الحميري «٠٠٠ ـ ٦٩هـ».
وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري، شاعر غزل هجاء، مقذع الهجاء سجنه عبيدالله بن زياد في العراق، ثم نقل إلى سجستان عند عباد بن زياد فحبس بها، ثم أمر معاوية بإطلاقه. انظر: «الأغاني ١٧/٥١ ـ ٥٣، وفيات الأعيان ٦/٣٤٢، ٣٦٢، الخزانة ٤/٣٢٥ ـ ٣٣٤».



وَهَـذا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ[١]

أي والذي تحملين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٢] ونحو قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ثُمَّ أَنتُم هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣] أي ثم أنتم الذين تقتلون أنفسَكم، وأسماءُ الإشارة في هذا كلّه عند البصريين على أصلها[٤].

وقوله: ومن الحرفيات (أنَّ) الناصبةُ للأسماءِ، وأنْ ومَا وكي[٥].

جعلت هذه الحروفُ موصولاتٍ لأنها مع ما بعدَها في تأويل اسمٍ واحدٍ، واستظهرَ بقوله: المصدريات على (أنْ) التي هي حرف عبارةٍ وتفسيرٍ، وعن (أن) الزائدةِ، وعن (ما) غير الموصولة، وعن (كي) التي هي حرفُ جرٍّ.

(١) عجز بيت من البحر الطويل صدره:
عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إمَارَةٌ نَـجَـوْتِ ....
وهو مطلع قصيدة قالها بعد خروجه من السجن، وبعده:
طَلِيقُ الذي نُجّي مِنَ الكَرْبِ بَعْدَما تَلاحَمَ في دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ
عدس: زجر للبغل.
الشاهد: (هذا) فهي اسم موصول عند الكوفيين، وإن لم تقترن بما أو من، والتقدير: والذي تحملين.
الديوان ١٧٠، ١٧٢، معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، المحتسب ٢/٩٤، التبصرة والتذكرة ١/٥١٩، أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣، ٤٤٥، ٣/١٥٣، الإنصاف ٢/٧١٧، شرح المفصل ٢/١٦، ٤/٢٣، ٢٤، ٧٩، شرح الجمل ١/١٦٩، ٢/٣٦٠، شرح الكافية ٢/٤٢، المغني ٢/٨٥٩، ٨٦٠، الخزانة ٦/٤١ ـ ٥٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٠ـ٢١.
(٢) تتمتها: ﴿يا موسى﴾. طه: ١٧.
(٣) بعده: ﴿... وتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنكُم مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بالإِثْمِ والعُدْوانِ وإنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إخْرَاجُهُمْ..﴾. البقرة: ٨٥..
(٤) انظر الصفحة السابقة.
(٥) الجزولية: ٥٢.

وقوله: ولا تكونُ إلا جملةً أو في معنى جملةٍ محتملةٍ للصدقِ والكذبِ[١].

هذا إنَّما يشترطُ في الجملة التي تكونُ صلةً، إذا كانَ الموصولُ اسماً، وأمَّا إذا كان الموصولُ حرفاً، فقد تكونُ صلتُه جملةً لا تحتملُ الصدقَ والكذب، نحو: أمرتُك بأنْ قُمْ، وأمرتُهُ بأنْ قُمْ، هذا قولُ أكثرهم[٢]، ويجوز أن يكون المعنى: أمرتُك بأنْ تَقُومَ، وأمرتُهُ بأنْ يَقُومَ، ولكنَّه حَكَى لفظَ الأمر، كيف كان، فيكون كلام هذا المؤلف صحيحاً على هذا، غير محتاج إلى تقييد.

وقوله: ولا يفيدُ المقصودَ[٣].

يعني بذلك الموصولات.

وقوله: ولا يُخبَرُ عن الموصولِ، ولا يستثنَى منه ولا يتبعُ إلا بعدَ استيفائه ما يطلبُ من ذلك[٤].

مثال ذلك: الذي قامَ أبوه ذاهبٌ، وجاءَ الذين ذهبُوا إلا زيداً، وجاء الذين /١٨ب ذَهَبُوا والزيدون، أو جاءَ الذين ذهبوا أنفُسُهم.

وقوله: وأكثرُ ما توصلُ (ما) بالجملةِ الفعليةِ[٤].

إن أرادَ (ما) المصدرية، فإنَّها لا توصلُ عندَ سيبويهِ إلا بالجملةِ الفعليةِ[٥]، وغيرُ سيبويهِ يجيزُ وصلَها بالجملةِ الفعليةِ والاسميةِ، والفعلية

(١) الجزولية: ٥٢، وقبله: «ولابدَّ لها من صلة....».
(٢) انظر: الكتاب ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، المقتضب ١/١٨٨، ٢/٣٥٩، شرح الكتاب ٤/٥٠ب.
(٣) الجزولية، ونصه: «ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصلة معلومة للسامع».
(٤) الجزولية: ٥٢.
(٥) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعل ما فعلت» الكتاب ١/٣٧٧.



أكثر[١]، وعليه اعتمد المؤلفُ والله أعلمُ.

وإن أراد أنَّ (ما) في الجملة أكثر ما توصَلُ بالجملةِ الفعليَّةِ فهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ وصلها بالجملتين كثيرٌ في كلامِ العرب[٢].

[قوله: اللَّذْ واللَّذِ والذيِّ لُغَاتٌ في الذي[٣]][٤].

والدليلُ على أنه يقالُ [كاللَّذْ][١] في الذي قوله[٥]:

كَـالَّـذْ تَـزَبَّـى زُبْـيَـةً فَـاصْـطِـيـدا[٦]

وعلى الذيِّ بالتشديد قوله[٧]:

(١) نسب إلى الفراء، وقيل: قال به الأكثرون. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٠، المشكاة والنبراس ١/١٢٣، المباحث الكاملية ١/٢٦٠، شرح الكافية ٢/٣٨٦.
(٢) من وصلِها بالجملةِ الاسميةِ قولُه سبحانه وتعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾. طه: ٧٢، ومن وصلها بالجملةِ الفعليةِ قولُه سبحانه وتعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾. الكافرون: ٢، وانظر أيضاً: المشكاة والنبراس ١/١٢٣.
(٣) تكملة يقتضيها السياق عن الشرح الكبير.
(٤) الجزولية: ٥٣.
(٥) رجل من هذيل. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١، والأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣.
(٦) سادس ستة أبيات رجز مطلعها:

أَرَيْـتَ إن جَـاءَتْ بِـهِ أُمْـلُـودَا

وقبل بيت الشاهد قوله:

فَـظَـلْـتَ في الأمْـرِ الـذي قَـدْ كِـيـدا

الأملود: الناعم الأملس، الزُّبية: حفرة تحفر للأسد والصيد، ويغطّى رأسها بما يسترها ليقع فيها.
الشاهد: (اللذ) بإسكان الذال لغة في الذي.
شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١، الكامل ١/٢٧، الصحاح ٦/٢٣٦٦، أمالي ابن الشجري ٣/٥٣، الإنصاف ٢/٦٧٥، شرح المفصل ٣/١٤٠، شرح الكافية ٢/٤٠، اللسان ١٤/٣٥٣، (زبى)، الخزانة ٦/٣ـ٦، تاج العروس ١٠/١٦٢ (زبى).
(٧) قائلهما مجهول.

وَلَيْسَ المالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ    وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إلاَّ الَّذِيّ

تَنَالُ بِهِ العَلاَءَ وَتَصْطَفِيهِ    لأقْرَبِ أقْرَبِيكَ ولِلصَّفِيّ(١)

وعلى الذ بكسر الذال دون ياءٍ قوله(٢):

والذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرا    أوْ جَبَلاً أصَمَّ مُشْمَخِرّا(٣)

وقوله: ويحذف النون.... إلى آخره(٤).

دليل ذلك قوله(٥):

---

(١) من البحر الوافر، ولم أقف على ثالث لهما.

الصفي: الصافي، وأخوه الذي يصافيه الإخاء.

وفي البيتين رواياتٌ متعددة أثبتها في الشرح الكبير ٢/ ٦٠١هـ ٣.

الشاهد: تشديد ياء (الذي) لغة في الذي.

شرح القصائد السبع الطوال ٣٠١، الأزهية ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٤، الإنصاف ٢/ ٧٦٥، شرح الجمل ١/ ١٧٠، شرح التسهيل ١/ ٢١٢، شرح الكافية ٢/ ٤٠، رصف المباني ١٦٣، تعليق الفرائد ٢/ ١٨٤، همع الهوامع ١/ ٢٨٣، الخزانة ٤/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٢) لم أقف لهما على تتمة.

(٣) من الرجز لم أقف لهما على تتمة.

حجر أصمّ: صلبٌ مصمتٌ، مشمخرّ: العالي المتطاول، وقيل: الراسخ.

الشاهد: (الذ) بحذف الياء وإثبات الذال مكسورة لغة في الذي.

الأزهية ٢٩٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٣، الإنصاف ٢/ ٦٧٦، شرح الجمل ١/ ١٧٠، شرح الكافية ٢/ ٤٠، همع الهوامع ١/ ٢٨٤، الخزانة ٥/ ٥٠٥ـ ٥٠٦، الدرر اللوامع ١/ ٥٦.

(٤) الجزولية: ٥٣، وبعده: «... فيقال: اللذا لطولِ الاسم بالصلة».

(٥) القائل هو: الأخطل: «١٩ ـ ٩٠هـ».

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي، من أشعر أهل عصره، كان يهاجي جريراً وكان منقطعاً لبني أمية مداحاً لهم، مات نصرانيًا.

انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٨، الأغاني ٧/ ١٦١ ـ ١٧٨، الخزانة ١/ ٤٥٨ ـ ٤٦٢».



أبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا    قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأغلالا(١)

وقوله: وتُحْذَفُ النونُ أيضاً للطول(٢).

دليلُ ذلك قوله(٣):

وَإنّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤهُمْ    هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أمَّ خَالِدِ(٤)

---

(١) من البحر الكامل، من قصيدة هجا بها جريراً مطلعها:

كَذَبتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بواسطٍ    غلس الظلامِ من الربابِ خيالا

وعمّا الأخطل اللذان أشاد بهما هنا هما: أبو حنش عصم بن النعمان، والثاني: دوكس بن الفدوكس وقال عنهما عمّاه تجوزاً. انظر: الخزانة ٦/ ٧ـ ٨.

الشاهد: حذف نون (اللذان) لطول الكلام بالصلة تخفيفاً.

الديوان ١/ ١٠٨، الكتاب ١/ ٩٥، معاني القرآن للأخفش ١/ ٩١، المقتضب ٤/ ١٤٦، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤، الخزانة ٦/ ٦ـ ١٣.

(٢) الجزولية: ٥٣، وقبله: «وربما قيل: الذون رفعاً وتحذف...».

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ الأشهب بن رميلة «••• ـ بعد ٨٦هـ» وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة النهشلي الدارمي التميمي، شاعر مخضرم ولد في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم، ورميلة أمُّه أَمَةٌ اشتراها أبوه في الجاهلية. انظر: «طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٧، اللآلئ ١/ ٣٥، الخزانة ٦/ ٢٧ ـ ٢٩».

ب ـ حريث بن محفض «••• ـ نحو ٦٥هـ» وهو حريث بن سلمة بن مرارة بن محفض الخزاعي المازني التميمي شاعر مخضرم، كان ينزل الشام.

انظر: «طبقات فحول الشعراء ١/ ١٩٢ ـ ١٩٥، الخزانة ٦/ ٢٩، ٣٢ ـ ٣٤».

(٤) من البحر الطويل، وهو أول ثلاثة أبيات في شعر الأشهب، وبعده بيتان هما:

هُمُ سَاعِدُ الدَّهْرِ الذي يُتَّقَى بِهِ    وَمَا خَيْرُ كَفٍّ لا تَنُوءُ بِسَاعِدِ

أسُودُ شَرَى لاقَتْ أسُودَ خَفِيَّةٍ    تَسَاقَوا عَلَى حَرْدٍ دِمَاءَ الأسَاوِدِ

وهو آخر خمسة أبيات لمخفض أولها:

ألَمْ تَرَ أنّي بَعْدَ عَمْرٍو وَمَالِكٍ    وَعُرْوَةَ وابْنِ الهَوْلِ لَسْتُ بِخَالِدِ

ورواية بيت الشاهد فيها:

فَإنَّ الأُلى حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ

الخزانة ٦/ ٢٩. ولا شاهد فيها حينئذ.

حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص، فلج: اسم بلد، وقيل: فلج: واد بين البصرة وحمى ضرية. انظر: معجم البلدان ٤/ ٢٧٢. الشاهد: (الذي) يريد الذين فحذف النون.

ديوان الأشهب ٢٣١، الكتاب ١/ ٩٦، المقتضب ٤/ ١٤٦، سر صناعة الإعراب =

## [الموصولات المشتركة]

### [أيّ]

وقوله: أيّ تكونُ موصولةً[١].

مثال ذلك: جاءني أيُّهم جَاءك.

وقوله: ونكرةً موصوفةً[١].

مثال ذلك: مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك.

[وقوله][٢]: وشرطاً[١].

مثال ذلك: أيُّهم يُكرمني أُكرِمْه.

[وقوله][٢]: واستفهاماً[١].

مثال ذلك: أيُّهم جَاءَك ياهذا؟

[وقوله][٢]: ومنادى[١].

مثال ذلك: يا أيُّهَا الرجل.

[وقوله][٢]: ووصفاً[١].

مثاله: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ.

وقوله: وإذا كان موصولاً لم يكرهوا أن يجيءَ موصولاً.... إلى آخره[٣].

---

= ٢/ ٥٣٧، المحتسب ١/ ١٨٥، المنصف ١/ ٦٧، المفصل ١٤٤، شرح الجمل ١/ ١٧٢، ٢/ ٢٣٧، شرح التسهيل ١/ ٧٣، ١٩٢، شرح الكافية ٢/ ٤٠، الخزانة ٦/ ٢٥ ـ ٣٤.

(١) الجزولية: ٥٣.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ٥٣، وبعده: «... بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة».



نقول: إنَّ ذلك مكروهٌ في غيرِ (أيّ) من الموصولات، فيكره أن يقال: جاءني الذي أفضلُ، وعليه قراءة من قرأ[١]: ﴿تَمَاماً عَلَى الذي أحسنُ﴾[٢]، وقراءة من قرأ[٣]: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾[٤]، وأحسنه إذا طال الكلام نحو: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً[٥].

وقوله: في حال السعة[٦].

لأنَّه إذا كانت /١٩أ الضرورةُ لم يكرهُوا ذلك في (أيّ) ولا في غيرِه.

وقوله: فالمعروفُ فيه أن يبنى على الضمّ[٧].

---

(١) برفع (أحسن) هي قراءة الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي إسحاق ـ رحمهم الله تعالى ـ انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، الكشاف ٢/ ٦٢، الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٢، البحر المحيط ٤/ ٢٥٥، الدر المصون ٥/ ٢٢٨، إتحاف فضلاء البشر ٢٢٠.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا موسَى الكِتَابَ... وتَفْصِيلاً لِكُلِّ شيءٍ وهُدًى ورَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾. الأنعام: ١٥٤.

(٣) برفع بعوضة، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب ـ رحمهم الله تعالى ـ.
انظر هذه القراءة في: مجاز القرآن ١/ ٣٥، إعراب القرآن ١/ ١٥٣، مختصر في شواذ القرآن ٤، المحتسب ١/ ٦٤، الكشاف ١/ ٢٦٤، البحر المحيط ١/ ١٢٣، الدر المصون ١/ ٣٢٥.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ الله لا يَسْتَحيِي أنْ يَضْرِبَ... فأمَّا الذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمونَ أنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وأمَّا الذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أرَادَ الله بِهَذا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً ومَا يُضِلُّ بِهِ إلاَّ الفَاسِقِين﴾. البقرة: ٢٦.

(٥) قال الخليل: إنَّه سمعه من أعرابيٍّ. انظر: الكتاب ١/ ٢٧٠، ٣٩٩، الأصول ٢/ ٣٩٦، أمالي ابن الشجري ١/ ١١٢، الإنصاف ١/ ٣٩١، ٣٩٢، شرح المفصل ٣/ ١٥٢، البسيط ١/ ١٤٨، ٢/ ٦٨٥، الخزانة ١٠/ ٣٢٥.

(٦) الجزولية: ٥٣.

(٧) الجزولية: ٥٣ ـ ٥٤.

مثاله قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرحمنِ عِتِيًّا﴾[1]. وقال: فالمعروف؛ لأنه قد قُرِئَ بالنصب[2].

وقوله: ومَنْ تكونُ موصولة[3].

مثاله: جاءني مَنْ جاءك.

[وقوله][4]: وشرطاً[3].

مثاله: مَنْ يكرمْني أكرمْه.

[وقوله][4]: واستفهاماً[3].

مثاله: مَنْ جَاءَك يا هذا؟

[وقوله][4]: ونكرة موصوفة[3].

مثاله: مررتُ بمَنْ معجبٍ لك.

وقوله: ولا تزادُ عند البصريين[3].

لأنَّ الكوفيين يزيدونها[5] وينشدون على ذلك[6]:

---

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٢) البناء على الضم هي قراءة الجمهور، أما النصب فقد قرأ به طلحة بن مصرف ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش.

انظر هذه القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٨٦، الكشاف ٢/ ٥٢٠، البحر المحيط ٦/ ٢٠٩، الدر المصون ٧/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤..

(٣) الجزولية: ٥٤.

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) الكوفيون عدا الفراء يزيدون (من) الاسمية، كما يزيدون (من) الحرفية.

انظر: شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣، شرح المفصل ٤/ ١٢، شرح الجمل ٢/ ٤٥٨، ٥٦٠، شرح الكافية ٢/ ٥٥، الخزانة ٦/ ١٣٠.

(٦) قول عنترة «٠٠٠ ـ ٢٢ق.هـ».

وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أمُّه أَمَةٌ سوداء يقال لها: زبيبة، من فرسان العرب وشجعانها وشعرائها. =



يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ[1]

وغيرهم يجعلها في ذلك موصوفةً بالمصدر.

وقوله: [ما][2] فالاسميةُ تكونُ موصولةً[3].

مثال ذلك: أعجَبَني ما أعجَبَك.

[وقوله][4]: وشرطية[3].

مثال ذلك: ما تَفْعَلْ أفْعَلْ مثلَه.

[وقوله][4]: واستفهامية[3].

مثاله: ما تفعلُ يا هذا؟

---

= انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٤، الأغاني ٧/ ١٤١ ـ ١٤٥، الخزانة ١٢٨ ـ ١٢٩».

(١) صدر بيت من البحر الكامل عجزه:

حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

وهو من معلقته ومطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ     أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

ورواية الديوان: يا شاة ما قنص...

ولا شاهد فيها حينئذ.

الشاة: كناية عن المرأة، القنص: مصدر بمعنى الصيد، أريد به اسم الفاعل، أي يا شاة إنسانٍ قانص.

انظر: الخزانة ٦/ ١٣٠ ـ ١٣١.

الشاهد: زيادة (مَنْ) عند الكوفيين، وهي عند البصريين والفراء نكرة موصوفة.

الديوان ٢١٣، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦، شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣، شرح المفصل ٤/ ١٢، شرح الجمل ٢/ ٤٥٨، ٥٦٠، ضرائر الشعر ٨١، شرح الكافية ٢/ ٥٥، الخزانة ٦/ ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢) تكملة من الجزولية.

(٣) الجزولية: ٥٤، وقبله: «ما اسمية وحرفية....».

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

[وقوله][(١)]: ونكرةً موصوفةً[(٢)].

مثاله: مررتُ بما معجبٍ لك.

[وقوله][(١)]: ونكرةً غيرَ موصوفةٍ[(٢)].

مثاله: ما أحسنَ زيداً، ودقَقْتُكَ دقًّا نِعِمّا[(٣)]، أي نعم دقا.

[وقوله][(١)]: وصفةً[(٢)].

كقولك: شيءٌ ما، لم تثبت (ما) هذه صفةً[(٤)]، ويحتمل أن تكونَ (ما) في قولك: شيء ما زائدةً، وحذفت صفة شيء إبهاماً[(٥)]، وزيادةُ (ما) قد ثبتت، وكونُها وصفاً لم يثبت، فينبغي ألا يحمَلَ إلا على ما ثبت.

وقوله: فالمصدريةُ توصلُ بالجملةِ الفعلية[(٦)].

مثال ذلك: أعجبني ما صَنَعْتَ.

وقوله: في الأمرِ العامِ[(٦)].

قال ذلك لما أجازه الكوفيُّون من كونِها موصولةً بالجملةِ الاسميةِ، والبصريُّون لا يجيزونَ وصلَها إلا بالجملةِ الفعليةِ خاصّةً[(٧)].

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٥٤.

(٣) انظر هذا القول في الشرح الصغير ١١٠، الشرح الكبير ٢/ ٦١١، المباحث الكاملية ١/ ٢٧٦، شرح الكافية ٢/ ٥٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١١، عقود الزبرجد ١/ ٣٤٢.

(٤) بل أثبتها عدد من النحاة منهم ابن السيد في إصلاح الخلل ٣٥٠ ـ ٣٥١، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٥٦.

(٥) تابع الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا المالقي في رصف المباني ٢٨٣، وابن أم قاسم المرادي في الجنى الداني ٣٣٣.

(٦) الجزولية: ٥٤ – ٥٥، وقبله: «والحرفية مصدرية وغير مصدرية....».

(٧) انظر ما سبق ص ٢٠٤ هـ ٥، ص ٢٠٥ هـ ١.



وقوله: عاملةً[(١)].

مثل: ما زيدٌ قائماً، في لغةِ أهلِ الحجاز[(٢)].

وقوله: وغيرُ عاملةٍ.

مثاله: ما زيدٌ قائمٌ، في لغةِ بني تميم.

وقوله: مُغَيِّرة[(٣)].

مثاله: ما يقومُ زيدٌ.

وقوله: وغيرُ مغيِّرةٍ[(٣)].

مثاله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[(٤)].

وقوله: وجائزٌ معها الأمران[(٣)].

مثاله: إنّما زيداً قائمٌ، وإنّما /١٩ب زيدٌ قائمٌ[(٥)].

---

(١) الجزولية: ٥٥، وقبله: «وغير المصدرية ضربان: نافية وزائدة، فالنافية ضربان....».

(٢) انظر في عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، وإهمالها في لغة تميم.
الكتاب ١/ ٢٨، المقتضب ٤/١٨٨ ـ ١٨٩، الإيضاح العضدي ١٤٥ ـ ١٤٩، اللمع ١٢٣.

(٣) الجزولية: ٥٥، وقبله: «والزائدة ضربان....».

(٤) تمامها: ﴿...لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ القَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلِينَ﴾. آل عمران: ١٥٩.

(٥) قال ابن السراج ـ رحمه الله تعالى ـ: «وتدخل (ما) على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغيِّرُ إعراباً، تقول: إنّما زيداً منطلق، وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبنى معها بناء، فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنما زيد منطلق (فإنما) هاهنا بمنزلة فعل ملغى مثل: أشهد لزيد خير من عمرو» الأصول ١/ ٢٣٢.
وقال الصيمريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «واعلم أنَّ هذه الحروفَ تدخلُ عليها (ما) فيبطل عملها من غير إبطال لمعناها، تقول: إنما زيد منطلق» ثم قال: «وقد يجوز ألا يعتد بـ (ما) في الحروف الناصبة وينصب ما بعدها» وعقب عليه بقوله: «والرفع في إنما ولكنما أكثر؛ لأنهما لا يغيران معنى الابتداء» التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

## باب [النعت]

قوله: للفرقِ بين المشتركَين في الاسم[1].

مثاله: جاءني زيدٌ العاقلُ، ومررتُ برجلٍ كاتبٍ.

وقوله: وربَّما جيءَ به توكيداً[2].

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ولا طائرٍ يطيرُ بِجَنَاحيْهِ﴾[3].

وقوله: وربَّما جيءَ به لمجرَّد المدح[2].

مثاله: بسم الله الرَّحمن الرحيم.

وقوله: أو الذمّ في الاسم[2].

مثاله: شغلني إبليسُ اللعينُ.

وقوله: وشرطُه أن يكونَ هو المنعوتُ[2].

مثاله: ما تقدَّمَ.

وقوله: أو من سببِه[2].

مثاله: مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، وبزيدٍ الطويلِ أخوه.

وقوله: ومشتقًّا(٢).

مثاله: كلُّ ما تقدَّمَ.

وقوله: أو في حكمِهِ[2].

---

(١) الجزولية: ٥٦، وقبله: «النعتُ يُجَاءُ به....».

(٢) الجزولية: ٥٦.

(٣) الآية: ﴿ومَا مِنْ دَابَّةٍ في الأرْضِ.... إلاَّ أُمَمٌ أمْثالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا في الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾. الأنعام: ٣٨.



مثاله: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ[1] ونحوه.

وقوله: تبعَه فيما له من الإفرادِ... إلى آخره[2].

هذا ما لم يمنعْ من ذلك مانعٌ، كرجلٍ صَبُورٍ وامرأةٍ صَبورٍ[3]، ومررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ، وبرجلين أفضلَ من الزيدَين، وبرجالٍ أفضلَ من الزيدِين[4].

وقوله: والمشتقُّ هو ما بُنِي من المصدرِ.

مثاله: قائِمٌ وقاعِدٌ وعاقِلٌ؛ لأنَّها مبنيةٌ من القيامِ والقعودِ والعقل[5].

وقوله: وليسَ به، يريدُ وليسَ بالمصدر، أي وليس قائمٌ بالقيامِ، وقالَ ذلكَ لئلا يُتَخيَّلَ أنَّ المصدرَ من المشتقِّ لكونِهما مشتركَينِ في

---

(١) قال اللورقيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإن لم يكنْ مشتقًّا لكن يحصل ما يحصله المشتق من المعنى، نحو: ذو مالٍ، فإنَّه في معنى مالك مالٍ، وصاحب مالٍ، وكذلك مصريّ؛ لأنه في معنى منسوب إلى مصر، ومررت برجلٍ أيِّ رجل، في معنى كامل الرجولية» المباحث الكاملية ١/٢٨٦.

(٢) الجزولية: ٥٦، وفيها: «وإن كان له لا لشيء من سببِهِ يتبعُه فيما له من الإعرابِ ومن الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ أو التأنيث أو التذكير لفظاً ومعنى».

(٣) لأن فَعُولاً يستوي فيه المذكَّر والمؤنث إن تبع موصوفه، قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وليس شيء من هذا ـ يعني فعولاً ـ وإن عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء؛ لأنه ليس فيه علامة التأنيث؛ لأنه مذكر الأصل» الكتاب ٢/٢٠٩.

(٤) لأنَّ اسم التفضيل المقرون بمن الجارة للمفضّل عليه يلزم الإفراد والتذكير. انظر: المقتضب ١/٣٠٤، التبصرة والتذكرة ١/٣٧، كشف المشكل ١/٤٢٨.

(٥) هذا من الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ موافقة للبصريين الذين يرون أصل المشتقات المصدر، وهو خلاف رأي الكوفيين الذين يرون أصل المشتقات الفعل. انظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦ ـ ٦٣، أسرار العربية ١٧١ ـ ١٧٦، الإنصاف ١/٢٣٥ ـ ٢٤٥، التبيين ١٤٣ ـ ١٤٩.

الحروفِ، وأرادَ بذلكَ أن يحرِّرَ أنَّ المصدرَ ليس مما ينعتُ به؛ لأنَّ النعتَ إنَّما ينبغي أن يكون بالمشتقِّ، فإن جاء من ذلك شيءٌ نحو: رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى، خُرِّجَ على وجهين:

إمَّا على أنه موضوعٌ موضعَ المشتقِّ لمشاركته للمشتقِّ في الحروفِ فعامَلُوا رِضًى معاملةَ مَرْضِي، وعَدْلٍ معاملة عادل.

أو يكون ذلك على حذفِ المضاف، والتقديرُ: مررتُ برجلٍ ذي رِضًى أو ذي عَدْلٍ، ثم حذف المضافَ وأقيم المضافُ إليه مقامَه مبالغةً، فجعلوه كأنَّه الرِّضَى والعدلُ نفسُه[١].

وقوله: وما في معناه[٢].

هو ما رادفَ ما بُنِيَ من المصدر وليس به، أي ما كانَ بمعنى ما بُنِيَ من /٢٠أ المصدر كذي[٣] مالٍ، قال: لأنَّه مرادفٌ لقولك: صاحبُ مالٍ، وصاحبٌ مبنيٌّ من الصحبة.

واستظهر بقوله: وليس به[٢]، على ما رادف ما بُنِيَ من المصدرِ، وهو مَبْنِيٌّ أيضاً من المصدر، كقوله: مَرَرْتُ بزيدٍ المعزوِّ إلى قريش، فإنَّه مرادف لقولك: المنتسب إلى قريش، فهذا ليس في معنى المشتق، وإن كان مرادفاً لما بني من المصدر، وإنَّما هو مشتقٌّ لأنَّه مبنيٌّ *أيضاً* من المصدر كما رادفه[٤].

---

(١) انظر هذين التخريجين في: المباحث الكاملية ١/٢٩٣.
(٢) الجزولية: ٥٦.
(٣) الأصل: كذا، ولعل الوجه ما أثبته.
(٤) قال اللورقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «المرادف على قسمين: مشتقٌّ وغير مشتقٍّ، فالمشتقُّ نحو: معزوّ؛ لأنه مرادفٌ لمنسوبٍ، وكلاهما مشتق من المصدر، وعن هذا احترز بقوله: وليسَ به، وغير مشتقٍّ نحو: ذي مالٍ؛ فإنه مرادفٌ لصاحبِ مالٍ إذ مدلولهما واحد» المباحث الكاملية ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤.



**[النكرة]**

وقوله: قبوله الألف واللام[١].

مثاله: رجلٌ، لأنك تقول: الرجلُ.

[وقوله][٢]: وأداؤه معنى ما لا يكونُ إلا نكرةً[٣].

مثاله: (ما) في قولك: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك[٤]، و(مَنْ) في قولك: بِمَنْ مُعْجِبٍ لك[٥]، و(أيّ) في قولك: بأيٍّ مُعْجِبٍ لك[٦]، وإيهٍ منوناً، أي: حديثاً، وصهٍ منوّناً أيضاً: أي سكوتاً، فإن لم ينونْهما كان المعنى الحديث أو السكوت[٧].

وقوله: فقبولُ ما أضيفَ إليه مباشراً[٨].

---

(١) الجزولية: ٥٧، وقبله: «وعلامةُ الاسم النكرةِ إذا كانَ مفرداً....».
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ.
(٣) الجزولية: ٥٧.
(٤) (ما) هنا نكرةٌ موصوفةٌ، ومعجب صفةٌ لها، ويدلُّ على تنكيرها دخول ربَّ عليها في نحو قول أمية بن أبي الصلت:
رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ. انظر: الكتاب ١/٢٧٠.
(٥) (مَنْ) هنا أيضاً نكرة موصوفة، ومعجب صفة لها، ويدل على تنكيرها أيضاً جرها بربَّ في قول عمرو بن قميئة:
يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذْوادَنا رُحْنَا عَلَى بُغْضَائِهِ واغْتَدَيْن انظر: الكتاب ١/٢٧٠.
(٦) هذا من الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ موافقة للأخفش الذي يرى مجيء (أي) نكرة موصوفة. انظر: رأي الأخفش في التسهيل ٣٧، شرح التسهيل ١/٢٢٢، المغني ١/٨٣، واعترضه ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: «وأجاز الأخفش وقوع (أي) نكرة موصوفة نحو قولك: مررت بأيٍّ كريم، ولاحجَّة له إلا القياس على (ما) و(من) في قول العرب: رغبتُ فيما خير مما عندك و:
فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
والقياسُ في مثل هذا ضعيفٌ» شرح التسهيل ١/٢٢٢.
(٧) إذا لم ينوّنا فصهِ وإيهِ معرفتان، وإذا نونا فهما نكرتان؛ لأن تنوينَهما تنوينُ التنكير. انظر: الكتاب ٢/٥٣، المقتضب ٣/١٨١.
(٨) الجزولية: ٥٧، وقبله: «فإن كانَ مضافاً....».

مثاله: مائةُ درهم[١].

[قوله]: أو بواسطةٍ[٢].

مثاله: ثلاثمائةِ درهم[٢].

[قوله]: أو جوازُ جَرِّه على النكرة[٢].

مثاله: مررتُ برجلٍ مثلِك، وبرجلٍ ضاربِ زيدٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبال.

## [المعارف]

وقوله: إضافةَ تخصيصٍ لا تخفيفٍ[٣].

سيأتي بيانُ إضافة التخصيص والتخفيفِ في باب حروف الجرِّ[٤]، إن شاء الله تعالى.

## [المضمرات]

وقوله: ومضمرٌ يفسِّرُه ما قبله بوجهٍ ما[٥].

يريد إمَّا لفظاً ومعنىً نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَه، أو لفظاً لا معنىً نحو: ضرب زيداً غلامُه، أو معنىً لا لفظاً نحو: ضرب غلامَه زيدٌ.

وقوله: ما يفهمُ من سياق الكلامِ[٦].

مثاله: إذا كانَ غَداً فأتني، أي إذا كانَ ما نحنُ عليه من السَّلامةِ

(١) لأنَّ الدرهمَ الذي أُضيفَ إليه مائة يقبل الألف واللام. انظر: الشرح الكبير ٢/٦١٩.
(٢) الجزولية: ٥٧.
(٣) الجزولية: ٥٧، وقبله: «والمعارف من الأسماء خمسةُ أجناس: المضمرات والمبهمات والأعلام والداخل عليه الألف واللام والمضاف إلى شيء من ذلك...».
(٤) انظر: ص ٣١٧.
(٥) الجزولية: ٥٧ ـ ٥٨، وقبله: «المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسةُ أقسام: مضمر تفسره المشاهدةُ وهو ضميرُ الحاضرِ من المتكلِّم والمخاطبِ، ومضمر...».
(٦) الجزولية: ٥٨، وقبله: «ومضمر يفسره...».



غداً، ومنه قوله تعالى: ﴿حتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ﴾[١] فالضمير في توارت عائدٌ على الشَّمس، ولم يتقدَّمْ له ذكر[٢]، ومنه: ﴿ولَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾[٣] فالضمير في رأوه عائدٌ على الزرع[٤]، ولم يتقدَّمْ له ذكرٌ، ومنه ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[٥] فالضمير في عليها عائدٌ على الأرض[٦]، ولم يتقدَّمْ له ذكرٌ / ٢٠ب، ومنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[٧] فالهاء عائدٌ على القرآن[٨]، ولم يتقدم له ذكر.

وقوله: ومضمرٌ يأخذُ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا[٩].

مثاله: مَن كَذَبَ كانَ شرًّا له[١٠]، فالضميرُ المستكنُّ في (كان) راجعٌ على الكذب، والكذبُ لم يتقدَّمْ له ذكرٌ[١١]، فمن هنا أشبه المضمرَ الذي يفسِّرُه ما يفهمُ من سياقِ الكلامِ، وبالنظر إلى أن كَذَبَ

(١) تمامها: ﴿فَقَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي...﴾. سورة ص: ٣٢.
(٢) وقيل: إن الضمير يعودُ إلى الصافنات. انظر: البحر المحيط ٧/٣٩٦، الدر المصون ٩/٣٧٦.
(٣) تمامها: ﴿... لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾. الروم: ٥١.
(٤) انظر: البحر المحيط ٧/١٧٩، الدر المصون ٩/٥٣.
(٥) سورة الرحمن، الآية: ٢٦.
(٦) انظر: البحر المحيط ٧/١٩٢، قال السمين الحلبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «والضمير في (عليها) للأرض، قال بعضُهم: وإن لم يجرِ لها ذكرٌ، كقوله: ﴿حتَّى تَوَارَتْ بالحِجَابِ﴾، وقد ردَّ على هذا القائل، وقالوا: بل تقدم ذكرها في قوله: ﴿والأَرْضَ وَضَعَهَا﴾» الدر المصون ١٠/١٦٨.
(٧) سورة القدر، الآية: ١.
(٨) انظر: البحر المحيط ٨/٤٩٦، الدر المصون ١١/٦٣.
(٩) الجزولية: ٥٨.
(١٠) انظر هذا القول في: الكتاب ١/٣٩٥، الأصول ١/٧٩، ٢/١٧٦، المباحث الكاملية ١/٢٩٩.
(١١) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومثل ذلك قولُ العرب: من كذبَ كَانَ شرًّا له، يريد كان الكذبُ شرًّا له، إلا أنه استغني بأن المخاطبَ قد علم أنه الكذب؛ =

يتضمَّنُ الكذبَ أشبه المضمرُ الذي يفسِّره ما قبلَه، فكأنَّك قلت: من لَزِمَ الكذبَ كانَ شرًا له.

وقوله: وهو ضميرُ الشَّأنِ[١].

مثاله: هو زيدٌ قائمٌ.

وقوله: والمضمرُ الذي في نِعْمَ وبئس[١].

مثاله: نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ، وبئسَ رَجُلاً عمرٌو.

وقوله: فيما يطلبُه الأوّلُ فاعلاً[٢].

مثاله: ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً.

وقوله: أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله[٢].

مثاله: ضُرِبَ ولم يَنْتَهِ زيدٌ.

وقوله: ويفسِّرهُ إمَّا كَذا وإمَّا كذا[٣].

يعني وتفسيرَ المضمرِ الذي يفسِّره ما بعدَه لفظاً ومعنى.

وقوله: إما جملةٌ[٣].

هو المُفَسِّرُ بها ضميرُ الشأنِ والقصَّةِ.

وقوله: وإمَّا مفردٌ بإزاءِ الجملة[٣].

هو المُفَسِّرُ به المضمرُ في نِعْمَ وبِئْسَ، وفي بابِ رُبَّ، وقال بإزاءِ الجملةِ؛ لأنَّ المفردَ قد يكونُ بإزاءِ الجملةِ، فيقال: جملةٌ ومفردٌ، وقد يكون بإزاءِ المضافِ، فيقال: مضافٌ ومفردٌ، وقد يكونُ بإزاءِ المثنَّى والمجموعِ فيقال: مفردٌ ومثنًّى ومجموعٌ.

= لقوله: كذب في أول حديثه» الكتاب ١/ ٣٩٥.

(١) الجزولية: ٥٨، وقبله: «ومضمرٌ يفسِّره ما بعده لفظاً ومعنى....».

(٢) الجزولية: ٥٨، وقبله: «وفي باب عطفِ الفعلِ على الفعلِ عند إعمال الثاني....».

(٣) الجزولية: ٥٨.



[وقوله][١]: ويثنّى ويجمع[٢].

الضمير ويراد به: المضمر الذي يفسره ما بعده لفظاً ومعنىً، ويفسِّره مفردٌ يلزمه النصبُ[٣]، كالضمير في نِعْمَ وبِئْسَ، وفي باب رُبَّ، ويريد أنَّ ذلك المضمر يجوزُ فيه الوجهان[٤].

وقوله: إما مفردٌ يجري بالإعرابِ[٢].

هو المفسَّرُ به المضمرُ في بابِ عطفِ الفعلِ على الفعل عندَ إعمالِ الثَّاني فيما يطلبُه الأوَّلُ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه.

وقوله: ويثنّى ويجمعُ[٢].

الضميرُ فيها للمضمَرِ المفسّر بالمفرد الذي يجري بالإعرابِ نحو: ضَرَبَاني وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن، وضَرَبُوني وضَرَبْتُ / ٢٢١أ الزَّيْدِين.

## [إعراب الضمائر]

وقوله: والمرفوعُ الموضعُ المنفصلُ يقعُ مبتدأً[٥].

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٥٨.

(٣) مفسّرُ الضميرِ في بابي نعمَ وبئسَ ورُبَّ مفردٌ يلزمُه النصبُ. انظر: الكتاب ١/ ٣٠٠، المقتضب ٢/ ١٤٢، ١٤٧، الأصول ١/ ١١٤، ٤١٩.

(٤) عقَّبَ الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ على هذا بقوله: ولكن أشهرَهما والأفصحُ إفراده. انظر: الشرح الكبير ١/ ٦٢٣، والمسألة فيها تفصيل، فإن كان الضمير في باب (نعم وبئس) فلابد أن يكون مفرداً مذكراً على كل حال عند البصريين والكوفيين نص على هذا الأبذي ـ رحمه الله تعالى ـ. انظر: الشرح الكبير ٢/ ٥٤٥. وإن كان الضمير في باب (ربَّ) فقد أجاز الكوفيون تثنيته وجمعه معتمدين على السماع ومنعه البصريون. انظر: الأصول ١/ ٤١٩، ٤٢٢، شرح الجمل ١/ ٥٠٤، المساعد ٢/ ٢٩١.
والرَّاجحُ هنا مذهبُ الكوفيين، وقد رجحه عددٌ من الأئمة كالجزوليِّ والشلوبين وابن مالك في التسهيل ١٤٨ وغيرهم.

(٥) الجزولية: ٥٩.

مثاله: أنا قائمٌ.

[وقوله](1): وخبر المبتدأ(2).

مثالُه: القائمُ أنا.

[وقوله](1): وخبرُ إنَّ(2).

مثالُه: إنَّ القائمَ أنا.

[وقوله](1): بشرط الاقترانِ بإلا(2).

مثاله: ما قامَ إلاّ أنا.

[وقوله](1): أو إسنادِ الصّفَةِ الجاريةِ على غيرِ من هي له إليه(2).

مثاله: زيدٌ ضاربُه أنا.

وقوله: وإسنادِ مصدرٍ مضافٍ إلى المفعولِ إليه(2).

مثاله: عجبتُ من ضرْبِ زيدٍ أنت.

[وقوله](1): ويجري توكيداً(2).

مثاله: مررتُ بكَ أنت.

[وقوله](1): ويقعُ فاصلةً(2).

مثاله: قولُه تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عليهم﴾(3).

فيمن نَصَبَ(4).

(1) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(2) الجزولية: ٥٩.
(3) تمامها: ﴿... وأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. المائدة: ١١٧.
(4) بنصبِ (الرقيب) وهي قراءةُ الجمهور، أمّا الرفعُ فقد حكاه أبو معاذٍ. انظر: مختصر في شواذِّ القرآن ٣٦، وقد ذكرت هذه القراءة من غير عزوٍ. انظر: التبيان ١/٤٧٧، الدر المصون ٤/٥١٨.



## [المرفوع المتصل]

[وقوله](1): ويتّصلُ بالفعلِ الماضي(2).

مثاله: ضَرَبْتُ.

[وقولُه](1): وبالمضارعِ(2).

مثاله: أَضْرِبُ(3).

[وقوله](1): وبالصفةِ(2).

مثالهُ: أنا ضَارِبٌ.

[وقولُه](1): ويرتفعُ فاعلاً(2).

مثاله: كما ذُكِر.

[وقوله](1): ومفعولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه(2).

مثاله: ضُرِبْتَ.

[وقوله](1): واسم كان(2).

مثاله: كُنْتَ قائماً.

[وقوله](1): ولا علاقةَ له في الصِّفةِ(2).

يريد أنَّ الضميرَ مستترٌ في الصفة لا يبرزُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ إلا إذا جرت على غيرِ من هي له، والألف في (قائمان)، الواو في (قائمون) ليست ضميراً، وإنَّما الألفُ لتثنيةِ الصِّفةِ كالألفِ في زيدان، والواو علامةٌ لجمعِها كالواوِ في زيدون بدليلِ تغيُّرِها بالعوامل.

وقولُه: أبرز منها(2).

(1) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(2) الجزولية: ٦٠.
(3) الضمير هنا مستتر وجوباً، وقد مثل الشارح بيضرب، ويضربان ويضربون. انظر: الشرح الصغير ١١٨، الشرح الكبير ١/٦٢٧، وهو في الأول مستتر جوازاً، وفي الثاني والثالث ضمير مرفوع متصل.

كأنه جَعَلَ ذلك عوضاً مما مُنِعَ من العلامة.

وقوله: إلا مضمرَ الواحدِ[١].

[مثاله][٢]: زيدٌ قامَ.

وقوله: الواحدةُ الغائبة[١].

مثاله: هِنْدٌ قَامَتْ.

وقوله: إلا مضمر المتكلِّم[٣].

مثاله: أقومُ ونقومُ.

وقوله: ومضمرُ المخاطَبِ الواحدِ[١].

مثاله: تقومُ يا زيدُ، واستظهرَ بقولِه: الواحدِ، على المثنّى في: تقومَانِ يا زيدان، وعلى الجمع في: تقومُونَ يا زيدُون، ولم يقل: والواحدة المخاطبةُ كما قال: والواحدةُ الغائبةُ؛ لأنَّ ضميرَ الواحدةِ المخاطبةِ له علامةٌ نحو: تَقُومِينَ يا هندُ.

وقوله: ومضمرُ الواحدِ الغائبِ[١].

مثالُه: زيدٌ يقومُ، وهذا أيضاً كذلك [في الاستظهار بقوله: «الواحد»، على التثنية والجمع][٤] نحو: الزيدانِ يقومَانِ، والزيدُونَ يقومونَ.

وقوله: والواحدةُ /٢١ب الغائبةُ[١].

مثاله: هندٌ تقومُ.

واستظهرَ أيضاً بالواحدة على الغائبتين نحو: الهندان تَقُومان، والغائباتُ نحو: الهنداتُ يقمن.

(١) الجزولية: ٦٠.
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٣) الجزولية: ٦٠، وقبله: «وله علامة في الفعل المضارع....».
(٤) تكملة يقتضيها النص عن الشرح الكبير ٢/٦٢٩.



## [المنصوب المتصل]

وقوله: يتّصلُ بالماضي[١].

مثاله: ضَرَبَكَ.

[وقوله][٢]: وبالمضارع[٣].

مثاله: يَضْرِبُكَ.

[وقوله][٢]: وبالصّفة[٣].

مثاله: الضاربك.

[قوله][٢]: على خلاف في هذا الأخيرِ أمنصوبٌ هو أم[٤] مجرورٌ[٣].

وهو خلافٌ ضعيفٌ[٥]، والصَّوابُ أنّه منصوبٌ لأنّه لا وجهَ للإضافة في هذا الأخير، كما لا وجه لها في الضارب زيدٍ؛ لأنّها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف.

وقوله: ويتصل بإنَّ وأخواتها[٣].

مثاله: إنَّه قائم.

[وقوله][٢]: وكان[٣].

(١) الجزولية: ٦١، وقبله: «والمنصوب الموضع المتصل يتصل....».
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٣) الجزولية: ٦١.
(٤) الأصل: أو، والتصويب من الجزولية.
(٥) قال بجواز جر الضمير في مثل (الضاربك) الفراءُ والزمخشريُّ. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦، المفصل ٨٤.

مثالُ ذلك في كان: «كُنْ أبَا خَيْثَمَةَ[١] فكانَهُ[٢]»، و[٣].

فـإلا يَـكُـنْـهَـا أوْ تَـكُـنْـهُ فَـإنَّـهُ[٤]

---

(١) اختلف في اسمه فقيل: عبدالله بن خيثمة، وقيل: سعد بن خيثمة، وقيل: مالك بن قيس، أحد الأنصار الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير شك ولا ارتياب، ثم كان منه ما كان، ولحق بالنبي ﷺ في تبوك في قصة مشهورة. انظر: السيرة النبوية ٤/ ١٦٢-١٦٣، تاريخ الطبري ٤/١٠٣، الكامل في التاريخ ٢/ ٢٧٨، البداية والنهاية ٥/ ٦-٨.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وإنما جاء في حديث كعب بن مالك ـ رضي الله تعالى عنه ـ أن الرسول ﷺ لما وصل إلى تبوك «رأى رجلاً يزول به السراب، فقال الرسول ﷺ كن أبا خيثمة، فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري» وهو حديث صحيح، ولا شاهد فيه حينئذ.

«صحيح مسلم ١٧/ ٨٩ ـ ٩٠، المسند ٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨، فتح الباري ٨/ ١١٨ ـ ١١٩». والرواية التي ذكرها الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ ترد في كتب النحو، ولم أقف عليها في كتب الحديث ولا في كتب السير، فيما وقفت عليه.

وانظر هذه الرواية في: المباحث الكاملية ١/ ٣٠٩، المشكاة والنبراس ١/ ١٥٢.

(٣) قول أبي الأسود الدؤلي «١ق.هـ ـ ٦٩هـ».

وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، كان معدوداً من التابعين الفقهاء، والأعيان الأمراء والفرسان الشعراء، قيل: إنه أول من وضع علم النحو بأمر من علي بن أبي طالب ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

انظر: «أخبار النحويين البصريين ٣٣ ـ ٣٧، معجم الأدباء ٤/ ١٤٦٤ ـ ١٤٧٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢ ـ ٢٣».

(٤) صدر بيت من البحر الطويل عجزه: أخٌ أرْضَعَـتْـهُ أُمُّـهُ بِـلِـبَـانِـهَـا

وقبله بيتان هما:

وَإنَّ امْرَءاً قَدْ قَالَ في الحقِّ خُطَّةً ... لَمُلْتَمِسٌ تَصْدِيقَها بِبَيَانِهَا

دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْها الغُوَاةُ فَإنَّنِي ... وَجَدْتُ أخَاها مُجْزِياً لِمَكَانِهَا

أخو الخمر: يعني به الزبيب، أو نبيذ الزبيب. انظر: الخزانة ٥/ ٣٢٨.

الشاهد: اتصال الضمير المنصوب الموضع بكان، فقال: يكنها، وتكنه.

الديوان ١٨٩، ط: الدجيلي، ٨٢ط: ياسين، الكتاب ١/ ٢١، المقتضب ٣/ ٩٨، الأصول ١/ ٩١، ٢/ ٢٩٠، إصلاح المنطق ٢٩٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥، الإنصاف ٢/ ٨٢٣، شرح المفصل ٣/ ١٠٧، المباحث الكاملية ١/ ٣٠٩، شرح الجمل ١/ ٤٠٧، ٢/ ١٩، المقرب ١/ ٩٦، شرح الكافية ٢/ ١٩، المقاصد النحوية ١/ ٣١٠ ـ ٣١٤، الخزانة ٥/ ٣٢٧ ـ ٣٢٣.



وقوله: وينتصبُ مفعولاً به[١].

مثاله: زيدٌ ضربتُه.

[وقوله][٢]: ومطلقاً[١].

مثاله قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾[٣] فيمن كسر الهاء[٤].

[وقوله][٢]: وفيه توسعاً[١].

مثاله[٥]:

وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً[٦]

وقوله[٧]:

فِـي لَـيْـلَـةٍ يُـحِـبُّـهَـا الـطَّـعَـامُ[٨]

---

(١) الجزولية: ٦١.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) تمامها: ﴿... قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾. الأنعام: ٩٠.

(٤) قرأ ابن عامر ـ رحمه الله تعالى ـ بكسر الدال، وإشمام الهاء من غير بلوغ الياء، أما راوياه فهشام، قرأ باختلاس الكسرة في الهاء وصلاً، وسكونها وقفاً، وابن ذكوان قرأ بكسرها ووصلها بياء وصلاً، وسكونها وقفاً.

انظر: السبعة ٢٦٢، التيسير ١٠٥، التبصرة في القراءات السبع ٤٩٩، النشر في القراءات العشر ٢/ ١٤٢، إتحاف فضلاء البشر ٢١٣.

(٥) قول رجل من بني عامر لم يسموه. انظر: الكتاب ١/ ٩٠.

(٦) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

الشاهد: (شهدناه) حيث نصب الضمير مفعولاً فيه توسعاً، والتقدير: شهدنا فيه.

الكتاب ١/ ٩٠، المقتضب ٣/ ١٠٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٨، ٥٢٩، أمالي ابن الشجري ١/ ٧، ٢٨٧، ٣/ ٢٢٦، شرح المفصل ٢/ ٤٥، ٤٦، المغني ٢/ ٥٥٧، همع الهوامع ٣/ ١٦٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٨٤ ـ ٨٦، الدرر اللوامع ١/ ١٧٢.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) رجز قبله بيتان هما:

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَهَا السَّلامُ

بِكَبِدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

وقوله: واسم إنّ(١).

مثاله: قد تقدّم، وكذلك خبرُ كانَ.

## [المنصوب المنفصل]

وقوله: والمنفصلُ المنصوبُ يشاركه في ذلك كلِّه(١).

فالمفعولُ به: زيدٌ ما ضربتُ إلا إيَّاه، والمطلقُ: ضَرْبَ(٢) السوطِ ما ضربتُ زيداً إلا إيَّاه، والمفعولُ فيه توسعاً: يومَ الجمعةِ ما سِرتُ إلا إيَّاه. وخبرُ كان: القائم كنتُ إياه.

وقوله: ويزيدُ عليه أنه ينتصبُ مفعولاً معه(١).

مثال ذلك قوله(٣):

وكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ(٤)

---

= الشاهد: (يحبها) حيث انتصب الضمير مفعولاً فيه توسعا.
معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢، الكامل ١/ ٥٠، المخصص ١٢/ ٢٤٣، ١٤/ ٧٥، أمالي ابن الشجري ١/ ٧، ٢٨٧، ٣/ ٢٢٦، الشرح الصغير ١٢٤، الشرح الكبير ٢/ ٦٣٨.

(١) الجزولية: ٦٢.

(٢) الأصل: ضربت.

(٣) القائل هو: كعب بن جعيل: «٠٠٠ - نحو ٥٥هـ».
وهو كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، عاش إلى زمن معاوية - رضي الله تعالى عنه -.
انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٦٤٩ - ٦٥٠، اللآلىء ٢/ ٨٥٣ - ٨٥٤، الخزانة ٣/ ٤٩ - ٥١».

(٤) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:
عَنِ المَاءِ إِذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا
الحران: العطشان شديد العطش، تقدد: تشقّق بطنُه لكثرة شرابه.
الشاهد: (وإياها) حيث جاء الضمير المنصوب المنفصل مفعولاً معه.
الكتاب ١/ ١٥٠، الأصول ١/ ٢١١، الجمل ٣١٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٨، الحلل ٣٦٦، المباحث الكاملية ١/ ٣١٣، شرح التسهيل ٢/ ٢٥١، التذييل والتكميل ٣/ ٢أ.



وقوله: وخبر ما(١).

مثاله: زيدٌ ما القائمُ إيَّاه.

وقوله: والمستثنى في حال السَّعة(١).

مثاله: زيدٌ قامَ القومُ إلا إيَّاه، وقال: في حال السَّعة؛ لأنَّ المنصوبَ المتَّصلَ ينتصبُ مستثنى في حال الضرورة كقوله(١):

ومَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ(٢)

## [نون الوقاية]

وقوله: ويلزمُه نونُ الوقايةِ في الفعل الماضي(٣).

مثاله: ضَرَبَنِي زيدٌ.

[وقوله](٤): وفي المضارع(٥).

مثاله: يَضْرِبُنِي زَيْدٌ.

وقوله: فيجوز الفكُّ والإدغام(٦).

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) بيت مفرد من البحر البسيط.
يروى: وما علينا، ويروى: حاشاك ديار، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: الخزانة ٥/ ٢٧٩.
الشاهد: إلاك، حيث جاء الضمير المتصل المنصوب مستثنى للضرورة.
الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، المفصل ١٢٩، شرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣، شرح الجمل ١/ ٤١٠، ٤٧٢، ضرائر الشعر ٢٦٢، شرح الكافية ٢/ ١٤، المغني ٢/ ٤٩٢، الخزانة ٥/ ٢٧٨ - ٢٨٠، شرح أبيات المغني ٦/ ٣٣٣ - ٣٣٥.

(٣) الجزولية: ٦٢، وقبله: «والمتصلُ المنصوبُ الموضعُ إن كانَ ياءَ المتكلم....».

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) الجزولية: ٦٢.

(٦) الجزولية: ٦٢، وقبله: «والمضارعُ الذي ليسَ رفعه بالنونِ، وتلحقُ معه في الفعل المضارع المرفوع بالنون فيجوز....».

مثال ذلك: يضربونَني[١] / ١٢٢أ وعليه قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾[٢] و﴿أَتُحَاجُونِّي﴾[٣] في قراءة من شدَّد[٤].

وقوله: ولا يلزم[٥].

مثاله قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُونِي﴾[٣]. في قراءة الأكثر[٦].

وقوله: وتلحق معه في إنَّ وأخواتها.

مثال ذلك: إنّي قائمٌ، وإنَّني قائمٌ، وكأنّي قائمٌ، وكأنَّني قائمٌ، ولكنّي قائمٌ ولكنَّني قائمٌ، ولعلّي قائمٌ ولعلَّني قائمٌ، وإثباتها في لعلَّ أقلُّ، وحذفُها أكثر[٧].

وقوله: إلا في ضرورة الشعر[٨].

---

(١) الأصل: فيضربونني. ولا وجه لهذه الفاء.
(٢) الآية بتمامها: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾. النمل: ٣٦.
(٣) تمامها: ﴿... فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾. الأنعام: ٨٠.
(٤) قرأ (أتمدونّي) بالتشديد حمزة ويعقوب. انظر: السبعة ٤٨٢، النشر ١/٣٠٣، إتحاف فضلاء البشر ٣٣٧.
قرأ (أتحاجونّي) بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٨٢، التيسير ١٠٤، النشر ٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠، إتحاف فضلاء البشر ٢١٢.
(٥) الجزولية: ٦٢.
(٦) قرأ بتخفيف النون نافع وابنُ عامر من السبعة، وابن ذكوان، واختلفت الرواية عن هشام، وهما من الرواة الذين رووا عن السبعة، انظر: المصادر السابقة في الهامش ٤.
(٧) انظر في أن لعلّي أكثر من لعلني: التسهيل ٢٥، شرح التسهيل ١/١٣٧.
(٨) الجزولية: ٦٢، وقبله: «ولا تلزمُ إلا في (ليت) فإنَّها لا تطرح معها...».



مثاله[١]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي[٢]

وقوله: واتصاله بالاسم[٣].

مثاله: غُلامِي.

وقوله: وحرفِ الجرِّ[٤].

مثاله: لي.

وقوله: في الأشهر[٥].

قال: في الأشهر لأنه قد جاء قليلاً[٦]:

أيُّها السَّائلُ عَنْهُ وعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِّي[٧]

---

(١) القائل هو: زيد الخير «... ـ ٩هـ».
أبو مكنف زيد بن مهلهل بن يزيد الطائي، كان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً، وفد على النبي ﷺ في وفد طيء، وسمَّاه ﷺ زيد الخير بعد أن كان يسمَّى زيد الخيل.
انظر: «الطبقات الكبرى ١/٣٢١، الأغاني ١٦/٤٦ ـ ٥٨، الخزانة ٥/٣٧٩ ـ ٣٨٠».
(٢) بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها:
تَذَكَّرَ وَطْبَةُ لَمَّا رآني ... أُقَلِّبُ صَعْدَةً مِثْلَ الهِلالِ
يروى: وأتلف، ويذهب بعض مالي.
الشاهد: حذف نون الوقاية مع ليتي في ضرورة الشعر.
الديوان ١٩٥، الكتاب ١/٣٨٦، المقتضب ١/٣٨٥، الأصول ٢/١٢٢، الحلبيات ٢٢١، سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، شرح المفصل ٣/٩٠، ١٢٣، ١٢٤، شرح الجمل ١/٤٣٥، ٤٧٢، شرح الكافية ٢/٢٣، الخزانة ٥/٣٧٥، ٣٨٠.
(٣) الجزولية: ٦٢، وقبله: «والمجرور كلُّه متصل...».
(٤) الجزولية: ٦٢.
(٥) الجزولية: ٦٢ ـ ٦٣، ونصه: «وتلحقُ به نونُ الوقايةِ مع ياءِ المتكلِّم في الأشهرِ، إذا اتَّصل بمن وعن وقد وقط».
(٦) لم أقف على قائله.
(٧) من بحر الرمل، وقد وهم من عدَّه من البحر المديد. انظر: المقاصد النحوية =

وقال[1]:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[2]

وهو عند سيبويهٍ ضرورة، مشبَّهةٌ بحسبي[3]، ولم يذكر مِني وَعني[4].

وقوله: وأنتَ في إلحاقِها معه متَّصِلاً بلدن مُخَيَّرٌ[5].

لحاقها بلدن عند سيبويه لازم[6].

وهذا الذي قاله هو قول الزجاج[7].

---

= ١/٣٥٢. ويروى: عنهم. وقيس هو: قيس بن عيلان أبو قبيلة من مضر. انظر: الخزانة ٥/ ٣٨١.

الشاهد: حذف نون الوقاية من (عني) و(مني) وذلك قليل.

المباحث الكاملية ١/٣١٨، ضرائر الشعر ١١٣، شرح التسهيل ١/١٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠، شرح الكافية ٢/٢٣، التذييل والتكميل ١/ ١٥٤أ، *المقاصد النحوية* ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤، الخزانة ٥/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(١) اختلف في قائله: فقيل: حميد بن مالك الأرقط. انظر: الخزانة ٥/ ٣٩٣، وقيل: أبو نخيلة عدن بن زائدة التميمي. انظر: تحصيل عين الذهب ١/ ٣٨٧.

(٢) بيت من الرجز بعده:

لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

الخبيبان: هما أبو خبيب عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب، وربَّما أراد عبدالله بن الزبير وشيعته. انظر: تلخيص الشواهد ١٠٨.

الشاهد: حذف نون الوقاية من (قدي) للضرورة.

الكتاب ١/٣٨٧، المحتسب ٢/ ٢٢٣، المفصل ١٣٩، الإنصاف ١/ ١٣١، شرح المفصل ٢/ ١٣١، ضرائر الشعر ١١٣، شرح التسهيل ١/ ١٣٧، شرح الكافية ٢/ ٢٣، ٧٢، الخزانة ٥/ ٣٨٢ـ ٣٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر أيضاً: الكتاب ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٥) الجزولية: ٦٣.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٦.

(٧) الزجاج: «٢٣٠ ـ ٣١١هـ. =





وقوله: فيما يعني الإنسانَ التفرقةُ بين أشخاصِه[1].

يعني فيما يألفهُ الإنسانُ من جنسِه كزيدٍ وعمرٍو، أو من غيرِ جنسِه كضُمْران[2] وكَسَابِ[3].

وقوله: إلا معرفةَ جنسه[4].

يعني فيما لا يُتَّخَذ ولا يُؤْلَفُ من الحيوان كأُسَامَةَ[5] وقُثَم[6] وجَعَارِ[7]، والمعاني: كسُبْحان: علم التسبيح، وزَوْبَر[8] علم للكلية

---

= *أبو إسحاق* إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، أخذ عن ثعلب في صباه، ثم تحول إلى المبرد، كان ديناً صالحاً فاضلاً حسن العقيدة.

انظر: «تاريخ بغداد ٦/ ٨٩ ـ ٩٣، معجم الأدباء ١/ ٥١ ـ ٦٣، إنباه الرواة ١/ ١٥٩ ـ ١٦٦». وانظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠٣.

(١) الجزولية: ٦٣، وقبله: «العلم ضربان: ضرب منه للفرق بين الأشخاص، وضرب منه للفرق بين الأجناس، فالأول....».

(٢) ضُمران بضم الضاد وفتحها: اسم كلب. انظر: الصحاح ٢/ ٧٢٣، اللسان ٤/ ٤٩٣ (ضمر).

(٣) كَسَابِ: كقَطَامِ اسم كلبة أيضاً. انظر: الصحاح ١/ ٢١٣، اللسان ١/ ٧١٧ (كسب).

(٤) الجزولية: ٦٣.

(٥) أُسَامة: علم على الأسد. انظر: الصحاح ٥/ ١٨٦١، اللسان ١٢/ ١٨ (أسم).

(٦) قثم: علم على الذيخ، وهو الذكر من الضباع. انظر: الصحاح ٥/ ٢٠٠٥ ـ ٢٢٠٦، اللسان ٢/ ٤٦٢. (قثم).

(٧) جَعَار: اسم للضبع لكثرة جعرها، انظر: الصحاح ٢/ ٦١٤، واللسان ٤/ ١٣٩ (جعر).

(٨) زوبر: اسم علم للكلية، وقد جاء في التنبيه والإيضاح لابن بري ٢/ ١٢٧ ما نصه: «ولم يذكر الجوهري ما الذي منع (زوبر) من الصرف؟ والذي منعه من الصرف أنه اسم علم للكلبة مؤنث».

وورد هذا النص في اللسان ٤/ ٢١٧ (زبر)، والذي ظهر لي أنه اسم علم للكلية، ويدل على هذا ما يأتي:

أ ـ ذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ زوبر في قسم المعاني، =

وشبه ذلك.

وقوله: والمركَّبُ إلى جملةٍ في الأصل[(١)].

مثاله: تَأَبَّطَ شَرًا وبَرقَ نَحْرُه.

وقوله: واسمينِ جُعلا اسماً واحداً[(٢)].

مثاله: بعلبك.

وقوله: إلى كنيةٍ[(٣)].

مثاله: أبو بكرٍ.

[وقوله][(٤)]: وغيرِ كُنْية[(٢)].

مثاله: امرؤ القيس.

وقوله: من الجنس العين[(٢)].

مثاله: أَسَدٌ.

[وقوله][(٤)]: ومن الجنس غير العين[(٢)].

مثاله: فَضْلٌ.

---

= ولو كان علماً للكلية لذكره في القسم السابق مع أسامة وقثم وجعار ونحوها.

ب ـ أن من معاني (زوبر) الأخذ جميعاً، قال الجوهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «أخذت الشيء بزوبره وبزأبره وبزغبره: إذا أخذته كله، ولم تدع منه شيئاً، قال ابن أحمر:

إذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرا

أي نسبت إليَّ بكمالها» الصحاح ٢/٦٦٧.

جـ ـ إثبات معنى بكليتها وأجمعها لزوبر، وأن زوبر علم معنوي للكلية عند عدد من العلماء منهم ابن جني في الخصائص ٢/١٩٨، المبهج ٢٧، وغيره، انظر أيضاً: المفصل ١٠، المرتجل ٢٩٢، شرح المفصل ١/٣٧ ـ ٣٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/٩١، التخمير ١/١٧٩.

(١) الجزولية: ٦٣، وقبله: «ثمَّ ينقسم الشخصيُّ أيضاً إلى مفردٍ ومركبٍ....».

(٢) الجزولية: ٦٣، وقبله: «وإلى غير جملة، وغير الجملة إلى مضاف ومضاف إليه....».

(٣) الجزولية: ٦٣.

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.



[وقوله][(١)]: ومن المشتقِّ من الجنس[(٢)].

مثاله: يزيدُ، ويعني أنَّه منقولٌ من الفعلِ الذي هو مشتقٌّ من الجنسِ الذي هو الزيادة.

وقوله: فالمقيسُ: ما له وزنٌ في النكرات[(٢)].

أي نظيرٌ بدليل قوله بعده /٢٢ب: «ما خرجَ عن حكمِ نظيرِه»[(٢)] في غيرِ المقيس.

وقوله: وهو إمَّا صحيحٌ فيه ما يوجبُ إعلالَه[(٢)].

مثاله: حَيْوَة[(٣)]؛ لأنَّ كلَّ ياءٍ وواوٍ اجتمعتا وسبقَ أحدُهما بالسكونِ، أوجبَ ذلك قلبَ الواو ياءً[(٤)]، إلا ما شذَّ[(٥)].

وقوله: أو مفكوكٌ فيه كذا[(٦)].

مثالُه: مَحْبَبٌ، لمكانِ اجتماعِ المثلينِ، ولا مُوجِبَ لإظهارِهما ولا مسوِّغَ[(٧)].

وقوله: أو مفتوحٌ فيه ما يوجبُ كسرَه في النكراتِ[(٢)].

مثاله: مَوْرَق[(٨)] اسمُ رجلٍ؛ لأنَّ ما فاؤهُ واوٌ من مَفْعِل إنَّما تكونُ

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٦٤.

(٣) ممن سمِّي بهذا الاسم: حَيْوَةُ بنُ جَرْول الكندي. انظر: صفة الصفوة ٤/٢١٣ ـ ٢١٤، وفيات الأعيان ٢/٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٥، ٧٣٥، شرح الشافية ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٥) كحيوة كما سبق وضَيْون.

(٦) الجزولية: ٦٤، ونصه: «ومفكوكٌ فيه ما يجبُ إدغامُه في النكرات».

(٧) قال ابنُ جنِّي ـ رحمه الله تعالى ـ: «مَحْبَبٌ كان قياسه (مَحَبّ)؛ لأنه مَفْعَل، من المحبة؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب) فيكون فعللاً منه» المبهج ١٩.

(٨) الأصل: مودن.

عينُه مكسورةً(١) إلا ما شذَّ(٢).

وقوله: وقد يكونُ العلمُ بالغلبة(٣).

أي لا يكونُ علماً في أصلِ وضعِه، ولكنه يغلَّبُ على ما يستعملُ له، حتى لا يحتاجُ فيه إلى إحالةٍ على أمرٍ متقدِّمٍ، ولكنَّه يصير علماً له، يعلمُ المراد به من غير إحالة كما يعلم بالعلم.

وقوله: كالدَّبُران(٤).

كأنه كان الدَّابر، ثم غُيِّر فرقاً بينه وبين جنسٍ آخر، ثم جُعِلَ علماً.

وقوله: كالثُّريَّا(٥).

كأنه كان الثَّرْوَى، ثم غُيِّرَ فرقاً بينه وبين جنسٍ آخرَ، ثم جعل علماً.

**[الموصول واسم الإشارة]**

وقوله: المبهم(٦).

يعني به الموصولَ، وكذلك تعرُّفُ اسمِ المشارَ إليه بالإشارةِ إلى واحدٍ بعينه(٧).

---

(١) قال ابن جني ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما فاؤه واوٌ لا تبني العربُ منه (مَفْعَلاً) بفتح العين، إنما ذلك بكسرها ألبتة نحو: مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِدة ومَوْعِدَة» المبهج ٢٢.

(٢) مثل: مَوْرَق ومَوْهَب ومَوْظَب ونحوها، مما جاء واويَّ الفاء مفتوحَ العين.

(٣) الجزولية: ٦٤.

(٤) والدبران: كوكبٌ أحمر مضيء على إثر الثريا، وسمي دبراناً لدبوره الثريا. انظر: المخصص ٩/١٠.

(٥) الجزولية: ٦٤.
والثُّريا: ستةُ كواكبَ، ولا يتكلمون بها مكبَّرة، وهي تصغيرُ ثروى مشتقٌ من الثروة في العدد. انظر: المخصص ٩/٩ ـ ١٠.

(٦) الجزولية: ٦٥، وقبله: «المبهم: نعني به الموصولَ واسمَ المشارِ إليه».

(٧) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإنَّما صارت معرفةً؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته» الكتاب ١/٢٢٠.



وتعرُّفُ الموصولِ مختلفٌ فيه: فقيل: بالصِّلة، وهو مذهبُ الفارسيِّ، والألف واللام في الذي والتي زائدة(١).

وقيل: تعرُّفُ الذي والتي بالألف واللام، وباقيها بكونه في معناها(٢).

**[المعرَّف بالألف واللام]**

وقوله: لا في معرض الحوالة على معهودٍ(٣).

أي لا في معرض الحوالةِ على واحدٍ معهودٍ نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة(٤).

وقوله: على معهودٍ ذكراً(٥).

مثاله: لقيتُ رجلاً فضربتُ الرجلَ، وفضربته.

وقوله: أو علماً(٦).

مثاله: لقيتُ الرجلَ، إذا أردت به مَنْ تقدَّمَ بينك وبين مخاطبك فيه عهدٌ، ولقيتُهُ إذا علم من يعودُ إليه.

وقوله: ويفيد مضمرُ الاسم الذي هما فيه ما يفيد مظهره؛ لأنَّه إحالةٌ على متقدم ذكراً وعلماً(٦).

---

(١) قال الفارسي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ألا ترى أن تعرف (الذي) بالصلة لا بالألف واللام، وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرف به لازماً لا يجوز إلقاؤه» الحجة ١/١١٣ ط: القاهرة، ١/١٥٢ ط: دمشق.

(٢) هذا مذهب الأخفش. انظر: شرح الجمل ٢/١٣٥.

(٣) الجزولية: ٦٥، وقبله: «الألف واللام ضربان: جنسيتان وعهديتان، الجنسيتان: هما الداخلتان على الاسم....».

(٤) المراد هنا أنَّ جنس الرجل خيرٌ من جنس المرأة.

(٥) الجزولية: ٦٦، وقبله: «والعهديتان: هما الداخلتان عليه في معرض الحوالة....»..

(٦) الجزولية: ٦٦.

يفيدُ المضمرُ في ذلك ما يفيدُ المظهرُ إذا عُلِمَ على من يعود.

وقوله: ويعرضُ في الجنسيَّةِ / ٢٢٣أ الحضور[١].

مثالُه: جاءني هذا الرجلُ، لأنك جئت بقولك: الرجلُ، بياناً للجنس الذي أبهم هذا عليه وعلى غيره، وعرض في اسم الجنس في ذلك الحضور لجريه على اسمٍ هو للحاضرِ وهو هذا.

وقوله: وفي العهدية الغلبة[١].

مثاله: الصَّعِق[٢].

وقوله: ولمح الصفة[١].

مثاله: الحارث والفَضْل.

## [ نعت المعارف والنعت بها ]

وقوله: المضمَرُ لا ينعَتُ[١].

لأنَّ ما يفسِّرُه يعيِّنُه، والنعتُ إنَّما هو أصلُ وضعِه للفرقِ بين المشتركَين في الاسمِ، فتفسيرُه يقومُ مقام ذلك، فيغني عن النعتِ، ثم منع نعت المدحِ والذَّمِّ حملاً على نعتِ البيان.

وقوله: المبهمُ ينعتُ بالألفِ واللام للجنس[٣].

أي لبيانِ الجنسِ الذي أبهمَ عليه هذا من غيرِه، ثم يخصُّه من بين الجنسِ الحضور الذي عرضَ في الألف واللام الجنسية.

(١) الجزولية: ٦٦.

(٢) الصعق: هو خويلدُ بنُ نفيلِ بن عمرو بن كلاب؛ رمي بصاعقة قتلته. انظر نسبه وخبره في: الاشتقاق ٢٩٧، جمهرة أنساب العرب ٢٨٦، الخزانة ١/ ٤٣٠.

(٣) الجزولية: ٦٧.



وقوله: مما يخصُّ الجنسَ المقصود[١].

لأنَّه إذا وقَع الإشكالُ في اسم الإشارةِ، فأوَّلُ ما يقعُ في الجنس، فحقُّه أن يُبَيَّنَ أولاً، ثم يؤتى بالنعت الذي يخصُّه من غيره من الجنس، ولا يحذفُ اسمُ الجنس إلا أن يكون النعتُ مما يخصُّ الجنسَ المقصود فيدلُّ نعتُه عليه[٢].

وقوله: والمضافُ إلى المعرفة[٣].

يريدُ الذي هو مساوٍ له أو دونه، وإلا فالمضافُ إلى ما فيه الألف واللامُ لا ينعتُ باسمِ الإشارة.

وقوله: وبما أضيف إلى مثله[٤].

يريدُ مما فيه الألفُ واللامُ.

وقوله: المضاف إلى المعرفةِ ينعتُ بمثله[٥].

يريد مما هو مساوٍ له أو دونه، وإلا فالمضافُ إلى المبهم لا ينعَتُ بالمضاف إلى العلم ولا المضاف إلى ما فيه الألف واللام.

[وقوله][٦]: ينعتُ بالمضافِ إلى المبهم[٥].

(١) الجزولية: ٦٧.

(٢) اعترض على هذا الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في الشرحين الصغير والكبير، بعد أن قدَّم لهذا الاعتراض بقوله: قال بعضُهم، وأشارَ إلى أنه غيرُ لازم؛ لأنَّ الإشكال ربما لا يقع في الجنس ويقع في غيره. انظر: الشرح الصغير ١٣٤أ، الشرح الكبير ٢/ ٦٥٨.

(٣) الجزولية: ٦٧، وقبله: «وينعت به ـ يعني المبهم ـ العلم والمضاف إلى المعرفة».

(٤) الجزولية: ٦٧، وقبله: «ذو الألف واللام ينعت بمثله...».

(٥) الجزولية: ٦٨.

(٦) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

يريدُ ما لم يكن مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ، يعني المضافَ إلى المعرفةِ المنعوت.

وقوله: وما أضيف إلى المعرفة[١].

يريد أيضاً مما هو مساوٍ له أو دونه.

## [مراتب المشار إليه]

وقوله: وتثنيته في الرفع ذانك[١].

لا فرق بين ذانِّك وذانك؛ بل هما لغتان في معنى واحد، أعني التشديد والتخفيف[٢]، /٢٣ب وقوله: والجمع أولئك[١].

ولا فرق بين أولئك وأولاك، هما لغتان في معنى واحد[٣]، يعني المدَّ والقصر.

وقوله: وتثنيتها في الرفع تانك[٤].

لا فرقَ بين تانِّك وتانِك، والتشديد والتخفيف بمعنى واحد.

وقوله: والجمع أولئك[٤].

لا فرق بين أولئك وأولاك، والمدُّ والقصرُ بمعنى واحد.

---

(١) الجزولية ٦٨.

(٢) ذانِّكَ وذانك لغتان للعرب. انظر: إصلاح المنطق ٣٨٢، تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤.

(٣) انظر هذا في: إصلاح المنطق ٣٨٢، شرح الجمل ١/ ٢٠٢.

(٤) الجزولية: ٦٩.



# بابُ [العطفِ]

## [عطفُ البيانِ]

قولُه: على اسمٍ دونَه في الشهرة[١].

لا يشترطُ هذا فيه، وإن كان بعضهم قد شرطه[٢]، بل قد يجري على اسمٍ دونه في الشهرة، وقد يجري على اسم مساوٍ له، وعلى اسم أشهر منه[٣]، كما يكونُ ذلك في البدل؛ لأنَّ البيانَ يقعُ بكلِّ ذلك، فصحَّ عطفُ البيان في [ذلك] كلِّه، ولم يلتفت في ذلك إلى كونِ التابعِ أعرفَ؛ لأنَّ التبعيةَ فيه غيرُ أصلية، فلم يلتفت إليها، ولا عمل عليها، ولا فرق بينهما[٤]، إلا أنَّ عطفَ البيانِ ليس في تقدير الحلولِ محلَّ

---

(١) الجزولية: ٧٠، وقبله: «عطف البيان: هو الاسم الجاري...».

(٢) كالجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ هنا، وابن عصفور. انظر: شرح الجمل ١/ ٢٩٤، المقرب ١/ ٢٤٨.

(٣) قال ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يمتنع كونُه أخصَّ من المتبوع على الأصحِّ» التسهيل ١٧١، انظر أيضاً: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٤) قال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «زعم أكثر المتأخرين أنَّ متبوعَ عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه، أو يكون أعمَّ منه، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، فليكن العطف كذلك، وهذا مذهب سيبويه فإنه أجاز في (ذا الجمة) من يا هذا ذا الجمة أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً» التذييل والتكميل ٣/ ١٣٤ب.

الأوَّلِ، والبدلُ في تقديرِ ذلك[١].

وقوله: لمانعٍ فيه[٢].

المانعُ الذي فيه من النعتِ هو كونُه غيرَ مشتقٍّ[٣].

وقوله: والمقصودُ من الاسمين الأوَّلُ[٤].

إنَّما كانَ ذلك؛ لأنَّ الثاني إنَّما أُتِيَ به لبيان الأول، والأولُ هو المقصود كما في النعت.

وقوله: والفرقُ بينه وبين البدل ما شابه النعت[٥].

قد يريدُ به ما شابهَ به النعتَ، فيما تقدَّم ذكره من جريانِه على اسم دونَه في الشهرةِ، ولا فرقَ بينهما في المعنى من هذه الجهة، لما تقدَّمَ ذكره، من أنَّه لا يشترطُ فيه ما قدَّمَ ذكره، وقد يريد أنَّ عطفَ البيانِ لبيانِ الأوَّل، والبدلُ الاسمانِ فيه على تقدير حلول الثاني محلَّ الأوَّلِ[٦]، وهذا أحسنُ.

وقوله: في اللفظِ يقعُ في بابِ النداء[٤].

مثاله: يا أخانا زيدٌ في البدلِ[٧]، ويا أخَانا زيداً في عطف

(١) انظر هذا في: المقتضب ٤/٢١١، الأصول ٢/٤٦، المفصل ١٢١، شرح الجمل ١/٢٧٩ ـ ٢٨٠، البسيط ١/٣٨٧.

(٢) الجزولية: ٧٠، وقبله: «إلا أنه لا يكون نعتاً....».

(٣) النعتُ يكونُ بالأسماءِ المشتقَّةِ، وعطفُ البيان يكونُ بالأسماء الجامدة. انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٤٢١، شرح الجمل ١/٢٩٤، المقرب ١/٢٤٨.

(٤) الجزولية: ٧٠.

(٥) هذا النص لم يرد في الجزولية المطبوعة، ولا في نسختيها المخطوطتين اللتين وقفت عليهما، وقد ذكره العطار ـ رحمه الله تعالى ـ في المشكاة والنبراس ١/١٧١، وأشار إلى أنه ثبت في بعض نسخ الجزولية.

(٦) انظر ما سبق في هـ١.

(٧) لأنَّ البدل على نية تكرار العامل أو طرح المبدل منه، وإقامة البدل مقامه، =



البيان[١]، لما ذكرنا من افتراقهما في الحلولِ محلِّ الأول.

وقوله: في بابِ اسمِ الفاعلِ المعرَّفِ بالألف واللام[٢].

مثاله: الضاربُ الرجلِ زيداً في البدل، والضاربُ الرجلِ زيدٍ في عطف البيان، ولا يصحُّ على البدل لأنه /٢٤أ لا يحلُّ محلَّ الأولِ إذا كان مجروراً، كما يحلُّ محلَّه إذا كان منصوباً[٣].

## [عطف النسق]

وقوله ـ في باب العطف ـ: ولا مع بل في الإيجابِ والأمرِ نفيٌ ونهيٌ[٤].

مثال ذلك: قامَ زيدٌ لا بل عمرٌو، واضربْ زيداً لا بلْ عَمْراً.

وقوله: وفي النفي والنهي تأكيدٌ[٤].

مثاله: ما قامَ زيدٌ لا بل عمرٌو، ولا تَضرِبْ زيداً لا بل عَمْراً.

وقوله: من مخالفة ما بعدها لما قبلَها[٥].

يعني في النهي والإيجاب.

وقوله: لفظاً ومعنى[٤].

مثاله: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو قائمٌ.

= فيتعين ضمُّه حينئذٍ.

(١) عطف بيان من (أخانا) فانتصب.

(٢) الجزولية: ٧٠.

(٣) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله؛ لأنَّ الألف واللامَ منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام، وقد قال به قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجلِ شبهوه بالحسن الوجه» الكتاب ١/٩٣.

(٤) الجزولية: ٧١.

(٥) قال الجزولي ـ رحمه الله تعالى ـ متحدثاً عن لكن: «ويلزمُ في المخففةِ ما يلزم =

وقوله: أو معنى دونَ لفظٍ[١].

مثاله: انطلقَ زيدٌ لكنْ عمرٌو مقيمٌ.

[أم]

وقوله: وهي التي ما قبلَها مع ما بعدها كلامٌ واحدٌ[٢].

يريد: أو في تقديرِ ذلك نحو: أَقَامَ زيدٌ أم قَعَدَ؟ لأنّه في تقديرِ أيُّ هذين كانَ من زيدٍ.

وقوله: وما قبلَها معتمِدٌ على همزةِ الاستفهامِ[١].

خصَّها بذلك؛ لأنَّها لا تقعُ بعدَ غيرِها من أدواتِ الاستفهامِ[٣]، أعني المتَّصلة.

وقوله: المعادلُ بينهما مفرداً كانَ.

مثال ذلك: أزيدٌ قامَ أم عَمْرٌو؟

وقوله: أو جملة في معنى المفرد[١].

مثاله: أزيدٌ قامَ أمْ قَعَدَ؟ وأقَامَ زيدٌ أم قَعَدَ؟

وقوله: فإن اختلَّ منها أحدُ الشرطين[٤].

---

= في العاطفة من مخالفة....».

(١) الجزولية: ٧١.

(٢) الجزولية: ٧١، وقبله: «ومنها: أم المتصلة، وهي....».

(٣) قال الفارسيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «لا تعادلُ (أم) حرفاً من حروف الاستفهام سوى الألف، فتكون معه بمنزلةِ (أيهما وأيهم) وإنما جاز ذلك في الألف ولم يجز في (هل)؛ لأنَّ الألفَ قد يقع حيث تريد الإثبات والتقرير، ولاتريدُ التفهم والاستعلام.... ولا يكون ذلك في (هل)». البصريات ١/٧١٧ ـ ٧١٨، وانظر: الأصول ٢/٥٩، المسائل المنثورة ٢٠٨، الأزهية ١٢٤، سفر السعادة ٢/٧٥١.

(٤) الجزولية: ٧١، وبعده: «فهي منفصلة، ومعناها معنى بل وهمزة الاستفهام معاً».



مثال اختلالِ الشرطِ الأوّلِ[١]: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو في السوق؟، ومثال اختلال الشرط الثاني[٢]: هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو قاعدٌ؟

[أوْ وإمّا]

وقوله: وكلتاهما يكون في غير الطلب للشكّ والإبهام[٣].

فمثال ما هما فيه للشك في غير الطلب: قامَ زَيْدٌ أو عَمْرٌو، وقَامَ إمّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو، إذا لم يُعْرَف القائم، ومثال ما هما فيه للإبهام في غير الطلب: قَامَ إمَّا زَيدٌ وإمَّا عمرٌو، إذا أردتَ أن تُبْهِمَ، ولا تعرِّفَ من القائم وأنت عارفٌ به، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾[٤].

وقد يكونان في غيرِ الطلبِ على غيرِ هذين الوجهين، كلاهما فيه في التنويع[٥].

وقوله: وفي الطلب للتخيير والإباحة[٦].

مثالُ ذلك في التخيير /٢٤ب: خُذْ من مالي إمَّا دِرْهَماً وإمَّا

---

(١) وهو كون ما قبلها مع ما بعدها كلاماً واحداً.

(٢) وهو كونها معتمدة على همزة الاستفهام.

(٣) الجزولية: ٧٢.

(٤) تمامها: ﴿.... فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾: يونس: ٢٤.

(٥) ويسمّى تقسيماً أو تفريقاً أو تفصيلاً.
انظر: التبيان ١/٤٣، ١٠٥، التسهيل ١٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٠، الجنى الداني ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
ومن النحويين من يجعل التفصيل قسيماً للتنويع والتقسيم. انظر: المباحث الكاملية ١/٣٦٨.

(٦) الجزولية: ٧٢.

ديناراً، أو خُذْ من مالي دِرْهَماً أو ديناراً، ومثال ذلك في الإباحة: جالسْ إمَّا الفقهاء وإمَّا الزهادَ، وجالسِ الفقهاء أوْ الزُّهَّاد.

وقد تكون (أو) في الطلب على غير هذينِ الوجهينِ كقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿كُونُوا هُوداً أو نَصَارى﴾[1].

(١) تمامها: ﴿... تَهْتَدُوا قُلْ: بَلْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ومَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِينَ﴾. البقرة: ١٣٥.



## باب [التوكيد]

قوله: التوكيدُ تكريرٌ وإحاطةٌ[1].

يريدُ التوكيد الذي يُبَوَّبُ له في النحوِ، وإلاَّ فأنواعُ التوكيدِ أكثرُ ممَّا ذكر، ألا ترى أنَّ التوكيدَ يكونُ بإنَّ وبالقسمِ وبالمفعولِ المطلقِ، ولم يذكرْ شيئاً منها في البابِ.

وقوله: ويتبع الاسمُ[2].

مثاله[3]:

يَـا نَـضْـرُ نَـضْـرٌ نَـضْـراً[4]

(١) الجزولية: ٧٣.

(٢) الجزولية: ٧٣، وقبله: «فتكريرُ اللفظِ أن تعيدَه على نحوِ ما تقدَّمَ....».

(٣) القائل هو: رؤبة «٠٠٠ ـ ١٤٥هـ».

أبو الحجاف أو أبو محمد رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، راجز كوالده، كان مقيماً بالبصرة عالماً باللغة وغريبها وحواشيها، خرج من البصرة لما نشبت الفتنة بين الحسن بن الحسن والمنصور، توفي بالبادية.

انظر: «الشعر والشعراء ٢/ ٥٩٤ ـ ٦٠١، وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥، الخزانة ١/ ٨٩ ـ ٩٣».

(٤) جزء من بيت رجز أوله:

لَـقَـائـلٌ يـا نَـضْـرُ

وقبله:

إنِّـي وَأَسْـطَـارِ سُـطِـرْنَ سـطـراً =

وقد يكونُ هذا غيرَ تأكيدٍ(١).

وقوله: والفعلُ(٢).

مثاله: قُمْ قُمْ.

[وقولُه](٣): والحرف(٢).

مثاله: نَعَمْ نَعَمْ، ولا لا، قال جميل(٤):

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً(٥)

---

= في البيت روايات متعددة ذكرتُها وتوجيهها في الشرح الكبير ٢/ ٦٧٦.

الشاهد: تكرار (نصر نصرا) تأكيد لفظي، فنصر الثاني رفع إتباعاً للفظ، والثالث نصب إتباعاً لمحل الأول.

الديوان ١٧٤، الكتاب ١/ ٣٠٤، المقتضب ٤/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، الأصول ١/ ٣٤٤، ٣٣٥، الخصائص ١/ ٣٤٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٢، أسرار العربية ٢٩٧، شرح المفصل ٢/ ٣، ٣/ ٧٢، شرح الجمل ١/ ٢٩٦، شرح الكافية ١/ ١٣٨، المغني ٢/ ٤٣٤، المقاصد النحوية ٤/ ١١٦ ـ ١١٩، الخزانة ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٤، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(١) حمل على عطف البيان، وأنه ليس تأكيداً، قال بهذا عدد من النحويين منهم: ابن السراج في الأصول ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، والفارسي في الإيضاح العضدي ٢٩٢، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٩، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٢.

(٢) الجزولية: ٧٣.

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٤) جميل بثينة: «٠٠٠ ـ ٨٢هـ».

أبو عمرو جميل بن عبدالله بن معمر بن صباح الظبياني العذري القضاعي، صاحب بثينة، أحد عشاق العرب المشهورين، علق بثينة وهو غلام، فلما كبر خطبها، فَرُدَّ عنها، وأخباره معها مشهورة.

انظر: «الأغاني ٧/ ٧٢ ـ ١٠٤، المؤتلف والمختلف ٧٢، ١٦٨، وفيات الأعيان ١/ ٣٦٦ ـ ٣٧١».

(٥) بيت مفرد من البحر الكامل. =



وقوله: ويَتْبَعُ الاسمُ المعرفةُ مطلَقاً(١).

يعني منصرِفاً كان أو غيره.

وقوله: والتجزُّؤُ بحسبِ العامل والمعمول(٢).

يعني أنَّك إذا قلت: قامَ زيدٌ، فزيدٌ لا يتجزّأ في القيام، فلا يتبعه توكيدُ الإحاطةِ، وإذا قلتَ: رأيتُ زيداً، فزيدٌ يتجزّأ في الرؤية(٣)، فيتبعُه توكيدُ الإحاطةِ.

وقوله: وللواحد المذكَّرِ منها كلُّه إلى أبتع(٤).

[الذي بينهما](٥) أجْمَعُ أكْتَعُ أبْصَعُ.

وقوله: وللاثنين كلاهما فقط(٤).

هذا مذهبُ البصريين، والكوفيُّون يقولون: كلاهما أجْمَعَانِ أكْتَعَانِ أبْصَعَانِ أبْتَعَانِ(٦)، والصوابُ الأوَّلُ.

---

= الشاهد: حيث أكّد (لا) تأكيداً لفظيًا فكررها.

الديوان ٧٩، المباحث الكاملية ١/ ٣٨٧، شرح الجزولية ٢/ ٦٦٨، شرح الكافية ١/ ٣٣٢، المقاصد النحوية ٤/ ١١٤ ـ ١١٥، التصريح ٢/ ١٢٩، الخزانة ٥/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(١) الجزولية: ٧٣.

(٢) ليس هذا النصُّ في الجزولية المطبوع، ولا في النسختين الخطيتين اللتين وقفت عليهما.

(٣) قال الأبذي ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنَّ زيداً يتجزأ في الرؤية، ولا يتجزأ في المجيء ولا القيام». شرح الجزولية ٢/ ٦٨٩.

(٤) الجزولية: ٧٤.

(٥) تكملة يستقيم بها النص، ومكانه كلمة غير واضحة في الأصل.

(٦) انظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين في: إصلاح الخلل ٩٥ ـ ٩٦، شرح الجمل ١/ ٢٦٤، التسهيل ١٦٥، البسيط ١/ ٣٧٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٧٠، المساعد ٢/ ٣٨٩.

وقوله: كلُّهم إلى أبتعين(١).

الذي بينهما أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ.

وقوله: وللاثنتين كلتاهما(٢).

الاختلافُ هنا كالاختلافِ في الاثنين المذكرين.

وقوله: وإن شئتَ كانَ لفظُ ما تجريه على جماعةِ المؤنَّثِ من الإحاطةِ كلفظِ ما تجريه على الواحدِ منها(٣).

في الجمع الكثير الأوَّل، وفي الجمعِ القليل الثاني، مثاله: رأيتُ الهنداتِ كلَّها جَمْعاءَ /٢٥أ كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ بَتْعَاءَ، ووجه ذلك أنَّه حملَ الكلامَ على معنى الجماعةِ فقالَ: رأيت الهنداتِ كلَّها جَمْعَاءَ كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ بَتْعَاءَ، كما يقولُ: رأيتُ الجماعةَ كلَّها جَمْعَاءَ كَتْعَاءَ، وتجيءُ على قياس هذا القول أن يقالَ في جماعة المذكَّر العاقل: جاءتِ الرِّجالُ كلُّها جَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَتْعَاءُ بَصْعَاءُ على معنى الجماعة أيضاً، وهذامسوّغ، قال حسان:

وقَـالَ الله قَـدْ يَـسَّـرْتُ جُـنْـداً    هُـمُ الأنْـصَارُ عُـرْضَـتُـهَا اللِّقَاءُ(٤)

إلا أنَّ هذا لا يكونُ إلا في جمعِ التكسيرِ من جمعِ المذكَّر، ولا

(١) الجزولية: ٧٤، وقبله: «وللجميع بشرط العقل...».

(٢) الجزولية: ٧٤.

(٣) الجزولية: ٧٤ ـ ٧٥.

(٤) من البحر الوافر، من قصيدة في مدح الرسول ﷺ مطلعها:

عَـفَـتْ ذاتُ الأصَابِـعِ فَـالـجِـوَاءُ    إلـى عَـذْرَاءَ مَـنْـزِلُـهَـا خَـلاءُ

الأصابع والجواء وعذراء أسماء مواضع في بلاد الشام. انظر: الخزانة ٩/ ٢٣٣.

الشاهد: (عرضتها) حيث عاد الضمير المؤنث على الأنصار ـ رضي الله عنهم ـ على إرادة معنى الجماعة.

الديوان ٦٢، المباحث الكاملية ١/ ٣٩٣، شرح الجزولية ٢/ ٦٩١، تعليق الفرائد ٢/ ٣٧، الخزانة ٩/ ٢٣٢، نتائج التحصيل ٢/ ٥٥٠.



يكون في جمع السلامة منه، فلا يقالُ: جاءني الزيدون كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، وقد تقدَّمَ الفرقُ بين جمع التكسير وجمع السلامةِ في التأنيث في باب الفاعل(١)، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك، وهل يقال: جاءني الرجالُ كلُّهُمْ جمعُ كتعُ بصعُ بتعُ، فتُجْري على جماعة المذكر ما تُجري على جماعة المؤنث فأقول فيه: إنَّه جائزٌ على تأويل الجماعات، وأنشد بعضهم في ذلك لجرير:

أقْـبَـلْـنَ مِـنْ ثَـهْـلانَ أوْ وَادِي خِيَـمْ    عَلَى قِلاَصٍ مِثْلِ خِيْطَانِ السَّلَمْ(٢)

ولا ينبغي أن يحملَ جمعُ المذكَّر على لفظِ المؤنَّثِ المفردِ، ولا لفظ المجموع إلا إذا كانَ مكسَّراً، فإن كان سالماً لم يحمل عليه لفظُ التأنيثِ أصلاً.

وقوله: وحكمُ جمعِ المذكَّرِ غيرِ العاقل كحُكْمِ جمع المؤنَّثِ(٣).

يعني في الوجهين اللذين ذكرناهما، بخلافِ جمع المذكَّر العاقلِ، لجواز الوجهين في هذا النوع على الإطلاق، وهو في جمع المذكَّرِ

(١) انظر ما سبق ص: ١٩٤.

(٢) مطلع أرجوزة في مدح الحكم بن أيوب الثقفيّ ابن عمّ الحجاج وصهره، ورواية الديوان:

أقْـبَـلْـنَ مِـنْ جَـنْـبَـي فِـتَـاخٍ وإضَـمْ

ثهلان: جبل لباهلة، ثم غلبت عليه بنو نمير، خيم: جبل يناوحه من طرفه الأقصى، فتاخ: موضع بأطراف الدهناء مما يلي اليمامة، إضم: وادٍ دون المدينة، وقيل: جبل، قلاص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، خيطان: جمع خوط، وهو الغصن. انظر: الخزانة ٥/ ١٦٦ ـ ١٦٧.

الشاهد: (أقبلن) حيث عادت النون ـ وهي ضمير لجماعة الإناث ـ على الرجال؛ على إرادة معنى الجماعة.

الديوان ١/ ٥١٢، الكامل ٢/ ٦٤٧، ٣/ ١١٠٩، المباحث الكاملية ١/ ٣٩٤، شرح الكافية ١/ ٣٣٤، الخزانة ٥/ ١٦٣ ـ ١٦٩.

(٣) الجزولية: ٧٥.

العاقلِ على التفصيلِ المتقدِّم.

وثبتَ في بعض النسخ: وفائدة تكرير اللفظ رفع توهُّم المتكلِّم أنَّ السامعَ لم يسمع ما ذُكِرَ، وفائدةُ تكريرِ المعنى رفعُ توهُّمِ السَّامعِ أنَّ المتكلِّم تَجَوَّزَ في كلامه، وفائدةُ الإحاطةِ رفعُ توهُّمِ السَّامع /٢٥ب أنَّ المتكلِّمَ وضعَ الأعمَّ في كلامِه موضعَ الأخصّ(١).

---

(١) انظر: المباحث الكاملية ١/ ٣٨٥، المشكاة والنبراس ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣.



## باب [البدل]

قوله: وبدلُ الشيء من الشيء.... بالنسبةِ إلى التعريفِ والتنكيرِ أربعُ مسائلَ(١).

مثال ذلك: قوله ـ عز وجل ـ: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذين....﴾(٢) و﴿إنَّ للمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ وأعْناباً﴾(٣). ﴿لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾(٤). ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ صِراطِ اللهِ﴾(٥).

---

(١) الجزولية: ٧٦.
والمسائلُ الأربعُ هي: إبدالُ معرفةٍ من معرفةٍ، وإبدالُ نكرةٍ من نكرةٍ، وإبدالُ نكرةٍ من معرفةٍ، وإبدالُ معرفةٍ من نكرةٍ.
واشترطوا في النكرة التي تبدلُ من المعرفة أو العكس أن تكونَ النكرةُ موصوفةً.
انظر: المباحث الكاملية ١/ ٣٩٩.

(٢) تمامها: ﴿....أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّينَ﴾. الفاتحة، الآيتان: ٦، ٧. وفيها إبدال معرفة وهي: صراط الذين، من معرفة وهي: الصراط.

(٣) النبأ، الآيتان: ٣١، ٣٢، وفيها أبدل (حدائق) وهي نكرة من (مفازا) وهي نكرة أيضاً.

(٤) تمامها: ﴿.... خَاطِئَةٍ﴾. العلق: الآيتان: ١٥، ١٦، وفيها: ناصية بدل وهو نكرة موصوفة، والناصية مبدل منه وهو معرفة.

(٥) تمامها: ﴿الذي لَهُ مَا في السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأرْضِ ألا إلَى اللهِ تَصِيرُ الأمُورُ﴾. الشورى، الآيتان: ٥٢، ٥٣، وفيها أبدل صراط الله وهو معرفة من صراط مستقيم وهو نكرة موصوفة.

وقوله: وبالنسبة إلى الإظهارِ والإضمارِ كذلك(١).

مثاله: زيدٌ ضربتُهُ إيَّاه، وضربتُ زيداً إيَّاه، وزيدٌ ضربتُهُ الكريمَ(٢).

[وقوله: وإن كانَ بعضَه فكذلك(٣).

مثاله](٤): ما تقدَّمَ من المسائلِ في التعريفِ والتنكيرِ فيه، يعني في بدل البعضِ من الكلِّ: أكلتُ الرغيفَ ثلثَه، أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه، أكلتُ رغيفاً ثلثَه، أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه، ومسائلُ الإظهارِ والإضمارِ: ثلثُه ثلثُ الخبزةِ(٥) أكلتها إيَّاها، ثلث الرغيفِ أكلتُ إياه، الرغيف أكلتُه ثلثَه، وما تقدَّم من المسائلِ في التعريفِ والتنكيرِ.

وقوله: وإن كانَ مما يشتملُ عليه المعنى فكذلك(٦).

مسائلُ التعريف فيه والتنكير: أعجَبَتْنِي الجاريةُ حسنُها، أعجبَتْني جاريةٌ حسنٌ لها، أعجَبَتْنِي الجاريةُ حسنٌ لها، أعجبَتْنِي جاريةٌ حسنُها(٧).

ومسائلُ الإضمارِ والإظهارِ: حسنُ الجاريةِ عجبتُ مِنها منهُ، حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منه، الجاريةُ عجبتُ منها حسنِها(٨)،

(١) الجزولية: ٧٦.

(٢) في المثال الأول: إبدالُ مضمرٍ من مضمرٍ، وفي الثاني مضمرٍ من ظاهرٍ، وفي الثالث ظاهرٍ من مضمرٍ.

(٣) الجزولية: ٧٦.

(٤) تكملة يقتضيها النصّ.

(٥) الأصل: الحية، والتصويب من الشرحين.

(٦) الجزولية: ٧٦.

(٧) جرى فيه على الترتيب السابق، انظر هـ١ من الصفحة السابقة.

(٨) جرى فيها أيضاً على الترتيب السابق أيضاً في هـ٢.



وما تقدم من مسائلِ التعريفِ والتنكيرِ.

وقوله: [متكلِّفٌ](١).

يتكلَّفُ الأولُ بأن ذِكْرَ الأوَّلِ من المضمرين فيه زائدٌ لا يحتاجُ إليه، ويتكلَّف الثاني بإفادةِ الظاهرِ في جملةٍ واحدةٍ(٢).

وقوله: إمَّا وصفٌ فيه(٣).

مثاله: أعْجَبَتْنِي الجاريةُ حسنُها.

وقوله: وإمَّا يكتسي منه وَصْفاً(٤).

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾(٥).

وقوله: فهو إمَّا غلطٌ وإمَّا بداءٌ(٦).

زادَ سيبويهِ: وإمَّا نسيانٌ(٧).

(١) ساقط من الأصل.
والنص في الجزولية: ٧٧، «إلا أنَّ بدلَ المضمرِ من المضمرِ والمضمرِ من المظهرِ في هذين القسمين متكلِّفٌ».

(٢) علَّقَ عليه الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: «وهو عندهم قبيحٌ إلا في مواضع الإطنابِ والتفخيم» الشرح الكبير ٢/٦٨٩.

(٣) الجزولية: ٧٧، وقبله: «والمشتملُ عليه الأوَّلُ....».

(٤) الجزولية: ٧٧.

(٥) تمامُها: ﴿.... سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾. الزخرف: ٣٣.

(٦) الجزولية: ٧٧، وقبله: «فإن جاء خارجاً عن هذا....».

(٧) الأصل: بيان، والتصويب من الشرح الكبير ٢/٦٩٢.
قال سيبويهِ ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمبدَلُ يشركُ المبدلَ منه في الجرِّ، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجهٍ محالٍ، وعلى وجه حسن، فأمَّا المحال فأن تعني أنَّ الرجلَ حمارٌ، وأمَّا الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمارٍ؛ إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت» الكتاب ١/٢١٨، وانظر حديثه ـ رحمه الله تعالى ـ عن بدل النسيان في موضعين آخرين هما في: ١/٧٥، ٤٤٦.

## باب /١٢٦أ [الأفعالِ المتعدّيةِ وغيرِ المتعدّيةِ]

قوله: إمّا انفعالُ النفس[١].

مثاله: فَرِحَ وحَزِنَ.

وقوله: إمّا انفعالُ الجسم[٢].

مثاله: قَامَ وقَعَدَ وجَلَسَ.

وقوله: إمّا انفعالُ الطبيعةِ والغريزةِ[٢].

مثاله: طَالَ وقَصُرَ وابْيَضَّ واسْوَدَّ.

وقوله: عن هذه المعاني اللازمةِ[٣].

يريدُ اللازمةَ للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره.

وقوله: فَعُلَ في الثلاثيّ[٢].

مثاله: ظَرُفَ.

وقوله: تَفَعْلَلَ[٢].

مثاله: تَدَحْرَجَ.

وقوله: وانْفَعَلَ[٢].

(١) الجزولية: ٧٨، وقبله: «الأفعالُ بالنسبةِ إلى التعدّي تنقسم قسمين: متعدٍّ وغير متعدٍّ، فغيرُ المتعدّي....».

(٢) الجزولية: ٧٨.

(٣) الجزولية: ٧٨، وقبله: «والأبنيةُ التي لا تقعُ إلا عبارةً....».



مثاله: انْطَلَقَ.

وقوله: وافْعَلَّ[١].

مثاله: احْمَرَّ.

وقوله: وافْعَالَّ[١].

مثاله: احْمَارَّ.

[وقوله][٢]: وافْعَنْلَلَ[١].

مثاله: احْرَنْجَمَ.

[وقوله][٢]: وافْعَنْلَى[١].

مثاله: اسْلَنْقَى.

[وقوله][٢]: وافْعَلَلَّ.

مثاله: اقْشَعَرَّ.

وقوله: بحرفِ الجرِّ[٣].

مثاله: مَرَرْتُ بزيدٍ.

وقوله: إلا أن تحذفُ العربُ شيئاً فيحفظ[٤].

مثاله[٥]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَنْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ[٦]

(١) الجزولية: ٧٨.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ٧٩، وقبله: «المتعدي ما نصب مفعولاً به، ويوصل مما لا ينصب المفعول به إليه....».

(٤) الجزولية: ٧٩.

(٥) البيت لجرير.

(٦) من البحر الوافر من قصيدته التي مطلعها:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ =

[وقوله][1]: وقد اطَّرد حذفُهُ في أنَّ وأنْ[2].

مثالُ ذلك أنَّك تقول: عَجِبْتُ أنْ تفعلَ كذا، وعجبْتُ أنَّكَ تفعلُ كذا، ولا تقول: عَجِبْتُ ذلك.

وقوله: مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ[3].

مثاله: ضَرَبْتُ زيداً.

وقوله: مُتَعَدٍّ إلى مفعولين بنفسِهِ[2].

مثاله: كَسَوْتُ زيداً ثوباً.

وقوله: مُتَعَدٍّ إلى أحدِهما بنفسِهِ[2].

مثاله: اخترْتُ الرجالَ زيداً.

وقوله: ويمتنع الإلغاءُ[4].

الإلغاءُ: ألاَّ يعملَ العاملُ بشرطِ ألا يكونَ هُنَاكَ ما يمنعُه[5].

---

= ورواية الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيًا. ١/٢٧٨.
ولا شاهد فيه حينئذ.
الشاهد: حذف حرف الجر الباء في قوله: تمرون الديار.
وبيت الشاهد بهذه الرواية في: الكامل ١/٥٠، الاقتضاب ٢/٣٠٧، شرح المفصل ٨/٨، ٩/١٠٣، شرح الجمل ١/٣٠٦، ضرائر الشعر ١٤٦، المقرب ١/١١٥، شرح الكافية ٢/٢٧٣، المغني ١/١٠٧، المقاصد النحوية ٢/٥٦٠ ـ ٥٦٤، شرح شواهد المغني ١/٣١١، ٣١٣، الخزانة ٧/١٥٨، ٩/١١٨ ـ ١٢٣، شرح أبيات المغني ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٣.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٧٩.

(٣) الجزولية: ٧٩، وقبله: «المتعدِّي ضربان....».

(٤) الجزولية: ٧٩، وقبله: «فهذا البابُ ـ يعني المتعدي إلى مفعولين ـ يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحد المفعولين، ولا يجوز فيه الإلغاء ولا التعليق».

(٥) قال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «الإلغاء: تركُ العملِ لغيرِ موجِبٍ» الارتشاف ٣/٦٣.



وقوله: والتعليق[1].

التعليقُ: ألاَّ يعملَ العاملُ؛ لوجود مانعٍ لعمله في اللفظِ أو في التقدير[2].

وقوله: ولا تُلْغَى متقدِّمةً في الأمرِ العام[3].

استظهرَ على مثلِ قوله[4]:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[5]

فيمن رواهُ وما قبلَه مرفوعاً[6]، وهي عند سيبويه في ذلك معلَّقَةٌ، وحذفتَ اللامُ ضرورةً[7]، أو استظهرَ على قول سيبويهِ: مَتَى تَظُنُّ زيدٌ

---

(١) الجزولية: ٧٩.

(٢) قال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «التعليقُ: هو تركُ العملِ في اللفظِ لا في التقديرِ لمانع». الارتشاف ٣/٦٨.

(٣) الجزولية: ٨١، وقبله: «والداخل على المبتدأ والخبر ظننت.... فهذا البابُ لا يجوزُ فيه الاقتصارُ، ويجوزُ التعليقُ والإلغاءُ....».

(٤) نسب إلى بعض الفزاريين. انظر: حماسة أبي تمام ١/٥٧٤.

(٥) من البحر البسيط ثاني بيتين أولهما:
أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوأةُ اللَّقَبُ
يروى: بالسوأة اللقبا، الأدبا، انظر: حماسة أبي تمام ١/٥٧٤، الحماسة البصرية ٢/٧.
الشاهد: إلغاء الفعل (رأيت) عن العمل مع تقدمه، وقيل: إنها معلقةٌ عن العملِ بلامِ الابتداء المقدرة المحذوفة للضرورة.
الحماسة ١/٥٧٤، الحماسة البصرية ٢/٧، المباحث الكاملية ١/٤١٨، شرح الجمل ١/٣١٤، المقرب ١/١١٧، شرح الكافية ٢/٢٨٠، المقاصد النحوية ٢/٤١١، الخزانة ٩/١٣٩ ـ ١٤٣.

(٦) الأصل: مرجوعاً والصواب ما أثبته.
والنصب والرفع في قافية البيت رواها ابن جني والطبرسي. انظر: الخزانة ٩/١٤٣.

(٧) انظر حذف لام الابتداء عند سيبويه في الشعر في: الكتاب ١/٤٧٤.

منطلقٌ[١]، والأوّلُ أولى؛ لأنها إذا ألغيت هنا في حكم التوسُّطِ.

وقوله: والمصدرُ فيه كالفعل /٢٦ب في كلِّ ما ذكر[٢].

أي: إنَّ المصدرَ يقومُ مقامَ الفعلِ في هذا البابِ، وتكونُ أحكامُه كأحكامِه.

وقوله: وأقبحُ من ذلك الجمعُ بينهما في الإلغاءِ[٣].

العلةُ في ذلك أنَّ فائدةَ المصدر إذا جُمِعَ بينهما التوكيدُ، وهو أكثرُ موافقةً للإعمال منه للإلغاءِ.

وقوله: أعْلَمَ المتعدية قبل النقل إلى اثنين[٤].

استظهر على أعلم المنقولةِ من عَلِمَ التي بمعنى عَرَفَ، فإنَّها متعديةٌ إلى اثنين.

وقوله: اللاتي بمعنى أعْلَمَ المذكورة[٥].

استظهر على أرَى المنقولةِ من رَأى التي بمعنى أبصر؛ فإنَّها متعدِّيةٌ إلى اثنين، وعلى نبَّأ وخبَّر وأخْبَرَ إذا لم يُرَدْ بها معنى أعْلَم، فإنَّهامتعديةٌ إلى واحدٍ بأنفسها، وإلى اثنين بحرفي جرِّ الباء وعن.

---

(١) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «... إن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ، كان ضعيفاً، لا يجوز البتة كما ضعف: أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ، وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تظن عمرو منطلق؛ لأنَّ قبله كلاماً، وإنما يضعف هذا في الابتداء» الكتاب ١/٦٣.

(٢) الجزولية: ٨١.

(٣) الجزولية: ٨١، وفيها: «والمصدرُ فيه كالفعل في كلِّ ما ذكرنا، ولأجله يقبحُ الجمعُ بينهما ما لم يضمر المصدر».

(٤) الجزولية: ٨٢، وقبله: «والمتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل....».

(٥) الجزولية: ٨٣، وقبله: «وأرى وأنبأ ونبأ وأخبر وخبَّرَ وحدَّثَ....».



وقوله: كانَ حكمُ الأوّل [منها حكمَ الأول][١] من باب كسوت[٢].

يعني في الاقتصار عليه، وفي ألاَّ يُلْغَى الفعلُ عنه ولا يعلَّق.

وقوله: وحكمُ الثاني والثالث حكمَ الثاني منه[٢].

يعني في الاقتصارِ عليها، وفي ألاَّ يُلْغَى الفعلُ عنها ولا يعلَّق.

وقوله: فحكمُ منصوبيها وما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً[٣].

يعني في ألاَّ يقتصرَ على أحدِهما دونَ الآخرِ، وفيما ذكر في ظننت من الإلغاءِ والإعمالِ، وليسَ هذا ـ الذي ذهبَ إليه من جواز الإلغاءِ في هذا البابِ ـ بصحيحٍ[٤].

---

(١) تكملة من الشرح الكبير ٢/٧٠٦، وهي كذلك في الجزولية.

(٢) الجزولية: ٨٣، وقبله: «فهذه إذا بنيت للفاعل....».

(٣) الجزولية ٨٣.

(٤) أوضحَ هذا الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ: «لأنَّ العلة في أن لم تلغَ هذه الأفعالُ إذا بنيت للفاعلِ من كونها أفعالاً مؤثِّرةً بخلاف (ظننت) وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعولِ وجودها إذا بنيت للفاعلِ، فكيفَ توجدُ العلَّةُ في فعلِ المفعولِ، ثم لا يوجدُ حكمُها، ولم يكن ذلك في فعلِ الفاعلِ دون فعلِ المفعول». الشرح الكبير ٢/٧٠٧.

ثم فصَّلَ الردّ في هذه المسألة والأقوال فيها. انظر: الشرح الكبير ٢/٧٠٧ ـ ٧١٠.

## بابُ [ما تَتعدّى إليه الأفعالُ المتعدّيَةُ وغيرُ المتعدّيةِ]

قوله: إلى المصدرِ وظرفِ الزمانِ مطلقاً[(١)].

يعني المبهمَ والمعدودَ والمختصَّ[(٢)].

وقوله: وظرفِ المكان المبهَم والمعدودِ[(٣)].

استظهر بهما على المختصّ[(٤)].

وقوله: والمفعول له على رأيٍ[(٣)].

(١) الجزولية: ٨٤، وقبله: «يتعدّى الفعلُ أجمعُ بلا واسطةٍ....».
(٢) المصدر المبهم: ما يقع على القليلِ والكثيرِ من جنسِه، نحو: قيامٍ وضربٍ، والمصدرُ المعدودُ: ما تدخلُ تاءُ التأنيثِ الدالة على الإفرادِ، نحو: ضربة وضربتين، والمختصّ: ما كان اسماً لنوع نحو: القهقرى؛ فإنّه اسمٌ لنوعٍ من الرجوع.
وظرفُ الزّمان المبهم: ما يقعُ على قدرٍ من الزمان غيرِ معيَّنٍ، نحو: وقت وزمان، والمعدودُ: ما له مقدارٌ معلومٌ من الزمانِ نحو: سنة وشهر ويوم الجمعة، والمختصُّ: أسماءُ الأيامِ والشهورِ نحو: السبت والأحد، أو محرم وصفر، ونحو ذلك. انظر: شرح الجمل ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(٣) الجزولية: ٨٤.
(٤) ظرفُ المكان المبهم: ما ليسَ له أقطارٌ تحدُّه، ولا نهايةٌ تحيطُ به، نحو: خلف وقدام، والمعدودُ: ما له مقدارٌ معلومٌ من المسافة، نحو: ميل وفرسخ، والمختصُّ: عكس المبهم، فهو ما له أقطار تحده، ونهايات تحيط به، نحو: الدار والمسجد. انظر: شرح الجمل ١/٣٢٧.



استظهرَ به على رأيٍ من يقول: إنّه محذوفٌ منه حرفُ الجرّ[(١)].

وقوله: والمشبَّهِ بالمفعول[(٢)].

يعني الظرفَ المُتَّسَعَ فيه نحو: يومَ الجمعةِ سرتُهُ.

وقوله: في المصدرِ: والمعدودُ: ما فيه هاءُ التأنيث[(٢)].

مثال ذلك: ضَرَبْتُهُ ضربةً وضربَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ.

وقوله: والمختصُّ النكرةُ الموصوفةُ[(٢)].

مثاله: ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً.

/ ٢٧أ وقوله: والمضافةُ[(٢)].

مثاله: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ شُرْطِيٍّ[(٣)].

وقوله: والمعرفةُ[(٢)].

مثاله: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الشُّرَطِ[(٤)].

وقوله: مصدرٌ في الأصل[(٥)].

يعني به الاسم الذي اشتقَّ الفعلُ منه وصدر عنه[(٦)].

(١) هذا رأيُ سيبويه، فقد قدَّر المفعولَ له على معنى اللامِ في عددٍ من المواضع. انظر: الكتاب ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، ٤٦٤، ٤٧٦.
(٢) الجزولية: ٨٤.
(٣) الأصل: سوط، والتصويب من الشرحين.
(٤) الأصل: السوط، والتصويب من الشرح الكبير.
(٥) الجزولية: ٨٥، وقبله: «والمبهمُ لتوكيدِ الفعلِ، والمختصُّ لبيانِ نوعِه، والمعدودُ لعددِ مرَّاته، والاسمُ الذي يصحبُ الفعلُ لهذه المعاني الثلاثة....».
(٦) الأصل: وضارعه، والتصويب من الشرحين.
وهذا من الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ موافقة للبصريين الذين يرون أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر، ومخالفةٌ للكوفيين الذين يرون الفعل أصل المشتقات.
انظر: الإنصاف ١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٥، التبيين ١٤٣ ـ ١٤٩.

وقوله: وغيرُ مصدرٍ(١).

يريدُ وغيرَ مصدرٍ في الأصلِ، وإن كان قد نُصِبَ نَصْبَ المصدر: أي مفعولاً مطلقاً.

وقوله: جارٍ عليه(٢).

هو كما تقدَّمَ.

[وقولُه](٣): وغيرُ جارٍ عليه(١).

مثاله قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾(٤).

وقولُه: ومصدرٌ لا يلاقيه في الاشتقاقِ ويلاقيه في المعنى(١).

مثاله: حَبَسْتُه مَنْعاً، ومن كلامهم: دَعْه تَرْكاً.

وقولُه: إمَّا كلٌّ وإمَّا بعضٌ مضافين إلى المصدرِ(٥).

مثال ذلك: ضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ، وضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ.

وقولُه: إمَّا اسمٌ لنوعٍ منه(١).

مثاله: قَعَدَ القُرْفُصاءَ(٦)، ورَجَعَ القَهْقَرَى(٧).

[وقولُه](٣): وإما وَصْفٌ له(١).

مثاله: ضَرَبْتُهُ قليلاً وكثيراً، وضَرَبْتُهُ أيَّ ضَرْبٍ.

---

(١) الجزولية: ٨٥.
(٢) الجزولية: ٨٥، وقبله: «فالمصدرُ ضربان: مصدرٌ يلاقيه في الاشتقاق أو المعنى....».
(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٤) سورة المزمل، الآية: ٨.
(٥) الجزولية: ٨٥، وقبله: «وغير المصدر....».
(٦) القُرْفُصاء: هو أن يجلسَ على أليتيه، ويلصِقُ فخذيه ببطنِهِ، ويحتبي بيديه، يضعُهما على ساقيه، كما يحتبي بالثوب. انظر: اللسان ٧/ ٧٢ (قرفص).
(٧) القَهْقَرى: الرجوع إلى الخلف. انظر: اللسان ٥/ ١٢١ (قهقر).



[وقولُه](١): وإمَّا موصوفٌ به(٢).

مثاله: ضَرَبْتُهُ ذلك الضَّرْبَ الذي تعلم.

[وقولُه](١): وإما عددٌ له(٢).

مثاله: ضَرَبْتُهُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ.

[وقولُه](١): وإما مضافٌ إليه المصدرُ قصداً(٢).

مثاله: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً وقَضِيباً، التقدير: ضَرْبَةَ سَوْطٍ وضربةَ قضيبٍ.

وقولُه: قصداً(٢).

أي نيَّة.

وقولُه: ـ في ظرفِ الزمانِ ـ: مبهم(٣).

مثاله: زمناً ووقتاً وحيناً.

[وقولُه](١): ومعدود.

مثاله: يوماً وشهراً، ويومين وشهرين.

وقولُه: وقد يكونُ في بعضِه(٤).

مثاله: سرتُ يومَ الجمعة، إذا كان السيرُ في بعضِه.

وقولُه: وما عدا ما ذكر فهو مبهم(٣).

مثاله: سرتُ وقتاً فاتفق كذا.

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٨٥.
(٣) الجزولية: ٨٦.
(٤) الجزولية: ٨٦، وقبله: «فما كان منه جواباً لكم فهو معدودٌ، والعملُ فيه كلّه، إلا أن يقصد التكثير، وما كان منه جواباً لمتى فهو مختصٌّ، ثم قد يكونُ العملُ فيه كله....».

وقوله: ومقابله[١].

أي: ضدُّه.

وقوله: ومعنى التصرُّفِ أن يجوزَ رفعهُ في موضعٍ يجوزُ فيه نصبُه[٢].

يعني أن يقام مقام الفاعل إذا حُذِفَ.

وقوله: وعشيَّةٌ في الأكثر[٣].

قال ذلك؛ لأنَّ سيبويهِ قالَ: وبعضُ العربِ يدعُ التنوينَ في عَشِيَّةٍ[٤].

وقوله: فالمبهمُ ما له اسمُه بالإضافة إلى غيره[٥].

هي أسماءُ الجهاتِ الستُّ /٢٧ب لأنَّها بحسبِ الإضافةِ إلى أحوال ما يضافُ إليه، ويريد بقوله: ما له اسمه بالإضافة إلى غيره، أو ما هو مثله في إبهامه على كلِّ مكان.

وقوله: من هذا البابِ[٦].

يعني بابَ أسماءِ المكانِ[٧].

---

(١) الجزولية: ٨٦، قبله: «ثم ظرف الزمان متصرّفاً منصرفاً....»

(٢) الجزولية: ٨٦.

(٣) الجزولية: ٨٧، وقبله: «ومعنى الانصراف دخولُ التنوين، فالأولُ كيوم وليلةٍ، ومقابله: سحراً معيناً، والثاني: بكرةٌ وغدوةٌ معينين، ومقابله: بكرة وعشاء ومساء وعتمة وعشية....».

(٤) انظر: الكتاب ٢/٤٩.

(٥) الجزولية: ٨٧، وقبله: «ظرفُ المكانِ: مبهمٌ ومختصٌّ ومعدودٌ....».

(٦) الجزولية: ٨٨، وقبله: «ولا يتعدى إلى المختص....».

(٧) جاء في هامش الأصل ما نصه: «والمختصُّ: ما له اسمه، نحو: المسجد والبيت ودمشق وغير ذلك من الأماكنِ المختصَّة، قوله: والمعدود: ما له مقدارٌ معلومٌ من المسافة، نحو: ميل وميلين وفرسخ وفرسخين، وأمثال ذلك».



وقوله: إلا المتعدِّي من الأفعالِ[١].

مثال ذلك: هَدَمْتُ الدَّارَ وبَنَيْتُ المَسْجِدَ[٢].

وقوله: ويشتمل ظرف المكان على متمكِّنٍ[١].

مثاله: ما تقدَّم[٣].

وقوله: وغيرِ متمكِّنٍ[٤].

مثاله: سِوَى وسُوَى وسَوَاء ووَسْط وبَيْنَ وعِنْدَ ودُون.

---

(١) الجزولية: ٨٨.

(٢) لأن الفعلَ ينصبه نصب المفعول به. انظر: الشرح الكبير ٢/٧٢٣.
وجاء في هامش الأصل: «والعلَّةُ في ذلك أنَّ هذه الأماكنَ المختصَّةَ أشبهت الأناسيَّ من حيثُ إن لها حدًّا يحصرها، ونهايةً تحيطُ بها، وتنفردُ بخلقٍ وصورٍ عن غيرها، فأشبهت الأناسيَّ، وذلك نحو: عَمَّان ومكَّة وحلب، فكما لا يتعدَّى إلى الأناسيِّ إلا الأفعال المتعديَةُ فكذلك هذه إلى هذه الأمكنةُ، وقد قال بعضُهم: ذهبت الشَّامَ، وهو غيرُ متعدٍّ، والشام مختص، وهذا شاذٌّ، ومن ذلك دخلت البيتَ».

(٣) جاء في هامش الأصل: «يعني بالمتمكِّن ما خرج عن كونه ظرفاً، مثل قوله:
فَـغَـدَتْ كِـلا الـفَـرْجَـيـنِ تَـحْـسَـبُ أنَّـها مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفَـها وأَمَامَـهَا
فخرجا هاهنا عن الظرفية».

(٤) الجزولية: ٨٨.

## باب [الحال]

قوله: أو تبيينُ الصِّفَةِ في حَالِ وجودِها بالموصُوفِ[1].

يريدُ أنَّ للحال عبارتين وهما ما ذكر[2].

وقوله: فأصلُها أن تكونَ نكرةً[3].

مثاله: جاءَ زيدٌ ضاحكاً.

[وقوله][4]: ثم قد يكونُ معرفةً في حكمِ النَّكِرَةِ[3].

مثاله: ادخلُوا الأوَّلَ فالأوَّل، أي مرتَّبين.

[وقوله][4]: ووصفاً لنكرة[3].

مثاله: مَرَرْتُ بماءِ قِعْدَةَ رَجُلٍ[5].

[وقوله][4]: وجامدةً في حكم المشتقّ[3].

---

(١) الجزولية: ٨٩، وقبله: «الحالُ تبيينُ كيفيةِ حال الموصوفِ في حالِ وجودِ الوصفِ به....».

(٢) صدَّر الشارحُ هذا الشرحَ في كتبه الأخرى بقوله: قالَ بعضُهم. انظر: الشرح الصغير ١٦٧، الشرح الكبير ٢/٧٢٥.

(٣) الجزولية: ٨٩.

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) سمع فيه النصب والوجهُ الجرُّ. انظر: الكتاب ١/٢٧٢، وانظر أيضاً: المحكم ١/٩٥، لسان العرب ٣/٣٥٧ (قعد).



مثاله: بَيَّنْتُ لَهُ حسابَهُ بَاباً بَاباً، أي: مُفَصَّلاً.

[وقوله][1]: ولازمة[2].

مثاله قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[3].

[وقوله][1]: وبعد كلامٍ في حكمِ التامّ[4].

مثاله: ضَرْبِي زَيداً قَائِماً؛ لأنه في تأويل: ضَرْبي زيداً إذا كان قائماً.

وقوله: العاملُ في الحالِ إما لفظٌ[5].

يريدُ الفعلَ أو ما فيه رائحةُ الفعلِ ممَّا يعملُ عملَه كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول نحو: ضَاحِكاً قامَ زيدٌ، وضَاحِكاً قائمٌ زيدٌ، وضَاحِكاً زيد مضروبٌ.

وقوله: ما لم يكن العاملُ فيها صلةً للألف واللام[6].

يريدُ أنَّه لا يجوزُ: ضَاحِكاً زيدٌ القائمُ.

وقوله: أو لأنْ[5].

يريد لا يجوز: ضَاحِكاً أنْ يقومَ زيدٌ يُعْجِبُني.

وقوله: أو مصدراً[5].

يريد أنَّه لا يجوزُ: ضَاحِكاً قيامُ زيدٍ أعْجَبَني.

وينقصُه هنا أن يقولَ: أو واصِلاً إلى صاحِبِ الحالِ بحرفِ

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٨٩.

(٣) سورة مريم، الآية: ١٥.

(٤) الجزولية: ٨٩، وبعده: «.... وإن لم يكنه».

(٥) الجزولية: ٩٠.

(٦) الجزولية: ٩٠، وقبله: «فيجوزُ التقديمُ والتأخيرُ....».

الجرّ، ففي هذا القسم لا يجوزُ التقديمُ على العامل في الحالِ، ولا على صاحبِ الحالِ، نحو: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، لا يجوزُ: ضاحكةً مَررْتُ بهندٍ، ولا مررْتُ ضاحكةً بهندٍ.

وقوله: وإمَّا معنى[1].

يريدُ به ما فيه معنى الفعل /١٢٨أ لا لفظُه كاسمِ الإشارةِ والمجروراتِ والظروف، أو ما كانَ مثلَه في أنَّه لا يعملُ عملَ الفعلِ إلا في المضمرِ المستترِ أو التمييز[2] نحو: خيرٌ منك ومثلُك، وإن كان فيه لفظُ الفعل فلا يجوزُ: زيدٌ ضاحِكاً في الدَّار، ويجوز: يومَ الجمعةِ [زيد][3] في موضعِ كذا[4].

وقوله: وتقعُ الجملةُ الفعليَّةُ موقعَها[5].

مثال ذلك: جاءَ زيدٌ وقد ضَحِكَ، ويجوزُ: قَدْ ضَحِكَ.

وقوله: والاسميَّة[5].

---

(١) الجزولية: ٩٠.

(٢) الأصل: بعض، ولا معنى لها هنا، وما أثبته من الشرحين.

(٣) تكملة يستقيم بها النص.

(٤) قال المبرّد ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإنْ كانَ غيرَ فعلٍ ولكن شيء في معناه، لم تتقدم الحال على العاملِ؛ لأنَّ هذا شيءٌ لا يعملُ مثلُه في المفعول، وذلك قوله: زيد في الدار قائماً، ولا تقل: زيدٌ قائماً في الدار» المقتضب ٤/ ١٧٠، وانظر: الكتاب ١/ ٢٧٧، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٤، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠، شرح الكافية ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

أما إذا كان الحال ظرفاً فإنه يجوزُ التقديمُ، قال ابنُ برهان ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولو كانت الحال ظرفاً أو حرفَ جرٍّ لصحَّ تقدمُها على معنى الفعل العامل فيها؛ لأنَّ الظرف والجار إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط، دون اعتبار ما نابا منابه وقاما مقامه» شرح اللمع ١/ ١٣٤، وانظر أيضاً: شرح الكافية ١/ ٢٠٥.

(٥) الجزولية: ٩٠.



مثاله: جاءَ زيدٌ يدُه على رأسِه، ومنه[1]:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه ... ورفيقُه بالغَيبِ ما يَدْري[2]

ويجوزُ بالواو[3].

وقوله: فإن خلت الاسميةُ منه لزمَها واوُ الحال[4].

---

(١) اختلف فيه على النحو الآتي:

أ ـ الأعشى «٠٠٠ ـ ٧هـ» وهو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن سعد بن ضبيعة بن قيس من بني بكر بن وائل، كان جاهلياً قديماً، وادرك الإسلام، ولم يسلم، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، ويسمى صناجة العرب. انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٢٥٧ ـ ٢٦٦، الأغاني ٨/ ٧٤ ـ ٨٣، معجم الشعراء ٤٠١ ـ ٤٠٢، المؤتلف والمختلف ١٢».

ب ـ المسيب بن علس بن مالك بن عمرو من ربيعة بن نزار، شاعر جاهلي، لم يدرك الإسلام، وهو خال الأعشى، وكان الأعشى روايته. انظر: الخزانة ٣/ ٢٤٠.

(٢) من البحر الكامل من قصيدة مدح بها الشاعر قيس بن معديكرب الكندي مطلعها:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوُدِّ مِنْ فَتْرٍ ... وَهَجَرْتَهَا وَرَضِيتَ بالهَجْرِ

نصف النهار: يريد انتصف النهار، الماء غامره: أي هو تحت الماء، يعني الغواص. انظر: الخزانة ٣/ ٢٣٤.

الشاهد: (الماء غامره) حيث جاءت الحال جملة اسمية.

وليس الشاهد في ديوان الأعشى ط: د. محمد محمد حسين، وانظر الشاهد في: أدب الكاتب ٢٧٨، سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٣، ٣/ ١٢، شرح المفصل ٢/ ٦٥، المباحث الكاملية ١/ ٤٥٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٠، شرح الكافية ١/ ٢١٢، المغني ٢/ ٥٥٩، ٧٠٧، الخزانة ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٤١، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٨٨ ـ ٩٠، الدرر اللوامع ١/ ٢٠٣.

(٣) قال ابن يعيش ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإنما جازَ استغناءُ هذه الجملةِ عن ضميرٍ يعود منها إلى صاحبِ الحالِ من قبل أنَّ الواوَ أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيدٌ؛ لأنَّ في ذلك تأكيدَ رَبْطِ الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر هناك واواً فلابدَّ من ضميرٍ». شرح المفصل ٢/ ٦٥.

(٤) الجزولية: ٩٠.

مثال ذلك: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ.

قوله: ولا تخلو الفعليةُ منه إلا والفعلُ ماضٍ معنى[1].

مثاله: جاءَ زيدٌ ولَمْ يَضْحَكْ عَمْرٌو.

[قوله][2]: أو معنى ولفظاً[1].

مثاله: جاءَ زيدٌ وقَدْ ضَحِكَ عمرٌو.

[قوله][2]: ولا تجيءُ الواوُ مع المضارعِ غيرِ الماضي معنى[3].

أي لا تقول: جاءَ زيدٌ ويضحكُ.

[قوله][2]: إلا قليلاً[5].

مثاله: قمتُ وأصُكُّ عَيْنَه[4].

[قوله][2]: كان مختاراً[5].

أي: الاختيارُ: جاءَ زيدٌ ويدُه على رأسِه.

[قوله][2]: وفي حكمِها الماضي معنى، أو لفظاً ومعنى[3].

أي إنَّ الاختيارَ: جاءَ زيدٌ ولم يَضْحَكْ، وجاءَ زيدٌ وقد ضَحِكَ، ويجوزُ: جاءَ زيدٌ قد ضَحِكَ.

---

(١) الجزولية: ٩٠ ـ ٩١.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ٩١.

(٤) الأصل: وأصلي عليه، والتصويب من الشرحين.
وانظر هذا المثال في: إصلاح المنطق ٢٣١، ٢٤٩، المشوف المعلم ١/٣١٧، اللسان ١٣/١٨٩.

(٥) الجزولية: ٩١، وقبله: «وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية....».



وقوله: مقدَّرة[1].

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2].

---

(١) الجزولية: ٩٢، وقبله: «وعلى كلِّ حالٍ لابدَّ من (قد) في الماضي لفظاً ومعنى ظاهرة أو مقدرة....».

(٢) تمامها: ﴿... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾. النساء: ٩٠.

## باب [الابتداء]

قوله: الابتداءُ جعلُ الاسم أولَ الكلام معنى(١).

يريدُ أنَّهُ لا يلزمُ أن يكونَ أولَ الكلامِ لفظاً، وإنَّما يلزمُ أن يكونَ أولَ الكلامِ معنى خاصةً نحو: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ.

وقوله: وبه يرتفعُ المبتدأ والخبر(١).

ليس هذا مذهبَ سيبويهِ، إنَّما مذهبُه أنَّه يرفعُ المبتدأ، والمبتدأ يرفعُ الخبرَ(٢).

وقوله: والخبرُ محلُّ الفائدة(١).

أي أنَّه الخبرُ المستفادُ.

وقوله: ومنها الاعتمادُ على حرفِ نفيٍ(٣).

مثاله: ما رجلٌ قائمٌ، وما أحدٌ منك، وما أحدٌ فيها.

[وقوله](٤): أو استفهام(١).

مثاله: أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ.

[وقوله](٤): أو ظرفٍ هو الخبر(١).

مثاله: في الدَّارِ رجلٌ، وشرطُه: أن يكونَ الظرفُ معرفةً /٢٨ب لو قلتُ: في دارٍ رجلٌ لم يجز.

---

(١) الجزولية: ٩٣.

(٢) انظر: رأي سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في الكتاب ١/ ٤١، ٢٠٢، ٢٧٨، ٢٩٢.

(٣) الجزولية: ٩٣، وقبله: «ويكونُ المبتدأ معرفةً ونكرةً، فالمعرفةُ بلا شرطٍ، والنكرةُ بشروطٍ. . .».

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.



[وقوله](١): ومنها الاختصاص(٢).

والاختصاصُ يكونُ بثلاثةِ أشياء: بالإضافة نحو: رجلُ صدقٍ خيرٌ من رجلِ سوءٍ، وبالإعمال نحو: جلوسٌ في المسجدِ خيرٌ من جلوسٍ في السُّوق، وبالنعتِ وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ﴾(٣).

[قوله](١): ومنها العمومُ(٤).

مثاله: كلُّ أحدٍ يموت(٥).

[وقوله](١): ومنها كونُ الكلامِ في معنى كلامٍ آخر(٤).

مثاله: شرٌّ أهَرَّ ذا ناب(٦)؛ لأنَّه في معنى: ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ.

[قوله](١): ومنها أن يكونَ في النكرةِ معنى الدُّعاء(٤).

مثاله: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾(٧) و﴿وَيلٌ للكافِرينَ. . . .﴾(٨).

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٩٣.

(٣) تمامها: ﴿.... وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُو إِلَى الجَنَّةِ وَالمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾. البقرة: ٢٢١.

(٤) الجزولية: ٩٤.

(٥) جاء بعده في الأصل: «وكلّ ناقة وفصيلها، وكلّ رجلٍ وضيعته» وكتب فوق (ز) وتعني في اصطلاح النساخ: زائدة، كما كتب فوق كلمة ضيعته (إلى)، وتعني أيضاً إلى هنا.

(٦) مثل يضرب في ظهور إمارات الشر ومخايله.

انظر: الكتاب ١/ ١٦٦، الأصول ١/ ٩٩، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، المستقصى ٢/ ١٣٠، زهر الأكم ٣/ ٢٢٩.

(٧) وردت في عدة آيات: انظر: الأنعام: ٥٤، الأعراف: ٤٦، الرعد: ٢٤، النحل: ٣٢، القصص: ٥٥، الزمر: ٧٣.

(٨) الأصل: للكافر، وليس في القرآن آية على هذا النسق، والتصويب من الشرحين. وتمام الآية: ﴿.... مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾. إبراهيم: ٢.

وجاء بعده في الأصل: «حقيقةُ الخبرِ أن يكونَ نكرةً؛ لأنه موضعٌ يدخله المفردُ والجملة» وكتب فوق كلمة حقيقة (ز)، وفوق كلمة الجملة (إلى) وتعني أنه زائد إلى هنا.

وقولُه: جامد(١).

مثاله: أخوكَ زيدٌ.

[قوله](٢): ومشتقٌ(٣).

مثاله: زيدٌ قائمٌ.

[قوله](٢): وقسمٌ أقيمَ مقامَ شيءٍ هو المبتدأ مبالغةً في التشبيه(٣).

مثاله: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ، ومثل ذلك: زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعمروٌ الأسدُ، والأصلُ مثل أبي حنيفة(٤)، ثم حذف (مثل) الذي هو المبتدأ مبالغةً في التشبيه.

[قوله](٢): وقد يكونُ معه لا فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدأ(٥).

مثاله: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ شيخُه، لا فيه ضميرٌ، أي غيرُ مستترٍ.

[قوله](٢): وقد لا يكونُ(٥).

هو ما تقدَّمَ.

[قوله](٢): وواقعٌ موقعَه وهو الظرفُ(٦).

مثاله: زيدٌ أمامَك؛ لأنّه أقيم مقام كائن، وكائنٌ هو المبتدأ.

[قوله](٢): ويلزمُ فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدأ(٥).

لأنّه قامَ مقامَ المشتقِّ، فيتضمنُ الضميرُ الذي كان يتضمَّنُه.

وقوله: لابدَّ فيها من ضميرٍ لفظاً(٧).

---

(١) الجزولية: ٩٤، وقبله: «خبرُ المبتدأ مفردٌ وجملة، فالمفرد ثلاثةُ أقسامٍ: قسم هو المبتدأ في المعنى، وينقسم قسمين....».
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٣) الجزولية: ٩٤.
(٤) الأصل: أبو، والتصويب من الشرح الكبير ٢/٧٤٦.
(٥) الجزولية: ٩٥.
(٦) الجزولية: ٩٥، وقبله: «وقسم هو معمول لما هو المبتدأ....».
(٧) الجزولية: ٩٥، وقبله: «الجملةُ: إما اسميةٌ وإما فعلية، وكلتاهما....».



مثاله: زيدٌ ضَرَبْتُهُ.

[قوله](١): أو نية(٢).

مثاله: زيدٌ قامَ.

[وقوله]: إلا أن تكون في المعنى نفس المبتدأ.

مثاله: الجملةُ المُفَسِّرةُ بضميرِ الأمرِ والشأن.

[وقوله](١): وربَّما حذفَ الضميرُ للعلم به(٣).

مثاله: البُرُّ الكُرُّ بستين.

قوله: كما أنّه ربَّما حذف المبتدأ مرةً وجوباً(٢).

مثل قول المرقش(٤):

إذْ(٥) قَـالَ الـخَـمِـيـسُ: نَـعَـمْ(٦)

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية ٩٥.
(٣) الجزولية: ٩٥ ـ ٩٦، وليس فيها: وجوباً أو جوازاً، وكذلك ليست في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ١٧٩، الشرح الكبير ٢/٧٤٨.
(٤) المرقّش الأكبر: «٠٠٠ - نحو ٧٥ ق. هـ».
عمرو وقيل: عوف، وقيل: ربيعة بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر بن وائل، شاعرٌ جاهليٌّ متيم، عشق ابنة عمه أسماء، وقال فيها شعراً كثيراً، وهو عمُّ المرقش الأصغر، والأصغر عمُّ طرفة.
انظر: «الشعر والشعراء ١/٢١٠ - ٢١٣، الأغاني ٥/١٧٩ - ١٨٥، معجم الشعراء ٢٠١».
(٥) الأصل: إذا.
(٦) جزء من عجز بيت من البحر السريع تمامه:
لا يُـبْـعِـدُ اللهُ الـتَّـلَـبُّـبَ والـ ـغَـارَاتِ ... ... ... ...
وهو من قصيدة مطلعها:
هَـلْ بـالـدِّيَـارِ أنْ تُـجِـيـبَ صَـمَـمْ لَـوْ كَـانَ رَسْـمٌ نَـاطِـقـاً كَـلَّـمْ
التلبُّب: لبس السلاح، الخميس: الجيش، النعم: الإبل. انظر: شرح أبيات =

وقوله: وجوازاً(١).

مثال ذلك: المسكُ والله، إذا شممتَ رائحةً طيبةً.

وقوله: والخبر أخرى(١).

مثاله: لولا زيدٌ لأكرمتُك.

[قوله](٢): وقد يلزمُ فيه الأصلُ(٣).

يعني تقدُّم المبتدأ / ٢٩أ.

وقوله: إذا كان المبتدأُ ضميرَ الشأن(٤).

مثاله قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(٥).

[قوله](٢): أو متضمِّناً معنى حرف له صدرُ الكلامِ(٦).

مثاله: مَنْ جَاءَك؟ ومَنْ يكرِمْني أُكْرِمْه.

[قوله](٢): أو مضافاً إلى [ما](٧) تضمَّنَه(٦).

مثاله: غلامُ مَنْ جَاءَك؟ وغلام مَنْ يَضْرِبه أَضْرِبْه.

---

= مغني اللبيب ٧/١٤٢.

الشاهد: حذف المبتدأ وجوباً عند الشلوبين، والتقدير: هذه نعم، وهو عند غيره من حذف المبتدأ جوازاً. المفضليات ٢٤٠، شرح المفضليات ٢/٨٧٥، المفصل ٢٥، شرح المفصل ١/٩٤، لباب الإعراب ٢٥٥، المغني ٢/٥٨٢، شرح شواهد المغني ٢/٨٨٩ ـ ٨٩٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٤٢ ـ ١٤٥.

(١) الجزولية: ٩٥ ـ ٩٦، وليس فيها وجوباً أو جوازاً، وكذلك ليس في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ١٧٩، الشرح الكبير ٢/٧٤٨.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ٩٦، وقبله: «والمبتدأ مرتبته التقديم على الخبر، ثم قد يوضع غير موضعه....».

(٤) الجزولية: ٩٦، وقبله: «وموضع لزوم الأصل...» ويعني به هنا تقديم المبتدأ وجوباً.

(٥) سورة الإخلاص، الآية: ١.

(٦) الجزولية: ٩٦.

(٧) تكملة من الجزولية يستقيم بها النص.



[قوله](١): أو كان معه لام التوكيد(٢).

مثاله: لزيدٌ قائمٌ.

[قوله](١): أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة(٣).

مثال ذلك قولك: زيدٌ، في جواب مَنْ سأل، فقال: مَنْ في الدَّار؟ لأنَّ أصلَ الخبرِ أن يكونَ مؤخَّراً ولا دليلَ على تقديمه، فلا ينتقلُ عن الأصل إلا بدليلٍ، ألا ترى أنهم إذا قدَّروا الخبرَ في قولك: لولا زيدٌ لأكرمتُك، كيف يقدِّرونه مؤخراً فيقولون: لولا زيدٌ حاضرٌ.

[قوله](١): أو كانا معرفتين(٣).

مثاله: أخوك زيدٌ، لا يكونُ المقدَّمُ إلا مبتدأً، ولا المؤخرُ إلا خبراً.

[وقوله](١): أو نكرتين متساويتين في الرتبة(٣).

مثاله: خيرٌ من زيدٍ خيرٌ من عمرو.

[وقوله](١): وبعداً عن المعرفة(٣).

لأنَّهما نكرتان(١).

[وقوله](١): ودُنُوًّا(٣).

لأنَّهما لا يدخلُهما الألفُ واللامُ(٤).

[وقوله](١): أو كان المبتدأ مشبَّهاً بالخبر(٣).

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٩٦.

(٣) الجزولية: ٩٧.

(٤) جاء في هامش الأصل: «وكونه بعيدا من المعرفة أنه لا يقع صفة إلا للنكرات نحو: مررت برجل أكرم من زيد، وبجارية أحسن من جاريتك، ولا يجوز: مررت بزيد أفضل من عمرو بخفض أفضل على النعت».

مثاله: أبو يوسُف أبو حنيفة.

[قوله][1]: وقد يخرج هذا عن أصله[2].

مثاله[3]:

إنَّ الـرَّبِـيـعَ الـجَـوْدَ والـخَـرِيـفَـا      يَـدَا أبِـي الـعَـبَّـاسِ والـصُّـيُـوفَـا[4]

وليسَ بخارجٍ في التَّحقيقِ.

[قولُه][1]: أو كانَ مخبَراً عنه بفعلِه[2].

مثاله: زيدٌ قامَ.

[قوله][1]: إذا كانَ مفرداً فيه معنى الاستفهام[5].

مثاله: أينَ زَيْدٌ؟ وكيفَ عمرٌو؟

[قوله][1]: أو كان ظرفاً لا مسوغ. . . . إلى آخره[2].

مثاله: في الدَّارِ رجلٌ، واستظهرَ على مثلِ قولك: عَلَيْكُم سلامٌ، ولهُمْ ويلٌ.

[قوله][1]: أو كان المبتدأُ متَّصِلاً بضمير. . . . إلى آخره[2].

مثالُه: على التمرةِ مثلها زُبداً، وفي الدار ساكنُها.

[قوله][1]: أو كانَ المبتدأُ هو (أنَّ) المفتوحة وما عملت فيه[2].

مثاله: عندي أنَّ زيداً منطلقٌ.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٩٧.
(٣) قول رؤبة بن العجاج.
(٤) رجز في مدح أبي العباس السفاح أوله:

يا ليت شِعْري عِنْدكُم حَنيفا      وقد جَدَعْنا منكُم الأنوفا

الشاهد: الخروج عن الأصل من تشبيه المبتدأ بالخبر.

الديوان ١٧٩، الكتاب ١/ ٢٨٥، المقتضب ٤/ ١١١، الأصول ١/ ٢٥٠، شرح التسهيل ٢/ ٤٨، المقاصد النحوية ٢/ ٢٦١ـ٢٦٣، الهمع ٥/ ٢٨٩، الدرر اللوامع ٢/ ٢٠٠.

(٥) الجزولية: ٩٧، وقبله: «وقد يلزمُ إخراجُ الخبرِ عن أصلهِ وذلك....».



[قوله][1]: أو كانَ الخبرُ محذوفاً والمبتدأُ نكرةً. . . . إلى آخره[2].

مثالُ ذلك: رجلٌ، في جوابِ من قال: مَنْ في الدَّارِ؟ لأنَّ تقديره: في الدَّارِ رجلٌ، ولا يقدَّرُ: رجلٌ في الدَّارِ؛ لأنه لا مسوِّغَ للابتداءِ بالنكرةِ هنا.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٩٨، وبعده: «.... لا يبتدأ بها، ما لم يتقدَّمْ عليها ظرفٌ هو خبرٌ لها».

## ٢٩/ ب بابُ [اشتغالِ الفعلِ عن المفعولِ بضميرِه]

وقوله: يتناولُ ضميرَه[١].

مثاله: زيدٌ قامَ.

[قوله][٢]: أو الملابسَ لضميرِه[٣].

مثاله: زيدٌ قامَ أبوه.

[قوله][٢]: كان تناولُه له بواسطةٍ[٣].

مثاله: زيد ذُهِبَ به، وزيد ذُهِبَ بأبيه.

[قوله][٢]: أو بغير واسطةٍ[٣].

هو كما تقدَّمَ.

[قولُه][٢]: وحيل بين الاسمِ وبينَ الفعلِ بحرفٍ لا يعملُ ما بعده فيما قبله[٤].

وذلكَ كأدواتِ الشرطِ وأدواتِ الاستفهامِ ولامِ الابتداءِ وما النافيةِ كقولك: زيدٌ هلْ ضربْتَه؟ وزيدٌ هل ضربتَ أباه؟ وزيدٌ هلْ مررتَ به؟ وزيدٌ هلْ مررت بأبيه؟

(١) الجزولية: ٩٩، وقبله: «إذا ذُكِرَ اسمٌ، وذُكِرَ بعده فعلٌ....».
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٣) الجزولية: ٩٩.
(٤) الجزولية: ٩٩، وبعده: «وجب الرفع».



وقوله: فإن كانَ قبلَ الاسمِ حرفٌ لا يليه إلا الفعلُ فالنصبُ[١].

مثاله: إنْ زَيْداً ضربتَه يضربْكَ.

وقوله: وإن ارتفعَ فعلى الفعلِ[٢].

مثاله[٣]:

لا تَـجْـزَعِـي إنْ مُـنْـفِـسٌ أهْـلَـكْـتُـهُ ... وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٤]

(١) الجزولية: ٩٩.
(٢) الجزولية: ١٠٠، وفيها: «فعلى الفصل لا على الابتداء» وما أورده الشارح في الشرحين والأمثلة الوجه فيها أنَّ الاسم ارتفع على تقدير الفعل، اي أنه معمول لفعلٍ محذوف، لا على أنه مبتدأ ارتفع بالابتداء.
(٣) هو: للنمر العكلي «٠٠٠ ـ ١٤هـ».
وهو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي، من المخضرمين، أدرك الإسلام وهو كبير وأسلم، وكان كريماً جواداً واسع العطاء وهّاباً لماله، كان يسمّى الكيس لجودة شعره وكثرة ماله. انظر: «الطبقات الكبرى ٧/ ٣٩، اللآلىء ١/ ٢٨٥، الخزانة ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢».
(٤) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها:
قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِي ... سَفَهاً تَبَيُّنُكِ المَلامَةَ فَاهْجَعِي
الشاهد: منفس بالرفع على رواية الكوفيين على إضمار فعل رافع تقديره: هلك منفس، وعلى رواية البصريين بنصب منفس، فهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أهلكت منفساً.
الديوان ٣٥٧، الكتاب ١/ ٦٧، المقتضب ٢/ ٧٤، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٤، الشعر للفارسي ٩٠، ١٠٢، ٣٦١ ط: د. هنداوي ١/ ٧٧، ٨٧، ٣٢٦، ط: د. طناحي، البصريات ٢/ ٨٩٩، البغداديات ٤٦٣، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢، أمالي ابن الشجري ١/ ٤٨، ٢/ ٨١، المفصل ٥٣، الحماسة البصرية ٢/ ٣٣، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٥، شرح المفصل ٢/ ٣٨، شرح التسهيل ٢/ ١٤١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٧، شرح الكافية ١/ ٧٧، ١٧٤، المغني ١/ ١٧٩، ٢/ ٤٥٠، الخزانة ١/ ٣١٤ ـ ٣٢٢.

فيمن رفع[١].

وقوله: وإن كانَ قبل الاسم حرفٌ هو أولى أن يليَه الفعلُ[٢].

مثاله: ما النافية، أو لا النافية، أو همزة الاستفهام كقولك: ما زيداً ضربتُه، ولا عمراً قتَلْتُه، وأزيداً ضربتَه؟

وقوله: أو كان في الفعلِ معنى الطلبِ[٢].

مثال ذلك: الأمرُ والنهيُ في قولك: زيداً اضربْه، وزيداً لا تشتمْه[٢].

وقوله: أو حيلَ بينَهما بحرفِ تحضيضٍ[٢].

مثاله: زَيْداً ألا تَضْرِبُهُ[٢]، وكذلك العرضُ والتمني.

وقوله: أو عطف على جملةٍ فعليةٍ... إلى آخره[٢].

مثال ذلك: قامَ زيدٌ وعَمْراً ضربْتُه.

وقوله: ولم يكنْ هناكَ ما يوجبُ الاستئنافَ[٢].

مثاله: (إذا) الذي للمفاجأة، و(أمَّا) المتضمِّنةُ معنى الشرطِ، و(ألا) التي للاستفتاح، وذلك نحو قولك: قَامَ زيدٌ وإذَا عمرٌو يَضْرِبُهُ محمَّدٌ، وقامَ زيدٌ وألاَ عَمْرٌو تكرمُه.

وقوله: وإن عري.... إلى آخره[٣].

مثاله: زيدٌ ضَرَبْتُه.

وقوله: وعُطِفَ على جملةٍ ذاتِ وجهين.... إلى آخره[٤].

(١) هم الكوفيون. انظر: المباحث الكاملية ١/٤٧٨، شرح الجزولية ٢/٩٢٦، شرح الكافية ١/٧٧، شرح أبيات المغني ٤/٥٣.
(٢) الجزولية: ١٠٠.
(٣) الجزولية: ١٠١، وتمامه: «.... مما يوجبُ النصبَ أو اختياره».
(٤) الجزولية: ١٠١، وبعده: «.... الرفع أولى».



مثاله: زيدٌ لقيتُهُ وعَمْراً أكرمتُه، /٣٠أ واستظهر بقوله: «ولم يكن هناك ما يوجبُ الاستئناف»[١] على مثل قولك: زيدٌ لقيتُه وإذا عَمْرٌو يَضْرِبُهُ بَكْرٌ، لأنَّ الرفعَ هنا أولى.

(١) الجزولية: ١٠٠.

## باب [كان وأخواتها]

قوله: لاقترانِ مضمونِ الجملةِ[1]..

كقولك: كانَ زيدٌ قائماً، فإنَّ فيه اقترانَ نسبةِ القيام إلى زيدٍ بالزمان الماضي.

قوله: وربَّما دخلَها معنى صار[2].

مثاله[3]:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[4]

قال: وتجيءُ زائدة[2].

(١) الجزولية: ١٠٢، والنصُّ فيها: «فكان لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي».

(٢) الجزولية: ١٠٢.

(٣) لابن أحمر الباهلي «... ـ نحو ٦٥هـ».
وهو عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي، شاعر مخضرم من الشعراء المعدودين، أدرك الإسلام وأسلم، وغزا مغازي الروم، فأصيبت إحدى عينيه.
انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩، المؤتلف والمختلف ٣٧، معجم الشعراء ٢١٤، الخزانة ٦/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨».

(٤) من البحر الطويل من قصيدة منها:
لَعَمْرِي لَئِنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَةً ... شَدِيداً بِمَالِ المُقْحِمِينَ عَضِيضُها
يروى:
أريهُمْ سُهَيلاً والمَطِيُّ كَأَنَّها ... قَطَا الحَزْنِ ..........
الشاهد: استعمال (كان) بمعنى صار.
الديوان ١١٩، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٢٥ ـ ٥٢٧، المفصل ٢٦٥، أسرار العربية ١٣٧، شرح المفصل ٧/ ١٠٢، شرح الجمل ١/ ٤١٢، شرح الكافية ٢/ ٢٩٣، الخزانة ٩/ ٢٠١ ـ ٢٠٦.



مثاله[1]:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[2]

وقال الآخر[3]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[4]

أي وجيرانٍ كرامٍ.

(١) جاء بعده في الأصل: نحو قولهم: إن من أفضلكم كان زيداً» وكتب فوق كلمة إن (ز) وفوق كلمة زيد (إلى)، وتعني أنه زائد إلى هنا، والبيت لم أقف على قائله.

(٢) بيت مفرد من البحر الوافر.
الشاهد: زيادة كان بين الجار والمجرور.
سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨، الأزهية ١٨٧، التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٢، المقتصد ١/ ٤٠٢، المفصل ٢٦٥، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ٧/ ٩٨، ١٠٠، شرح الجمل ١/ ٤٠٨، شرح الكافية ٢/ ٢٩٣، المقاصد النحوية ٢/ ٤١، الخزانة ٩/ ٢٠٧ـ٢١١.

(٣) هو الفرزدق: «... ـ ١١٠هـ».
أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، كان سيداً في قومه عزيز الجانب، مهاجاته لجرير معروفة.
انظر: «وفيات الأعيان ٦/ ٨٦ ـ ١٠٠، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٥ ـ ٢٧٨٨، الخزانة ١/ ٢١٧ ـ ٢٢٣».

(٤) من البحر الوافر من قصيدة في مدح هشام بن عبدالملك، مطلعها:
أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ
ورواية الديوان: إذا رأيت ديار قومي.
الشاهد: زيادة (كان) بين الصفة وموصوفها.
الديوان ٢/ ٢٩٠، الكتاب ١/ ٢٨٩، المقتضب ٤/ ١١٦ ـ ١١٧، الجمل ٤٩، البصريات ١/ ٥١٠، ٢/ ٨٧٥، الأزهية ١٨٨، النكت ١/ ٥٢٣، إصلاح الخلل ١٥٦، الحلل ٥٩، شرح الجمل ١/ ٤٠٩، شرح التسهيل ١/ ٣٦١، شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢، البسيط ٢/ ٧٤١، شرح الكافية ٢/ ٢٩٤، لباب الإعراب ٢٢٣، المغني ١/ ٣١٧، الخزانة ٩/ ٢١٧ ـ ٢٢٤.

وقوله: وبمعنى حدث[١].

مثاله[٢]:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي[٣]

وقال الآخر[٤]:

فِدىً لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي     إذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كواكب أشْهَبُ[٥]

---

(١) الجزولية: ١٠٢.

(٢) هو للربيع الفزاري: «٠٠٠ ـ ٠٠٠٠».
وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري، شاعر جاهلي معمر من الفرسان، أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه، فقيل: إنه أسلم، وقيل: أدرك الإسلام وقد خرف.
انظر: «اللآلي ٢/٨٠٢، الحلل ٣٧ ـ ٤٢، الخزانة ٧/٣٨٣ ـ ٣٨٩».

(٣) صدر بيت من البحر الوافر عجزه:
فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ
وهو من قصيدة في مدح بنيه وذكره لبرّهم به، قال فيها:
ألا أبْلِغْ بَنِيَّ بَنِي رَبِيعٍ     فَأَنْذَالُ البَنِينَ لَكُمْ فِدَاءُ
الشاهد: استعمال (كان) بمعنى حدث.
الجمل ٤٩، الأمالي للقالي ٣/٤١٥، الأزهية ١٨٤، الحلل ٤٠، ٥٧، أسرار العربية ١٣٥، شرح التسهيل ١/٣٤٢، البسيط ٢/٧٣٩، همع الهوامع ٢/٨٢، الخزانة ٧/٣٨١، الدرر اللوامع ١/٨٤.

(٤) هو مقاس العائذي «٠٠٠ ـ ٠٠٠٠».
أبو جلدة مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث، قرشي من ولد خزيمة بن لؤي، أمهم عائذة بنت الخس بن قحافة، وبها يعرفون، كان مجاوراً لبني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان.
انظر: «نسب قريش ٤٤١، المؤتلف والمختلف ٧٩، معجم الشعراء ٤٠٤ ـ ٤٠٥».

(٥) من البحر الطويل وبعده:
إذَا الكَشْحُ أَمْسَى مُقْشَعِرًا كَأَنَّهُ     مُتِمٌّ بِآلَافٍ مِنَ الخَيْلِ مُقْرَبُ
الشاهد: مجيء (كان) هنا بمعنى حدث ووقع.
الكتاب ١/٢١، المقتضب ٤/٩٦، شرح أبيات سيبويه ١/٢٥٢ ـ ٢٥٤، =



وقوله: لاقتران معنى الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف[١].

يعني الصَّبَاحَ والضَّحَاء والضُّحى والمَسَاء.

وقوله: ويدخلها معنى صار[٢].

مثاله[٣]:

ثُمَّ أضْحَوا كَأنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ     فَألْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ[٤]

بمعنى صاروا، [وقوله][٥]:

ثُمَّ أضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ     وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ[٦]

---

= فرحة الأديب ١٧٢ ـ ١٧٤، الأزهية ١٨٦، النكت ١/١٨٣، أسرار العربية ١٣٥، شرح المفصل ٧/٩٨.

(١) الجزولية: ١٠٣، وقبله: «وأصبح وأمسى وأضحى: كلُّ واحدةٍ منها....».

(٢) الجزولية: ١٠٣.

(٣) لعديّ العبادي «٠٠٠ ـ ٣٥ ق.هـ».
وهو عدي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي التميمي، شاعر من دهاة الجاهليين، جعله كسرى ترجماناً بينه وبين العرب، وكتب العربية في ديوانه، وشي به فسجن في الحيرة ثم قتل في سجنه.
انظر: «طبقات فحول الشعراء ١/١٣٧، ١٤٠ ـ ١٤١، معجم الشعراء ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الخزانة ١/٣٨١ ـ ٣٨٦».

(٤) من البحر الخفيف، من قصيدة مطلعها:
أرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ فَبُكُورُ     لَكَ فَاعْمَدْ لأيِّ حَالٍ تَصِيرُ
الصبا: ريح تهب من الشرق، والدبور: تقابلها.
الشاهد: استعمال (أضحى) بمعنى صار.
الديوان ٩٠، المفصل ٢٦٦، شرح المفصل ٧/١٠٤، ١٠٥، شرح التسهيل ١/٣٤٦، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٥، همع الهوامع ٢/٧٦، الدرر اللوامع ١/٨٤.

(٥) لعدي بن زيد العبادي.

(٦) من بحر الرمل، من قصيدة مطلعها:
مَنْ رَآنَا فَلْيُحَدِّثْ نَفْسَهُ     أنَّهُ مُوفٍ عَلَى قَرْنِ زَوَالِ =

[وقوله][1]:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلاَ ... أَمْلِكُ رأسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا[2]

[وقوله][3]:

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فأَمْسَيْتُ كُلَّمَا ... كُنِيتُ بِهِ فاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي[4]

---

= وبيت الشاهد ملفق من بيتين مع اختلاف في الرواية، ورواية الديوان هي:

ثُمَّ أضحَوا أَخْنَعَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالجِبَالْ

وَكَذَاكَ الدَّهرِ يَرْمِي بِالفَتَى ... فِي طِلابِ العَيْشِ حَالاً بَعْدَ حَالْ

الشاهد: استعمال (أضحى) بمعنى صار.

الديوان ٨٣، الكامل ٢/٦١٦، المباحث الكاملية ١/٤٩١، شرح الجزولية ٢/٩٥٩، المشكاة والنبراس ١/٢٣٩، الإرتشاف ٢/٨٥، المساعد ١/٢٥٦، همع الهوامع ٢/٧٣، الدرر اللوامع ١/٨٣.

(١) للربيع بن ضبع الفزاري.

(٢) من البحر المنسرح من أبياتٍ أولها:

أَقْفَرَ مِنْ مَيَّةَ الجَرِيبُ إلى الزْ ... زُجَّيْنِ إلا الظِّبَاءَ والبَقَرَا

الشاهد: استعمال (أصبح) بمعنى صار.

الكتاب ١/٤٦، النوادر ٤٤٦، أمالي القالي ٢/١٨٥، الجمل ٤٠، التبصرة والتذكرة ١/٣٣٠، الحلل ٣٧ ـ ٤٢، شرح المفصل ٧/١٠٥، المباحث الكاملية ١/٤٩١، المقاصد النحوية ٣/٣٩٨، الخزانة ٧/٣٨٤، شرح أبيات المغني ٨/٩١.

(٣) البيت لأبي عبدالرحمن محمد بن عبدالله بن عمرو بن معاوية العتبي الأموي المتوفّى سنة ٢٢٨هـ، من شعراء الدولة العباسية كان مستهتراً بالشراب، له مصنفات منها: كتاب الخيل، وأشعار الأعاريب وغيرها.

انظر: «طبقات الشعراء ٣١٤ ـ ٣١٦، معجم الشعراء ٤٢٠، وفيات الأعيان ٤/٣٩٨ـ٤٠٠».

(٤) البيت من البحر الطويل من قصيدة مطلعها:

أَسُكَّانَ بَطْنِ الأَرْضِ لَوْ يُقْبَلُ الفِدَى ... فَدَيْنَا وأَعْطَيْنَا بِكُمْ سَاكِنَ الظَّهْرِ

الشاهد: استعمال (أمسى) بمعنى صار. =



ويروى فأصبحت[1].

وقوله: وتجيءُ للدخول في هذه الأزمنة المذكورة[2].

مثاله: أَصْبَحْتُم كَمْ تنامون؟ وكذلك: أَضْحَيْتُمْ وأَمْسَيْتُم تَتَّجِرُون.

وقوله: وتجيءُ ظلَّ بمعنى صار[2].

مثاله قوله عز وجل: ﴿فَظَلْتُم تَفَكَّهُونَ﴾[3].

وقوله: وبَاتُ بمعنى عَرَّسَ فيخرج[2].

أي تامة، كقوله[4]:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ[5]

---

= الحماسة ١/٥٢٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٠٧٣، شرح الحماسة للتبريزي ٣/٥٦، المباحث الكاملية ١/٤٩١، شرح الجزولية ٢/٥٢٩.

(١) هي رواية أبي تمام. انظر: الحماسة ١/٥٢٩.

(٢) الجزولية: ١٠٣.

(٣) الواقعة: ٦٥.

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي:

أ ـ امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار، من فحول شعراء الجاهلية، يلقب بالملك الضليل وبذي القروح. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، المؤتلف والمختلف ٩، الأغاني ٨/٦٠ ـ ٧٣.

ب ـ عمرو بن معديكرب، قيل: إنه قاله في قتله بني مازن بأخيه عبدالله. انظر: اللآلىء ١/٥٣٠ ـ ٥٣١.

جـ ـ امرؤ القيس بن عانس بن المنذر، ورجحه العيني. انظر: المقاصد النحوية ٢/٣١. والراجح عندي أن القائل هو امرؤ القيس بن حجر الكندي؛ لإثبات الثقات لها ضمن مروياتهم من شعر امرئ القيس. انظر: تخريج القصيدة في الديوان ٤٢٩.

(٥) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ

الشاهد: استعمال (بات) بمعنى عرَّس تامة مكتفية بمرفوعها في الموضعين.

ديوان امرئ القيس ١٨٥، ديوان عمرو بن معديكرب ٢٠٠، اللآلىء =

وقوله: صارَ لانقلابِ الشيءِ. . . . إلى آخره[(١)].

نحو: صارَ الغَنيُّ فَقيراً، وصارَ الجاهلُ عالماً.

/٣٠ب وقوله: ويدخلُها معنى انتقل. . . . إلى آخره[(١)].

نحو: صَارَ زيدٌ إلى بغداد، ومنه[(٢)]:

كُـلُ حَـيٍّ صَـائِـرٌ لـلـزَّوالْ[(٣)]

وقوله: لا يخرجان عن موردِهما[(٤)].

أي الموضعين اللذين وردا فيهما من كلامِ العربِ[(٥)].

---

= ١/٥٣١، المباحث الكاملية ١/٤٩٣، شرح الجزولية ٢/٩٦١، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، المقاصد النحوية ٢/٣٠ ـ ٣٩، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٣٠٩.

(١) الجزولية: ١٠٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) الأصل: إلى الزوال، وبه يختل الوزن.

وهو عجز بيت من البحر المديد صدره:

لا يَـغُـرَّنَّ امـرأً عَـيْـشُـهُ

ويروى: كل عيش.

وهذا البيت يستشهد به العروضيون على أن عروض المديد والرمل يجوز فيه القصر، وهو: إسقاط آخره، وإسكانه، نحو: فاعلاتن، حذفت النون وأسكنت التاء، فيبقى فاعلاتْ، ثم ينقل إلى فاعلان. انظر: الوافي في العروض والقوافي ٤٩، البارع ١٠٣.

الشاهد: استعمال (صائر) اسم الفاعل من صار بمعنى انتقل.

العقد الفريد ٦/٢٨٨، عروض الوقة ٦١ ط: د. صالح بدوي، ٢٠ ط: العلمي، العروض لابن جني ٦٥، المحكم ٦/١٢٠، الوافي ٤٩، البارع في علم العروض ١٠٣، القسطاس ١٠٥، اللسان ٥/٩٦، تاج العروس ٣/٤٩٨.

(٤) الجزولية: ١٠٤.

(٥) في قولهم: ما جاءت حاجتك، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة.

انظر: الكتاب ١/٢٤، شرح الجمل ١/٣٧٦، شرح الجزولية ٢/٩٤٨، ٩٦٢، اللسان ١/٥٢ (جيأ)، ٣/٣٦٣ (قعد).



وقوله: ويجوزُ حذفُ (لا) معها[(١)].

مثاله قوله عز وجل: ﴿تَفْتأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[(٢)].

وقول الشاعر[(٣)]:

تَـزَالُ حِـبَـالٌ مُـبْـرَمَـاتٌ أُعِـدُّهَـا ... لَهَا مَا مَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ[(٤)]

حذف (لا) لفظاً، والبيتُ لامرأةِ سالمِ بنِ قحطان[(٥)]، وقال امرؤ القيس:

فَـقُـلْـتُ لَـهَـا واللهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـداً ... وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأوْصَالِي[(٦)]

---

(١) الجزولية: ١٠٤، وقبله: «ومازال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف، مذ كان قابلاً لها، وينفي ماضيه بما ولم، وغير ماضيه بلا ولن، ويجوز....».

(٢) تمامها: ﴿.... حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الهَالِكِينَ﴾. يوسف: ٨٥.

(٣) البيت كما قال الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ لامرأة سالم بن قحفان العنبري، واسمها ليلى، ومناسبة الأبيات أنَّ صهر سالم أخا امرأته أتاه فأعطاه سالم بعيراً من إبله، وقال لامرأته: هاتي حبلاً نقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، فأعطته، ثم أعطاه بعيراً آخر، وقال لها: هاتي حبلاً فأعطته، ثم أعطاه ثالثاً، وقال لها: هاتي حبلاً. فقالت: ما عندي حبل، فقال لها: منّي الجمال، ومنك الحبال:

لا تَـعْـذِلِـيـنِـي فِـي الـعَـطَـاءِ وَيَـسِّـرِي ... لِـكُـلِّ بَـعِـيـرٍ جَـاءَ طَـالِـبُـه حَـبْـلا

انظر: الحماسة ٢/٢٥٧.

(٤) من البحر الطويل، وهو ثاني ثلاثة أبيات هي:

تُـقَـسِّـمُ لَـيْـلَـى يَـابْـنَ قَـحْـفَـانَ بـالـذِي ... تَكَفَّلَ بالأَرْزاقِ فِي السَّهْلِ والجَبَلْ

فـأَعْـطِ وَلا تَـبْـخَـلْ لِـمَـنْ جَـاءَ طَـالِـبـاً ... فَعِنْدِي لَهَا عَقْلٌ وقَدْ زَاحَتْ العِلَلْ

الشاهد: (تزال) حيث حذف (لا) لفظاً وهي مرادة في المعنى.

الحماسة ٢/٢٥٨، اللآلىء ٢/٦٣١، شرح الحماسة للتبريزي ٤/٦٧، المفصل ٢٦٧، شرح المفصل ٧/١٠٩، شرح الكافية ٢/٢٩٥، الخزانة ٩/٢٤٥ ـ ٢٤٧.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: قحفان، انظر ما سبق: في هـ ٣.

(٦) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها:

ألا عِـمْ صَـبَـاحـاً أَيُّـها الـطَّـلَـلُ الـبَـالِـي ... وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

ويروى: يمين الله أبرح، ويروى: لها تالله أبرح، ويروى أيضاً: يمين الله ما =

حذفَ (لا) أيضاً لفظاً، وقال[1]:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حتَّى تَكُونَه[2]

حذفَ (لا) أيضاً لفظاً.

وقوله: وما معها مصدريةٌ[3].

لأن تقديرَها مُدَّةَ دوام زيدٍ كذا، ثم حَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه، ثم وضعَ مادام موضعَ الدَّوَام.

[وقوله][4]: ولذلك تحتاجُ إلى ضميمٍ في كونها كلاماً[5].

أي: إلى ما يضمّ إليها، أي لأنَّها مع ما بعدها في تقدير اسمٍ واحدٍ لا يتمُّ منها مع ما بعدها كلامٌ حتى يضمَّ إليها ما يُتِمُّ به كلاماً.

---

= أنا بارح. انظر: الخزانة ١٠/ ٤٥.
الشاهد: حذف (لا) مع أبرح لدلالة السياق عليه لفظاً.
الديوان ٣٢، الكتاب ٢/ ١٤٧، المقتضب ٢/ ٣٢٥، الأصول ١/ ٤٣٤، الجمل ٧٣، الحلبيات ٢٧٤، الخصائص ٢/ ٢٨٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٨، ٤٥٤، الحلل ٩٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠، المفصل ٢٦٨، شرح المفصل ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤، شرح الكافية ٢/ ٣٤٠، المغني ٢/ ٧٠٩، الخزانة ١٠/ ٤٣ ـ ٤٥، شرح أبيات المغني ٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(١) البيت لخليفة بن نزار: شاعر جاهلي. انظر: الخزانة ٩/ ٢٤٥.

(٢) من البحر الكامل وبعده:
والمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا ءَ مُؤَمِّلاً والمَوْتُ دونَه
الشاهد: (تنفك) حيث حذف (لا) لفظاً، وهي مرادة معنى.
فصل المقال ٦٤، المفصل ٢٦٨، الإنصاف ٢/ ٨٢٤، شرح المفصل ٧/ ١٠٩، المباحث الكاملية ١/ ٤٩٧، شرح الكافية ٢/ ٢٩٥، المقاصد النحوية ٢/ ٧٥ ـ ٧٦، همع الهوامع ٢/ ٦٦، الخزانة ٩/ ٢٤٢ ـ ٢٤٥، الدرر اللوامع ١/ ٨١.

(٣) الجزولية: ١٠٤، وقبله: «ومادامَ لمقارنةِ الصفةِ للموصوفِ في الحالِ....».

(٤) تكملة يقتضيها منهجُ الشَّارحِ.

(٥) الجزولية: ١٠٥.



وقوله: ليسَ: لانتفاءِ الصِّفةِ عن الموصوف مطلقاً[1].

قال ذلك؛ لأنَّ سيبويه حكى: لَيْسَ خَلَقَ الله مِثْلَه[2]، وأجاز: ما زيدٌ ضربتُه[3]، على أن تكونَ (ما) حجازيةً.

وقوله: وقيلَ في الحال[1].

وهو الأشهرُ عندَ النحويِّين، ولعلَّهم يريدونَ إذا لم يكن مخصوصاً بزمانٍ دونَ زمانٍ، ونُفيَ بليسَ، فإنَّه يحملُ نفيُها له على الحالِ، كما يحملُ الإيجابُ، فلا يكونُ خلافاً لسيبويه.

وقوله: إن خلا من معنى الاستفهام[4].

يعني الخبرَ، واستظهرَ به على الخبرِ إذا كانَ استفهاماً، وهو الذي يذكرُ بعد.

وقوله: ويجبُ إن كانَ فيه[1].

يعني إن كانَ في الخبرِ معنى الاستفهامِ، فيجبُ تقديمُه على العامل نحو: أَيْنَ [كانَ][5] زَيْدٌ؟ وكيفَ أصْبَحَ عَمْرُو؟ وما أشبه ذلك.

وقوله: وإن كانَ المبتدأُ/ ٣١أ معه ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبر[6].

مثاله: على التمرةِ كانَ مثلُها زُبْداً، في الابتداءِ[7]، وكانَ على التمرةِ مثلُها زُبْداً في التوسط.

وقوله: ما جازَ في (كان) عندَ القدماءِ[8].

---

(١) الجزولية: ١٠٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٤) الجزولية: ١٠٥، وقبله: «فقسمٌ كان: يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل....».

(٥) تكملة يقتضيها السياق، وهي في الشرحين.

(٦) الجزولية: ١٠٥، وبعده: «.... وجبَ تقديمُ الخبرِ أو توسُّطُه بين العامل والاسم».

(٧) الأصل: البداء، ولعل الصواب ما أثبته، ويعني به التقديم.

(٨) الجزولية: ١٠٦، وقبله: «وليسَ يجوزُ فيها....».

هو مذهبُ سيبويه(١).

وقوله: لا يتقدَّمُ خبرُها عليها عند المتأخرين(٢).

هو مذهبُ المبردِ(٣) ومن قالَ بقوله(٤).

وقوله: لمكانِ ما(٥).

أي لأنَّ (ما) نافية، وهي من حروفِ الصُّدورِ، وحروفُ الصدورِ لا يتقدَّمُ عليها ما في حَيِّزها.

وقوله: إلا عندَ ابن كيسان(٦).

أي يفرِّقُ بين تقديمِ الخبرِ على (مازال) وبينَ تقديمِه على (ماكان)، بأنَّ حرفَ النفيِ في الأول لا يفارقُ الفعل، وكأنَّه ليس بحرفٍ داخلٍ على الفعل، وهو معه بمعنى فعلٍ موجَبٍ، وكأنَّه في معنى كان

(١) انظر: الكتاب ١/٤٦، ٥٢.
(٢) الجزولية: ١٠٦.
(٣) أجازَ المبرِّدُ تقدُّمَ خبرِها على اسمها معَلِّلاً ذلك بأنَّها فعل. انظر: *المقتضب* ٤/١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦.
(٤) هذا هو المنسوب إلى المبرد والكوفيين، وبه قال ابن السراج والجرجاني وابن مالك.
انظر: الأصول ١/٩٠، الحلبيات ٢٨٠، الخصائص ١/١٨٨، المقتصد ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩، الإنصاف ١/١٦٠ ـ ١٦٣، شرح المفصل ٧/ ١١٤، شرح الجمل ١/٣٨٨، التسهيل ٥٤، شرح الكافية ٢/٢٩٧، البسيط ١/٦٧٦ ـ ٦٧٧.
(٥) الجزولية: ١٠٦، وقبله: «ومازال وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها....».
(٦) الجزولية: ١٠٦.
وابن كيسان «٠٠٠ ـ ٢٩٩هـ».
أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يعرف المذهبين، ويميل إلى مذهب البصريين، له مصنفات منها: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، واللامات، والمختار في علل النحو.
انظر: «تاريخ بغداد ١/٣٣٥، معجم الأدباء ٥/٢٣٠٦ ـ ٢٣٠٩، بغية الوعاة ١/١٨ ـ ١٩، وانظر: ابن كيسان النحوي للدكتور / محمد إبراهيم البنا».



كذا، مذ كان قابلاً لتلك الصفةِ، وليس حرفُ النفي في الثاني كذلك، ولا هو في معنى فعلٍ موجَبٍ(١).

وقوله: ومادامَ لا يتقدَّمُ خبرُها عليها اتفاقاً(٢).

لكونها مصدريةً؟ والمصدرُ لا يتقدَّمُ عليه ما في صلته.

وقولُه: ما لم يكنْ ظرفاً(٣).

قد تقدَّمَ مثالُه نحو: أينَ كانَ زيداً؟ لأنه لا يجوزُ: كانَ أينَ زيدٌ؟

وقولُه: وكلُّها لا تدخلُ على مبتدأ فيه معنى الشرطِ(٤).

مثاله: مَنْ يُكرِمْني أكْرِمْهُ، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الشرطَ والاستفهامَ مبهمان، وكان يقرن ما ثبتَ واستقرَّ بالزمنِ الماضي، ولا يكونُ الشيءُ المثبتُ ألبتة مبهماً، وهذه العلةُ جاريةٌ في الجملة التي لا تحتملُ الصدقَ والكذبَ مثل الأمرِ والنهيِ وغيرِهما، لعدمِ ثبوتِ وجودِ الفعل.

وقوله: أو استفهام(٤).

مثاله: مَنْ جَاءَك؟.

وقوله: ولا على مبتدأ خبرُه جملةٌ لا تحتملُ الصدقَ والكذب(٥).

مثاله: زيدٌ هَلْ ضَرَبْتَه؟ لأنَّه لا يصلُحُ معناه معها، وقد جاءَ فيما

(١) تابع ابن كيسان في هذا الكوفيين. انظر رأي ابن كيسان والكوفيين في: الإنصاف ١/ ١٥٥، شرح المفصل ٧/ ١١٤، شرح الكافية ٢/ ٢٩٧، ابن كيسان النحوي ١٨١ـ ١٨٣.
(٢) الجزولية: ١٠٦، وبعدها: «... لكونها صلة لما».
(٣) ليس هذا النص في الجزولية المطبوع.
(٤) الجزولية: ١٠٦.
(٥) الجزولية: ١٠٦ ـ ١٠٧.

يصلحُ معناه معها كقوله[1]:

وَكُـونِـي بِـالـمَـكَـارِمِ ذَكِّـرِيـنِـي[2]

/ ٣١ب وقوله: ولا على مبتدأ خبرُه مفردٌ فيه معنى الاستفهامِ[3].

مثاله: أين زيدٌ؟ وكيف زيدٌ؟.

وقولُه: وما أوجبَه كونُ المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السَّواءِ، وكونُ المبتدأ منزَّلاً منزلة الخبر من تقديمِ المبتدأ لا يجبُ في هذا الباب[3].

لأنَّك لا تقولُ في: زيدٌ القائمُ، القائمُ زيدٌ، على تقديم خبرِه، لأنَّه يجبُ في هذا البابِ تقديمُ المبتدأ، ويقولُ: في كانَ زيدٌ القائمَ، كانَ القائمَ زيدٌ، وكذلك لا تقول في قولك: خيرٌ من زيدٍ خيرٌ من عمرٍو، خيرٌ من عمرٍو خيرٌ من زيدٍ، على تقديم خبر المبتدأ، وتقول في: كان خيرٌ من زيدٍ خيراً من عمرٍو، كان خيراً من عمرو خيرٌ من

(١) جاهلي من بني نهشل، لم أقف على اسمه. انظر: الخزانة ٩/ ٢٦٧.
(٢) صدر بيت من البحر الوافر وعجزه:
وذُلِّي ذَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ
وهو ثاني بيتين أولهما:
ألا يَا أمَّ فَارِعَ لا تَلُومِي عَلَى شَيءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعي
يريد: يا أمَّ فارعة، والسماع: الذكر في الناس وحسن الثناء، الماجدة: الكريمة، الصناع: الرقيقة الكف في العمل، المدربة عليه.
الشاهد: مجيء الخبر جملة طلبية (ذكريني)، وسوَّغ ذلك أنَّ المعنى صالح معها.
النوادر ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٠، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦٥٧، المباحث الكاملية ١/ ٥٠٦ ، شرح الجمل ١/ ٣٨٠ ، ٢/ ٦٠١ ، ضرائر الشعر ٢٥٨ ، شرح الكافية ٢/ ٢٩٨، المغني ٢/ ٦٤٧، شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤، همع الهوامع ٢/ ٧٢، الخزانة ٩/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨، شرح أبيات المغني ٧/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٣) الجزولية: ١٠٧.



زيدٍ، وكذلك لا تقول في قولك: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ؛ أبو حنيفةَ أبو يوسفَ على مذهبه، ويجوز عنده في: كان أبو يوسفَ أبا حنيفةَ، كان أبا حنيفةَ أبو يوسف.

وقوله: إن ظهرَ الإعرابُ في أحدهما[1].

مثاله ما تقدَّمَ، ونحو: كانَ زيدٌ الـمُجْتَبى، ونحو: كانَ خيرٌ من زيدٍ أعلى من عمرو، ونحو: كان فلانٌ الأعشى، واستظهر بهذا التقييدِ على ما لم يظهرْ فيه الإعرابُ في أحدِهما نحو: كانَ الفتى المجتبى، ونحو: كان أعلى من زيد أعلى من عمرو، ونحو: كانَ موسى الأعشى.

وقوله: إلاَّ ما لا يُنَاقِضُ معناه المُضِيَّ منها[2].

المناقِضُ مثل: ما أكلِّمُك مادامَ زيدٌ؛ لأنَّها لمصاحبةِ الصفةِ للموصوفِ في الحالِ.

(١) الجزولية: ١٠٨.
(٢) الجزولية: ١٠٨، وقبله: «ولا يدخلُ على المبتدأ المخبرِ عنه بالماضي. . . .».

## باب [إنّ وأخواتها]

قوله: كلُّ حرفٍ يلي الفعلَ مرّةً والاسمَ أخرى[١].

مثاله: هَلْ وهمزةُ الاستفهام.

وقوله: وما اختصَّ بالاسم[٢].

مثاله: حروفُ الجرِّ وإنَّ وأخواتُها.

وقوله: أو بالفعلِ[٢].

مثاله: نواصبُ الأفعالِ وجوازمُها.

وقوله: ولم يكن كالجزء منه[٢].

استظهرَ على لام التعريف والسِّين وسوف / ٣٢أ لأنَّها للتخصيص فنُزِّلَتْ منزلة العلمية من الاسم، وقد بقي عليه أن يستظهر على (لولا ولو)؛ لأنَّ (لولا) تختصُّ بالاسم، و(لَوْ) تختصُّ بالفعل، وكذلك حروف التحضيض، بقي عليه أن يستظهر عليها، وكذلك (قد) لأنَّها مختصةٌ بالأفعال.

وقوله: لا كالجزء منه[٢].

قد تقدَّمَ ما استظهرَ بهذا عليه.

وقوله: فأصلُه أن يعملَ الجرَّ[٣].

لا يكون أصلُ عملِ الحروفِ الجرَّ؛ لأنَّه لا يعملُ الجرَّ منها إلا المضيف، وإنَّما القولُ الصحيحُ: إنَّ أصلَ الحروفِ يجبُ ألا يعملَ رفعاً ولا نصباً؛ لأنَّ الرفعَ والنصبَ إنَّما هما من عمل الأفعال، فإذا عملهما الحرفُ، فإنَّما يعملُهما لشبه الفعل، ولا يعملُ عملاً ليس له

(١) الجزولية: ١٠٩، وبعده: «فأصلُه ألا يعمل».
(٢) الجزولية: ١٠٩.
(٣) الجزولية: ١٠٩، وقبله: «وكلُّ حرفٍ اتصلَ بالاسمِ وعمل فيه....».



بحقِّ الشبهِ إلا عملَ الجرِّ.

وقولُه: كشبهِ إنَّ وأخواتِها بالأفعال في المعنى[١].

ليسَ هذا بصحيحٍ؛ لأنَّ حروفَ المعاني كلَّها فيها معاني الأفعالِ، ولكنَّ الشَّبَه في المعنى في كونِها على ثلاثة أحرفٍ فصاعداً، وفي كون أواخرِها مفتوحةً كأواخرِ الأفعالِ الماضية[٢].

وقولُه: وإن فتحت أواخرها كالماضي[٣].

يمكنُ أن يكونَ السَّببُ في فتح أواخرِها استثقالَ الكسرةِ والتضعيف.

وقوله: كلُّ مبتدأ لا تدخل عليه (كان) لا تدخل عليه (إنّ)[٣].

مثاله: مَنْ يكرمْني أكرمْه، ونحو: مَنْ جاءك؟

وقوله: ولا تدخلُ أيضاً على المبتدأ الذي خبرُه مفردٌ[٤].

مثاله: أينَ زيدٌ؟ وكيفَ عمرٌو؟

وقوله: ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ فيها[٥].

أي لا يجوزُ: قائمٌ إنَّ زيداً.

/ ٣٢ب وقولُه: ولا توسُّطُه[٥].

أي لا يجوز: إنَّ قائمٌ زيداً.

وقوله: بخلاف كان[٥].

لأنَّك تقول: قائماً كانَ زيدٌ، وكانَ قائماً زيدٌ.

وقوله: إلا أن يكونَ ظرفاً[٥].

مثاله: إنَّ في الدَّارِ زيداً.

(١) الجزولية: ١٠٩، وقبله: «ولا يعملُ الرفعَ والنصبَ إلا لشبهه بما يعملُها....».
(٢) قال ابن السراج ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف، وأنَّها مفتوحة» الأصول ١/٢٣٥.
(٣) الجزولية: ١١٠.
(٤) الجزولية: ١١٠ ـ ١١١ وبعده: «.... فيه معنى الاستفهام».
(٥) الجزولية: ١١١.

وقوله: كانَ الألغاءُ أحسنَ[١].

مثاله: إنّما زيدٌ قائمٌ، وكأنّما زيدٌ قائم.

وقوله: منه في أخواتِها[٢].

يعني أضعفَ من العمل في: كأنَّ زيداً قائمٌ، وليتما زيداً قائمٌ.

وقوله: وموضعُ السَّماعِ ليت[٣].

يعني سماعَ العملِ، وإلا فالإلغاء مسموعٌ في غير نحو: لَعَلَّما أنْتَ حَالِمٌ.

**[لام الابتداء]**

وقوله: وكلُّها لا تدخلُ على أخبارِها[٣].

مثال ذلك في (إنَّ): إنَّ زيداً لقائمٌ.

[وقوله][٤]: ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها[٥].

مثال ذلك في إنَّ: إنَّ في الدارِ لزيداً.

[وقوله][٤]: ولا معمولِ خبرِها المقدَّمِ عليها[٦].

مثال ذلك في إنَّ: إنَّ زيداً لطعامَكَ آكلٌ، ولا يجوزُ: إنَّ زيداً آكلٌ لطعامكَ.

وقوله: ولا على الفصلِ بين اسمها وخبرها[٦].

مثال ذلك في إنَّ: إنَّ زيداً لهو الظريفُ، إذا جعلت (هو) فصلاً.

وقوله: وتنفردُ إنَّ ولكنَّ بالعطفِ على موضِعِها مع الاسمِ بعد

---

(١) الجزولية: ١١١، وقبله: «وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما)....».
(٢) الجزولية: ١١١، وقبله: «والعمل في (إنّ وأنّ) أضعف....».
(٣) الجزولية: ١١١.
(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٥) الجزولية: ١١١ ـ ١١٢، وفيها بالظرف.
(٦) الجزولية: ١١٢.



الخبرِ على رأيٍ[١].

مثاله: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، ولا يجوزُ: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان[٢].

وقوله: مطلقاً على رأيٍ[٣].

يعني أنَّ صاحبَ هذا الرأي يجيزُ العطفَ على الموضعِ مع الاسم قبل الخبرِ، نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان، وبعد الخبر نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو[٤].

وقوله: على رأيٍ إن ظهر الإعراب.

أي لا يجيزُ صاحبُ هذا الرأي[٥]: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان، لظهور الإعرابِ في الاسم، وإنما يجيزُ ذلك بعد الخبرِ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فلو قلت: إنَّكَ وعمرٌو قائمان استوى في الجواز هو وقولك: إنَّك قائمٌ وعمرو.

وقوله: (إنّ) المكسورة متى خُفِّفَتْ وأُعْمِلَتْ[٦].

مثاله: إنْ زيداً قائمٌ.

[وقوله][٧]: فحكمُها حكمُ الثَّقيلةِ[٦].

أي لا يجبُ إثباتُ اللامِ في الخبرِ مع ذلك تقول: إنْ زيداً قائمٌ، ولقائمٌ، بإثباتِ اللامِ / ٣٢أ وتركِها، كما يفعلُ ذلك مع الثقيلةِ، ومنه في

---

(١) الجزولية: ١١٢ ـ ١١٣.
(٢) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ١/١٨٦. وقال به الزمخشري. انظر: المفصل ٢٩٦.
(٣) الجزولية: ١١٣.
(٤) هذا مذهب الكوفيين وتابعهم الأخفش. انظر: الإنصاف ١/١٨٥، التبيين ٣٤١.
(٥) هو الفراء ـ رحمه الله تعالى ـ الذي اشترط في العطف على موضع (إن) خفاء إعراب اسمها. انظر: معاني القرآن له ١/٣١٠ ـ ٣١١، الإنصاف ١/١٨٦، التبيين ٣٤١.
(٦) الجزولية: ١١٤.
(٧) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

إثباتِ اللامِ في الخبرِ قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاً لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١)، كما لا يجب مع الثقيلة بل يجوز إثباتها وحذفها.

وقوله: ووليتها الأسماء(٢).

مثاله: إنْ زيداً لقائمٌ.

وقوله: لم تكن إلا ممَّا دخلَ على المبتدأ والخبر(٣).

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(٤)، وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿إنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾(٥).

وقوله: ويجوز دخولها عند الكوفيِّين على سائرِ أنواعِ الفعل(٢).

مثاله(٦):

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً … حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ(٧)

---

(١) تمامها: ﴿.... رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. هود: ١١١.

(٢) الجزولية: ١١٤.

(٣) الجزولية: ١١٤، وقبله: «فإن وليتها الأفعال....».

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

(٥) تمامها: ﴿....لَوْلا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ العَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾. الفرقان: ٤٢.

(٦) قول عاتكة القرشية «٠٠٠ ـ ٤٠هـ».

هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، شاعرة صحابية جليلة من المهاجرات، تزوجت عبدالله بن أبي بكر الصديق فاستشهد عنها، ثم تزوجت عمر ابن الخطاب فقتل عنها ـ رضي الله تعالى عنه ـ ثم تزوجها الزبير بن العوام وقتل عنها ـ رضي الله تعالى عنهم أجمعين ـ.

انظر: «المردفات من قريش ٦١ ـ ٦٤، الأغاني ١٢٨/١٦ ـ ١٣٠، الخزانة ٣٧٨/١١ـ٣٨١».

(٧) من البحر الكامل، في رثاء زوجها الزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عنه ـ مطلعها:

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ … يَوْمَ اللِّقَاءِ وكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ

وابن جرموز: هو عمرو بن جرموز المجاشعي، قاتلُ الزبيرِ غدراً في وادي =



وقوله: فإذا وليتها الأسماءُ فمبتدأة(١).

مثاله: عَلِمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، وقد يتقدَّمُ الخبرُ نحو(٢):

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا … أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ(٣)

ولكنَّه في تقدير: ولاية(٤) الاسم المبتدأ لأنْ.

---

= السباع. انظر: الخزانة ٣٧٨/١١.

الشاهد: دخول (إن) المخففة من الثقيلة على الأفعال غير الناسخة عند الكوفيين.

الأغاني ١٢٧/١٦، المحتسب ٢٥٥/٢، التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١، المفصل ٢٩٨، إصلاح الخلل ٣٧٦، الإنصاف ٦٤١/٢، شرح المفصل ٧١/٨، ٧٢، ٧٦، شرح الجمل ٤٣٨/١، المقرب ١١٢/١، شرح التسهيل ٣٦/٢، ٣٧، شرح الكافية ٣٥٩/٢، الخزانة ٣٧٣/٩ ـ ٣٨١.

(١) الجزولية: ١١٥، وقبله: «وأن المفتوحة تخفف وتثقل، وهي في خفتها: إما ملغاة وإما معملة، فالمعملة كالمثقلة، والملغاة تليها الأسماء والأفعال....».

(٢) البيت للأعشى الكبير.

(٣) من البحر البسيط، من قصيدة مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ … وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أيُّهَا الرَّجُلُ

والبيت ملفق من بيتين هما (٣٤، ٣٨) مع اختلاف في الرواية:

٣٤ ـ إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا … إنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى ونَنْتَعِلُ

٣٨ ـ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا … أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

ولا شاهد فيه حينئذٍ، ورواية الشارح هي الرواية المشهورة في كتب النحو.

الشاهد: تقدير ولاية اسم إن لها، والجملة الاسمية خبرها.

الديوان ١٠٩، وانظر رواية الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في: الكتاب ٢٨٢/١، ٤٤٠، ٤٨٠، ١٢٣/٢، المقتضب ٩/٣، الأصول ٢٣٩/١، الخصائص ٤٤١/٢، المحتسب ٣٠٨/١، المنصف ١٢٩/٣، التبصرة والتذكرة ٤٦١/١، المفصل ٢٩٨، أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، ١٥٦/٣، الإنصاف ١٩٩/١، شرح المفصل ٧١/٨، ٧٤، شرح التسهيل ٤١/٢، ٤٢، ٨/٤، شرح الكافية الشافية ٣٥٩/٢، المقاصد النحوية ٢٨٧/٢ ـ ٢٩٤، الخزانة ٣٩٠/٨ ـ ٣٩٨.

(٤) الأصل: ولا.

وقوله: فالأحسنُ أن يفصلَ بينَها وبينَها بحرفِ تنفيسٍ[١].

مثاله قوله ـ عز وجل ـ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٢]

وقال: فالأحسنُ استظهاراً على قوله[٣]:

فَلَمَّا رَأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مالَهُ[٤]

وقوله: أو نفي أو توقع[٥].

مثاله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٦]، وعلمت أن قد كان كذا.

وقوله: واسمُها محذوفٌ لفظاً، موجودٌ معنى[٥].

لأنَّ التقدير: أنَّه سيكونُ، وأفلا يرونَ أنَّه لا يرجعُ، وعلمت أنَّه قد كانَ كذا.

وقوله: هذا معنى الإلغاءِ فيها[٥].

يعني في مشهورِ مذهبِ القوم، وقد أجازَ سيبويه أن يكونَ الإلغاءُ فيها كالإلغاءِ في المكسورةِ، وأنَّه لا عمل لها لفظاً ولا تقديراً

(١) الجزولية: ١١٥، وقبله: «وإذا وليتها الأفعال....».
(٢) سورة المزمل، الآية: ٢٠.
(٣) للنابغة الذبياني.
(٤) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:
وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَه
ومطلع القصيدة:
ألا أبْلِغا ذُبْيانَ عَنّي رِسالَةً     فَقَدْ أَصْبَحَتْ عَنْ مَنْهَجِ الحَقِّ جَائِرَه
ثمّر الله ماله: كثره وأصلحه، أثل موجوداً: كثر إبله، المفاقر: الفَقْر. انظر: الديوان ١٥٥.
الشاهد: عدم الفصل بين (أن) المخففة، والفعل (ثمّر) بفاصل.
الديوان ١٥٥، المباحث الكاملية ٥٣٣، شرح الكافية ٢/ ٢٣٤، الخزانة ٨/ ٤١٤ ـ ٤٢٠.
(٥) الجزولية: ١١٥.
(٦) تمامها: ﴿.... ولاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا ولاَ نَفْعاً﴾. طه: ٨٩.



كالمكسورةِ[١].

وقوله: لا يعملُ فيها إلا فِعلٌ مُحَقِّقٌ[٢].

مثاله: عَلِمْتُ وتَحَقَّقْتُ، ويريدُ أو ما جرى مجراه / ٣٣ب مما يترجَّحُ فيه أحدُ الجانبين من أفعالِ الشّكِّ نحو: ظننتُ وحسبتُ، قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٣]، وقرئ بنصب تكون ورفعه[٤].

وقوله: وأنَّها إذا وليها فعلٌ جازَ أن يُفْصَلَ[٥] كذا قال: جازَ لأنَّ الناصبةَ لا يجوزُ فيها ذلك، وإلا فهو لازمٌ في الأكثر.

وقوله: وتجيء إنْ شرطية[٦].

مثاله: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عمرٌو.

[وقوله][٧]: وزائدة[٦].

مثاله: ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

وقوله: وبمعنى «ما»[٦].

(١) لم أقف على هذا النص في نسخ الكتاب المطبوع، وهو موجود في شرح السيرافي ٤/ ٥٢ب.
(٢) الجزولية: ١١٦، وقبله: «والفرق بين الناصبة للفعل والناصبة للاسم الملغاة أن المخففة المذكورة....».
(٣) تمامها: ﴿.... فَعَمُوا وصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ واللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾. المائدة: ٧١.
(٤) قرأ بالنصب: ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ بالرفع: أبو عمرو وحمزة والكسائي.
انظر: السبعة ٢٤٧، التيسير للداني ١٠٠، التبصرة في القراءات السبع ٤٨٧، الإقناع ٢/ ٦٣٥، حجة القراءات ٢٣٣.
(٥) الجزولية: ١١٦.
(٦) الجزولية: ١١٨.
(٧) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

مثاله قوله تعالى: ﴿إنِ الكافرونَ إلاَّ في غُرورٍ﴾[١] و﴿إن كانتْ إلا صَيْحَةً﴾[٢] و﴿إن يتَّبِعُونَ إلا الظَّنَّ﴾[٣] و﴿إنِ الحكمُ إلا للهِ﴾[٤].

وقوله: وأن تفسيراً[٥].

مثاله قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وانطَلَقَ الملأُ مِنهُمْ أنِ امْشُوا﴾[٦].

وقوله: وزائدة[٥].

مثاله: لمَّا أنْ جاءَ زَيْدٌ جاءَ عَمرٌو، ووالله أنْ لَوْ فعلتَ كذا، ونحو[٧]:

كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[٨]

---

(١) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٢) تتمتها: ﴿.... وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾. يس: ٢٩، وانظر أيضاً آية ٥٣، من السورة نفسها.

(٣) تتمتها: ﴿.... وإنْ هُمْ إلاَّ يَخْرُصُونَ﴾. الأنعام: ١١٦، يونس: ٦٦.

(٤) تتمتها: ﴿.... يَقُصُّ الحقَّ وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ﴾. الأنعام: ٥٧، وهو جزء من الآية: ٤٠ والآية: ٦٧ من سورة يوسف.

(٥) الجزولية: ١١٨.

(٦) تمامها: ﴿.... واصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾. سورة ص: ٦.

(٧) مختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل اليشكري، شاعر جاهلي معاصر للنعمان بن المنذر.

ب ـ باعث بن صريم اليشكري.

جـ ـ أرقم اليشكري.

د ـ راشد بن شهاب اليشكري. انظر: الخزانة ١٠/٤١٣ ـ ٤١٤.

(٨) عجز بيت من البحر الطويل صدره:

فَيَوْماً تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ

وهو من قصيدة مطلعها:

ألا تِلْكُمَا عِرْسِي تَصُدُّ بِوَجْهِهَا ... وتَزْعُمُ فِي جَارَاتِهَا أنَّ مَنْ ظَلَمْ

الشاهد: زيادة (أن) بين حرف الجر الكاف ومجروره ظبية في رواية خفض ظبية.

الأصمعيات ١٥٧، الكتاب ١/٢٨١، ٤٨١، الكامل ١/١١١، الأصول ١/٢٤٥، سر صناعة الإعراب ٢/٦٨٣، المنصف ٣/١٢٨، ٢٦٥، أمالي ابن الشجري =



فيمن خفض ظبيةَ و﴿فَلَمَّا أنْ جَاءَ البَشِيرُ﴾[١] ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾[٢].

وقوله: ولكن إذا خفِّفتْ لم تعمل[٣].

حكى عن يونسَ[٤] إعمالها[٥]، والمشهورُ ما ذكره.

وقوله: ليتَ عند الكوفيين تنصبُ اسمين[٦].

قد ذكروا ذلك في [إنّ][٧] نحو قوله[٨]:

---

= ٢/١٧٨، المفصل ٣٠٢، الإنصاف ١/٢٠٢، نتائج الفكر ٢٥٦، شرح المفصل ٨/٨٢، ٨٣، شرح الجمل ١/٤٣٧، ٢/١٧٣، شرح الكافية ٢/٣٦٠، الخزانة ١٠/٤١١ ـ ٤١٨.

(١) ﴿.... أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾. يوسف: ٩٦.

(٢) سبق عزوها. انظر: ص ١١٣.

(٣) الجزولية: ١١٨.

(٤) يونس: «٠٠٠ ـ ١٨٢هـ».

أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي، وقيل: الليثي بالولاء، أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء وحماد بن سلمة، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وأبو عبيدة وغيرهم، له مصنفات منها: معاني القرآن الكبير، ومعاني القرآن الصغير والنوادر والأمثال.

انظر: «طبقات النحويين واللغويين ٤٨ ـ ٥٠، معجم الأدباء ٦/٢٨٥٠ ـ ٢٨٥٢، إنباه الرواة ٤/٦٨ ـ ٧٣».

(٥) حكاه السهيلي عن أبي القاسم بن الرماك عن يونس. انظر: نتائج الفكر ٢٥٧.

(٦) الجزولية: ١١٩.

(٧) تكملة من الشرح الكبير.

(٨) عمر بن أبي ربيعة: «٢٣هـ ـ ٩٣هـ».

أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، من أشعر قريش، كثير الغزل والنوادر والخلاعة والمجون، نفاه عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله تعالى ـ إلى جزيرة دهلك. انظر: «الشعر والشعراء ٢/٥٥٣ ـ ٥٥٨، الأغاني ١/٢٨ ـ ٩٤، وفيات الأعيان ٣/٤٣٦ ـ ٤٣٩».

إذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللّيْلِ فَلتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا[١]

وذكروا أيضاً قوله ﷺ: إنَّ قعرَ جَهَنَّمَ لسبعينَ خَريفاً[٢]، وذكروه أيضاً في بيت العماني[٣]:

كَأنَّ أذْنَيـهِ إذَا تَشَـوَّفَا قَادِمَـةً أوْ قَلَمـاً مُحَـرَّفـا[٤]

وقوله: وليس قوله[٥]:

---

(١) بيت مفرد من البحر الطويل.
ولم أقف عليه في ديوان عمر المطبوع.
الشاهد: أن (إن) نصبت الاسمين عند الكوفيين.
الشرح الكبير ٢/ ٨٠٠، المباحث الكاملية ١/ ٥٤٣، شرح الجمل ١/ ٤٢٤، شرح الجزولية ٢/ ٩٩٤، الجنى الداني ٣٨٠، المغني ١/ ٣٦، شرح شواهد المغني ١/ ١٢٢، همع الهوامع ٢/ ١٥٦، الخزانة ٤/ ١٦٧، ١٠/ ٢٤٢، شرح أبيات المغني ١/ ١٣٨ ـ ١٨٥، الدرر اللوامع ١/ ١١١ ـ ١١٢.

(٢) هذا حديث مرفوع عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ أوله: «والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر....» صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ٧٢.

(٣) الأصل: القفاني، والتصويب عن الشرح الكبير ٢/ ٨٠١.
والعماني هو: أبو عبدالله محمد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة الحنظلي الدارمي، قيل له: العماني لأنه كان شديد الصفرة، ولم يكن أبوه من أهل عمان، شاعرٌ راجزٌ من شعراء الدولة العباسية، كان من المعمرين.
انظر: «الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٥ ـ ٧٥٦، الأغاني ١٧/ ٧٨ ـ ٨٢، المحمدون من الشعراء ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤١».

(٤) رجز أوله:
وَأذُنٌ بَرِيئَةٌ مِنَ الرَّفَا
الشاهد: نصب (كأن) للاسمين أذنيه وقادمة عند الكوفيين.
الديوان ٩٥، الكامل ٣/ ١٠٤٦، الخصائص ٢/ ٤٣٠، المخصص ١/ ٨٢، اللآلئ ٢/ ٨٧٦، المباحث الكاملية ١/ ٥٤٢، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، الضرائر ١٠٨، شرح الكافية ٢/ ٣٤٧، المغني ١/ ٢١١، شرح شواهد المغني ٢/ ٥١٥ ـ ٥١٧، الخزانة ١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٤٣، شرح أبيات المغني ١/ ١٨٤، ٤/ ١٧٧ ـ ١٨٠.

(٥) هو العجاج: «٠٠٠ ـ ٩٠هـ». =



يَالَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[١]

بمثبتٍ لذلك[٢].

لأنَّه يحتملُ أن يكونَ على حذف خبرِ ليتَ[٣]، والتقدير: ياليت لنا أيَّامَ الصِّبا، أو ياليت أيَّامَ الصبا أقبلت رواجعا، أو على حذف (كان) لكثرة ذكرها معها / ١٣٤أ والتقدير: ياليتَ أيام الصِّبا كانت رواجعا[٤].

وقوله: وقد جَرُّوا بلعلَّ منبهةً على الأصل[٥].

يشيرُ إلى ما قدَّمَه من أصلِ عملِ الحروفِ، وقد تقدَّمَ أنه غيرُ صحيح[٦].

---

= أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد التميمي، راجز مشهور، أدرك الإسلام وأسلَمَ، وعاشَ إلى أيام الوليد بن عبدالملك.
انظر: «الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٣، الخزانة ١/ ٨٩ ـ ٩١».

(١) رجز بعده:
إذْ كُنْتُ فِي وَادِي العَقِيقِ رَاتِعا
الشاهد: نصبت (ليت) اسمها وخبرها عند الكوفيين.
ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦، الكتاب ١/ ٢٨٤، طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، الأصول ١/ ٢٤٨، المفصل ٢٨، ٣٠٢، شرح المفصل ١/ ١٠٣، ١٠٤، ٨/ ٨٤، المباحث الكاملية ١/ ٥٤٢، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، شرح الكافية ٢/ ٣٤٧، لسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت) المغني ١/ ٣١٦، شرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠، الخزانة ١٠/ ٢٣٤ ـ ٢٣٧، شرح أبيات المغني ٥/ ١٦٤، الدرر اللوامع ١/ ١١٢.

(٢) الجزولية: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣) هذا على مذهب البصريين. انظر: الكتاب ١/ ٢٨٤، الأصول ١/ ٢٤٨.

(٤) هذا على مذهب الكسائي. انظر: الأصول ١/ ٢٨٤.

(٥) الجزولية: ١٢٠.

(٦) انظر ما سبق ص٣٠٠.

وقوله: وأَشْرَبَها معنى (ليتَ) من قَرأ ﴿فاطّلِعَ﴾(١) نصباً(٢).

لا يحتاجُ إلى هذا التأويلِ إلا على ما قدَّمَه من أنَّ الفاءَ والواوَ إنَّما ينتصبُ المضارعُ بعدهما في الأجوبةِ الثمانيةِ، وليسَ ذلك بصحيحٍ، إنَّما الصحيحُ أنَّه ينتصبُ بعدَهما في جوابِ النَّفيِ من الواجبِ، وإذا كانَ الأمرُ كذلك لم يحتج أن يشربَ (لعلَّ) معنى ليت؛ لأنَّ الكلامَ معها غيرُ واجبٍ.

(١) قبلها: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى....﴾. غافر: ٣٦، ٣٧. وقرأ نصباً حفص عن عاصم، والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم.
انظر: السبعة ٥٧١، التيسير ١٩١، التبصرة ٦٦٣، الإقناع ٢/ ٧٥٤، البحر المحيط ٧/ ٤٦٥، النشر ٢/ ٣٦٥، الإتحاف ٣٧٩.
(٢) الجزولية: ١٢٠.



## باب [كسرِ همزةِ إنّ]

قوله: (إنّ) تُكسَرُ مبتدأةً(١).

مثاله: إنَّ زيداً قائمٌ.

[قوله](٢): وجواباً للقسم(١).

مثاله: واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ.

[وقوله](٢): وفي خبرِها اللام(١).

مثاله: ظننتُ إنَّ زيداً لقائمٌ.

[قوله](٢): وصلة(١).

أعطيته ما إنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ من جَيِّدِ ما معك(٣).

[قوله](٢): وبعد واو الحال(١).

مثاله: جاءَ زيدٌ وإنَّهُ يضحكُ.

[قوله](٢): وبعد القول المُجَرَّدِ من معنى الظَّنِّ(١).

مثاله: قالَ زيدٌ: إنَّ عمْراً منطلقٌ. وقوله: بعد القول المجرَّدِ من معنى الظنّ، احترزَ من القولِ إذا كان بمعنى الظنّ، فإنَّ (إنّ) تفتح

(١) الجزولية: ١٢١.
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٣) انظر هذا المثال في: الكتاب ١/ ٤٧٣، الأصول ١/ ٢٦٣.

بعده، وتنصب مفعولين كظننت مثل قوله[١]:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما ... يُدْنِينَ أمَّ قَاسِمٍ وقَاسِما[٢]

نَصب القلص ومابعدَه، كما تنصب ظننت، لو قلت مكانه: تظنُّ.

ومثله أيضاً[٣]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إذَا أنَا لَمْ أطعنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ[٤]

---

(١) هو هدبة بن الخشرم «٠٠٠ ـ ٥٠هـ».
أبو عمير هدبة بن خشرم بن كرز بن أبي حية من بني عامر بن ثعلبة، شاعر فصيح شجاع من بادية الحجاز، كان راوية للحطيئة، والحطيئة راوية زهير وابنه كعب، وكان جميل راوية هدبة، وكثير راوية جميل، قتل هدبة قصاصاً في زيادة بن زيد.
انظر: «الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٥، الأغاني ٢١/ ١٦٩ ـ ١٧٧، الخزانة ٩/ ٣٣٤ ـ ٣٤٠».

(٢) رجز قاله في أخت زيادة بن زيد ليغيظه مطلعه:
لَـقَـدْ أرَانِـي والـغُـلامَ الـحَـازِمَـا ... نُـزْجِـي الـمَـطِـيَّ ضُـمَّـراً سَـوَاهِـمَـا
ويروى بيت الشاهد: مَتَى تَظُنُّ... يَبْلُغَنَ أمَّ خَازِمٍ وخَازِمَا.
ولا شاهد فيه حينئذ. القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الفتية من الإبل، الرواسم: الإبل التي تؤثر في الأرض بأخفافها.
الشاهد: مجيء (تقول) بمعنى تظن.
الديوان ١٤١ ـ ١٤٢، الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١، الجمل ٣٢٨، الأغاني ٢١/ ١٧١، الحلل ٣٨٤ ـ ٣٨٧، المقرب ١/ ٢٩٥، شرح التسهيل ٢/ ٩٥، شواهد التوضيح ١٥١، المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٩، همع الهوامع ٢/ ٢٤٦، الخزانة ٩/ ٣٣٦، الدرر اللوامع ١/ ١٣٩.

(٣) القائل: هو عمرو بن معديكرب «٠٠٠ ـ ٢٠هـ».
أبو ثور عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي، من فرسان العرب المشهورين بالبأس والشدة، أدرك الإسلام وأسلم، ثم ارتد فيمن ارتد باليمن، ثم أسلم وحسن إسلامه وجاهد، وشهد اليرموك والقادسية.
انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٥، الأغاني ٤/ ٢٤ ـ ٣٩، الإصابة ٥/ ١٨ ـ ٢١».

(٤) من البحر الطويل، من قصيدة مطلعها: =



نصبَ الرمح، والجملةُ بعده: وهو يثقل عاتقي، في موضعِ نصبٍ أيضاً.

وقولُه: وإن شئتَ قلتَ: كلُّ موضعٍ يتعاقبُ عليه الاسمُ والفعلُ فهي فيه مكسورةٌ[١].

يريدُ أو ما هو في حكم ذلك، مما لا يتعاقبان عليه، لعلَّةٍ منعته من ذلك، والأصلُ فيه التعاقبُ، وذلك نحو: خرجتُ فإذا إنّ زيداً قائمٌ.

وقوله: وإن شئتَ: كلُّ موضعٍ هو الاسم / ٣٤ب المفردُ فهي فيه مفتوحةٌ[١].

أحسنُ منه المصدرُ المسبوكُ منها مع ما بعدها، وإلا فـ(إنّ) مع ما بعدَها في قولك: ظننتُ زيداً إنَّه قائمٌ، في موضعِ المفعولِ الثّاني، وهو اسمٌ مفردٌ، ولا تكونُ (إنَّ) فيه مفتوحةً، وكذلك إنّ مع ما بعدها في قولك: قالَ زيدٌ: إنّ عمراً قائمٌ، في موضع مفعول القول، وهو اسمٌ مفردٌ، وهي مكسورةٌ.

---

= وَمُرْدٍ عَلَى جُرْدٍ شَهِدْتُ طِرَادَهَا ... قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أوْ حِينَ ذَرَّتِ
الشاهد: إجراء القول مجرى الظن.
الديوان ٧٢، الأصمعيات ١٢٢، شرح التسهيل ٢/ ٩٥، المغني ١/ ١٥٣، المقاصد النحوية ٢/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨، همع الهوامع ٢/ ٢٤٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٣٦ـ ٢٤١، الدرر اللوامع ١/ ١٣٩.

(١) الجزولية: ١٢١.

## باب [حروفِ الخفضِ]

قوله: مِن في القسم[1].

مثاله: مِنْ رَبِّي إنَّك لأشَرَّ[2]، ويُقَال: مِنْ بضمِّ الميمِ وكسرِها[3].

وقوله: ولولا وحاشَا على رأيِ[1].

على [رأيِ][4] راجعٌ للولا ولحاشا معاً، فمذهبُ سيبويهِ أنَّها حرفُ جرٍّ[5].

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[6]

(١) الجزولية: ١٢٢.

(٢) انظر هذا المثال في: الكتاب ٢/١٤٥، المباحث الكاملية ٢/٢.

(٣) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في باب حروف الإضافةِ إلى المحلوف به وسقوطها: «ولا تدخل الضمة في (من) إلا ههنا، كما لا تدخلُ الفتحةُ في (لدن) إلا مع غدوة حين تقول: لدن غدوة إلى العشي» الكتاب ١/١٤٥.

(٤) تكملة يستقيم بها النص.

(٥) انظر مذهب سيبويه في أن (لولا) حرفُ جرّ إذا اتصل بها الضمير: الكتاب ١/٣٨٨، وفي أن (حاشا) حرف جرّ: الكتاب ١/٣٥٩، ٣٧٧.

(٦) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ الجميح الأسدي: وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف، من فرسان بني أسد المعدودين في الجاهلية، قتل يوم جبلة. انظر: معجم الشعراء ٤٠٣، اللآلىء ٢/٨٩٥.

ب ـ سبرة بن عمرو الأسدي، نسبه إليه ابن بري، ثم قال: وهو منسوب في المفضليات للجميح الأسدي، انظر: اللسان ١٤/١٨٢.

قلت: هو منسوب للجميح في المفضليات ٣٦٦ ـ ٣٦٨، والأصمعيات ٢١٨ ـ ٢١٩، ضمن قصيدة من ثلاثة عشر بيتاً. والبيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها:

يَا جَارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَى لَكَ أَنْ تَسْعَى بِجَارِكَ فِي بَنِي هِدْمِ =



وأبو العبَّاس يجيزُ فيها[1] أن تكون حرفَ جرٍّ وفعلاً[2]، ويستشهدُ بما حكاه أبو عثمان المازني[3] من أنَّه سمع أعرابيًا يقول: اللهم اغفرْ لي ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[4].

وقوله: وفعلٌ أخرى كخلا وعدا[5].

الأشهرُ فيهما الفعليةُ، ولم يعرف سيبويه الخفضَ بعدا[6]، وإنَّما حكاه الأخفش[7].

= وبيت الشاهد ملفق من البيتين الرابع والخامس في القصيدة، وهما:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ
عَمْرَو بْنَ عَبْدِالله إنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

الفدم: العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم. الملحاة: اللائمة.

الشاهد: استعمال (حاشا) حرف جر.

المفضليات ٣٦٧، مجاز القرآن ١/٣١٠، الأصمعيات ٢١٨، المفصل ٢٩٠، الإنصاف ١/٢٨٠، شرح المفصل ٢/٨٤، ٨/٤٧، شرح التسهيل ٢/٣٠٨، الجنى الداني ٥١٣، ٥١٤، اللسان ١٤/١٨٢ (حشا)، الخزانة ٤/١٨٢.

(١) يعني (حاشا).

(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٩١.

(٣) المازني «٠٠٠ ـ ٢٤٧هـ».

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان النحوي البصري، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، له مصنفات منها: كتاب في القرآن، وتفاسير كتاب سيبويه، والتصريف والعروض.

انظر: «إنباه الرواة ١/٢٤٦ ـ ٢٥٦، إشارة التعيين ٦١ ـ ٦٢، البغية ١/٤٦٣ ـ ٤٦٦».

(٤) ذكر ابن السراج ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ المازني حكى أنَّ أبا زيدٍ الأنصاري سمعه من أعرابي.

انظر: الأصول ١/٢٨٨.

(٥) الجزولية: ١٢٣، وقبله: «وإمّا حرف مرةً....».

(٦) انظر: الكتاب ١/٣٥٩.

(٧) قال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولم يعرف سيبويه الجر بعدا وخلا، إنما نقل الجرَّ بهما الأخفش، وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنَّ (حاشا وعدا =

وقوله: وحَاشَا على رأيي[1].

راجعٌ إلى عدا وحاشا، لأنَّ سيبويه لا ينصب بحاشا، ولا يخفض بعدا[2]، وإنَّما يجيز ذلك غيره[3].

وقوله: واسمٌ أخرى كعن وعلى وكافِ التشبيه[1].

كقولِ الشَّاعِرِ[4]:

هَلْ تَنْتَهُونَ ولن ينهَى ذوي شَطَطٍ ... كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ[5]

---

= وخلا) يتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر، فإذا انجر كنَّ حروفاً، وإذا انتصب كنَّ أفعالاً». الارتشاف ٢/٣١٨. والأخفش: «٠٠٠ ـ ٢١٥هـ».

أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع، وهو الأخفش الأوسط، أخذ عن النخعي والكلبي، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني وبعض أئمة الكوفة. له: معاني القرآن، والعروض، والقوافي، والمسائل الكبير.

انظر: «أخبار النحويين البصريين ٦٦ ـ ٦٧، طبقات النحويين ٧٤ ـ ٧٦، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ - ٥٩١».

(١) الجزولية: ١٢٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٣) نص على أنه الأخفش في الشرح الكبير ٢/ ٨١٧.

(٤) هو الأعشى.

(٥) من البحر البسيط من قصيدة قالها ليزيد بن مسهر الشيباني تقدم مطلعها.
الشطط: الغلو، قوله: يذهب فيه الزيت والفتل؛ يعني الطعنة فإنها غائرة.
الشاهد: مجيء الكاف في قوله: (كالطعن) اسماً.
الديوان ١١٣، المقتضب ٤/١٤١، الأصول ١/ ٤٣٩، الإيضاح ٢٧٣، البصريات ١/ ٥٣٧، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، الحلبيات ٢٤٢، الشعر ٢٨٩ ط: د. هنداوي، ١/ ٢٥٦، ط: د. طناحي، العضديات ٢٢٠، الخصائص ٢/ ٣٦٨، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٨، ٣/ ٢٣، شرح المفصل ٨/ ٤٣، شرح الكافية ٢/ ٣٢٣، ٣٤٣، همع الهوامع ٤/ ١٩٨، الخزانة ٩/ ٤٥٣ ـ ٤٦١، ١٠/ ١٧٠ ـ ١٧٦.



مثاله: جئت مِنْ عَنْ يمينِه، وغدت مِنْ عليه[1].

فَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ[2]

ولا تكون[3] كافُ التشبيه كما ذكر [إلا][4] عند الأخفش[5]، وأما سيبويه فلا تكونُ الكافُ عنده اسماً إلا في ضرورةِ الشعر[6].

وقوله: فمِنْ تكونُ لابتداءِ الغايةِ[7].

مثاله: جئتُ مِن الدار.

---

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه:
«غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
فدخول (من) على (عليه) دليل على اسميته» والبيتُ الذي أنشده لقطري بن الفجاءة.
انظر: شرح المفصل ٨/ ٤٠.

(٢) لامرئ القيس، وهو جزء من بيت من البحر الطويل تمامه:
.......... يَجْنُبُ وَسْطَنَا ... تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوراً وتَرْتَقِي
وهو من قصيدة مطلعها:
ألا انعِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الرَّبْعُ وانْطُقِ ... وَحَدِّثْ حَدِيثَ الرَّكْبِ إنْ شِئْتَ واصْدُقِ
ابن الماء: الغرنيق، شبه به الفرس في سرعته وسهولة مشيه، يجنب: يقاد، تصوب: تنحدر.
الشاهد: مجيء الكاف اسماً بمعنى مثال، ودخول حرف الجر عليها.
الديوان ١٧٦، الصحاح ٤/ ١٤٢٥، أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٨، ٣/ ٢٤، الفصول الخمسون ٢١٧، المباحث الكاملية ٢/ ٣، شرح الجمل ١/٤٧٨، رصف المباني ٢٧٣، اللسان ٩/ ٣١٢ (كون)، الخزانة ١٠/ ١٦٧.

(٣) الأصل: ولا يكفي.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.

(٥) قال الرضي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي» شرح الكافية ٢/ ٣٤٣، وانظر أيضاً رأي الأخفش في: المباحث الكاملية ٢/ ٣٠، شرح الجمل ١/ ٤٧٧، الارتشاف ٢/ ٤٣٧.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٣.

(٧) الجزولية: ١٢٤.

[قوله](1): وللتبعيض(2).

مثاله: أكلتُ مِن الرغيف.

[وقوله](1): ولتبيين الجنس(2).

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(3).

[وقوله](1): وتزادُ لاستغراقِ الجنس في الفاعلِ والمفعولِ في النهيِ(2).

يريدُ لاستغراقِ الجنسِ ولتأكيدِه، مثال ذلك: لا يقمْ من رجلٍ، ولا يقمْ من أحدٍ، /١٣٥أ ولا تضربْ من رجلٍ، ولا تضرب من أحدٍ.

وقوله: فيهما وفي المبتدأ في النفيِ والاستفهامِ(2).

مثال ذلك: ما قامَ من أحدٍ، وما ضربتُ من أحدٍ، وهل قامَ من رجلٍ؟ وهل ضربتَ من رجلٍ؟ وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾(4) وهل لكم من رطلٍ.

وقوله: وقد كان من مَطَرٍ، وهو عند البصريين غير الأخفش(5).

حجّةُ الأخفشِ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(6) مُتأوَّلٌ،

(1) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(2) الجزولية: ١٢٤.
(3) تمامها: ﴿... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾. الحج: ٣٠.
(4) تمامها: ﴿... إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾. الأعراف: ٥٩، وانظر الآيات: ٦٥، ٧٣، ٨٥، من السورة نفسها، وسورة هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، وسورة المؤمنون ٢٣، ففيها جميعها آية الشاهد.
(5) الجزولية: ١٢٤، وقبله: «وقد حكى بعض البغداديين...».
(6) تمامها: ﴿... وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. الأحقاف: ٣١، وانظر: نوح ٤، وذكر الأخفش رأيه هذا في مواطن عدة، انظر: معاني القرآن ١/ ٢٤٠، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣١٦.



تأوَّلوه على أنَّ الفاعلَ مضمرٌ، والتقدير: قد كانَ كائنٌ من مَطَرٍ، وأضمرَ لتقدُّمِ (كانَ)، كقوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(1)، يريدُ إذا أخرجَ المُخرِجُ، فأضمرَ المُخرِجَ لتقدُّمِ أخرَجَ.

وقوله: وقد يدخلُها معنى مع(2).

مثاله في قولِ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(3) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾(4) ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾(5) وليس هذا عند المحقِّقين على ما قال، بل (إلى) فيه عندهم على أصلها.

[وقوله](6): وقد يدخلُها معنى على(7).

مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(8) أي على جذوعِ النخلِ، وليس هذا عند المحقِّقين على ما قال، ولكن (في) فيه على أصلها، وذلك لتمكُّنِ المصلوبِ من الجذعِ تمكُّنَ الكائنِ من الظرفِ فيه.

وقوله: وربَّ للتقليل(9).

قد تكونُ لتقليلِ ذاتِ الشيءِ، وقد تكونُ لتقليلِ نظيرِه نحو(10):

(1) تمامها: ﴿... وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾. النور: ٤٠.
(2) الجزولية: ١٢٥، وقبله: «إلى: تكونُ لانتهاء الغاية...».
(3) تمامها: ﴿... قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. آل عمران: ٥٢، وانظر: الصف: ١٤.
(4) تمامها: ﴿... إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾. النساء: ٢.
(5) تمامها: ﴿... قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾. البقرة: ١٤.
(6) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(7) الجزولية: ١٢٥، وقبله: «وفي الوعاء...».
(8) تمامها: ﴿... وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾. طه: ٧١.
(9) الجزولية: ١٢٥.
(10) قول امرئ القيس.

فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ[1]

وقوله: ولا تعملُ مباشرةً في معرفةٍ إلا وهو مضمرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بواحدٍ منصوبٍ[2].

مثاله: رُبَّه رجُلاً لقيت.

وقوله: ولا بواسطة.... إلى آخره[3].

مثاله: رُبَّ رجلٍ وأخيه لقيت.

وقوله: ويلزمُ في الظاهر من معمولها النعتُ عند قوم[4].

هو مذهبُ الفارسيِّ[5] وأبي بكرٍ[6]، والنعتُ يكونُ بالمفرداتِ

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

وهو من قصيدة مطلعها:

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ القَدِيمِ بِعَسْعَسَا ... كَأَنِّي أُنَادِي أَوْ أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

كررت وراءه: عطفت ورجعت وراءه، وقاتلت أصحاب الخيل، حتى تنفس: أي وجد متنفساً ومتسعاً.

الشاهد: استعمل (ربّ) لتقليل النظير.

الديوان ١٠٦، شرح التسهيل ٣/٢٦، الشرح الكبير ٢/٨٢٠، المباحث الكاملية ٢/٧، شرح الجزولية ٢/٨.

(٢) الجزولية: ١٢٥.

(٣) الجزولية: ١٢٥، وبعده: «.... إلا وهو مضافٌ إلى مضمرٍ يعودُ على ظاهرٍ نكرةٍ عملت فيه (ربّ) مباشرةً».

(٤) الجزولية: ١٢٥ - ١٢٦.

(٥) قال الفارسي - رحمه الله تعالى -: «ومنها (ربّ): وهي في التقليل نظيرة (كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفةُ، وذلك قولك: ربّ رجلٍ يَفْهمُ، وربّ رجلٍ في الدار». الإيضاح ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٦) ابن السراج: «٠٠٠ - ٣١٦هـ».

أبو بكر محمد بن السري النحوي، أخذ عن المبرد والزجاج، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، له مصنفات منها: الأصول، الموجز، =



وبالجملِ، نحو: رُبَّ رجلٍ أديبٍ، وربَّ رجلٍ أعجبني، وربَّ رجلٍ أخلاقُه حسنةٌ، قال[1]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْمَ ... وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[2]

/ ٣٥ب فهرقتُه: صفةٌ لرفدٍ، ومن معشرٍ: صفةٌ لأسرى، والتقدير: ربّ رفدٍ مهراقٍ وأسرى كائنين من معشر.

وقوله: ولا يتعلَّقُ ربّ.... إلى آخره[3].

أي لا يجوز: أدركتُ رُبَّ رجلٍ، ولقيتُ رُبَّ رجلٍ ونحوه.

وقوله: ومتى لحقها ما ساغ أن يليها الجملتان الاسميةُ والفعليةُ[3].

ليسَ هذا مذهبَ سيبويه، ولكنَّها عنده إذ ذاك مختصَّةٌ بالجملة

---

= الاشتقاق وغيرها.

انظر: «تاريخ بغداد ٥/٣١٩ - ٣٢٠، نزهة الألباء ٢٤٩ - ٢٥٠، إنباه الرواة ٣/١٤٥ - ١٤٩».

وقال ابن السَّراج - رحمه الله تعالى -: «لابدَّ للنكرة التي تعملُ فيها (رُبَّ) من صفة إمَّا اسم وإما فعل». الأصول ١/٤١٨.

(١) هو الأعشى.

(٢) من البحر الخفيف من قصيدة في مدح الأسود بن المنذر اللخمي مطلعها:

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالأَطْلَالِ ... وَسُؤَالِي فَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالِي

الرفد: القدح الضخم، وإراقته كناية عن الموت، أقتال: جمع قِتْل - بكسر فسكون - هو العدوّ.

الشاهد: وصف مجرور (رُبّ).

الديوان ٦٣، مجاز القرآن ١/٢٩٩، الأمالي للقالي ١/٩٠، ٢/٧، الأضداد للأنباري ٣٣٩، الإيضاح ٢٦٦، المقتصد ٢/٨٣١، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٨٤-٣٠٦، المفصل ٢٨٦، شرح المفصل ٨/٢٨، ٢٩، المباحث الكاملية ٢/١٠، شرح الكافية ٢/٣٣١، المغني ٢/٦٤٩، المقاصد النحوية ٣/٢٥١-٢٥٣، الخزانة ٩/٥٥٩-٥٧٦.

(٣) الجزولية: ١٢٦.

الفعلية[١]، وما ذكره قد حكاه غير سيبويه[٢] وأنشد[٣]:

رُبَّمَا الطَّاعِنُ[٤] المُؤَبَّلُ فِيهِمُ    وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[٥]

وقوله: ولا يكونُ الفعلُ إلا ماضياً لفظاً و[٦] معنى[٧].

مثاله: رُبَّما قامَ زيدٌ، والمعنى مثاله: ربَّما يقومُ زيدٌ، بمعنى الماضي.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٥٩.

(٢) كابن السراج ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: الأصول ١/٤١٩.

(٣) لأبي دؤاد الإيادي «٠٠٠ ـ ٠٠٠».
اختلف في اسمه، فقيل: جارية بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشرقي شاعر جاهلي، أحد الفرسان المشهورين، ونعات الخيل المجيدين، والعرب لا تروي شعر أبي دؤاد وعدي بن زيد وذلك لأن ألفاظهما ليست بنجدية، كما قال ابن قتيبة.
انظر: «الشعر والشعراء ١/٢٣٧ ـ ٢٤٠، المؤتلف والمختلف ١١٥، الخزانة ١٠/٥٩٠ ـ ٥٩٢».

(٤) كتب في الهامش: الجامل خ، وهي رواية أخرى في البيت.
انظر الخزانة ١٠/٥٨٨.

(٥) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها:
أَوْحَشَتْ مِنْ سَرُوبِ قَوْمِي تَعَارُ    فَأَرُومٌ فَشَابَةٌ فَالسِّتَارُ
أوحش: أقفر، سروب: جمع سرب المال السارح من خيل وإبل، تعار وأروم وشابة والستار: مواضع، إبل مؤبلة: مجموعة للقنية، والجامل: الجماعة من الإبل، العناجيج: جمع عنجوج، وهي الخيل الطوال الأعناق، المهار: جمع مهر وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة. انظر: الخزانة ٩/٥٨٩ ـ ٥٩٠.
الشاهد: دخول (رُبَّ) المقرونة بما على الجملة الاسمية.
الديوان ٣١٦، الأزهية ٩٤، ٢٦٦، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٦٥، المفصل ٢٨٧، أمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥، شرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠، المباحث الكاملية ٢/١٠، ١١، شرح الجمل ١/٥٠٥، شرح الكافية ٢/٣٣٢، رصف المباني ٢٧٠، ٣٨٤، شرح شواهد المغني ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦، الخزانة ٩/٥٨٦ ـ ٥٩٢، شرح أبيات المغني ٣/١٩٨ ـ ٢٠٣.

(٦) الأصل: أو.

(٧) الجزولية: ١٢٦.



وقوله: وكثيراً ما يحذَفُ الفعلُ.... إلى آخره[١].

أي يقول: ربَّ رَجُلٍ جَوَادٍ، ورُبَّ رَجلٍ كريمٍ، ولا يذكرُ الفعلُ المتعلَّقُ به، ومن ذلك البيتُ المذكورُ في المتن[٢].

وقوله: الباءُ تكونُ للإلصاقِ[٣].

مثاله: خاضَ برجلِه الماءَ.

[وقوله][٤]: ويدخلُها معنى الاستعانةِ[٣].

مثاله: كتبتُ بالقلمِ.

[وقوله][٤]: ومعنى المصاحبة.

خَرَجَ زيدٌ بثيابِه.

[وقوله][٤]: ومعنى الظرفِ.

مثاله: زيدٌ بالبصرةِ[٥].

[وقوله][٤]: ويكونُ للتعديةِ[٣].

مثالُه: في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[٦] أي لأذهبَ سمعَهم.

[وقوله][٤]: وتكونُ زائدةَ في الفاعلِ[٣].

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَكَفَى باللهِ شَهِيداً﴾[٧].

---

(١) الجزولية: ١٢٦.

(٢) ليس في متن الجزولية بيت مذكور في هذا الباب.

(٣) الجزولية: ١٢٧.

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) فالمعنى: زيد كائن بالبصرة، فأعطت الباء هنا أنَّ البصرة مكان لزيد، فأفادت معنى الظرف. انظر: الشرح الكبير ٢/٨٢٩.

(٦) تمامها: ﴿.... وأَبْصَارِهِمْ إنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. البقرة: ٢٠.

(٧) قبله: ﴿هُوَ الذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بالهُدَى ودِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ...﴾. الفتح: ٢٨.

[وقوله](١): والمفعولُ(٢).

مثاله(٣):

سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأنَ بِالسُّوَرِ(٤)

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ١٢٧.

(٣) ورد البيت في قصيدتين لشاعرين هما:

أ ـ الراعي النميري «... ـ ٩٠هـ».

أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، شاعرٌ أمويٌّ، لقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد، هجاه جرير هجاءً مرًّا دائماً.

انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٤١٥ ـ ٤١٨، الأغاني ٢٠/ ١٦٨ ـ ١٧٣، الخزانة ٣/ ١٥٠ ـ ١٥١».

ب ـ القتال الكلابي: «... ـ نحو ٧٠هـ».

أبو المسيّب عبدالله أو عبيدالله بن مجيب المضرحي، من بني كلاب بن ربيعة، شاعر فارس فاتك شجاع، لقب بالقتال لتمرده وفتكه، سجن في المدينة لقتله ابن عمٍّ له اسمه زياد، ثم فرّ من السجن بعد قتله السجّان.

انظر: «الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٥ ـ ٧٠٦، الأغاني ٢٠/ ١٥٨ ـ ١٦٦، اللآلئ ١/ ١٢ ـ ١٣».

(٤) عجز بيت من البحر البسيط، صدره:

هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ

وهو من قصيدة للراعي النميري مطلعها:

يَا أَهْلُ مَا بَالُ هَذَا اللَّيْلِ فِي صَفَرِ ... يَزْدَادُ طُولاً وَمَا يَزْدَادُ مِنْ قِصَرِ

ومن قصيدة للقتال مطلعها:

عَبْدَ السَّلامِ تَأَمَّلْ هَلْ تَرَى ظُعُناً ... إِنِّي كَبُرْتُ وَأَنْتَ اليَوْمَ ذُو بَصَرِ

وعبدالسلام المخاطب هنا ابنه.

ظعن: جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج. الحرائر: جمع حرة، وهي الكريمة الأصيلة ضد الأمة. الربات: جمع ربة، بمعنى صاحبة. أحمرة: جمع حمار جمع قلة. سود المحاجر: صفة لربات، وأراد الإماء السود. يقول: هنّ حرائر كريمات خيرات يقرأن القرآن، لا أنهن إماء سود المحاجر ربات حمير لا يقرأن القرآن.

انظر: الخزانة ٩/ ١٠٩ ـ ١١٢. =



[وقوله](١): والمبتدأُ(٢).

مثاله: بحسبِك درهمٌ.

[وقوله](١): والخبرُ(٢).

مثاله: ما زيدٌ بقائمٍ، وهل زيدٌ بقائمٍ؟

[وقوله](١): في الأعرفِ(٣).

استظهر على قوله(٤):

فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ(٥)

---

= الشاهد: زيادة الباء في المفعول.

ديوان الراعي ١٠١، ديوان القتال ٥٢، مجالس ثعلب ١/ ٣٠١، المخصص ١٤/ ٧٠، شرح المفصل ٨/ ٢٣، المباحث الكاملية ٢/ ١٤، شرح الكافية ٢/ ٢٧٣، الجنى الداني ٢٣٥، المغني ١/ ٢٧، ١١٥، ٢/ ٧٥١، ٧٥٢، شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، الخزانة ٩/ ١٠٧ ـ ١١٢، شرح أبيات المغني ٢/ ٣٦٨ ـ ٣٧٣.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ١٢٧.

(٣) الجزولية: ١٢٧، وقبله: «إلا أنّ زيادتها في الخبر مقصور على النفي والاستفهام....».

(٤) الأصل: بقوله.

واختلف في قائله، فقيل: رجل من بني تميم. انظر: الحماسة ١/ ١٢٢، وقيل: إنه عبيدة بن ربيعة بن قحفان بن ناشرة بن رزام بن مازن التميمي. انظر: شرح أبيات المغني ٢/ ٣٩٠، وقيل: القحيف العجلي. انظر: الحماسة البصرية ١/ ٧٨.

(٥) عجز بيت من البحر الوافر صدره:

فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا

وهو من أبيات أولها:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لا تُعَارُ وَلاَ تُبَاعُ

اللعن: الطرد، سكاب: اسم فرس الشاعر، العلق: ما فيه علاقة للقلب لجودته، علق نفيس: يبخل به. انظر: الخزانة ٥/ ٣٠٠. =

وقوله: اللامُ تكونُ للملكِ[١].

مثاله: هذا غلامٌ لزيدٍ.

[وقوله][٢]: ولمجردِ التَّخْصيصِ[١].

مثاله: هذا أخٌ لزيدٍ.

[وقوله][١]: وللاستحقاقِ[١].

مثاله: السرجُ للدابَّةِ.

[وقوله][٢]: وتجيءُ لمجازِ الملكِ[١].

مثاله: كُنْ لِي /٣٦أ أكُنْ لك.

[وقوله][٢]: ويلزمُها معنى التعجُّبِ في بابِ القسمِ[١].

مثالُه: للهِ[٣] لأفْعَلَنَّ[٤]، وينقصُه: وفي بابِ النِّداءِ.

---

= الشاهد: زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب.

الحماسة: ١/١٢٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢١١، شرح الحماسة للتبريزي ١/١١٢، الحماسة البصرية ١/٧٨، المباحث الكاملية ٢/١٥، شرح الكافية ٢/١٩، الارتشاف ٢/٤٣٢، الجنى الداني ١١٦، المغني ١/١١٧، المقاصد النحوية ١/٣٠٢ ـ ٣٠٥، شرح شواهد المغني ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩، الخزانة ٥/٢٩٧، شرح أبيات المغني ٢/٣٨٨ ـ ٣٩١.

(١) الجزولية: ١٢٨.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الأصل: بالله، والتصويب من الشرح الكبير.

(٤) قال ابن السراج ـ رحمه الله تعالى ـ: «.... فتجيء باللام، ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب وقال أمية بن أبي عائذ:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

يريد: والله لا يبقى، إلا أن هذا مستعملٌ في حالِ تعجُّبٍ، وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلنَّ» الأصول ١/٤٣٠ ـ ٤٣١.



وقولُه: وتجرُّدِ القسمِ من معنى السؤالِ[١].

القسمُ الذي فيه معنى السؤالِ كقوله[٢]:

بـالله ربِّـكَ إنْ دَخَـلْـتَ فَـقُـلْ لَـهُ   هَـذَا ابْـنُ هَـرْمَـةَ وَاقِـفـاً بـالـبَـابِ[٣]

وقوله: وبعضهم يجعل «مُنْ» تلخيص ايمن[٤].

هذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّه كانَ يلزمُ أن يضمَّ نونه، كما تضمُّ نونُ ايمن.

[وقولُه][٥]: وحَكَى الأخفشُ دخولَها على الرَّبِّ[٦].

حكى: تَرَبِّ الكعبة[٧].

---

(١) الجزولية: ١٢٨، وقبله: «التاء والواو ومن: ثلاثتها لا تجرُّ إلا في القسم، بشرط ظهور المجرور، وعدم الفعل المتعلق به الجاز....».

(٢) ابن هرمة: «٠٠٠ ـ ١٧٦هـ».

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المدني، آخر الشعراء الحجج، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.

انظر: «الأغاني ٤/١٠١ ـ ١١٣، تاريخ بغداد ٦/١٢٧ ـ ١٣١، البداية والنهاية ١٠/١٦٩ ـ ١٧٠».

(٣) بيتٌ مفردٌ من البحر الكامل.

الشاهد: القسم هنا فيه معنى السؤال، ويرى الفارسي أنه ليس قسماً، ولكنه تقرب إلى المخاطب. انظر: الشيرازيات ٢٣أ، ورأي ابن عصفور أنه ليس بقسم ولكنه جاء على صورة القسم انظر: شرح الجمل ١/٥٢١ ـ ٥٢٢.

الديوان ٦٧، الشيرازيات ٢٣أ، المفصل ٣٤٧، شرح المفصل ٩/١٠١، المباحث الكاملية ٢/١٧، شرح الجمل ١/٥٢١، رصف المباني ٢٢٤، الخزانة ١٠/٤٨ ـ ٥٥.

(٤) الجزولية: ١٢٩.

(٥) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٦) الجزولية: ١٢٩، وقبله: «والتاء لا تدخل إلا على اسم الله تعالى في الأعرف....».

(٧) انظر: ما حكاه الأخفش في: المفصل ٢٨٧، شرح المفصل ٨/٣٢، شرح الجمل ١/٥٢٤، الجنى الداني ١١٧.

[وقوله](١): وبعكسها مُنْ(٢).

أي أيضاً تدخلُ على الرَّبِّ ولا تدخلُ على غيره، إلا فيما قاله بعضُهم في: مُنُ الله، إنَّها (مُنْ) وضُمَّت نونُها إتباعاً.

وقوله: ولولا عند سيبويه قد تَجُرُ(٣) المضمرَ(٤) دونَ الظَّاهِرِ(٢).

مثاله(٥):

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى(٦)

وقوله(٧):

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ١٢٩.

(٣) الأصل: تجرد.

(٤) انظر رأيه ـ رحمه الله تعالى ـ في: الكتاب ١/ ٣٨٨.

(٥) قوله: يزيد الثقفي: «٠٠٠ ـ نحو ١٠٥هـ».
وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد دهمان الثقفي، شاعر أموي، وأمه بكرة بنت الزبرقان بن بدر، ولاه الحجاج كورة فارس، ثم عزله قبل أن يذهب إليها، فلحق بسليمان بن عبدالملك، ومدحه بقصائد جيدة، وأجرى عليه عمالة فارس مدة حكمه.
انظر: «الأغاني ١١/ ٩٦ ـ ١٠١، اللآلئ ١/ ٣٨، الخزانة ١/ ١١٣ ـ ١١٦».

(٦) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهو من قصيدة مطلعُها:

تُكَاشِرُنِي كُرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِي

النيق: أعلى الجبل. منهوي: ساقط.
الشاهد: مجيء (لولا) جارةً للمضمر.
الديوان ٢٧٦، الكتاب ١/ ٣٨٨، معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، الكامل ٣/ ١٢٧٧، البصريات ١/ ٢٨٩، الحلبيات ٣٨، الخصائص ٢/ ٢٥٩، سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥، المفصل ١٣٥، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١، الإنصاف ٢/ ٦٩١، شرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣، شرح الجمل ١/ ٤٧٣، شرح الكافية ٢/ ٢٠، المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٥، الخزانة ٥/ ٣٣٦ ـ ٣٤٥.

(٧) رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه.



لَوْلاكُمَا لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا(١)

وقوله: ويخالفهُ الأخفشُ(٢).

أي يقول: إنَّ المضمرَ في موضعِ رفعٍ.

وقوله: وحتَّى تجرُ بمعنى إلى(٢).

مثاله: سرتُ حتَّى أدخلَ المدينةَ، بمعنى إلى دخولها، وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٣).

[وقوله](٤): وبمعنى كي(٢).

مثاله: كلمتُه حتَّى يأمرَ لي بشيءٍ(٥).

وقوله: إلا في تأويلِ الاسمِ(٦).

قد تقدَّم مثاله من قولهم: كَلَّمْتُهُ حَتَّى يأمرَ لي بشيءٍ.

[وقوله](٤): ولا يكونُ اسماً صريحاً(٢).

(١) رجزٌ لم أقف على سابق له أو لاحق.
قال الأعلم: «واحتج الزجاجُ لعمل لولا الجرَّ في المضمر بأن خبر المبتدأ الذي بعد لولا لا يظهر، فأشبهت حروفَ الجرّ لوقوع اسم واحد بعدها، وكان المضمر لا يتبين فيه الإعراب، فجعل موضع المجرور، وزاد على هذا أنه احتجَّ بقولِ رؤبة وهو ممن لا تدفع فصاحته:
لَوْلاكُمَا قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا» النكت ١/ ٦٦٥.
الشاهد: مجيء (لولا) جارة للمضمر.
النكت ١/ ٦٦٥، الشرح الصغير ٢١٧، الشرح الكبير ٢/ ٨٣٦، الخزانة ٥/ ٣٤١.

(٢) الجزولية: ١٢٩.

(٣) القدر: ٥.

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) من أمثلة الكتاب ١/ ٤١٣، الأصول ١/ ٤٢٦.

(٦) الجزولية: ١٢٩، وقبله: «فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها...».

أي لا تقولُ: كلَّمْتُه حتَّى أمرِه لي بشيءٍ[1].

[وقولُه][2]: وهي أحدُ المنتصبِ بعدَها الفعلُ[3].

يعني حتَّى في الوجهين[4].

وقوله: جَرَّت الاسم الصريح[5].

قد تقدَّم قولُه ـ عزَّ وجل ـ: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[6].

[وقولُه][2]: وما في معناه[7].

مثاله: سرتُ حتَّى أدخلَ المدينةَ، يعني إلى دخولها.

[وقولُه][2]: ولا تدخلُ المضمرَ[7].

أي لا تقول: حتَّاه، ولا حتَّاكَ، استغناء بقولهم: إليه وإليك[8].

[وقولُه][1]: بخلاف إلى[9].

قد قال بعضهم: إنَّه يدخلُ ما بعدَ إلى ـ أيضاً ـ فيما قبلَها، وهذا يفتقر إلى النقل[10].

---

(1) لأنها بمعنى (كي)، وأنها تجرُّ المتأولَ دونَ الصريحِ. انظر: الشرح الكبير 838/1.
(2) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(3) الجزولية 129.
(4) الوجهان: أن تكون بمعنى (كي)، والوجه الثاني: أن تكون بمعنى إلى. انظر: الجزولية: 129.
(5) الجزولية: 129، وقبله: «وإذا كانت بمعنى إلى....».
(6) القدر: 5.
(7) الجزولية: 130.
(8) خلافاً للمبرد والكوفيين الذين يجيزون جرَّها للضمير. انظر: شرح المفصل 16/8، شرح الكافية 326/2، الجنى الداني 499.
(9) الجزولية: 130، وقبله: «وما بعدها داخل فيما قبلها ....».
(10) هذا أحد أقوالٍ ثلاثة:
القول الثاني: إنَّه لا يدخل ما بعد إلى فيما قبلها إلا مجازاً.
القول الثالث: إنَّه إن كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا. =



وقولُه: والأغلبُ الأجودُ ألا تكونَ كافُ التشبيهِ في صلةِ الموصولِ إلا حرفاً[1].

قال ذلك لأنَّه يجوز أن تكون الكافُ في صلةِ الموصولِ اسماً بمعنى مثل، ولكنَّه قبيحٌ لحذفِ العائدِ المبتدأ[2]، وبنى هذا على ما قدَّمْتُه من أن تكونَ الكافُ /36ب اسماً وحرفاً، وذلك غيرُ جائزٍ عند سيبويهِ إلا في الضرورةِ كما قدَّمنا[3].

[وقولُه][4]: وإذا كانت زائدةً لم تكن إلا حرفاً[1].

ولا يزاد[5].

[وقولُه][4]: ثم هي بعدَ ذلك اسمٌ بمعنى مثل[1].

كأنَّه يريدُ ثمَّ هي بعد هذين الموضعين[6] اسمٌ على الجوازِ لا على الوجوبِ، وليسَ هذا مذهبَ سيبويه، إنَّما هو مذهبُ الأخفش، وقد تقدَّمَ ذلك[7]، وإن لم يرد هذا الذي تأوَّلناه عليه لم يصحّ كلامُه.

---

= والصحيح أنه لا يدخل وهو قول أكثر المحققين. انظر: الجنى الداني 373، مغني اللبيب 78/1، البرهان 332/4.
(1) الجزولية: 131.
(2) بهذا استدلَّ ابنُ أمِّ قاسم المرادي ـ رحمه الله تعالى ـ على حرفية الكاف، وأنها لا تكونُ اسماً، فقال: «والدليل على حرفيته أنَّه على حرفٍ واحدٍ صدراً والاسم لا يكون كذلك... وأنَّه يقع مع مجروره صلة من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيدٍ، ولو كان اسماً لقبح ذلك؛ لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول» الجنى الداني 132
(3) انظر ما سبق ص319.
(4) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(5) يريد ولا تزاد الأسماء. انظر: الشرح الكبير 841/2.
(6) الموضعان هما: إن كانت في صلة الموصول أو كانت زائدة.
(7) انظر ما سبق من الإشارة إلى مذهب سيبويه أو مذهب الأخفش، وتخريجهما في ص319.

وقوله: وهي إمّا: مقدرةٌ باللام[1].

مثاله: غلامُ زيدٍ.

[وقوله][2]: وإمّا مقدرةٌ بمن[3].

مثاله: خاتمُ حديدٍ.

وقوله: ما لا فائدةَ له إلا تخفيفُ اللفظِ، وهي إضافةُ الصفةِ إلى فاعلها[4].

مثاله: حسنُ الوجهِ، ويريدُ إلى فاعِلِها في المعنى لا في اللفظ[5].

وإلا فلم يُضِفِ الصِّفةَ إلى فاعلها.

وقوله: أو ما هو كالفاعل[3].

يريدُ أو ما هو كالفاعلِ في اللفظ، وهو المفعولُ الذي لم يسمّ فاعلُه نحو: مضروبُ الغلامِ، وليسَ كالفاعلِ في المعنى، وإنّما كالفاعل في اللفظ.

وقولُه: وإضافتُها إلى مفعولِها مراداً به الحال[3].

مثاله: هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ.

[وقوله][2]: أو الاستقبال[3].

مثاله: هذا ضَارِبُ زيدٍ غداً.

---

(١) الجزولية: ١٣١، وقبله: «الإضافةُ محضةٌ وغيرُ محضةٍ، ونعني بالمحضةِ ما أفادَ تعريفاً أو تخصيصاً، وهي إما....».

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ١٣١.

(٤) الجزولية: ١٣١، وقبله: «وغيرُ المحضة....».

(٥) لأنه في اللفظ مضاف إليه.



وقوله: وإضافةُ أفعلَ إلى جنسهِ مراداً به معنى مِن[1].

ليسَ هذا مذهبَ سيبويه، بل إضافته محضةٌ عنده[2].

وقوله: فحكمهُ بالنسبةِ إلى الإعرابِ حكمُه قبل الإضافة[3].

أي إنَّ إعرابَه مُضَافاً كإعرابِه مفرداً نحو: جاءني غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررتُ بغلامِ زيد.

وقوله: إلا أنَّ ما كانت الفتحةُ فيه علامةَ الجرِّ تصيرُ الكسرةُ فيه علامته[4].

مثاله: مررتُ بأحمرَ، وبأحمرِ القومِ.

وقوله: وتحرَّكُ ياءُ المتكلّم[5].

مثاله: غلاميَ.

وقوله: وهو الأصلُ[4].

لأنَّ الاسمَ الذي على حرفٍ واحدٍ حقُّه أن يكونَ متحرِّكاً.

وقوله: فلك فتحُ ما قبلَها، وقَلْبُها ألفاً[6].

يعني مع الوجهين المتقدمين[7].

وقوله: ولكَ أن تحذفَها[4].

/ ١٣٧أ مثاله: يا غُلامَ.

وقوله: ولك أن تحذفَها وتعطي الاسمَ ما كانَ له في النّداء....

---

(١) الجزولية: ١٣١.

(٢) انظر: رأي سيبويه في الكتاب ١/١٠٥.

(٣) الجزولية: ١٣٢، وقبله: «كلُّ اسمٍ أضفته إلى غيرِ ياءِ المتكلّم....».

(٤) الجزولية: ١٣٢.

(٥) الجزولية: ١٣٢، وقبله: «وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الإعراب الجر....».

(٦) الجزولية: ١٣٢، وقبله: «وإذا كانَ الاسمُ المضافُ إليه - يعني إلى ياء المتكلم - منادى....».

(٧) الوجهان هما: إثبات الياء ساكنة أو متحركة.

إلى آخره(1).

مثاله: قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحَقِّ﴾(2) على قراءةِ من ضَمِّ الباء(3).

وقوله: لو كانَ مقصوداً(1).

أي لو كانَ نكرةً مقصودةً.

وقوله: فإن كانَ ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها ياءٌ مكسوراً ما قبلها(4).

مثاله: جاءني قاضيَّ، ورأيتُ مسلميَّ.

وقوله: أو مفتوحاً ما قبلها(5).

مثاله: مُصْطَفَيَّ.

وقوله: مفرداً كانَ الاسمُ(5).

قد تقدَّم: جاءَ قاضيَّ.

وقوله: أو جمعاً(6).

قد تقدَّم ـ أيضاً ـ: رأيتُ مسلمِيَّ جمعاً، ورأيت مصطفَيَّ.

وقوله: وإن كانَ واواً مضموماً ما قبلها(7).

---

(1) الجزولية: ١٣٢.

(2) تمامها: ﴿... وربُّنَا الرَّحْمَنُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾. الأنبياء: ١١٢.

(3) من الشواذ قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وحفص، نسبها لهم أبو حيان في البحر المحيط ٦/٣٤٥.
وانظر هذا القراءة في: الغاية ٢١٢، المحتسب ٢/٦٩، الدر المصون ٨/٢١٨، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٣١٢.

(4) الجزولية: ١٣٣، وبعده: «.... أو مفتوحاً أدغمتا في الياء».

(5) الجزولية: ١٣٣.

(6) الجزولية: ١٣٣ ـ ١٣٤، وقبله: «إلا أخوك وبابه....».

(7) الجزولية: ١٣٤.



مثاله: جاء مُسْلِمِيَّ جمع مسلم مضافاً.

وقوله: أو مفتوحاً(1).

مثاله: جاءني مصطفَيَّ.

وقوله: فإنَّك تحذفُ الواوَ من آخرِها.... إلى آخره(1).

مثاله: جاءني أَخِي وأَبِي وحَمِي، وكانَ أتمّ من هذا أن لو قال: فإنَّك تحذفُ الواو ومعاقبتها، يعني الألفَ في النصبِ والياءِ في الخفضِ.

وقوله: ولا تحذفُ واو (فوك) بل تقلبها(1).

مثالُه أن تقولَ: هذا فيّ، وكان حقُّه أن تقول: ولا معاقبتها بل تقلبها.

وقوله: ولا يضافُ إليها ذو(1).

لأنَّ (ذو) لا يضافُ إلى مضمرٍ(2).

وقوله: جاءت الياءُ بعدها مفتوحة(3).

مثاله: هذا مَوْلايَ.

وقوله: وإن شئتَ قلبتَها ياء(1).

مثاله(4):

---

(1) الجزولية: ١٣٤.

(2) لأن (ذو) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمرات ليست بأجناس، فلذلك لم تضف إليها ذو. انظر: الشرح الكبير ٢/٨٤٧.

(3) الجزولية: ١٣٤، وقبله: «وإن كانت الألف ليست للتثنية....».

(4) قول أبي ذؤيب الهذلي «٠٠٠ ـ ٢٧هـ».
أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرز بن زبيد بن مخزوم الهذلي، أحد المخضرمين، أدرك الإسلام وأسلم، وكان من الشعراء الفحول، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه. انظر: «الأغاني ٦/٥٦ ـ ٦١، الخزانة ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣».

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ[1]

وقوله: وجاءت الياءُ بعدَها مفتوحةً فقط[2].

مثاله: جاءني غُلامَايَ.

وقوله: إلا أن يَرِدَ شاذٌ[3].

مثاله: ﴿ومحيايْ﴾[4] في قراءة من سَكَّنَ ياء محيايْ[5].

## [مذ ومنذ]

وقولُه: مذ ومنذُ يكونانَ اسمينِ مبتدأين[6].

---

(١) صدر بيت من البحر الكامل عجزه:

فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وهو من قصيدته التي مطلعها:

أمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ     والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً، وقيل: أسرعوا. فتخرموا: أخذوا واحداً واحداً.

الشاهد: (هويّ) يريد (هواي) في لغة هذيل، فقلبت الألف ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم.

ديوان الهذليين ١/٢، المسائل العسكرية ١٦٠، سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٠، المحتسب ١/٧٦، أمالي ابن الشجري ١/٤٢٩، شرح المفصل ٣/٣٣، المباحث الكاملية ٢/٤٢، المقاصد النحوية ٣/٤٩٣ ـ ٤٩٨، همع الهوامع ٤/٢٩٨، الدرر اللوامع ٢/٦٨.

(٢) الجزولية: ١٣٤، وقبله: «وإن كانت الألف للتثنية لم يجز القلب....».

(٣) الجزولية: ١٣٤.

(٤) الآية بتمامها: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لله رَبِّ العَالَمِينَ﴾. الأنعام: ١٦٢.

(٥) قرأ بها نافع وأبو جعفر وورش وقالون.

انظر: السبعة ٢٧٥، التيسير ١٠٨ ـ ١٠٩، التبصرة ٥٠٧، الإقناع ٢/ ٦٤٥، البحر المحيط ٤/ ٢٦٢، النشر ٢/٢٦٧، الإتحاف ٢٢١.

(٦) الجزولية: ١٣٤.



يعني إذا ارتفعَ ما بعدَهما.

وقوله: وحرفين جارَّين[1].

يعني إذا انجرَّ ما بعدهما.

وقوله: ويكونانِ مع الماضي جارَّين بمعنى «من»[1].

مثاله: ما رأيتُه مذْ يومِ الجمعة.

وقولُه: مع الحاضر بمعنى في[1].

مثاله: ما رأيتُه مذْ يومِنا، وهذا /٣٧ب تقريبٌ، وإلا فمن تقتضي ابتداء الغايةِ، وفي لا تقتضيه.

وقوله: جاءَ بعدَهما خبراً لهما من الزمانِ ما يكونُ جواباً لكَمْ[1].

مثاله: ما رأيتُه مُذْ يومان.

وقوله: وما يكونُ جواباً لمتى[1].

مثاله: ما رأيتُه مُذْ يومِ الجمعة.

وقولُه: والاسميةُ على «مذ» أغلب[2].

يعني من الحرفيةِ، وذلك للحذفِ الذي دخلَها، وبابُه الاسمُ لا الحرف[3].

وقولُه: وإذا وليَها ما ليسَ بزمانٍ.... إلى آخره.

مثاله: ما رأيتُه مُذْ قيامِ زيدٍ، ومُذْ الحجاجِ، وما رأيتُه مُذْ أنَّ الله خلقَني.

---

(١) الجزولية: ١٣٤.

(٢) الجزولية: ١٣٥.

(٣) قال ابن أم قاسم المرادي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وذهب ابن ملكون إلى أن (مذ) ليست محذوفةً من (منذ)، قال: لأنَّ الحذفَ والتصريفَ لا يكونُ في الحرف» الجنى الداني ٣٠٩.

وقوله: إن كان اسماً[١].

قد تقدَّم: مُذ قيامِ زيد، ومذ الحجاجِ.

وقوله: أو في حكمِه[١].

قد تقدَّم: مذ أنَّ الله خلقني.

وقوله: إن كانَ فعلاً. . . . إلى آخره[٢].

مثاله: ما رأيته مُذ قامَ زيدٌ، وهذا قوله، وقال غيره[٣]: إنَّه اسمُ زمانٍ مضافٌ إلى الجملة الفعلية، والتقدير: مُذ زمن قامَ زيدٌ.

وقوله: معنى وإليه لفظاً[٢].

لأنَّ التقدير: مذ زمن قامَ زيدٌ، فزمنُ مضافٌ إلى (قام) في اللفظ وإلى المصدر الذي نابَ قامَ منابه في المعنى، وهذا مطَّردٌ في كلِّ ما يضافُ من أسماءِ الزمانِ إلى الفعلِ وإلى الجملةِ الاسميةِ.

---

(١) الجزولية: ١٣٥.

(٢) الجزولية: ١٣٥، وقبله: «فإلى مصدره معنى وإليه لفظاً....».

(٣) قال به الأخفش وابن السراج وابن عصفور.
انظر: شرح الجمل ٢/٦١، الارتشاف ٢/٢٤٢، همع الهوامع ٣/٢٢٣.



## بابُ [القسمِ]

قولُه: القسمُ جملةٌ[١].

لأنَّ قوله: واللهِ وباللهِ، الأصلُ: فيه أقسمُ بالله.

وقولُه: يؤكَّدُ بها جملةٌ أخرى[١].

يعني الجوابَ في قولك: لقد قامَ زيدٌ، وفي قولك: إنَّ زيداً قائمٌ.

وقولُه: ويرتبطانِ ارتباطَ الشرطِ والجزاءِ[١].

أي لا تكتفِ الجملةُ الأولى دونَ الثانيةِ، فتصيرُ الجملتانِ جملةً واحدةً، كما في الشرطِ والجزاءِ.

وقولُه: إلا أنَّ الجملةَ الأولى منهما جاءت اسميةً، لا في موضعٍ واحدٍ بخلافِ الجملةِ الأولى في الشرطِ[١].

يريدُ إنَّما جاءت اسميةً في الشرطِ والجزاءِ في موضعٍ واحدٍ، وهو ما أداةُ الشرطِ فيه لولا[٢]، وليسَ مجيئها في القسمِ في موضعٍ واحدٍ، كما كانَ ذَلك /٣٨أ في الشرط، بل في مواضع كثيرة نحو: ايمنُ الله لأفعلنَّ، وعليَّ عهدُ الله لأفعلَنَّ، ولعمرُ الله لأفعلنَّ، وما أشبه ذلك[٣].

وقولُه: وربَّما حذفت إحدى الجملتين[١].

مثاله[٤]:

---

(١) الجزولية: ١٣٦.

(٢) لأنَّ لولا تبتدأ بعدها الأسماء. انظر: الكتاب ١/٤٧٠.

(٣) قال المبرد ـ رحمه الله تعالى في باب الأسماء التي يعمل بعضُها في بعض وفيها معنى القسم ـ: «فمن تلك الأسماء قولك: لعمرك لأفعلنَّ، وعليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ، وعليَّ يمين الله لأفعلنَّ» المقتضب ٢/٣٢٤. وانظر: الكتاب ٢/١٤٦، الأصول ١/٤٣٤.

(٤) قول الأعشى.

لَـقَـدْ كَـانَ فِـي حَـوْلٍ ثَـواء ثَـوَيْـتُـهُ[1]

أي: والله لقد، ﴿ولَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾[2]، ﴿ولَقَدْ أخَذَ اللهُ﴾[3]، ﴿ولَقَدْ رَضِيَ اللهُ﴾[4]، والتقديرُ في كلِّ آيةٍ: والله لقد، ومثالُ حذفِ الجملةِ الثانيةِ قولُه تعالى: ﴿والنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[5]، ثم قال تعالى: ﴿يومَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾[6]، والتقدير: إنكم لمبعوثون.

وقوله: كما في الشرط والجزاء[7].

مثاله: أينَ بيتُكَ أزُرْك؟ أي: إن أعرِفْه أزُرْك.

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

تُـقَـضَّـي لـبَـانَـاتٍ وَيَـسْـأمُ سَـائِـمُ

وهو من قصيدته التي مطلعها:

هَـرَيْـرَةَ وَدِّعْـهَـا وإنْ لامَ لائِـمُ   غَـدَاةَ غَـدٍ أمْ أنْـتَ لـلـبَـيْـنِ وَاجِـمُ

واجم: حزين ساكت، الحول: العام، ثوى بالمكان: أقام، لبانات: جمع لبانة وهي الحاجة.

الشاهد: حذف جملة القسم، ومجيء الجواب للقسم: لقد كان.

الديوان ١٢٧، الكتاب ١/ ٤٢٣، المقتضب ١/ ١٦٥، ٢/ ٢٥، ٤/ ٢٩٧، الأصول ٢/ ٤٨، الجمل ٢٦، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٠، الحلل ٣٠ ـ ٣٣، الرد على النحاة ١٢٥، نتائج الفكر ٣١٧ ـ ٣١٨، شرح المفصل ٣/ ٦٥، المباحث الكاملية ٢/ ٥١، البسيط ١/ ٢٣٤، ٤٠٧، رصف المباني ٤٨٥، المغني ٢/ ٥٦٠، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٩، ٨٨٠، شرح أبيات المغني ٧/ ٩١ ـ ٩٤.

(٢) تمامها: ﴿.... مِنْ أنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بالمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾. التوبة: ١٢٨.

(٣) تمامها: ﴿.... مِيثَاقَ بَنِي إسْرائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَي عَشَرَ نَقِيباً﴾. المائدة: ١٢.

(٤) تمامها: ﴿.... عَنِ المُؤْمِنِينَ إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأثَابَهُمْ فَتْحاً مُبِيناً﴾. الفتح: ١٨.

(٥) سورة النازعات، الآية: ١.

(٦) سورة النازعات، الآية: ٦.

(٧) الجزولية: ١٣٦.



وقولُه: وهو ما لُفِظَ معه بأحدِ حروفِ القسم[1].

مثاله: واللهِ لَقَدْ كان كذا.

وقوله: أما هاءُ التَّنبيهِ[2].

مثاله: لاها الله ذا[3].

وقوله: أما ألفُ الاستفهام[4].

مثاله: آللهِ لتفعَلَنَّ[5].

وقوله: وأما قطعُ ألفِ الوصلِ[4].

مثاله: أفأللهِ لتفعَلَنَّ[6].

وقوله: وإما جائزٌ فيه النصبُ والجرُّ.... إلى آخره[4].

مثاله: اللهِ، وقد حكي: اللهِ لَتَفْعَلَنَّ[7].

وقوله: وليسَ جائزاً أن يبتدأ به في ذلك الموضع[4].

قالَ ذلك: لأنَّ الرفعَ في هذا البابِ على حذفِ الخبرِ الذي لم يستعمل إظهارُه إلا فيما جاءَ من قولِهم: عليَّ عهدَ اللهِ لأفعلَنَّ، وما كان مثله ممَّا الخبر فيه (عليَّ)، وحذفُ الخبرِ الذي لم يستعملْ إظهاره لا يكونُ إلا فيما سُمِعَ، لأنَّ الأصلَ في كلِّ محذوفٍ أن يجوز إثباته، ولا يكون على خلافِ ذلك إلا أن يسمع.

وقوله: والوجهُ في النَّصبِ[4].

---

(١) الجزولية: ١٣٧، وقبله: «والاسمُ المقسَمُ به إما مجرورٌ فقط....».

(٢) الجزولية: ١٣٧، وقبله: «حروف القسم أو العوض منه والعوض....».

(٣) انظر هذا المثال في: الكتاب ١/ ٣٥٧، المقتضب ٢/ ٣٢١، الأصول ١/ ٣٩٥.

(٤) الجزولية: ١٣٧.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣، ٢/ ١٤٥، المقتضب ٢/ ٣٢٢، الأصول ١/ ٤٣٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥، المقتضب ٢/ ٣٢٣، الأصول ١/ ٤٣٢.

(٧) انظر هذه الحكاية في: الكتاب ٢/ ١٤٥، المقتضب ٢/ ٣٣٥، الأصول ١/ ٤٣٣.

قال ذلك: لأنَّ الجرَّ بإضمار الجارِّ من غير عوضٍ قليل، وهو ضعيفٌ في القياسِ[1].

وقوله: وإما جائزٌ فيه الرفعُ والنصبُ[2].

مثاله[3]:

... يَـمِـيـنُ الله أَبْـرَحُ قَـاعِـداً[4]

يروى برفع يمين ونصبه، واستظهر بقوله: «وهو ما عَرِيَ من الحروفِ والعوضِ»[5] على: والله لقد كان كذا، وعلى: هاالله ما كان كذا، وما كان مثلهما.

/ ٣٨ب وقوله: وكان جائزاً أن يبتدأ في ذلك الموضعِ[5].

قالَ ذلك في هذا؛ لأنَّ الرفعَ فيه مسموعٌ من العربِ فجازَ، ولو لم يسمعْ لم يجز.

وقوله: والنصبُ فيه أَوْجَه[6].

قال ذلك؛ لأنَّ النصبَ فيه أقربُ إلى أصلِ البابِ من الرفعِ؛ لأنَّ أصلَ البابِ أن يكونَ جملةً فعليةً.

---

(١) قال المبرّدُ ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومحالٌ أن يحذفَ حرفُ الخفض، ولا يأتي منه بدل» المقتضب ٢/٣٤٧.

(٢) الجزولية: ١٣٧، وبعده: «.... وهو ما عَرِيَ من الحروفِ والعوضِ».

(٣) قول امرئ القيس.

(٤) جزء من صدر بيت من البحر الطويل بقيته:

فَـقُـلْـتُ: ... ... ... ... وَلوْ قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

الشاهد: جواز رفع (يمين) ونصبه، ارتفع على الابتداء، وانتصب على حذف الخافض لفعل محذوف تقديره: أقسم.

وقد تقدم تخريج الشاهد، انظر: ٢٩٣.

(٥) الجزولية: ١٣٧.

(٦) الجزولية: ١٣٧ ـ ١٣٨.



وقولُه: وإما لازمٌ فيه الرفعُ وهو ايمن[1].

لأنه سمعَ كثيراً على وجهٍ واحدٍ، وهو الرفعُ فاقتصر عليه[2].

وقوله: وفيه لغاتٌ[1].

هي: ايْمُنُ الله، وايمُ الله، وايِمُ الله، ومُ الله، ومِ الله، ومُنُ الله، ومِنُ الله.

وقوله: وإما لازمٌ فيه النصبُ وهو عمرَك وقعدَك[3].

قال[4]:

عَـمْـرَكَ اللهَ كَـيْـفَ يَـلْـتَـقِـيَـانِ[5]

وقال[6]:

---

(١) الجزولية: ١٣٨.

(٢) قال الصيمريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وتستعملُ في القسمِ أيضاً أسماءٌ تضاف إلى المقسم به، كقولك: ايمن الله لأفعلن؛ فايمن الله: رفع بالابتداء وخبره محذوف تقديره: ايمن الله قسمي، أو ايمن الله ما أقسم به، ولأفعلنّ جواب القسم» التبصرة والتذكرة ١/٤٤٧.

(٣) الجزولية: ١٣٩.

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٥) عجز بيت من البحر الخفيف، صدره:

أيُـهَـا الـمُـنْـكِـحُ الـثُـرَيَّـا سُـهَـيْـلاً

وبعده:

هيَ شَامِيةٌ إذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وسُهَيْلٌ إذَا ما اسْتَقَلَّ يَمَانِي

استقل: ارتفع، والثريا: هي الثريا بنت علي بن عبدالله بن الحارث، وسهيل: هو سهيل بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، ورّى الشاعر بالنجمين.

انظر: الخزانة ٢/٢٨ ـ ٢٩.

الشاهد: استعمال (عمرك) في القسم ملازمة للنصب.

الديوان ٢/ ٣٦٠، الكامل ٢/ ٧٨٠، المقتضب ٢/٣٢٨، الشيرازيات ٢٥أ، أمالي ابن الشجري ٢/١٠٨، شرح المفصل ٩/٩١، المباحث الكاملية ٢/٥٧، شرح الكافية ١/ ١١٩، التذييل والتكميل ٤/٤٨ب، الخزانة ٢/٢٨ ـ ٣٣.

(٦) هو متمّم بن نويرة «٠٠٠ ـ نحو ٣٠هـ». =

وَقَعْدَكِ الاَّ تُسْمِعِينِي مَلاَمَةً(١)

[وقوله](٢): وجوابُ القسمِ في الإيجابِ يكونُ بإن مخفّفةً ومثقلةً(٣).

مثاله: والله إنْ زيدٌ قائمٌ ووالله إنَّ زيداً قائمٌ.

وقوله: وباللام(٣).

مثاله: والله لزيدٌ قائمٌ.

وقوله: والفعلُ المضارعُ مقروناً بنونِ التوكيد(٤).

مثاله: والله لَيَقُومَنَّ زيدٌ.

---

= أبو نهشل متمّمُ بنُ نويرةَ بن جمرة بن شدّاد اليربوعيّ، شاعرٌ فحلٌ صحابيٌ من أشرافِ قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام، أكثرُ شعرِه في أخيه مالك الذي قتل أيام الردة.

انظر: «الأغاني ١٤/ ٦٣ ـ ٦٩، وفيات الأعيان ٦/ ١٥ ـ ٢١، الخزانة ٢/ ٢٤ ـ ٢٨».

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

وَلا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

وهو من قصيدة في رثاء أخيه مالك:

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ   ولاَ جَزَعاً مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

ويروى قعيدك.

نكأ القرح: إذا قشره. وجع ييجع لغة تميم، والحجازيون يقولون: وجع يوجع.

انظر: الخزانة ٢/ ٢٢.

الشاهد: استعمال (قعدك) في القسم ملازمة للنصب.

المفضليات ٢٦٩، البيان والتبيين ٢/ ١٩٣، الكامل ١/ ١١٨، ٣/ ١٤٤٠، المقتضب ٢/ ٣٢٩، المنصف ١/ ٢٠٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٠، جمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٥٣، المخصص ١٣/ ١١٧، شرح الكافية ١١٩، ٢/ ٣٣٨، همع الهوامع ٤/ ٢٦٢، الخزانة ٢/ ٢٠ ـ ٢٨، ١٠/ ٥٤ ـ ٥٦.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الجزولية: ١٣٩.

(٤) الجزولية: ١٣٩، وقبله: «ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ....».



وقوله: على رأي(١).

هو رأي البصريين، وأجاز الكوفيون: والله ليقومُ زيدٌ(٢)، وأنشدوا(٣):

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي(٤)

ووالله يَقُومَنَّ زيدٌ، وأنشدوا(٥) أيضاً:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ   فَرْغٌ وأنَّ أخاهُمُ لَمْ يُضْهَدِ(٦)

---

(١) الجزولية: ١٣٩.

(٢) انظر: الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين في: المباحث الكاملية ٢/ ٥٩، شرح الكافية ٢/ ٣٣٩، التذييل والتكميل ٤/ ٦٠ب، همع الهوامع ٤/ ٢٤٦.

(٣) القائل هو: زيد الفوارس: «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي، شاعر فارس جاهلي، شهد يوم القرنتين مع جده ضرار، وكان فارس أخوانه، لذلك سمي بزيد الفوارس.

انظر: «المؤتلف والمختلف ١٣١، الخزانة ٣/ ١٧٧».

(٤) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

عَلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

تألّى: حلف. ابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة بن لأم، قتله زيد الفوارس؛ لأنه حلف عليه أن يعود هو وصاحبه، وأغلظ عليهما ابن أوس، مفائد: جمع مفاد، وهو المسعر والسفود. انظر: الخزانة ١٠/ ٦٦ ـ ٦٧.

الشاهد: اقتران الفعل المضارع باللام غير متصل بنون توكيد.

الحماسة ١/ ٢٨٨، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٥٧، شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٦٠، المباحث الكاملية ٢/ ٥٩، شرح الجمل ١/ ٥٢٨، شرح الكافية ٢/ ٣٣٩، همع الهوامع ٤/ ٢٤٦، الخزانة ١٠/ ٦٥ ـ ٦٨، الدرر اللوامع ٢/ ٤٦.

(٥) لعامر بن الطفيل «٠٠٠ ـ ١١هـ».

أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة، كان سيداً من فتاك العرب وشعرائهم، وفد على الرسول ﷺ ولم يسلم.

انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، المؤتلف والمختلف ١٥٤، الخزانة ٣/ ٨٠ ـ ٨٢».

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها:

ولَتَسْأَلَنَّ أَسْمَاءُ وَهْيَ حَفِيَّةٌ   نُصَحَاءَها أُطُرِدْتُ أمْ لَمْ أُطْرَدِ

أسماء هي: أسماء بنت قدامة بن سكين الفزاري، وكان عامر يهواها، =

وقوله: ويجوزُ تعاقبُها على رأيٍ[١].

هو مذهب الكوفيين الذي تقدم[٢].

وقوله: بشرط توسط (قد) بينهما ظاهرة[٣].

مثاله: والله لَقَدْ قَامَ زيدٌ.

وقوله: أو مقدرة[١].

حكى سيبويه: والله لَكَذَبْتَ[٤]، وعليه البيت[٥]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا [إنْ][٦] مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ[٧]

---

= والحفي: المستقصي في السؤال المبالغ فيه، وقتيل مرة: هو الحكم بن الطفيل أخو عامر بن الطفيل، فرع: الرأس العالي الشرف، لم يضهد: لم يظلم أو لم يقهر.

ويروى بيت الشاهد: فرع .... لم يقد. انظر: الخزانة ١٠/ ٦٠، وقد أشار أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ إلى هذه الرواية ناسباً إياها إلى الشارح. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٦٠ ب. ويروى: *لم يثأر*، *قال البغدادي*: «هو خطأ معنى وقافية». الخزانة ١٠/ ٦٣.

الشاهد: خلو المضارع الواقع جواباً للقسم من اللام.

الديوان ٥٦، المفضليات ٣٦٤، الأصمعيات ٢١٦، الشعر ٦٥ ط: د. هنداوي، ١/ ٥٣، ط: د. طناحي، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠، ٢٥٦، *ضرائر الشعر* ١٥٧، المغني ٢/ ٧١٨، شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٥، همع الهوامع ٤/ ٢٤٦، *الخزانة* ٣/ ٧٩، ١٠/ ٦٠ ـ ٦٤، شرح أبيات المغني ٨/ ٣ ـ ٥، الدرر اللوامع ٢/ ٤٧.

(١) الجزولية: ١٣٩.
(٢) انظر ما سبق في ص٣٤٧ هـ٢.
(٣) الجزولية: ١٣٩، وقبله: «والفعل الماضي...».
(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٥٤.
(٥) لامرىء القيس.
(٦) تكملة يستقيم بها الوزن.
(٧) من البحر الطويل، وقد تقدم مطلع القصيدة. انظر: ما سبق ص٢٩٣.
الشاهد: اتصال اللام بالفعل الماضي (ناموا) الواقع جواباً للقسم على أن (قد) منوية فيه، والتقدير: لقد ناموا.
الديوان ٣٢، الأصول ١/ ٢٤٢، التهذيب ٥/ ٦٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٧، =



وقوله: وربّما حُذِفَت اللامُ مع قد[١].

استظهرَ على امتناع حذفها في قولك: والله قَدْ قَامَ زيدٌ.

وقوله: إذا طالَ الكلامُ[١].

مثاله قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٢] ثم قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[٣].

وقولُه: ويجابُ /٣٩أ في النفي بما[٤].

مثالُه: والله ما زيدٌ قائماً.

وقولُه: وإنْ في معناها[٤].

مثالُه: والله إنْ زيدٌ قائمٌ، بمعنى ما.

وقوله: وبلا[٤].

مثاله: والله لا يَقُومُ زيدٌ.

وقوله: ويجوزُ حذفُ «لا» لفظاً[٤].

مثاله[٥]:

---

= ٤٥٢، الأزهية ٥٢، المفصل ٣٢٧، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٨، شرح المفصل ٩/ ٢٠، ٢١، ٩٧، المباحث الكاملية ٢/ ٥٨، شرح الجمل ١/ ٥٢٧، شرح الكافية ٢/ ٣٤٠، الخزانة ١٠/ ٧١ ـ ٧٩.

(١) الجزولية: ١٣٩.
(٢) سورة الشمس، الآية: ١.
(٣) سورة الشمس، الآية: ٩.
(٤) الجزولية: ١٤٠.
(٥) اختلفَ في قائله، فقد رواها السكريُّ لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩، ثم رواها بعد ذلك لمالك بن خالد الخناعي، وأشار إلى أنها تنحل أبا ذؤيب. انظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٣.
وقد رويت لغيرهما؛ فرويت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، ولعبدمناف الهذلي وللفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب ولأبي زيد الطائي. انظر: الخزانة ٥/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

تالله[1] يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ    بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[2]

وقولُه: وربَّما حُذِفَت الجملةُ الفعليةُ القسميَّةُ لكونِ ظرفٍ من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها[3].

مثالُه: لا أفعلُ ذلك عوضَ العائضين، ولا أفعلُ ذلك دهرَ الدَّاهرين[4].

وقوله: وربَّما أنزلَ الظرفُ المذكورُ[3].

مثاله: عوضُ لا أفعل.

وقوله: أو حرفُ تصديق[3].

مثاله: جَيْرِ لأفعلَنَّ.

---

(١) الأصل: لله، وما أثبته عن الشرح الكبير ٢/٨٦٨.

(٢) من البحر البسيط، من قصيدة مطلعها:

يَا مَيُّ إنْ تَفْقِدِي قَوْماً وَلَدْتِهِمُ    أوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإنَّ الدَّهْرَ خَلاَّسُ

ويروى بيت الشاهد: يا ميُّ لا يعجز الأيام... شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧.

ذو حيد: الوعل، والحيد: اعوجاج يكون في قرن الوعل، المشمخر: الجبل العالي، الظيان: شجر الياسمين، وقيل: ياسمين البر، الآس: الريحان. انظر: الخزانة ٥/١٧٧.

الشاهد: حذف (لا) من جواب القسم تقديره: لا يبقى.

شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧، ٤٣٩، الكتاب ٢/١٤٤، المقتضب ٢/٢٣٢، الأصول ١/٤٣٠، الجمل ٧١، اللامات ٨١، البصريات ٢/٩١٦، الشعر ٦٦ ط: د.هنداوي ١/٥٤ ط: د.الطناحي، التبصرة والتذكرة ١/٤٤٦، الحلل ٩٦ ـ ٩٨، أمالي ابن الشجري ٢/١٤٠، المفصل ٣٤٥، شرح المفصل ٩/٨٩، ٩٩، المغني ١/٢٣٦، همع الهوامع ٤/٢٠١، ٢٣٦، الخزانة ٥/١٧٦ ـ ١٧٩، شرح أبيات المغني ٤/٢٩٧ ـ ٣٠١.

(٣) الجزولية: ١٤٠.

(٤) معناه: لا أفعله أبداً. انظر: التهذيب ٣/٦٩، اللسان ٧/١٩٢ ـ ١٩٣ (عوض).



وقوله: من الجواب[1].

متعلق بأنزل.

وقوله: توطئةً للجواب[2].

معنى هذا أنَّ الظرفَ إذا فُعِلَ به ذلك فهو معمولٌ للفعل الواقع جواباً، ولكنَّه قُدِّمَ توطئةً لمجيء الجواب دون قسم، من حيث كان دالاً على ما يدلُّ عليه القسمُ من التأكيد لنفي الفعل، وكذلك زيدَ في الكلام حرفُ التصديق، وقُدِّمَ على الجوابُ توطئةً لمجيءِ الجواب دونَ قسم، من حيث كانَ تصديقاً وتحقيقاً، كما كانَ القسمُ تصديقاً للجوابِ وتحقيقاً له، والصوابُ أنَّ الظرفَ في ذلك مُقْسَمٌ به؛ لأنَّ الدهرَ يقسَمُ به كثيراً[3]، ولا يصحُّ أن يكونَ الظرفُ في ذلك معمولاً للفعل الواقع جواباً؛ لأنَّ الروابطَ من حروفِ الصدورِ لا يتقدَّمُ عليها ما هو في حيِّزِها[4].

---

(١) الجزولية: ١٤٠.

(٢) الجزولية: ١٤٠، وقبله: «وربما أنْزِلَ الظرف المذكور... منزلةَ القسمِ المحذوفِ من الجواب».

(٣) لله سبحانه وتعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته وآياته، فهي دليل على وحدانيته وبربوبيته وألوهيته، أما نحن المخلوقين فليس لنا بالنصِّ والإجماعِ أن نقسم بغير الله سبحانه وتعالى.

انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١/٢٠٣ ـ ٢٩٠.

(٤) قال ابن يعيش ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما: للنفي وأنه يستأنف بها النفيِ، ولذلك يتلقَّى بها القسم، كما يتلقَّى بإن واللامِ في الإيجابِ، فجرت في ذلك مجرى حرفِ الاستفهامِ، فكان له صدرُ الكلام» شرح المفصل ٧/١١٣.

## باب [ما لم يُسمّ فاعلُه]

قوله: وإمّا تحقيراً[1].

أي لكونه حَقيراً، ولم ير أن يجريَ ذكرُه في الكلام.

وقوله: وإمّا تعظيماً[2].

أي لكونِهِ عَظيماً فصُنْتَ اسمَه عن الابتذالِ.

وقولُه: وإمّا إيثاراً لغرضِ السّامع[2].

أي تقديماً لغرض السَّامعِ، وذلك إذا كانَ غَرَضُ السامعِ بيانَ المفعول به، لا بيانَ الفاعل.

وقوله: وإمّا / ٣٩ب للتَّفْعِيل[2].

أي لإقامةِ وزنِ الشِّعر، وكنّى بالتَّفْعِيل عن تقطيعِ الشعر[3].

وقوله: وإمّا للتوافق[2].

أي لتوافق القوافي، مثل قول الشاعر[4]:

(١) الجزولية: ١٤١، وقبله: «حكمُ هذا الباب أن يُحْذَفَ فيه الفاعلُ إمّا جهلاً به وإما إبهاماً....».

(٢) الجزولية: ١٤١.

(٣) قال اللورقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ويقال: إنَّ الخليلَ أولُ ما سمَّى العروض التفعيل» المباحث الكاملية ٢/ ٦٥.

(٤) لبيد: «٠٠٠ ـ ٤١هـ». =



ومَا المَرْءُ إلاَّ كالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَصِيرُ رَمَاداً بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ

ومَا المَالُ والأَهْلُونَ إلاَّ وَدِيعةٌ ... وَلابُدَّ مِنْ يَوْمٍ تُرَدُّ الوَدَائِعُ[1]

ولو ذكر الفاعل لقال: الودائعَ، فكان غيرَ موافقٍ لما قبله.

وقوله: وإمّا للتقارب[2].

أي لتقاربِ الأسجاعِ بعضِها من بعضٍ؛ فإنَّ ذلك مؤثرٌ أيضاً أي مختار.

وقوله: فيرفع لفظاً[3].

مثاله: ضُرِبَ زيدٌ.

وقوله: أو معنى[4].

مثاله: مُرَّ بزيدٍ.

= وهو لبيدُ بنُ ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري، صحابيٌّ جليل، قدم على النبيّ ﷺ سنة وفد قومه، فأسلم وحسن إسلامه، من الأشراف في الجاهلية والإسلام، معدود في فحول الشعراء المجودين.

انظر: «طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣٥ ـ ١٣٦، المؤتلف والمختلف ١٧٤، الخزانة ٢/ ٢٤٦ ـ ٢٥١».

(١) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها:

بَلِينَا ومَا تَبْلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ ... وتَبْقَى الجِبَالُ بَعْدَنَا والمَصَانِعُ

ويروى: يحور رماداً. وبين البيتين اللذين أوردهما الشارح بيت آخر، كما أنهما ليسا متواليين.

الشاهد: بناء الفعل (ترد) للمجهول، ورفع الودائع نائب فاعل؛ لتوافق قوافي القصيدة المرفوعة.

الديوان ١٦٩ ـ ١٧٠، الشعر والشعراء ١/ ٢٨٧ ـ ٢٧٩، الوساطة ٢٠١، ٤٤٣، والبيت الثاني في الخزانة ٥/ ١١٧.

(٢) الجزولية: ١٤١.

(٣) الجزولية: ١٤٢، وقبله: «ويقام شيءٌ آخر مقامه....».

(٤) الجزولية: ١٤٢.

وقوله: إمّا مفعولٌ به[1].

مثاله: ضُرِبَ زيدٌ كما تقدم.

وقوله: وإمّا مطلقٌ لبيانَ النوع[2].

مثاله: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ.

وقولُه: لعددِ المرّاتِ[2].

مثاله: ضُرِبَ ضرباتٌ.

وقوله: وإمّا: فيه متمكّناً[2].

مثاله: جُلِسَ مكانُك، أو خُرِجَ يومُ الجمعةِ، ويحترَزُ بقوله: متمكّناً من غير المتمكّنِ نحو: عندك؛ لأنّك لا تقيمُه مقامَ الفاعل، فلا تقول: جُلِسَ عندُك، برفع عندك، على إقامتهِ مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّ إقامتَه مقام الفاعل توجبُ له الرفع، وعدم تمكّنِه ينفيه.

وقوله: وإمّا مجرورٌ[2].

مثاله: مُرَّ بزيدٍ.

وقوله: فإذا وجد المفعول به لم يُقَمْ سواه[2].

مثاله: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً، وضُرِبَ زيدٌ مكانَك، وضُرِبَ زيدٌ أعلى الحائط[3].

---

(١) الجزولية: ١٤٢، وقبله: «والمقام....».

(٢) الجزولية: ١٤٢.

(٣) هذا على مذهب البصريين، أما على مذهب الأخفش والكوفيين فيرون جواز إقامة أيها شئت.

انظر: المقتضب ٤/ ٥١، الأصول ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٤ـ٣٧٥، المفصل ٢٥٩، شرح المفصل ٧/ ٧٤ـ٧٥، شرح الجمل ١/ ٥٣٦ـ٥٣٧، شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، الارتشاف ٢/ ١٩٤.



وقوله: تساوت مراتبُ البواقي[1].

مثاله: سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخين سيراً عنيفاً.

وقوله: وكان من باب كسوت[2].

أي مما يقتصر فيه على أحدِ المفعولين، وكان تعديتهُ إليهما بنفسِه.

وقولُه: كانَ المختارُ إقامةَ الأولى[3].

يعني الذي هو فاعلٌ في المعنى[4].

وقوله: وجازَ إقامةُ الثّاني[3].

يعني الذي هو مفعولٌ منهما.

وقوله: ما لم يورث لبساً[3].

مثاله: أُعْطِيَ زَيْدٌ عمراً، لا يقيم هنا إلا الذي هو فاعلٌ منهما، ولا يجوزُ / ١٤٠أ الوجهُ الآخرُ.

وقوله: وإن كانَ إنّما ينتصبُ أحدُهما بنفسه.... إلى آخره[3].

مثاله: اختيرْتُ الرجالَ زيداً، لا يقالُ إلا: اختيرَ الرجالَ زيدٌ، ولا يجوزُ: اختيرَ الرجالُ زيداً.

وقوله: وإن كانَ من باب (ظننت) أقيمَ الأوَّلُ فقط[3].

لا يمتنعُ إقامةُ الثاني ما لم يمنع منه مانعٌ من لبسٍ، أو كونه جملة.

---

(١) الجزولية: ١٤٢، وقبله: «وإذا عُدِم ـ يعني المفعول به ـ ...».

(٢) الجزولية: ١٤٢ ـ ١٤٣، وقبله: «فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعولٍ به واحد ويتعدّى بنفسه....».

(٣) الجزولية: ١٤٣.

(٤) نحو: أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً.

وقوله: على وجهٍ لا يعرض معه اللبسُ(١).

مثاله: أُعْلِمَ(٢) زيداً كَبْشُكَ سميناً.

وقوله: ولا يُبْنَى للمفعولِ إلا المتصرِّفُ المتعدِّي(٣).

يعني المفعولَ به، واحترزَ بقوله: إلا المتصرِّفُ من فعل التعجُّبِ، ومن عسى وما أشبه ذلك، واحترزَ بقوله: إلا المتعدِّي من غيرِ المتعدِّي؛ لأنَّه لا يبنى للمفعول به إلا إنْ تعدَّى بوجهٍ من وجوه التعديةِ.

وقوله: وكيفية البناء.... إلى آخره(٣).

تَرَكَ تغييراً آخر سوى ضَمِّ الأول وكسرِ ما قبلَ الآخرِ، وهو ضمُّ الثاني من الخماسيِّ مع التاءِ مثل: تُدُحْرِجَ(٤)، والثالث من السداسيِّ الذي أولُه ألفُ وصلٍ(٥).

وقوله: إلا أن يكونَ معتلَّ العينِ(٦).

استثناه لمكانِ الاعتلالِ الذي يلحقُ ما قبلَ الآخرِ حتَّى يسكن.

وقوله: ثلاثيًا(٦).

---

(١) الجزولية: ١٤٣.

(٢) في الأصل: أعلمت، وصوابه ما أثبته لكونه تمثيلاً للمبني للمجهول.

(٣) الجزولية: ١٤٤.

(٤) العبارة هنا أسلم منها في الشرحين، ففيهما ما نصه: «ضمُّ الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل» الشرح الصغير ٢٣٧، الشرح الكبير ٢/ ٨٧٥-٨٧٦، وقال مثل ذلك اللورقي في: المباحث الكاملية ٢/ ٧١.

وحقيقة الأمر أن أبنية السداسي جميعها مبدوءة بهمزة وصل، وليس شيء منها غير مبدوء بهمزة وصل، والنص هنا في الأمثلة لم يرد فيه ذلك الوهم، وقد أشرت إلى ذلك في تحقيقي للشرح الكبير ٢/ ٨٧٥هـ ٧.

(٥) أُسْتُخْرِجَ وأُسْتُكْتِبَ.

(٦) الجزولية: ١٤٤.



مثاله: قِيلَ وبِيعَ.

وقوله: أو خماسيًا(١).

مثاله: أُخْتِيرَ وأُنْقِيدَ.

وقوله: أو سداسيًا.

مثاله: أُسْتِقِيمَ.

وقوله: والإشمامُ لغة(١).

أي: الإشارةُ إلى الضمِّ، وما أصلُ الحرفِ المكسورِ فيه الضمُّ لغة.

وقوله: جازَ فيه قلبُ الواوِ همزةً(٢).

مثال: وُعِدَ وأُعِدَ.

---

(١) الجزولية: ١٤٤.

(٢) الجزولية: ١٤٥.

## باب [اسم الفاعل]

قولُه: المرادُ به المضيّ مفرداً[1].

مثاله: هذا ضَارِبُ زَيْدٍ أمسِ.

وقوله: أو مكسّراً[1].

مثاله: هؤلاءِ ضُرَّابُ زَيْدٍ أمسِ.

وقوله: أو مجموعاً بالألفِ والتاءِ[1].

مثاله: هؤلاءِ ضارباتُ زيدٍ أمس.

وقوله: إن كان ثَمَّ مانعٌ من الإضافةِ[2].

سنذكرُ بعد هذا في قولك: الضاربُ زيداً أمس.

وقوله: وحكمُ النُّونِ في التثنيةِ والجمع.... إلى آخره[1].

مثاله: هذانِ ضَارِبا زيدٍ أمس، وهؤلاءِ ضَارِبو زيدٍ أمس.

وقوله: فإذا أدخلَتْ الألفُ واللامُ ـ يعني/ ٤٠ب في اسم الفاعل المراد به المضيُّ من غيرِ اللام[3] ـ وجبَ النصبُ في المفعولِ مع

(١) الجزولية: ١٤٦.

(٢) الجزولية: ١٤٦، وقبله: «تجب فيه الإضافةُ إلى المفعولِ إن كانَ فعلهُ مما يتعدّى ما لم يكن ثم....».

(٣) كذا في الأصل، ولعله يريدُ من غيرِ الألف واللام في معمولِ اسم الفاعل. وسيأتي حكمه.



المفردِ.... إلى آخره[1].

مثاله: هذا الضاربُ زيداً أمسِ، وهؤلاءِ الضُرّابُ زيداً أمسِ، وهؤلاءِ الضارباتُ زيداً أمسِ.

وقوله: وإن كانَ فيه الألفُ واللامُ جازَ النصبُ والجرُّ[2].

يعني إن كانَ فيه في المفعولِ، ومثال ذلك: هذا الضاربُ الرجلَ أمسِ، وهؤلاءِ الضرَّابُ الرجلِ أمس، وهؤلاءِ الضارباتُ الرجلِ أمس.

وقوله: في المثنّى والمجموعِ على حدِّ التثنية[3].

يعني مما دخلته الألفُ واللامُ.

وقوله: يجبُ فيه النصبُ مع إثباتِ النونِ[3].

مثالُه: هذانِ الضاربان زيداً أمسِ، وهذا الضاربان الرجلَ أمسِ، وهؤلاءِ الضاربونَ زيداً أمسِ، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ أمسِ.

وقوله: مطلقاً[3].

أي سواءٌ كانت في المفعول الألفُ واللامُ أو لم تكن.

وقوله: ويجوزُ النصبُ والجرُّ[3].

مثاله: هذانِ الضاربا زيدٍ وزيداً أمسِ، وهؤلاءِ الضاربو زيدٍ وزيداً أمسِ، وهذانِ الضَّاربا الرجلِ والرجلَ أمسِ، وهؤلاء الضَّاربو الرجلِ والرجلَ أمس.

وقوله: أيضاً مطلقاً[3].

يعني سواءٌ كانت في المفعول الألفُ واللامُ أو لم تكن، وقد

(١) الجزولية: ١٤٦.

(٢) الجزولية: ١٤٧.

(٣) الجزولية: ١٤٧.

تقدَّمَ التمثيلُ بذلك.

وقوله: واتفقَ أن كانَ الفعلُ له أكثرُ من مفعولٍ واحدٍ[١].

مثاله: هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ.

وقوله: انتصب مازادَ على الواحدِ بإضمارِ فعل[٢].

هذا مذهبُ الفارسيِّ[٣] وجماعة معه[٤]، ومذهبُ السيرافيِّ[٥] وغيرِه[٦] أنَّ المنتصبَ إنَّما نصبه اسمُ الفاعل[٧]، وإنْ كانَ لما مَضَى بما فيه من معنى الفعل، لمَّا لم تكنِ الإضافةُ إليه، مع أنَّه يقوى شبهُهُ بالفعل عند طلبِه الثاني.

وقوله: ولكَ في العطفِ على المجرور.... إلى آخره[٨].

مثاله: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمروٍ وعمراً، وهذا الضاربُ الرجلِ أمسِ والغلامِ والغلامَ.

(١) الجزولية: ١٤٨، وقبله: «وإذا وجبت الإضافة....».

(٢) الجزولية: ١٤٨.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ١٧٣.

(٤) ينسب إلى الجرمي والجمهور. انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢١١أ.

(٥) السيرافي: «٢٨٤ ـ ٣٦٨هـ».
أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي، أخذ عن ابن السراج وابن مجاهد، وابن دريد، اشتهر بالعفة والنزاهة وحسن الخلق، له مصنفات منها: شرح الكتاب، أخبار النحويين البصريين، الوقف والابتداء.
انظر: تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، إنباه الرواة ١/ ٣١٣ ـ ٣١٥، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨ ـ ٧٩».

(٦) كالأعلم الشنتمري وابن أبي العافية والأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمهم الله تعالى ـ انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢١١أ.

(٧) انظر هذا الرأي منسوباً إلى السيرافي في: المباحث الكاملية ٢/ ٧٨، شرح الكافية ٢/ ٢٠٠، التذييل والتكميل ٣/ ٢١١أ.

(٨) الجزولية: ١٤٨.



وقوله: إن كانَ المعطوفُ يمكنُ وقوعُه موقعَ / ١٤١أ المعطوف عليه[١].

هذا مذهبُ أبي العبّاس، ومرادُه بهذا التقييد أنه لا يجوزُ عنده: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، بالخفض؛ لأنَّ المعتبر في اللفظِ وقوعُ المعطوفِ موقعَ المعطوف عليه[٢]، وسيبويهِ لا يعتبرُ ذلك، ويجيزُ: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ؛ لأنه يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوفِ عليه[٣].

وقوله: أو يكون في قوَّتِه[٤].

مثاله[٥]:

الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ وَعَبْدِها[٦]

(١) ليس هذا النص في الجزولية المطبوع أو المخطوط الذي وقفت عليه.

(٢) قال المبرد ـ رحمه الله تعالى ـ في قول الأعشى:
الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ وعَبْدِهَا
«فإن قال قائل: ما بالك جررت (عبدها) وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه، وأنت لا يجوز لك أن تقول: الواهب المائة والواهب عبدها؛ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير: واهب عبدها، كما جاز: ربَّ رجلٍ وأخيه، وأنت لا تقول: ربَّ أخيه، ولكنه على تقدير: وأخٍ له» المقتضب ٤/ ١٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٣.

(٤) الجزولية: ١٤٨.

(٥) قول الأعشى.

(٦) صدر بيت من البحر الكامل عجزه:
عُوذاً تُزَجّي خَلْفَهَا أطْفَالَهَا
وهو من قصيدته التي مطلعها:
رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا
الشاهد: وعبدها فإنه في قوة وعبدالمائة. =

لأنَّ قولَه: وعبدهَا في معنى وعبدالمائة.

وقوله: ما لم يكنْ في المضافِ الألفُ واللامُ، فإنَّه حينئذٍ يكون معرفةً بهما [1].

مثاله: هذا الضّارِبا زيدٍ أمسِ، وهذا الضاربُ الرجلِ أمس.

وقوله: والإضافةُ غيرُ محضةٍ[1].

أي هي غيرُ معرِّفةٍ، ولكنَّها للتخفيف، لأنَّه لا يجتمعُ على اسمٍ واحدٍ تعريفان[2].

وقوله: وتجوزُ إضافتهُ تخفيفاً[3].

مثاله: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، وهؤلاءِ ضُرّابُ زيدٍ غداً، وهؤلاءِ ضارباتُ زيدٍ غداً.

وقوله: وإن كانَ معرفةً[4].

يعني المضافَ إليه.

وقوله: وحكمُ النونِ في التثنيةِ وجمع المذكَّرِ السَّالم حكمُ التنوين

= الديوان ٧٩، الكتاب ١/ ٩٤، المقتضب ٤/ ١٦٣، الأصول ١/ ١٣٤، ٢/ ٣٠٨، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٣، المباحث الكاملية ٢/ ٨٠، شرح الجمل ١/ ٥٥٦، المقرب ١/ ١٢٦، شرح الكافية ١/ ١٨٣، البسيط ٢/ ١٠٠٤، الخزانة ٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦٥.

(١) الجزولية: ١٤٨.

(٢) يعني التعريف بالألف واللام والتعريف بالإضافة.
اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فإضافته محضة، فإن دخلت عليه الألف واللام فالإضافة حينئذ لا تفيده تعريفاً. انظر المباحث الكاملية ٢/ ٨٠.

(٣) الجزولية: ١٤٩، وقبله: «واسمُ الفاعلِ المرادُ به الحال والاستقبال مفرداً أو مكسراً أو مجموعاً بالألف والتاء، أصله أن يثبت فيه التنوين، وينتصب المفعول عنه إن كان لفعله مفعول».

(٤) الجزولية: ١٤٩، وقبله: «ولا يتعرَّف بالمضاف إليه...».



في المفرد[1].

مثاله: هذانِ ضاربانِ زيداً غداً، وهذان ضاربا زيدٍ غداً، وهؤلاء ضاربو زيدٍ غداً، وهؤلاء ضاربون زيداً غداً.

وقوله: وحكمُه وفيه الألفُ واللامُ كما ذكرَ في المرادِ به المضيّ[1].

مثاله: هذا الضّاربُ زيداً غداً، ولا يجوزُ الخفضُ، وهذا الضاربُ الرجلِ والرجلَ غداً، وهذان الضاربان زيداً والرجلَ غداً، وهذا الضاربا زيدٍ وزيداً غداً، وهذا الضاربا الرجلِ والرجلَ.

وقوله: أن يكونَ معتمداً على حرفِ استفهامٍ[2].

مثاله: أضاربٌ زيدٌ عمراً غداً أو الآن.

وقوله: أو نفيٍ[3].

مثاله: ما ضاربٌ زيدٌ عَمْراً غداً أو الآن.

وقوله: أو صفةٍ لموصوفٍ[3].

مثاله: مررتُ برجلٍ /٤١ب ضاربٍ زيداً غداً أو الآن.

وقوله: أو خبراً لذي خبرٍ[3].

مثاله: هذا ضاربٌ زيداً غداً أو الآن.

وقوله: أو حالاً لذي حالٍ[3].

مثاله: إنِّي لأمرُّ بزيدٍ ضارباً عمراً غداً والآن، على معنى: مقدِّراً ضربَ عمرٍو غداً.

(١) الجزولية: ١٤٩.

(٢) الجزولية: ١٥٠، وقبله: «ومن شرطِ إعمالِ اسم الفاعل...».

(٣) الجزولية: ١٥٠.

وقوله: أو صلةً لموصول[١].

مثاله: هذا الضاربُ زيداً غداً أو الآن.

(١) الجزولية: ١٥٠.



## باب [الصِّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعل]

قوله: لا توجدُ إلا حالاً[١].

لأنَّها لم توجد في كلامهم إلا كذلك، وله وجهٌ من القياس، وهو أنَّها مشبهةٌ باسمِ الفاعل، فلم تقوَ قوّته في عملها في الزمانين[٢].

وقوله: ولا تعملُ إلا في السببيّ[٣].

يريدُ ما هو من سبب الموصوفِ نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ.

وقوله: ولا يكونُ المنصوبُ بها مفعولاً به[٣].

العلة في ذلك: أنَّها من فعلٍ غيرِ متعدٍّ[٤].

وقوله: كان الأصلُ الجرَّ[٥].

(١) الجزولية: ١٥١، وقبله: «الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ تفارقُه في أنَّها...».

(٢) قال ابن بابشاذ ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنَّ هذه الصفاتِ لا يأتي فيها معنى الاستقبال، بل تكونُ للحال دونَ الاستقبالِ؛ لأنَّها ليست جاريةً على الفعل» شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٢.

(٣) الجزولية: ١٥١.

(٤) قال ابن عصفور ـ رحمه الله تعالى ـ: «الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كلُّ صفةٍ مأخوذة من فعل غير متعدٍّ؛ لأنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله» شرح الجمل ١/ ٥٦٦.

(٥) الجزولية: ١٥١، وقبله: «وأنها إذا وَقَعَ فيها الألفُ واللامُ أو في معمولها....».

يعني بخلاف اسمِ الفاعلِ في ذلك؛ لأنَّ الأصلَ فيه النصبُ نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، ويريد بقوله: كان الأصلُ الجرَّ، أي كان الأكثرُ الجرَّ في الكلامِ فجعله أصلَه لكثرتِهِ، وإلا فليسَ الأصلُ فيه الجرَّ، وإنما الأصلُ فيه النصبُ.

وقوله: ولا يُعْطَفُ على المجرورِ بها نصباً[1].

أي لا تقولُ: هو حسنُ الوجهِ والبدنَ، بالنصبِ، ولم يمنعْ ذلك نصُّ سيبويهِ إلا على إضمار الصفة[2]، وهل يجوزُ ذلك على العطفِ على الموضعِ؛ فيه نظرٌ، والظاهرُ من كلام سيبويه المنع[3].

وقوله: وأنَّه يقبحُ أن يضمرَ فيها للموصوف، ويضافُ معمولها إلى مضمر[1].

مثاله: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِه.

وقوله: كلّ مسألة تكرر فيها الضمير منها فهي قبيحة[1].

أحسنُ من هذا غيرُ جائزةٍ إلا في الضرورة، هكذا يقول البصريون، والكوفيون يجيزون ذلك على قبحٍ[4]، وعليه يأتي كلامُ المؤلف.

---

(١) الجزولية: ١٥١.

(٢) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجارّ؛ لأنه ليس في العربية شيءٌ يعملُ في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبته على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، وكأنه قال: ويضرب عمراً، أو ضاربٌ عمراً» الكتاب ١/٨٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/٨٦ ـ ٨٧، وانظر أيضاً: ١/٩٨.

(٤) الكوفيون يجيزونه من غير قبح، وانظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين في: إصلاح الخلل ٢١٣ ـ ٢١٥، المباحث الكاملية ٢/٨٨، التذييل والتكميل ٣/٢٢٤ب.

وقد عدل الشارح عن نسبة الجواز على قبح إلى الكوفيين، قال: «أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة، هكذا يقول البصريون، والكوفيون يجوزون =



وقوله: وكلُّ مسألةٍ حُذِفَ الضميرُ منها فهي قبيحةٌ[1].

هذا صحيحٌ، لأنَّ أصلَ /١٤٢أ الحذف إنَّما هو للصلةِ.

وقوله: تبعت الموصوفَ تثنيةً وجمعاً[2].

مثاله: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبرجلين حسنَي الوجهين، وبرجالٍ حسني الوجوه.

وقوله: فإن خلتْ منه لم يتبعه تثنية ولا جمع سلامة[3].

مثاله: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، وبرجلين حسنٍ وجهاهما، وبرجالٍ حسنٍ وجوههم، وقوله: في الأجود الأفصح[1] استظهر به على لغة: أكلوني البراغيث[4]، فيقالُ عليها: مررت برجلين حسنين وجهاهما، وبرجالٍ حسنين وجوهُهم.

وقوله: وكانَ التكسيرُ أجودَ من الإفرادِ[1].

هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرِّد، وثبت به حاشيته في الكتاب[5]، وإنَّما التكسيرُ أجودُ من جمعِ السَّلامة لا من الإفراد.

وقوله: إن أمكن[1].

أشار إلى أنَّ ثمَّ من الصفاتِ ما لا يجمعُ جمعَ تكسيرٍ، نحو: مررتُ برجلٍ منطلقٍ أبوه.

---

= ذلك، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف، ولم يقل به البصريون ولا الكوفيون، وإنما هو شيء انفرد به» الشرح الكبير ٢/٨٨٧.

(١) الجزولية: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) الجزولية: ١٥٢، وقبله: «وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر....».

(٣) الجزولية: ١٥٢.

(٤) سبق تخريجها ١٩٧هـ٣.

(٥) لم أقف على حاشية المبرد على الكتاب، وهذا الرأي ينسب إلى المبرد. انظر: المباحث الكاملية ٢/٩١.

## باب [التعجُّبِ]

قوله: التعجبُ الذي يُبَوَّبُ له في النحو كذا. . . .[١].

قال ذلك؛ لأنَّه قد يكونُ التعجُّبُ بغير هذين اللفظين، نحو: لله دَرُّهُ مِنْ رجلٍ، ونحو: كَفَى بزيدٍ فارساً، ونحو قوله[٢]:

فَـيَـالَـكَ مِـنْ لَـيْـلٍ[٣]

وما أشبه ذلك.

وقوله: غيرُ مزيدٍ فيه في الأمر العام[٤].

استظهرَ على قولهم: ما أَعْطَاهُ للدَّراهِمِ، وما أَوْلاَهُ للمَعْرُوفِ، وما أَفْقَرَه[٥].

---

(١) الجزولية: ١٥٣.

(٢) امرؤ القيس.

(٣) جزء من صدر بيت من البحر الطويل، تمامه:

كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وهو من معلقته ومطلعها:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الشاهد: مجيء التعجب بقوله: (فيا لك من ليلٍ) وقد جاء على غير الأبنية المقيسة في باب التعجب.

الديوان ١٩، شرح القصائد السبع الطوال ٧٩، المباحث الكاملية ٢/١٦، شرح الكافية ١/٢١٨، المغني ١/٢٣٦، المقاصد النحوية ٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠، همع الهوامع ٤/٢٠٢، الخوانة ٣/٢٦٩ ـ ٢٧٣، شرح أبيات المغني ٤/٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٤) الجزولية: ١٥٣، وهو هنا يتحدث عن شروط صياغة فعلي التعجب، وأنه من فعلٍ ثلاثي.

(٥) لأنها من فعل أعطى وأولى وافتقر، وهي أفعال غير ثلاثية.



وقوله: وممّا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ[١].

استظهرَ على قولهم: ماتَ زيدٌ، فإنَّك لا تقول: ما أموتَ زيداً؛ لأنّه لا يكونُ موتُ إنسانٍ أكثرَ من موتٍ آخر.

وقوله: ومما بناؤه على فَعُلَ في الأصل[١].

مثاله: ما أظرفَ زيداً.

وقوله: وهو مردودٌ إليه[٢].

مثاله: ما أضربَ زيداً لعمرٍو، فدخولُ اللامِ في المفعولِ يدلُّ على أنه ردَّ ضَرَبَ إلى ضَرُبَ، ولولا ذلك لم يُحْتَجْ إلى اللام[٣].

وقوله: سوى المضيّ والدوامِ[٤].

استثنى المضيَّ؛ لأنَّه إذا انخرمَ الفعلُ لم يتعجَّبْ منه /٤٢ب لأنَّه لا يتعجَّبُ إلا مما وقع، واستُثْني الدَّوَامُ لأنّه إذا انخرم أدخلت كان.

وقوله: فابنهما من فعلٍ يصحُّ أن يُبْنَيا من مثله[٢].

يعني من كَثُر وسَرُع وما أشبهَهما، فتقول: ما أَكْثَرَ، وما أَسْرَعَ.

وقوله: وانصب مصدرَ الفعل. . . . إلى آخره[٢].

يعني أنَّك تقولُ: ما أكثرَ انطلاقَ زيدٍ، وما أسرعَ موتَه.

وقوله: واقرن به مضافاً إلى الفاعل مع أفعل به[٢].

---

(١) الجزولية: ١٥٣.

(٢) الجزولية: ١٥٤.

(٣) قال ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «الفعل المتعدي يسلب تعديه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولاً مقتصراً عليه» ثم قال: «فعلم بذلك أن (ضرب) حين قصد به التعجب حُوِّلَ إلى ضَرُبَ ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذ لا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة» شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٤

(٤) الجزولية: ١٥٤، وقبله: «فإن اختلَّ منه أحدُ هذه الأوصافِ...».

مثاله: أكثِرْ بانطلاقِ زيدٍ، وأسرِعْ بموتِه.

وقوله: وتدخلُ كان إذا انخرمَ الدوّامُ[1].

مثاله: ما كانَ أحسنَ زيداً.

وقوله: ولا يتقدّمُ المنصوبُ بعد: ما أفعلَ على أفعلَ.

أي لا تقولُ: زيداً ما أحسنَ، ولا ما زيداً أحْسَنَ.

وقوله: ولا المجرورُ بعد أفْعِلَ على أفعلَ[1].

أي لا تقول: بزيدٍ أحْسِنْ، في: أحْسِنْ بزيدٍ.

وقوله: ولا تفصلُ بينهما وبينهما[1].

أي لا تقولُ: ما أحْسَنَ اليوم زيداً، ولا أحْسِنِ اليومَ بزيدٍ، وهذا مذهب نسبه الصيمريُّ[2] إلى سيبويه[3]، ولا يصحُّ ذلك، والصوابُ أنَّ ذلك جائزٌ، وهو المذهبُ المشهورُ[4].

وقوله: و(به) بعد أفْعِلْ فاعلٌ على رأيٍ[5].

---

(١) الجزولية: ١٥٤.

(٢) الصيمري (... ـ ...).

أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، أخذ عن السيرافي والرماني والنمري، له كتب التبصرة والتذكرة، لأهل المغرب به عناية، من نحاة القرن الرابع الهجري.

انظر: «إنباه الرواة ٢/١٢٣، إشارة التعيين ١٦٨ ـ ١٦٩، البغية ٢/٤٩».

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨.

(٤) المنع في هذه المسألة مذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين، وهو اختيار الزمخشري، أما الجواز فهو مذهب المازني والفارسي وابن خروف والأستاذ أبي علي الشلوبين ـ رحمهم الله تعالى أجمعين ـ

انظر: المقتضب ٤/١٧٨، الأصول ١/١٠٦ ـ ١٠٧، المفصل ٢٧٧، شرح المفصل ٧/١٥٠، التسهيل ١٣١، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦ ـ ١٠٩٨.

(٥) الجزولية: ١٥٥.



هو رأيُ البصريين[1]، ورأيُ الكوفيين أنه في موضعِ نصبٍ[2]، واستدلُّوا بذلك بقوله[3]:

فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أنْ يَكُونَا[4]

بنصب (مثل) ووجههُ عندي أن يضمرَ في أجدر معنى (حَقِّقْ)[5]، وأن يكونَ بدلَ اشتمالٍ منه.

وقولُه: ومفعول على رأي في أفعل.... إلى آخره[6].

هو رأيُ الكوفيِّين المتقدِّم.

وقوله: منع من اختلافه لاختلافِ المخاطَبِ المثلية[7].

يعني مَنَعَ[8] أن تقولَ: يا زيدانِ أحْسِنا بعمرو، ويا زيدون أحْسِنُوا

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/١٤٨، المباحث الكاملية ٢/٩٨، شرح الجمل ١/٥٨٨، شرح التسهيل ٣/٣٤ ـ ٣٥، شرح الكافية ٢/٣١٠، الارتشاف ٣/٣٣ ـ ٣٤.

(٢) وهو المنسوبُ إلى الزّجاج. انظر: شرح المفصل ٧/١٤٨، ومنسوب إلى الكوفيين في باقي المراجع السابقة.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) عجز بيت من البحر الوافر، لم أقف على صدره، وفي ديوان عمرو بن أحمر الباهلي قصيدة مطلعها:

ألا لَيْتَ المَنَازِلَ قَدْ بَلِينا فَلا يَرْمِينَ عَنْ شُزُنٍ حَزِينا

وفيها بيت عجزه قريب من عجز هذا الشاهد، وهو قوله:

فإمَّا زَالَ سَرْحٌ مِنْ مَعَدٍّ وأجْدِرْ بالحَوَادِثِ أنْ تَكُونا

ولا شاهدَ فيه.

الشاهد: نصب (مثل) بعد حذف حرف الجرّ دلّ على أنها في موضع نصب عند الكوفيين.

المباحث الكاملية ٢/٩٨، شرح الجزولية ٢/٧١خ، التذييل والتكميل ٣/١٨٠ب.

(٥) الأصل: حقوق، وما أثبته عن الشرح الكبير.

(٦) الجزولية: ١٥٥.

(٧) الجزولية: ١٥٥، وقبله: «وفي (أفعل) ضمير...».

(٨) الأصل: منع، والتصويب من الشرحين.

بعمرٍو، ويا هندُ أحسِني بعمرٍو، ولكنَّكَ تقولُ ذلك كما تقولُ: يا زيدُ أحسنْ بعمرٍو.

وقوله: والباءُ لازمةٌ على كلِّ حال[١].

يعني في الأكثر، وإلا فقد جاء:

فَـأَجْـدِرْ مِـثْـلَ ذَلِـكَ أَنْ يَـكُـونَـا[٢]

كما تقدَّمَ على أنَّه قد يحتملُ أن يخرجَ عن هذا البابِ بما ذكرناه.

وقوله: بل نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ /١٤٣أ على رأي[٣].

هو رأيُ سيبويه[٤]، ورأيُ الأخفش أنَّها موصولةٌ والخبرُ محذوفٌ[٥].

## [اسم التفضيل]

وقوله: وكلُّ ما لا يقالُ منه: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به[٦].

يعني بذلك نحو: انطلقَ وماتَ[٧].

---

(١) الجزولية: ١٥٥.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) الجزولية: ١٥٥ ـ ١٥٦، وقبله: «وما مع (ما أفعله) غير موصولة....».

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧.

(٥) اضطربَ قولُ الأخفش في (ما) التعجبية فمرّة قدّر معها الذي. انظر: معاني القرآن ١/١٦٦، ومرة قدره بأي شيء. انظر: معاني القرآن ٢/٥٦٧، وقال أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: «وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال:
أحدها: كقول جمهور البصريين ـ يعني نكرة تامة بمعنى شيء ـ.
الثاني: أن (ما) موصول والفعل صلته، والخبرُ محذوفٌ واجبُ الحذفِ، والتقدير: الذي أحسن زيداً عظيم....».
الثالث: أن (ما) نكرة موصوفة والفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف التقدير: شيء أحسن زيداً عظيم» الارتشاف ٣/٣٣.

(٦) الجزولية: ١٥٦.

(٧) لأنَّ الفعلَ الأولَ غيرُ ثلاثيّ، والثاني غيرُ قابلٍ للتفاوت.



وقولُه: لا يقالُ منه: هو أفعلُ من كذا للتفضيل[١].

أي لا يقالُ: هو أطلقُ منه، ولا أموتُ منه.

وقوله: فإن أردتَه[١].

يعني أفعل الذي للتفضيل.

وقوله: ممّا لا يقالان منه[١].

أي من نحو: انطلقَ وماتَ اللذين لا يقال منهما: ما أفْعَلَه ولا أفْعِلْ به.

وقوله: فابْنِ أفعلَ مما يقالان منه[١].

أي من كَثُرَ أو سَرُعَ، اللذين يقال منهما ما أفعلَه وأفعلْ به.

وقوله: وأجْرِه على الموصوفِ مُضْمَراً فيه ضميره. . . إلى آخره[١].

مثاله: مررتُ برجلٍ أكثرَ انطلاقاً منك، وهذا رجلٌ أسرعُ موتاً من فلان.

وقوله: وانصبْ مصدرَ الفعلِ الذي أردت التعجُّبَ منه تمييزاً[١].

يعني به انطلاقاً من قولك: أكثرُ انطلاقاً منك، وموتاً من قولك: أسرعُ موتاً من فلان.

وقوله: واقرنْ من بالذي تُفَضِّلُ عليه[١].

يعني بالمخاطب الذي يُفَضَّلُ عليه غيرُه في كثرة الانطلاقِ في قولك: مررتُ برجلٍ أكثرَ انطلاقاً منك، وما كانَ مثلُ المخاطبِ في ذلك مثل (فلان) في مثل قولك: هذا رجلٌ أسرعُ موتاً من فلان.

---

(١) الجزولية: ١٥٦.

## باب [ما ولا المشبّهتين بليس]

قوله: عمل (ما ولا) المشبَّهَتَين بليس[١].

يعني [إعمالَ ما][٢] في لغةِ أهلِ الحجازِ؛ لأنَّ بني تميم لا يعملونها.

وقوله: مشروطٌ بتأخير الخبر[١].

استظهر على تقديمِ الخبر في قولك: ما قائمٌ زيدٌ، لأنَّ أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك.

وقوله: فقد (إن)[٣].

استظهرَ به على قوله[٤]:

(١) الجزولية: ١٥٧.

(٢) تكملة من الشرح الكبير يقتضيها السياق.

(٣) كذا في الأصل، وفي الشرح الكبير: وبعد إن، وفي الجزولية: «وألا يفصلَ بينهما بإن النافية...».

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي:

أ ـ فروة المرادي «... ـ نحو ٣٠هـ» وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة المرادي، صحابي جليل، استعمله النبي ﷺ على مراد ومذحج وزبيد، واستعمله عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على صدقات مذحج.

انظر: «الطبقات الكبرى ١/ ٣٢٧، شرح شواهد المغني ١/ ٨٣ ـ ٨٤، الخزانة ٤/ ١١٥ـ١١٩».

ب ـ عمرو بن قعّاس بن عبديغوث بن محرش، شاعر جاهلي. انظر: =



فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[١]

لأنَّ أهلَ الحجاز يوافقون بني تميم هنا.

وقوله: وألاّ يبطلَ النفيُ بإلا[٢].

استظهرَ على قولك: ما زيدٌ قائمٌ، لأنَّ أهلَ الحجازِ لا يعملونها إذ ذاك.

وقوله: وكلُّ ما عُطِفَ على الخبرِ المنصوبِ بأحدِهما لفظاً[٣].

مثاله: ما زيدٌ قائماً.

وقوله: أو معنى[٤].

= معجم الشعراء ٢٣٦.

جـ ـ نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ٨٢ إلى الكميت، ولم يعيِّنه، ولم أقف عليه في ديوان الكميت بن زيد، ولا في ديوان الكميت بن معروف.

(١) من البحر الوافر من قصيدة منها:

فَإنْ نَغْلِبْ فَغَلاَّبُونَ قِدْماً ... وإنْ نُغْلَبْ فَغَيْرُ مُغَلَّبِينَا

الطبُّ: بالكسر العلة والسبب، الدولة: بفتح الدال الغلبة في الحرب، وبالضم يكون في المال.

انظر: شرح أبيات المغني ١/ ١٠٤.

الشاهد: إبطال عمل (ما) للفصل بينها وبين اسمها بإن النافية.

الكتاب ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٥، الكامل ١/ ٤٤١، المقتضب ١/ ١٩٠، ٢/ ٣٦١، الأصول ١/ ٢٣٦، ٢/ ١٩٦، ٢٥٨، البغداديات ٢٨٠، الخصائص ٣/ ١٠٨، المحتسب ١/ ٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٩، شرح المفصل ٥/ ١٢٠، ١٢٩، ٨/ ٥، ١١٣، ١٢٩، ١٣٨، شرح الجمل ١/ ٥٩٢، ٢/ ٤٨٠، همع الهوامع ٢/ ١١١، الخزانة ٤/ ١١٢ـ ١١٩، شرح أبيات المغني ١/ ١٠٢ـ ١٠٦.

(٢) الجزولية: ١٥٧.

(٣) الجزولية: ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٤) الجزولية: ١٥٨.

مثاله: ما زيدٌ /٤٣ب بقائم.

وقوله: يوجبُ لما بعده(١).

مثالُه: (لكن) في قولك: ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعِدٌ، وما زيدٌ بقائم لكن قاعدٌ، و(بل) في قولك: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ بقائمٍ بلْ قاعدٌ.

وقوله: فحكمُه حكمُ ما بعد إلا(٢).

أي حكمُه في امتناعِ نصبِهِ حكمُ ما بعدَ إلا.

وقوله: وكان الموصوفُ سبباً من اسمِها جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ في ذلك الوصفِ(٢).

مثالُه: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ أبوه، ولا قاعداً أبوه، وما زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ أبوه، ولا قاعداً أبوه، ولا قاعدٍ أبوه، أي إذا كانَ الخبرُ الذي جاء بعده حرفُ عطفٍ منصوباً لفظاً جازَ في الوصفِ الذي بعدَه الرفعُ والنصبُ، وإذا كان الخبرُ منصوباً معنًى مجروراً لفظاً جازَ في الوصفِ الذي بعدَ حرفِ العطفِ الرفعُ والنصبُ والجرُّ.

وقوله: ولو تأخَّرَ الوصفُ جازَ الرفعُ والنصبُ(٢).

مثاله: ما زيدٌ قائماً ولا أبوه قاعدٌ وقاعداً، وما زيدٌ بقائمٍ ولا أبوه قاعدٌ وقاعداً ولا يجوزُ الجرُّ(٣).

وقوله: مطلقاً(٢).

سواءً كانَ الموصوفُ سببيًّا نحو ما تقدَّمَ، أو أجنبيًّا نحو: ما زيدٌ

(١) الجزولية: ١٥٨، وقبله: «وإن كانَ بعدَ الحرفِ ـ يعني حرف العطف ـ وصفٌ وموصوفٌ، وأولي الوصف الحرف...».

(٢) الجزولية: ١٥٨.

(٣) لئلا يلزم من ذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين.



قائماً، ولا عمرو قاعداً وقاعدٌ، وما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرٌو قاعدٌ وقاعداً ولا يجوزُ الجرُّ.

وقوله: وأما الموصوفُ فليسَ فيه إلا الرَّفعُ(١).

يعني سواءَ كانَ الوصفُ مقدَّماً أو مؤخراً، أو سببيًّا أو أجنبيًّا.

(١) الجزولية: ١٥٨.

## باب [نِعْمَ وبِئْسَ]

قوله: وقد يُسَكَّنُ وسطُه تخفيفاً[1].

مثاله: كَتِفٌ وكَتْفٌ[2].

وقولُه: الأصلية[3].

مثاله: شَهِدَ زيد، بفتح الشين وكسر الهاء.

وقوله: والتخفيفُ[4].

مثاله: شَهْدَ زيدٌ، بفتح الشين وتسكين الهاء.

وقوله: وكسر الفاء إتباعاً للعين[4].

مثاله: شِهِد بكسر الشين والهاء.

وقوله: والتخفيفُ مع الكسرِ[4].

أي سكونُ الهاء مع كسرِ الشين مثاله: شِهْد.

---

(١) الجزولية: ١٥٩، وقبله: «نِعْمَ وبِئْسَ أصلهما: فَعِلَ، وكُلُّ فعلٍ على فَعِلَ فالعربُ...».

(٢) كلُّ ثلاثيٍّ مضمومُ العينِ أو مكسورُها فإنَّ العرب تخفِّفُه بحذفِ الحركةِ. انظر: الكتاب ٢/٢٥٧، المقتضب ١/ ٢٥٥.

(٣) الجزولية: ١٥٩، وقبله: «فإن اتَّفَقَ أن تكونَ عينُه حرفاً من حروفِ الحلقِ كما كان في نعم وبئس كانَ لهم فيه أربعُ لغاتٍ....».

(٤) الجزولية: ١٥٩.



وقوله: ولم يكن في الأمرِ العامّ[1].

استظهرَ على مثل قوله[2]:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاَحَ لَهُمْ     وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانا[3]

وقوله: /١٤٤أ أو مضافاً إلى ما هما فيه[4].

مثاله: نعمَ صاحبُ الرجلِ زيدٌ.

وقوله: وحكمُه إن كانَ مضمراً في المضمرات[5].

أي لأنَّه مضمرٌ يفسِّرُه ما بعده لفظاً ومعنى، ويفسِّرُه مفردٌ يلزمُه النصبُ، ويجوزُ في المضمراتِ أن تثنّى وتجمعُ وألا تثنّى ولا تجمع.

وقوله: ولابدَّ معهما من الممدوحِ أو المذمومِ لفظاً[5].

مثاله: نعمَ الرجلُ زيدٌ.

---

(١) الجزولية: ١٦٠، وقبله: «وفاعل نعمَ وبئسَ إن كانَ ظاهراً....».

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ حسان بن ثابت الأنصاري ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

ب ـ كثير بن عبدالله بن مالك بن هبيرة النهشلي.

جـ ـ أوس بن مغراء من بني جعفر بن قريع أنف الناقة.

انظر هذه الأقوال في: الخزانة ٩/٤١٨.

(٣) من البحر البسيط، ويذكر قبله قوله:

ضَحَّوا بِأَشْمَطَ عُنوَانُ السُّجُودِ بِهِ     يُقَطِّعُ اللَّيلَ تَسْبِيحاً وَقُرآنا

وهذا البيت في ديوان حسان ٤٦٩، وهو صاحب قوم نكرة مضافة إلى مثلها، وهو قليل.

الإيضاح العضدي ١٢٦، البصريات ١/٦٤٠، شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ـ ١٠٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/١١٩ ـ ١٢٣، شرح المفصل ٧/١٣١، المباحث الكاملية ٢/١١٣، شرح الجمل ١/١٠٦، المقرب ١/٦٦، شرح الكافية ٢/٣١٧، المقاصد النحوية ٤/١٧ ـ ١٩، الخزانة ٩/٤١٥ ـ ٤٢٠.

(٤) الجزولية: ١٦٠، وقبله: «بالألف واللام الجنسيين...».

(٥) الجزولية: ١٦٠.

وقوله: أو نيةٌ[1].

مثاله: ﴿نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[2]، و﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[3]

التقدير: نعمَ العبدُ أيوبُ، ونعمَ الماهدونَ نحن.

وقوله: ومن شرطِه أن يصدقَ عليه اسمُ الفاعلِ[1].

مثاله: نعمَ الرجلُ زيدٌ.

وقوله: وإن وقعَ شيءٌ يوهمُ خلافَ هذا[1].

مثاله قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنَا﴾[4]، و﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ﴾[5] إذ جعلت موضعَ الذين رفعاً.

وقوله: تُؤَوَّلُ[1].

أي يُتَأَوَّلُ على حذفِ المضافِ، والتقدير: ساءَ مثلاً مثلُ القومِ الذين كَذَّبُوا، وبئسَ مثلُ القومِ مثلُ الذين كذبوا.

وقوله: وجائزٌ مع المظهرِ توكيداً[6].

هو مذهبُ أبي العباسِ[7] وبه قالَ الفارسيُّ[8]، ومذهبُ سيبويهِ أنَّه لا يجوزُ التفسيرُ مع إظهارِ الفاعلِ[9].

---

(1) الجزولية: ١٦٠.
(2) سورة ص، الآية: ٤٤.
(3) قبله: ﴿والأرضَ فَرَشْنَاهَا...﴾ الذاريات: ٤٨.
(4) تمامها: ﴿.... وأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾. الأعراف: ١٧٧.
(5) تمامها: ﴿.... والله لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. الجمعة: ٥.
(6) الجزولية: ١٦١.
(7) انظر: المقتضب ٢/١٤٨.
(8) انظر: الإيضاح العضدي ١٢٨.
(9) انظر: الكتاب ١/٣٠٠.



وقولـه: والتفسيرُ واجبٌ إن أضمرَ الفاعلُ بنفسِه أو ما يقومُ مقامه[1].

نحو قولِه: فبِهَا ونِعْمَتْ[2].

وقوله: ومما يفسِّرُ به المضمرُ فيها (ما) النكرةُ غيرُ الموصوفةِ[3].

مثالُه قولُه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4] أي نِعْمَ شيءٌ هي، ونحو: بئسما هو.

---

(1) الجزولية: ١٦٠ ـ ١٦١.
(2) جزءٌ من حديثٍ نصُّه: «من توضأَ يومَ الجمعةِ فبها ونعمت، ومن اغتسلَ فالغسلُ أفضلُ». انظر: سنن أبي داود ١/٢٥١، سنن الترمذي ٢/٣٦٩، جامع الأصول ٧/٣٢٩.
(3) الجزولية: ١٦١.
(4) تمامها: ﴿.... وإنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُم مِن سَيِّئَاتِكُمْ والله بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. البقرة: ٢٧١.

## باب [حبّذا]

قوله: وذا في هذا البابِ لا يَتَغَيَّرُ بحسبِ المشارِ إليه(١).

أي لا يؤنَّثُ ولا يثنَّى ولا يجمعُ، بل يبقَى على حالةٍ واحدةٍ في ذلك كلّه.

وقولُه: حين نُقِلَ عما وضع له(٢).

يعني أنَّه إنَّما وُضِعَ عبارةً عن المحبّة على مناقضة بَغُضَ.

وقوله: وما انتصب بعده من نكرةٍ فتفسيرٌ للمُبْهمِ(٣).

مثاله: حَبَّذَا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا راكباً عمرٌو.

وقوله: /٤٤ب وقيل: فيه مشتقًّا حالٌ.

الأولُ(٤) أمدحُ من هذا.

وقوله: وجمعُوا بينه وبين (ذا) لأنَّه مبهمٌ. . . . إلى آخره(٥).

اعتذر عن الجمع بين المفسِّرِ والمفسَّرُ اسمٌ ظاهرٌ(٦).

(١) الجزولية: ١٦٢، وقبله: «حبَّ من قولك: حبذا فعل فاعله (ذا)...».
(٢) الجزولية: ١٦٢، وقبله: «لأنَّ حبَّذا جرى مجرى المثل....».
(٣) الجزولية: ١٦٢.
(٤) يعني التميز.
(٥) الجزولية: ١٦٣.
(٦) يعني (ذا) فهو المفسَّر.



وقوله: والمبهمُ قد يسدُّ مسدَّ المضمرِ(١).

يعني في قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئولاً﴾(٢) كلُّ أولئك سَدَّ مسدَّ كلّها.

وقوله: فإذا جمعُوا بينَه وبين اسمِ الجنس في نعمَ وبئس(١).

يريد ما قدَّمَه من جوازِ التفسيرِ مع المظهرِ في قولك: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ.

وقوله: فالعربُ قد تسكُنُ وسطَه(١).

مثاله: كَرْم في: كَرُم زيدٌ.

وقوله: فإن كانَ فيه معنى المدح كحبّذا(١).

مثاله: حَسْن ذا أدباً.

وقوله: استجازُوا فيه النقلَ(١).

فنَقَصَ واسْتُعْمِلَ استعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ، أو استعمالَ حَبَّذا فيما ذكر فيهما من الأحكام في بابيهما.

(١) الجزولية: ١٦٣.
(٢) الإسراء: ٣٦.

## باب [التنازع]

قوله: إذا تنازعَ فعلان[١].

أي طلبه كلُّ واحدٍ منهما من جهةِ المعنى.

وقوله: معمولاً واحداً[١].

مثاله: قامَ وقعدَ زيدٌ.

وقوله: فأكثر[١].

مثاله: أعطاني وأعطيتُ زيداً درهماً.

وقوله: وإذا أعملَ فيه الثاني[١].

مثاله: ضربتُ وضربني زيدٌ[٢].

وقوله: يحذَفُ مع الأوَّل[١].

أي لم يعملْ فيه الأوَّلُ مرةً أخرى، ولم يضمَرْ معه، ولكنَّه يحذَفُ.

وقوله: ما لم يكنْ مرفوعاً[١].

---

(١) الجزولية: ١٦٤.

(٢) هذا عند البصريين، أما الكوفيون فيعملون الأولَ، ويضمرونَ في الثاني ما يحتاجهُ من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ.
انظر: الإنصاف ١/٨٣ ـ ٩٦، التبيين ٢٥٢ ـ ٢٥٨.



مثاله: ضربَني وضربْتُ زيداً.

وقوله: أو مفعُولاً لا يقتصرُ دونَه[١].

مثاله: ظَنَّني وظَنَنْتُ زَيداً قائماً أبوهُ، وليس قولُه: في المفعولِ الذي لا يقتصرُ دونَه بصحيحٍ؛ لأنَّ حذفَه في هذا البابِ جائزٌ؛ لمكانِ الدلالةِ، وإنَّما الممنوعُ الاقتصارُ: وهو الحذفُ دونَ دلالةٍ[٢].

وقوله: ولا يلزمُ إن لم يكن مرفوعاً[٣].

مثاله: ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيداً[٤].

وقوله: أو مفعولاً لا يقتصرُ دونَه[١].

مثاله: ظَنَنْتُ وظَنَّنيهِ زيداً شاخصاً، أو ظَنَّني إيَّاهُ.

وقوله: بل منصوباً[٥].

مثاله: أُعْطِي وأكرِمُ زيداً، وتُعْطِي وتُكرِمُ زيداً / ١٤٥أ وأعْطِي وتُكرِمُ زيداً.

وقوله: أو مجروراً[٦].

مثاله: أذْهَبُ وأمُرُّ بزيدٍ، وتَذْهَبُ وتَمُرُّ بزيدٍ، وأذْهَبُ وتَمُرُّ بزيدٍ.

وقوله: وأحدُ هذه الأفعال[٧].

---

(١) الجزولية: ١٦٤.

(٢) جاء في الشرح الكبير: «إنَّما الممنوعُ في باب ظننت الاقتصارُ على أحدِ المفعولين وهو الحذفُ دونَ دلالةٍ عليه» ٣/٩١٢.

(٣) الجزولية: ١٦٤، وقبله: «وإذا أعمل فيه الأولُ أعملَ في ضميره الثاني....».

(٤) فقد أعمل الثاني، وحذف من الفعلِ الأولِ لكونه يطلبه مفعولاً.

(٥) الجزولية: ١٦٥، وقبله: «ولا يتنازعُ فعلا المتكلِّم، ولا فعلا المخاطب، ولا فعلان أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعاً....».

(٦) الجزولية: ١٦٥.

(٧) الجزولية: ١٦٥، وبعده: «مع فعل الغائب».

يعني: أعطِي ويُكرِمُ عمرٌو زيداً، وتُعْطِي ويُكْرِمُ عَمْرٌو زيداً، ونحو: أغْنِي ويَمُرُّ زيدٌ بعمرو، يعني ويَمُرُّ عمرٌو بزيدٍ.

وقوله: مثلُه مع مثله[1].

أي مثل فعل المتكلِّم مع فعل المتكلِّم، أو مثل فعل المخاطَب مع فعلِ المخاطَب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوباً أو مجروراً، كما لا يتنازعُ هذان المتماثلان إلا منصوباً أو مجروراً.

وقوله: وفعلا الغائب يتنازعان جميع المعمولاتِ[1].

مثاله: قامَ وقعدَ زيدٌ، وضربَ زيدٌ وأكرمَ خالداً، وغُنِي زيدٌ ومُرَّ بِعَمْرٍو.

---

(1) الجزولية: ١٦٥.



## باب [المصدرِ الذي يعملُ عملَ الفعلِ]

قوله: لا لأنَّه بَدَلٌ من اللفظِ بالفعل[1].

مثاله[2]:

أعَـلاقَـةً أمَّ الـوُلَـيِّـدِ بَـعْـدَمَـا ... أفْنَانُ رَأْسِي كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[3]

---

(١) الجزولية: ١٦٦، وقبله: «المصدرُ الذي يعملُ عملَ فعله...».

(٢) المرّار: «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

أبو حسان المرّار بنُ سعيدِ بن حبيب بن خالد بن نظلة الفقعسيُّ الأسديُّ، من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك الدولة العباسية، وكان كثير الشعر.

انظر: «الشعر والشعراء ٢/٦٩٩ ـ ٧٠١، معجم الشعراء ٤٠٨ ـ ٤٠٩، الخزانة ٤/٢٨٨ـ٢٨٩».

(٣) بيت مفردٌ من البحر الكامل.

الثغام: نبات ينبت خيوطاً دقاقاً من أصل واحد، فإذا جفَّ ابيض، المخلس: الكلأ اليابس ينبت في أصله الرطب، فيختلط به. انظر: الخزانة ١١/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

وانفرد الشارح هنا برواية: أفنان رأسي، وهو أولى من رواية: رأسك؛ لأنه ينهى نفسه، ويذكرها بمشيبه.

الشاهد: عمل المصدر (علاقة) عمل فعله، فنصب المفعول به (أم الوليد) لأنه بدل من اللفظ بفعله.

الديوان ٤٦١، الكتاب ١/٦٠، ٢٨٣، إصلاح المنطق ٤٥، المقتضب ٢/٥٣، الأصول ١/٢٣٤، ٢/٢٥٨، الأزهية ٨٩، أمالي ابن الشجري ٢/٥٦١، المباحث الكاملية ١/٢٦٠، ٢/١٣٥، شرح الجمل ١/١٨١، ٢/٢٤، ٢٨٧، المقرب ١/١٢٩، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٦، شرح الكافية ٢/٣٨٦، البسيط ١/٢٨٩، الخزانة ١١/٢٣٢ ـ ٢٣٥.

وقوله: ومن شرطه: أنْ يقدَّرَ بأنْ والفعلِ[1].

مثاله: أعجبَني ضربُ زيدٍ عمراً.

وقوله: في أنّه لا يلزمُ معه ذكرُ الفاعلِ[2].

يريدُ نحو قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[3].

و[4]:

بَضَرْبٍ[5] بالسُّيُوفِ رَؤُوسَ قَوْمٍ[6]

وما أشبه ذلك، ولابدَّ في اسمِ الفاعلِ والصفةِ المشبَّهةِ به من الفاعلِ مظهراً أو مضمراً.

وقوله: وأنَّه إن[7] أضيفَ إلى معرفةٍ تَعَرَّفَ[8].

---

(١) الجزولية: ١٦٦.

(٢) الجزولية: ١٦٧، وقبله: «ويفارقُ اسم الفاعلِ والصفةَ المشبهة به....».

(٣) تمامها: ﴿... ذَا مَقْرَبَةٍ﴾. البلد: ١٤، ١٥.

(٤) قول المرار التميمي «٠٠٠ ـ ٠٠٠».

وهو المرار بن منقذ بن عبد بن عمرو بن صدي بن مالك الحنظلي العدوي، سعى بجرير عند سليمان بن عبدالملك، ولجّ بينهما الهجاء.

انظر: «الأغاني ٧/ ٤٤، المؤتلف والمختلف ١٧٦، معجم الشعراء ٤٠٩».

(٥) الأصل: ضرب.

(٦) صدر بيت من البحر الوافر، عجزه:

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

الشاهد: عمل المصدر (ضرب) في المفعول به (رؤوس) ولم يذكر معه الفاعل.

الكتاب ١/ ٦٠، ٩٧، شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، تحصيل عين الذهب ١/ ٩٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٥٠، ٢٩٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٩، شرح المفصل ٦/ ٦١، شرح الجمل ٢/ ٢٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٣، المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٧) الأصل: وإن.

(٨) الجزولية: ١٦٧.



يريدُ على كلِّ حالٍ بمعنى الماضي كان أو بمعنى المستقبلِ، أو بمعنى الحالِ، وليسَ كذلك اسمُ الفاعلِ؛ لأنّه تفترقُ أحكامُه بحسبِ اختلافِ معناه[1]، ولا الصفةُ فإنَّ إضافتَها غيرُ محضةٍ[2].

وقوله: وإنْ أضعفَه في العمل ما فيه الألفُ واللامُ[3].

يريد أنَّ أقوى عملِ المصدرِ عملُه منوَّناً، ثمَّ معرَّفاً بالإضافة، ثمَّ معرَّفاً بالألفِ واللامِ[4]؛ لأنَّه يعملُ كذلك في الأحوال كُلِّها من المضيِّ والاستقبالِ والحالِ، ولا كذلكَ الصفةُ المشبهةُ / ٤٥ب لأنَّها لاحقةٌ بما شُبِّهَتْ به.

وقوله: وأنَّه ليسَ وصفاً[5].

يريدُ وهما[6] وصفان.

وقوله: وأنَّه لا يَفْتَقِرُ في كونه عاملاً إلى أن يعتمدَ[5].

يريد: وكلُّ واحدٍ من اسمِ الفاعل والصفةِ المشبَّهةِ يفتقرُ إلى الاعتمادِ[7].

---

(١) لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا أضيفَ إن كانَ ماضياً تعرَّفَ فلا يعملُ، وإن كانَ حالاً أو مستقبلاً فإن إضافَته غيرُ محضةٍ، ويعمل. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٣، المباحث الكاملية ٢/ ٨٠.

(٢) الصفةُ المشبهةُ إضافتُها غيرُ محضةٍ. انظر: التسهيل ١٥٦، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧.

(٣) الجزولية: ١٦٧.

(٤) يرى ابنُ مالكٍ غير ذلك، قال: «وإعماله مضافاً أكثر من إعمالِه منوّناً، وإعمالُه منوَّناً أكثر من إعمالِه مقروناً بالألف واللام» التسهيل ١٤٢.

وما ذكره غيرُ قويّ، بل الراجحُ ما ذكره الشارحُ ـ رحمه الله تعالى ـ لأن المصدّر يعمل بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فكان أقوى أحوال عمل المصدر كونه منكراً. انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦.

(٥) الجزولية: ١٦٨.

(٦) يعنى اسم الفاعل والصفة المشبهة به.

(٧) انظر ما سبق ص ٣٦٣.

وقوله: وأنّه لا يعتبرُ الزمانُ في إعمالِه[1].

أي: إنّ المصدرَ يَعْملُ سواءٌ كانَ بمعنى المضيّ أو بمعنى الحال أو الاستقبال، واسمُ الفاعلِ والصفةُ يعتبرُ في إعمال كلٍّ واحدٍ منهما.

وقوله: في أنّه مضافٌ إلى الفاعلِ[2].

يعني أنّ المصدرَ يضافُ إلى الفاعل، واسمُ الفاعلِ المتعدّي لا يضافُ إليه.

وقوله: والعاري من الألفِ واللامِ من اسم الفاعل مطلقاً متعدياً كان أو غير متعدٍّ فيما ذَكَر[3].

وإنّما خَصَّ العاري من الألف واللام؛ لأنَّ الذي فيه الألفُ واللام مساوٍ للمصدر في أنّه لا يتقدّمُ على واحدٍ منهما ما عمل فيه.

وقوله: مطلقاً[1].

لأنّك تقولُ: عَمْراً زيدٌ ضاربٌ، وإلى زيدٍ عمرٌو قائمٌ، ولا تقول: زيدٌ أعجبني ضربُ عمرٍو، ولا زيداً أعجبني الضربُ عمرو.

وقوله: والصفةُ المشبَّهةُ في أنّه[4] ينصبُ المفعول به وأنّه يعمل في الأجنبيّ[5].

أي ويفارقُ المصدرُ الصفةَ[6] المشبّهة فيما ذكر، والصفةُ المشبّهةُ لا تنصبُ المفعولَ به، ولا تعملُ في الأجنبي[7].

---

(١) الجزولية: ١٦٨.

(٢) الجزولية: ١٦٨، وقبله: «ويفارق المتعدّي منه اسم الفاعل المتعدّي...».

(٣) الجزولية: ١٦٨، وبعده: «في أنه لا يتقدّم عليه شيء مما يعمل فيه...».

(٤) يعني المصدر.

(٥) الجزولية: ١٦٩.

(٦) الأصل: في الصفة، ولا وجه للجارّ هنا.

(٧) انظر: المباحث الكاملية ٢/١٤١ ـ ١٤٢.



وقوله: ولك في تابعِ ما يضافُ إليه الحملُ على المعنى[1].

مثاله: أعجَبَني ضربُ زيدٍ العاقلِ والعاقلُ؛ إن كان (زيدٌ) مفعولاً والمصدرُ مرادٌ به معنى (أن وفعل وفاعل) وضَرْبُ زيدٍ العاقلِ والعاقلُ، إن كان (زيدٌ) فاعلاً، والمصدرُ مرادٌ به معنى (أن وفعل ومفعول).

---

(١) الجزولية: ١٦٩.

## بابُ [العددِ]

قوله: العددُ أربعُ طبقاتٍ[1].

هي الآحادُ والعشراتُ والمئاتُ والآلافُ.

وقوله: مدارُه على اثنتي عشرة كلمةً[1].

يعني من واحدٍ إلى عشرة ومائة وألفاً.

وقوله: أن يَذْكُرُوا اللفظَ /٤٦أ الموضوعَ للواحدِ منه إنْ أرادوا الإفراد[2].

يعني أنهم يقولون: رجلٌ أو غلامٌ أو كتابٌ أو ما أشبه ذلك.

وقوله: وإذا انتهَوا إلى أكثرَ من اثنين[1].

يعني: ثلاثة وأربعة وما فوق ذلك.

وقوله: وصيغ الجمع[1].

يعني بذلك نحو: رجالٍ وأفراسٍ.

وقوله: فيما يتناولُ من لغتهم[3].

(١) الجزولية: ١٧٠.

(٢) الجزولية: ١٧٠، وقبله: «وإذا أردت أن تعدَّ أشخاصاً من جنسٍ واحدٍ فلغة العرب المشهورة....».

(٣) الجزولية: ١٧٠، وقبله: «ليست نصوصاً....».



يعني ما يتناولُه من العدد ويرادُ[1] بها [منه][2].

وقوله: وأسماء العدد[3].

يعني: ثلاثة وأربعة وما فوقَ ذلك.

وقوله: نصوص[1].

يعني فيما يرادُ بها من العددِ.

وقولُه: عدلُوا إلى النصوص[1].

يريدُ إلى أسماءِ العدد.

وقوله: وأضافُوه في الأكثرِ إلى جمع القلة[1].

مثاله: ثلاثةُ أكْلُبٍ، واستظهرَ بقوله: (في الأكثرِ) على ما جاء من قولهم: ثلاثةُ كلابٍ[4].

وقوله: إن كانَ للاسمِ[5].

استظهرَ بهذا التقييدِ على مثل قولهم: ثلاثةُ دراهمَ؛ لأنه لا جمعَ قلّة لدرهم، وكذلك ما أشبهه[6].

وقوله: رَفْعٌ لما يُوهِمُه ما يضافُ إليه العددُ من التذكير[7].

(١) الجزولية: ١٧٠.

(٢) الأصل: يريد.

(٣) تكملة يقتضيها السياق.

(٤) نصَّ الفارسيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ على أن ثلاثة وبابه يضاف في الشائع إلى أدنى العدد، وأن إضافته إلى الكثرة ليس الوجه ولا القياس. انظر: الشيرازيات ١٨٣أ.

(٥) الجزولية: ١٧٠ ـ ١٧١، وبعده: «المعدود» وهو يعني إن كان للاسم المعدود جمع قلة.

(٦) لأن درهم وما ماثله من بنات الأربعة يجمع على صيغة منتهى الجموع، ولذلك تضاف إليه الثلاثة وبابها. انظر: الكتاب ٢/١٩٧، المقتضب ٢/١٥٨.

(٧) الجزولية: ١٧١، وقبله: «وإثباتُ الهاءِ في عددِ المذكر» وبعده «ولا يحتاج إليها في المؤنث لعدم الموهِمِ».

أي: إنَّ أسماءَ الأعداد موضوعةٌ على التأنيثِ، فلو عَرَّفْنا المذكَّرَ بغير هاءٍ، لم يكنَ ثَمّ مُحْرِزٌ، لأنها مؤنثةٌ لا من جهةِ اللفظِ؛ لأنّه لا علم فيها للتأنيثِ، ولا من جهة المعنى؛ لأنّ المرادَ بها المذكّرون.

وقوله: وإن شئتَ [قلت][1]: لأنّ أولَ العددِ مؤنثٌ... إلى آخره[2].

يريدُ لأنَّ الأعدادَ كلَّها مؤنثةٌ في وضعِهم بعلامةٍ مرةً، وبغيرِ علامةٍ أخرى، والتأنيثُ بالعلامةِ هو الأصلُ للتأنيث بغيرِ علامةٍ.

وقوله: بناء النّيّف في أحد عشر وبابه[3].

يعني (أحدَ) من أحدَ عشرَ، و(ثلاثةَ) من ثلاثة عشرَ، وكذلك ما أشبههما مما كان أولاً من المركبين إلا ما استثني[4].

وقوله: لوقوعِ العقد موقع هاءِ التأنيث[1].

أي أنَّه مركَّبٌ مع ما قبله، بعد أن كانَ ما قبلَه مفرداً، كهاءِ التأنيث مع ما قبلها.

وقوله: لأنَّ العقد إنَّما وقعَ منها موقعَ النون[1].

أي /٤٦ب المتقدمة[5].

---

(١) تكملة من الشرح الكبير.

(٢) الجزولية: ١٧١.

(٣) الجزولية: ١٧٢.

(٤) يعني ما استثناه الجزولي بقوله: «ولذلك لم يبن اثنا عشر وأختاه....».

(٥) هنا سقط مقداره ورقتان ونصف، ويتضمن عدداً من الأبواب الصغيرة التي شرحها الشلوبين - رحمه الله تعالى - باقتضاب في الشرحين الآخرين، وقوله هنا: (المتقدمة) جاءت في آخر باب الاسمين اللذين لفظهما واحد، والآخر مضاف منهما، وفي آخر الباب نصها فيه: هي الأربعة المتقدمة.
انظر: الشرح الكبير ٣/ ٩٦٤.



## باب [الترخيم]

قوله: وأن يكونَ مُفرَداً أي ليس جملةً في الأصل[1].

استظهرَ على قولهم: تأبّطَ شرًّا، ومثلُه في الحكايةِ.

وقولُه: وإن كان[2] فيه هاءُ التأنيث[3].

مثاله: ثُبَةٌ وعِدَةٌ.

وقوله: فالزيادتان زيادةُ التثنيةِ[4].

مثاله: زيدان، اسمُ رجلٍ.

وقوله: وجمعي السلامة[5].

مثاله: زيدون، اسمُ رجل.

وقوله: وألفا التأنيث[6].

---

(١) الجزولية: ١٩٧، وقبله: «الاسم المرخَّمُ في النداء إن عري من هاء التأنيث فشرطه: أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف غير مستغاث به ولا مندوب...».

(٢) الأصل: يكون.

(٣) الجزولية: ١٩٨، وبعده: «.... لم يُشْتَرَطْ فيه العلمية، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف».

(٤) الجزولية: ١٩٨، وقبله: «والمحذوف من المرخم إمَّا حرف وإمَّا حرفان....».

(٥) الجزولية: ١٩٨.

(٦) الجزولية: ١٩٩.

مثاله: أسْمَاء(١).

وقوله: والألفُ والنونُ في فعلان(٢).

مثاله: سَعْدَان.

وقوله: وياء النسب(٢).

مثاله: قرشيٌّ، اسمُ رجلٍ.

وقولُه: وما أشبهَ ياءه(٢).

يعني مثل: كُرْسِيٍّ وبُخْتِيٍّ، اسمَ رجلٍ أيضاً.

وقولُه: الاسمُ بهما خمسةُ أحرفٍ(٢).

مثاله: مَنْصُور.

وقوله: أو أكثر(٢).

مثاله: اشْهِيْبَاب.

---

(١) فترخم بحذفها، قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وفي أسماء: يا أسمَ أقبلي» الكتاب ١/٣٣٧.

(٢) الجزولية: ١٩٩.



## باب [النُّدبة]

قوله: فموضعُها(١) آخرُ المضافِ إليه(٢).

مثاله: يا عبدَالعزيزاه.

وقوله: أو موصولا(٣).

مثاله: يا مَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاه.

وقوله: أو موصوفاً(٤).

مثاله: وازيدُ الطويلاه.

وقوله: فموضعُها آخرُ الصفةِ على رأي(٤).

هو رأيُ يونسَ(٥).

وقوله: وآخرُ الموصوفِ على رأي(٤).

---

(١) يعني ألفَ الندبة.

(٢) الجزولية: ٢٠١، وقبله: «ويشاركُ المنادى غيرَ المندوبِ في أحكامه، وينفردُ بجواز إلحاقِ الألفِ في آخره لمدِّ الصوت، فإذا وقفت ألحقت الهاءَ بياناً لها، وإذا أدرجت حذفتها، وإن كانَ مضافاً...».

(٣) الجزولية: ٢٠١، وبعده: «فموضعها آخر الصلة».

(٤) الجزولية: ٢٠١.

(٥) انظر رأي يونس في الكتاب ١/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

هو رأيُ سيبويه[١].

وقوله: فإنْ خيفَ التباسُ المذكرِ بالمؤنث[٢].

مثاله: واغلامَكِيه.

وقولُه: أو التثنيةُ بالجمع[٣].

مثاله: واغلامَكُمُوه.

وقوله: وإذا لم يُخَفْ فُتِحَتْ لها الحركةُ[٤].

مثاله: يا زَيْداه، واعبدَالعزيزَاه.

وقوله: وإذا لقيت التنوين[٣].

مثاله: يا غلامَ زيداه.

وقوله: أو ساكناً لا يتحرَّك[٥].

مثاله: واغلامَكُمُوه، وامُثَنَّاه.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٢٣.

(٢) الجزولية: ٢٠١.

(٣) الجزولية: ٢٠٢.

(٤) ليس هذا في الجزولية المطبوع.

(٥) الجزولية: ٢٠٢، وبعده: «.... حذفته لها».



## بابُ [أفعالِ المقاربة]

قوله: وجَعَلَ وأخواته[١].

أخذَ وطَفِقَ أنشأ.

وقوله: فيكونُ خبرُها أنْ مع الفعل[٢].

مثاله: عسى زيدٌ أنْ يقومَ.

وقوله: ما لم تكنْ متّصِلةً بمضمرٍ.... إلى آخره[١].

مثاله: عَسَاكَ أنْ تقوم.

وقوله: فرأيُ سيبويه كذلك[٣].

يريد أنَّه حَمَلَها على لعلَّ فنصبَ بها /١٤٧أ الاسمَ، ورفعَ بها الخبرَ.

وقوله: فيكونُ فاعلُها أنْ مع الفعل[٤].

مثاله: عسى أن يقومَ زيدٌ.

---

(١) الجزولية: ٢٠٣.

(٢) الجزولية: ٢٠٣، وقبله: «وعسى تستعملُ استعمالَ قاربَ مرةً فيكون...».

(٣) الجزولية: ٢٠٣ وبعده: «.... أنْ أنْ مع الفعل في موضع رفع، والمضمر منصوب».

(٤) الجزولية: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وقبله: «وعلى رأي الأخفش الأمر على ما كان، وتستعمل استعمال قَرُبَ...».

وقوله: ويوشكُ تستعملُ على هذين الوجهين[1].

مثاله: يوشِكُ زيدٌ أنْ يقومَ.

وقوله: استعملنا استعمالَ كاد[1].

يعني: عَسَى ويُوشِكُ، قال[2]:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

وقال آخر[4]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[5]

---

(١) الجزولية: ٢٠٤.

(٢) هو هدبة بن الخشرم.

(٣) من البحر الوافر، من قصيدة مطلعها:

طَرِبْتَ وأنْتَ أحْيَانًا طَرُوبُ ... وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَاكَ المَشِيبُ

الشاهد: استعمال (عسى) استعمال (كاد) فحذفت (أن) من خبرها (يكون).

الديوان ٥٤، الكتاب ١/٤٧٨، الكامل ١/ ٢٥٤، المقتضب ٣/ ٧٠، الجمل ٢٠٠، اللمع ٢٢٥، النكت ٢/ ٧٩١، الحلل ٢٧١ ـ ٢٧٤، المفصل ٢٧٠، المرتجل ١٣٠، شرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، المباحث الكاملية ٢/ ٢٢٤، شرح الكافية ٢/ ٣٠٤، الخزانة ٩/ ٣٢٧ ـ ٣٤٠.

(٤) القائل هو: أمية بن أبي الصلت: «٠٠٠ ـ ٥هـ».

هو أمية بن أبي الصلت عبدالله بن أبي ربيعة بن عوف من بكر بن هوازن، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، قرأ الكتب القديمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وحرم على نفسه الخمر، أدرك الإسلام ولم يسلم.

انظر: «الشعر والشعراء ٤٥٩ ـ ٤٦٢، الأغاني ٣/ ١٧٩ ـ١ ١٨٥، اللآلئ ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣».

(٥) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها:

اقْتَرَبَ الوَعْدُ والقُلُوبُ إلى ... اللَّهْوِ وحُبُّ الحَيَاةِ سَائِقُهَا

فر: هرب، المنية: الموت، الغرات: جمع غرة، وهي الغفلة.

الشاهد: استعمال (يوشك) استعمال (كاد) فحذفت (أن) من خبرها (يوافق).

الديوان ٥٣، الكتاب ١/ ٤٧٩، الأصول ٢/ ٢٠٨، النكت ٢/ ٧٩١، =



وقوله: إلا أنّه رُفِضَ فيها الإخبارُ بالأسماءِ في الأمرِ العام[1].

استظهر على قوله[2]:

أَكْثَرْتَ[3] فِي العَذْلِ مُلِحاً دَائِما ... لا تَعْذِلَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِما[4]

وعلى قوله: عسى الغويرُ أبؤساً[5]، وعلى قوله[6]:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيِباً[7]

---

= المفصل ٢٧٢، شرح المفصل ٧/١٢٦، المباحث الكاملية ٢/٢٢٤، شرح الجمل ٢/ ١٧٦، المقرب ١/٩٨، همع الهوامع ٢/١٣٥، الدرر اللوامع ١/١٠٣ ـ ١٠٤.

(١) الجزولية: ٢٠٥، وقبله: «وهذه الأفعال كلها من باب (كان)....».

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) الأصل: أكثر.

(٤) رجز لم أقف على سابق له أو لاحق.

الشاهد: مجيء خبر (عسى) اسماً.

الديوان ١٨٥، الخصائص ١/٩٨، شرح المفصل ٧/ ١٤، ١٢٢، المباحث الكاملية ٢/ ٢٢٥، شرح الجمل ٢/ ١٧٨، المقرب ١/ ١٠٠، شرح الكافية ٢/ ٣٠٢، المغني ١/ ١٦٤، همع الهوامع ٢/ ١٤١، الخزانة ٩/ ٣١٦ ـ ٣٢٢.

(٥) قالته الزباء.

وهو مثل يضرب للرجل يتوقع الشرّ من جهة بعينها.

انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ ـ ٥١، مجمع الأمثال ٢/ ١٧، المستقصى ٢/ ١٦١.

(٦) تأبط شرًا «٠٠٠ ـ نحو ٨٠ ق.هـ».

وهو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل الفهمي، شاعر جاهلي عدّاء، من فتّاكِ العرب المشهورين.

انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٣١٢ ـ ٣١٤، الأغاني ١٨/ ٢٠٩ ـ ٢١٨، الخزانة ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨».

(٧) صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

. وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وَهْيَ تَصْفُرُ

وهو من قصيدة مطلعها:

إذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وقَدْ جَدَّ جِدُّهُ ... أَضَاعَ وقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

أبتُ: رجعتُ، فهم: قبيلة الشاعر. مثلها: الضمير يعود على قبيلة لحيان =

وقوله: سوى ما جاء في «كاد» تشبيهاً لها [بعسى][1].

مثاله[2]:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا[3]

وقولُه: كَمَا أنّه قد تسقطُ (أنْ) مع عسى تشبيهاً لها بكاد[4].

مثاله[5]:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[6]

---

= من هذيل، تصفر: تتأسف على فوتي.
الشاهد: مجيء خبر (كاد) اسماً.
الديوان ٩١، الحماسة ١/٧٢، الخصائص ١/٣٩١، المفصل ٢٤٥، ٢٧٠، الإنصاف ٢/٥٥٤، شرح المفصل ٧/١٣، ١١٩، ١٢٥، المباحث الكاملية ٢/٢٢٦، شرح الجمل ١/١٣٠، ٥٤٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢، شرح الكافية ٢/٢٣١، ٣٠٥، همع الهوامع ٢/١٤١، الخزانة ٨/ ٣٧٤ ـ ٣٨٢، الدرر اللوامع ١/١٠٧ ـ ١٠٨.

(١) تكملة يقتضيها النص من الجزولية ٢٠٥.

(٢) قول رؤبة بن العجاج.

(٣) رجز قبله:
رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى
الشاهد: اقتران خبر (كان) بأن تشبيهاً لها بعسى، والكثير تجرده.
الديوان ١٧٢، الكتاب ١/٤٧٨، المقتضب ٣/ ٧٥، الجمل ٢٠٢، النكت ٢/٧٩١، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٢، الحلل ٢٧٤ ـ ٢٧٥، المفصل ٢٧٠، الإنصاف ٢/٥٦٦، شرح المفصل ٧/١٢١، المباحث الكاملية ٢/٢٢٨، شرح الجمل ٢/١٧٧، المقرب ١/٩٨، شرح الكافية ٢/ ٣٠٥، همع الهوامع ٢/١٣٩، الخزانة ٩/٣٤٧ ـ ٣٥٢.

(٤) الجزولية: ٢٠٥.

(٥) قول هدبة بن الخشرم.

(٦) سبق تخريجه ٣٧٨ هـ ١.



وقوله: لمناقضةِ (أنْ) معنى هذه الأفعال[1].

لأنَّ معنى (أنْ) للاستقبال[2]، ومعنى هذه الأفعالِ سوى (عسى ويوشك) مقاربةُ ذات الفعل.

---

(١) الجزولية: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢) وردت في جميع نسخ الشرح الكبير، وفي الشرح الصغير للاستئناف، وعلقت عليه بأن المراد الاستقبال وهي هنا تصحح ما في الشرحين. انظر: الشرح الصغير ٢٧٩، الشرح الكبير ٣/ ٩٧٤هـ ١.

## بابُ [ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ]

قوله: ولا مزيدَ فيه[1].

سيأتي شرحُ الزيادةِ المعتبرةِ.

وقوله: ولا مواطئٍ للفعل[2].

أي غيرُ موافقٍ له في ذلك[3].

وقولُه ـ حين ذكرَ التركيب ـ: وتأثيرُه مع العلميةِ فقط.

مثاله: بعلبكّ وحضرموت.

وقوله: والجمعُ وتأثيرُه مع عدمِ النظير.

مثاله: مساجدُ، واستظهرَ بقوله: «في الآحادِ العربيَّةِ» على مثل سراويل[4].

وقوله: وتأثيرُ المعنويِّ مع العلميةِ بشرطِ زيادةِ حرفٍ على ثلاثةِ أحرفٍ[5].

---

(١) الجزولية: ٢٠٧، وقبله: «أصلُ الاسمِ أن يكونَ مفرداً مذكَّراً نكرةً عربيَّ الوضعِ غيرَ وصفٍ...».

(٢) الجزولية: ٢٠٧.

(٣) يعني وزنَ الفعلِ الغالبَ عليه.

(٤) جاء في هامش الأصل: «أما سلاسل ومصابيح ودواب هذه الألفاظ كلها لا تنصرف لاجتماع أمرين فيها: أحدها: أنه نهاية في أبنية الجمع، والثاني: أنه لا نظير له في أبنية الواحد، فإن أدخلت عليها هاء التأنيث انصرف. في النكرة ـ كذا في هامش الأصل ـ نحو: صياقل وصياقلة، فإن قيل: ولم كان كذلك؟ قلت: بدخول التاء عليه يصير له نظير في أبنية الواحد من نحو: الطواعية والكراهية» ٤٧أ.

(٥) الجزولية: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.



مثاله: زينبُ وسعادُ.

وقوله: ومعها ومع حركةِ الوسطِ في الثلاثيِّ[1].

مثاله: قَدَمُ وسَقَرُ، اسمين علمين.

وقوله: ومعها ومع العجمة جميعاً في الثلاثي / ٤٧ب إن سكن الوسط[1].

مثاله: حِمْصُ[2] وجَوْرُ[3] ومَاهُ[4].

وقوله: ومعها خاصَّةً في الثلاثيِّ مع سكونِ الوسطِ عند قوم[1].

مثاله: هِنْدُ ودَعْدُ.

وقوله: إن كانَ هاءً مع العلميةِ[5].

مثاله: فاطمةُ.

وقوله: وإن كان ألفاً مع اللزوم[1].

مثاله: ذِكْرَى وبُشْرَى.

وقوله: ومعَه ومع الصفةِ[1].

مثاله: حُبْلَى.

وقوله: ومعه ومع العلميةِ جميعاً[1].

مثاله: سُعْدَى وحُبْلَى اسمُ امرأة.

---

(١) الجزولية: ٢٠٨.

(٢) حمصُ: مدينةٌ بالشامِ مشهورةٌ. انظر: معجم ما استعجم ٢/٤٦٨، معجم البلدان ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٤.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. انظر: معجم البلدان ٢/١٨١ ـ ١٨٢.

(٤) ماه: بالفارسية قصبة البلد أي بلد كان، وأشار البكري إلى أنه ليس موضعاً بعينه، بل تقول: ماه البصرة أي قصبة البصرة. انظر: معجم ما استعجم ٤/١١٧٦.

(٥) الجزولية: ٢٠٨: «وتأثير اللفظيِّ من التأنيث...».

وقوله: ومعه ومع شبهِ الصِّفة جميعاً[١].

مثاله: حُبْلى إذا نُكِّرَ بعد التَّسمية.

وقوله: ومعه ومع وزني الفعل[٢].

مثاله: تَغْلِب اسمُ رجلٍ، وأحْمَر كذلك.

وقوله: ومع العدلِ[٣].

مثاله: عُمَرُ وزُفَرُ.

وقوله: ومع العجمةِ الجنسية[١].

مثاله: بقَم[٤] اسم رجل.

وقوله: إذا كان ما يوازن الاسم من العربي[١].

الذي يوازن بقم وهو لا ينصرف علماً ضَرَّب.

وقوله: ومع شبه التأنيث[١].

مثاله: أرْطَى إذا سُمّي به، وكذلك كلُّ ما كانَ في آخره ألفُ الإلحاقِ، وكذلك (زَيْنَبُ) اسم رجل، وكذلك ما كان المؤنث فيه زائداً على ثلاثة أحرفٍ.

وقوله: ومع الزيادتين[١].

مثاله: سَعْدَانُ وبابه.

وقوله: ومع عدمِ النظيرِ[١].

مثاله: مساجدُ اسمُ رجلٍ.

وقوله: ومع العجمةِ مع زيادةِ حرفٍ على ثلاثةِ أحرفٍ[١].

---

(١) الجزولية: ٢٠٨.

(٢) الجزولية: ٢٠٩، وقبله: «التذكيرُ بإزاءِ التعريف، ولا يؤثرُ من التعريفِ إلا العلمية، وتأثيرُ العلمية مع التأنيثِ بالتفصيل في بابه، ومع التركيب المذكور....».

(٣) الجزولية: ٢٠٩.

(٤) فارسيٌّ معرَّبٌ، وهو صبغ أحمر. انظر: المعرب ١٠٧.



مثالُه: إبْرَاهيمُ وإسماعيلُ، واستظهرَ بقوله: مع زيادةِ حرفٍ على ثلاثةِ أحرفٍ على نُوحٍ ولوط[١] وما أشبههما.

وقوله: المُتَلَقّى عَلَماً من العجم[٢].

استظهرَ على العجمةِ الجنسيةِ نحو: لَجَام[٣] اسم رجل، ونيروز[٤] وما أشبهه.

وقوله: ومعها ومع التأنيثِ فيه مطلقاً[٢].

مثاله: إبراهيمُ اسم امرأة، وحمصُ إذا أردتَ البقعةَ، واستظهر بقوله: مطلقاً على أنّه سواء كان ثلاثيًا أو زائداً.

وقوله: بشرطِ كونِ الاسمِ على وزنِ [في][٥] العربية[٦].

مثاله: بَقَّمَ اسم رجل.

وقوله: أو وتَلَقّيه من العجم [علماً][٥] زائداً على ثلاثة أحرف[٢].

مثاله: إبراهيمُ اسمُ رجلٍ، واستظهر بقوله: زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ /١٤٨أ على نوحٍ ولوطٍ وما أشبههما.

وقوله: أو مؤنثاً[٢].

مثاله: إبْرَاهيمُ اسمُ امرأةٍ، وحمصُ إذا أردتَ البقعةَ.

وقوله: الوصفُ تأثيرُه مع وزنِ الفعلِ الغالبِ[٢].

مثاله: أحْمَرُ وأصْفَرُ، وما أشبههما.

وقوله: مع التأنيثِ ولزومِ التأنيثِ[٢].

---

(١) فإنّهما مصروفان. انظر: الكتاب ٢/١٩، المقتضب ٣/٣٥٣.

(٢) الجزولية: ٢٠٩.

(٣) قيل: إنه فارسيٌّ معرَّبٌ. انظر: المعرب ٣٤٨.

(٤) معناه في الفارسية: يوم جديد. انظر: المعرب ٣٨٨.

(٥) تكملة من الجزولية.

(٦) الجزولية: ٢٠٩، وقبله: «العجمةُ تأثيرُها...».

مثاله: حُبْلَى وحَمْرَاء.

وقوله: ومعَ الألفِ النُّونِ[١].

مثاله: سَكْرَانُ وغَضْبَانُ، واستظهر بقوله: التي لا تلحقُها هاءُ التأنيثِ على نحو: عُرْيَانٍ ونَدْمَانٍ[٢].

وقوله: ومع العدل عن النكرة[١].

مثالُه: مَثْنَى وثُلاثُ ورَبَاعُ.

وقوله: أو الألف واللام[٣].

مثاله: أُخَرُ.

وقوله: ومع الجمع[٤].

مثاله: مساجدُ.

وقوله: ومع العلمية[١].

مثاله: مساجدُ اسم رجل.

وقوله: ومع شبه الجمع[٣].

مثاله: مَسَاجِدُ إذا نُكِّرَ بعد التسمية.

وقوله: وينبغي [أن يكون][٥].

يعني عدمَ النظيرِ.

وقوله: مع العجمةِ الجنسيةِ[٣].

يعني في نحو: سَرَاوِيل.

---

(١) الجزولية: ٢١٠.

(٢) فإنَّ مؤنثهما تلحقُه التاءُ، فيقال: عريانةٌ وندمانةٌ. انظر: اللسان ١٥/٤٦ (عرا) ١٢/٥٧٣ (ندم).

(٣) ليس هذا النص في الجزولية المطبوع أو المخطوط الذي وقفت عليه.

(٤) الجزولية: ٢١٠، وقبله: «وعدم النظير في الآحاد تأثيره مع الجمع....».

(٥) تكملة من الشرح الكبير.



وقوله: وزن الفعل إذا كان يغلب عليه فتأثيره مع الوصف[١].

مثل: أحمرُ وأصْفَرُ.

وقوله: ومع العلمية[١].

مثاله: أحْمَرُ وأحْمَدُ إذا سُمِّي به.

وقوله: ومع شبهِ الوصفِ[١].

مثاله: أحْمَرُ إذا نُكِّر بعد التسمية.

وقوله: وإنْ كانَ يختصُّ به[١].

مثاله: ضُرِبَ وضَرَّبَ اسمُ رجلٍ.

وقولُه: هما الألفُ والنونُ اللتان لا تلحقُهما هاءُ التأنيث[٢].

استظهرَ على الألفِ والنُّونِ في نحو: عُرْيَانٍ ونَدْمَانٍ[٣].

وقوله: فإن كانَ المانعُ من لحاقِها[١].

يعني من لحاقِ هاءِ التأنيث.

وقوله: لهما[١].

يعني الزيادتين اللتين هما الألفُ والنونُ.

وقوله: اختصاصُ البناءِ بالمذكَّر[١].

مثاله: غَضْبَانُ وسكرانُ.

وقوله: بالمذكَّرِ في النكرات[١].

قَيَّدَهُ بهذا القيد؛ لأنَّه أعني: غضبانَ وسكرانَ وبابه إنَّما يختصُّ بالمذكَّرِ قبل أن سُمِّي به، فإذا سُمِّي به لم يختصّ، لأنَّهُ يجوزُ أنْ يُسَمَّى بكلِّ واحدٍ منهما مذكَّرٌ أو مُؤنَّثٌ.

---

(١) الجزولية: ٢١٠.

(٢) الجزولية: ٢١٠، قبله: «والزيادتان المعتبرتان في هذا الباب...».

(٣) لأنَّ مؤنثهما عريانة وندمانة. كما سبق في هـ٢ ص٤٠٨.

وقوله: أثَّرتا مع الوصف[1].

مثاله: /٤٨ب رجلٌ غضبانُ وسكرانُ.

وقوله: ومع العلمية[1].

مثاله: غضبانُ وسكرانُ علمين.

وقوله: مع شبهِ الوصف[1].

مثاله: غضبانُ وسكرانُ منكَّرين بعد التسميةِ بهما.

وقوله: وإن كانَ المانعُ من لحاقِها.

يعني من لحاقِ هاءِ التأنيث.

وقوله: لهما[1].

يعني الألفَ والنونَ.

وقوله: مانعُ أن يفيدَ الاسمُ مُعَيَّنًا[1].

مثاله: سَعْدانُ وسِرْحَانُ اسمُ رجل.

وقوله: العدلُ مع[2] المعرفةِ[1].

مثاله: عُمَرُ وزُفَرُ.

وقوله: ومع[3] النكرة تأثيره مع الوصف[1].

---

(١) الجزولية: ٢١١.

(٢) الأصل: عن، وما أثبته عن الجزولية.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: «فأما (أخر) في قوله تعالى: ﴿وأُخر متشابهات﴾ فإنما منع من الصرف؛ لأنه معدول عن أحوال نظائرها؛ لأنه جمع فُعَل، وفُعَل لا يتم بغير (من)؛ لأنها تأنيثُ أفعل، وباب أفعل أن يجيء موصولاً بمن، نحو: زيد أفضل من عمرو، أو متَّصلاً بالمضاف نحو: هو أفضلُ القومِ، أو تكون فيه الألفُ واللامُ، نحو قولك: هو الأفضل».



مثاله: مَثْنَى وثلاثُ ورباعُ[1].

وقوله: ومع العلمية[2].

مثاله: مَثْنَى وبابه، اسمُ رجل.

وقوله: ومع شبه الوصف[2].

مثاله: مَثْنَى وبابه مُنَكَّرَةً بعد التسميةِ به.

وقوله: وكلُّ فُعَلٍ عَلَمٌ جُهِلَ أنَّه مشتقٌّ[2].

مثاله: أوىَ المقصورة إذا سُمِّيَ به رجل.

وقوله: وإن عُلِمَ كونُه مشتقًّا وجُهِلَ كونُه في النكرات.

مثاله: جُحَا وقُثَمُ[2].

وقوله: حتى يقومَ دليلٌ سمعيٌّ[2].

مثاله: أُدَدُ اسم رجل.

وقوله: فُعَل [علم][3] وجدته في النكرات[2].

مثاله: حُطَمٌ وصُرَدٌ وجُعَلٌ.

وقوله: حتَّى يقومَ الدليلُ على منعه[4].

---

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: «وأما (ثلاث ورباع) لا ينصرفان لاجتماع أمرين فيهما: أحدُهما: الوصفية، والثاني: العدل، وقيل: لأنه اجتمع فيها عدلان، عدلٌ في اللفظ، وهو أنه عدل من ثلاثةٍ إلى ثلاث، وعدل في المعنى وهو أن الثلاثة هي العدد الذي يتبع الاثنين، وثلاث بمعنى ثلاثة ثلاثة على التكرير، فلما اجتمع فيهما العدلان منع الصرف».

(٢) الجزولية: ٢١١.

(٣) تكملة من الجزولية.

(٤) الجزولية: ٢١٢.

مثاله: عُمَرُ وزفَرُ؛ لأنه قد سُمِع في النكراتِ عُمَرٌ جمع عُمْرَة، ورجلٌ عُمَرٌ أي كثير الاعتمار، ولكنَّه لما لم يصرف (عُمَرُ) اسماً دلَّ على أنَّه ليس منقولاً من واحدٍ منهما، وكذلك سمع أيضاً: رجلٌ زُفَرٌ، أي كثير العطاء، ولما لم يصرف زفرُ اسماً دلَّ على أنه ليس منقولاً من (زُفَرٌ) الصفة.



## بابُ [ما جاءَ من المعدولِ على فَعالِ]

قوله: وهي مُطَّرِدَةٌ في الثلاثيِّ دونَ غيرِه على رأيٍ[١].

يعني على رأيِ سيبويهِ كذا ظاهرُ كلامِه[٢]، وعليه أخذه النَّاسُ، ويمكنُ أن يتأوَّلَ، فيكونُ مذهبُه كمذهبِ أبي العبَّاسِ في ألا يقاسَ عليه[٣]، وهو الصحيحُ الذي يقتضيه النظر.

وقوله: مختصٌّ بالنداءِ[٤].

مثاله: يا فَسَاقِ ويا غَدَارِ.

وقوله: وغيرُ مختصٍّ به[٥].

/ ١٤٩أ مثاله: جَعَارِ[٦] وحَلاقِ[٧].

(١) الجزولية: ٢١٣، وقبله: «فَعَالِ: إما اسمُ فعلِ الأمرِ كنزالِ...».

(٢) قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «واعلم أنَّ فَعَالِ جائزةٌ من كلِّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفعلت؛ لأنَّا لم نسمعه من بناتِ الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك: قَرْقَارِ وعَرْعَارِ» الكتاب ٢/ ٤١.

(٣) تحدَّثَ المبرد ـ رحمه الله تعالى ـ عن المعدول من باب فعالِ، ولم يعرض لقياسيته من الثلاثي أو غيره. انظر: المقتضب ٣/٣٦٨ ـ ٣٧٦، الكامل ٢/ ٥٨٧ ـ ٥٩٢.

(٤) الجزولية: ٢١٣، وقبله: «وإما صفةٌ غالبةٌ وهي ضربان:...».

(٥) الجزولية: ٢١٣.

(٦) جعار: اسم للضبع لكثرة جعرها. انظر: اللسان ٤/١٣٩. (جعر).

(٧) حلاق: اسم للمنية. انظر: اللسان ١٠/٦٦. (حلق).

وقوله: فيما يقعُ له(١).

يعني من حكمِ البناءِ على الكسرِ خاصّةً على ما سيأتي - إن شاءالله -.

وقوله: وإما علم(٢).

هو معطوفٌ على قوله: إما اسمُ فعلِ الأمرِ وإمّا صفةٌ.

وقوله: إما شخصيٌ(٣).

مثاله: حَذَامِ وقَطَامِ.

وقوله: وإما جنسيٌ(٢).

مثاله: (يَسَارِ) للميسرة، و(بَدَادِ) للتبدد.

وقوله: وما كان منها عَلَماً شَخصيًا في أصلِ وضعِهِ(٤).

نحو: حَذَامِ وقَطَامِ المتقدمَين.

وقوله: أو نقل إليه من البواقي(٤).

مثاله: نَزَالِ: اسم امرأة، وكذلك فَسَاقِ وَحَلاقِ ويَسَارِ وبَدَادِ.

وقوله: جعلَه بنو تميم من باب [ما] لا ينصرف(٤).

أي لم يبنوه على الكسرِ، ولكنّهم أعربوه إعراب الاسم الذي لا ينصرفُ.

وقوله: إلا أن يكونَ آخرُه راءً(٤).

(١) الجزولية: ٢١٣، وقبله: «فغير المختصّ به يجري مجرى العلمِ الجنسيّ....».
(٢) الجزولية: ٢١٣.
(٣) الجزولية: ٢١٣، وقبله: «والعلم منها....».
(٤) الجزولية: ٢١٤.



مثاله: حَضَارِ(١) وسَفَارِ(٢) لبقعتين، ووَبَارِ(٣) لقبيلة.

وقوله: فإنّهم يبنونَه على الكسرِ في الغالبِ(٤).

استظهر به على مثل قولِ الشاعرِ(٥):

ومَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ ... فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ(٦)

وهو مذهب بعض التميميين(٧).

(١) الأصل: حذار، وحضار: جبلٌ بين البصرة واليمامة، وهو إلى اليمامة أقرب. معجم البلدان ٢/٢٦٧.
(٢) سفار: منهل قبل ذي قار، بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن بن مالك بن عمرو ابن تميم. معجم البلدان ٣/٢٢٣.
(٣) وبار: قبيلة من العرب العاربة، وهي وبار بن أميم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام. انظر: جمهرة أنساب العرب ٤٦٢.
(٤) الجزولية: ٢١٤.
(٥) الأعشى بن قيس.
(٦) من مجزوء البسيط، من قصيدة مطلعها:
ألَـمْ تَـرَوْا إرَمـاً وعَـاداً ... أوْدَى بِـهَـا الـلَّـيْـلُ والـنَّـهَـارُ
ويروى: ومرّ حدٌّ. الديوان ٣٣٠، فهلكت عنوة. المقتضب ٣/٥٠.
الشاهد: استعمال (وبار) ممنوعة من الصرف.
الديوان ٣٣١، الكتاب ٢/٤١، المقتضب ٣/٥٠، ٣٧٦، الأصول ٢/٨٩، شرح الكتاب ٤/١١٨أ، شرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٠، فرحة الأديب ٢٠٥ - ٢٠٦، المخصص ١٧/٦٧، المفصل ١٦٠، المرتجل ٩٥، شرح المفصل ٤/٦٤، ٦٥، المباحث الكاملية ٢/٢٦٢، شرح الجمل ٢/٢٤٤، المقرب ١/٢٨٢، المقاصد النحوية ٤/٣٥٨ - ٣٦١.
(٧) انظر هذه اللغة في: شرح الجزولية ٢/١٩٩خ، المنهاج الجلي ٢٣٧ب.

## بابُ [أدوات الاستثناءِ]

قوله: وخَلا وعَدَا المقرونتان بما[1].

هذا رأيُ الجمهورِ[2]، وأما الجرميُّ[3] فإنَّهما يكونانِ عنده حرفين مع ما، ووجهُ ذلكَ زيادةُ (ما)[4]، والعلةُ في كونِهما فعلين عندَ لحاقِ (ما) لهما أنّ (ما) تلك مصدريةٌ، و(ما) المصدريةُ لا توصلُ إلا بالأفعال[5].

وقوله: عَدَا وخَلا العاريتان من «ما»[6].

هذا رأي الأخفش[7]، وأما سيبويه فخلا عنده مترددةٌ بينهما،

---

(١) الجزولية: ٢١٥، وقبله: «ومن الأفعال ليس ولا يكون....».

(٢) انظر رأي الجمهور في: الكتاب ١/٣٧٧، المقتضب ٤/٤٢٧، الأصول ١/٢٨٧.

(٣) الجرمي: «٠٠٠ ـ ٢٢٥هـ».
أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البجلي ولاء، أخذ عن الأخفض ويونس وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم، وأخذ عنه المبرد، له مصنفات منها: الفرخ، والعروض. انظر: «أخبار النحويين البصريين ٨٤ ـ ٨٩، إنباه الرواة ٢/ ٨٠ ـ ٨٣، بغية الوعاة ٢/٨ ـ ٩».

(٤) انظر رأي الجرمي في: المباحث الكاملية ٢/٢٦٦، المنهاج الجلي ٢٣٩ب، الارتشاف ٢/٣١٨، منهج السالك ١/١٧٥، توضيح المقاصد ٢/١٢٣.

(٥) (ما) المصدرية توصل بالأفعال. انظر: التسهيل ٣٧.

(٦) الجزولية: ٢١٥، وقبله: «ومن المترددة بين الحروف والأفعال....».

(٧) الأخفشُ يرى حرفيتّهما عند كثير من النحاة. انظر: المباحث الكاملية =



والفعليةُ أكثرُ، وعدا عنده فعلٌ ليس إلا[1].

وقوله: واخْتُلِفَ في أنّه يكونُ فعلاً حاشا[2].

هذا رأيُ المبرِّدِ والمازنيِّ أعني كونَها فعلاً[3]، وحكى المازنيُّ: اللهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ سَمِعَ كلامي حاشَا الشيطانَ وأبا الأصبغ[4]، ورأي سيبويه أنَّها لا تكونُ إلا حرفَ جرٍّ[5]، وكأنَّ تلك الحكايةَ شاذّةٌ عنده فلم يعتبرها.

---

= ٢/٢٦٦، المنهاج الجلي ٢٣٩، الارتشاف ٢/٣١٨، ونقل أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الأخفش يرى جواز الجر بعدا. انظر: منهج السالك ١٧٥/١.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٢) الجزولية: ٢١٦، وقبله: «ومما اتفق عليه أن يكون حرفاً...».

(٣) انظر رأيهما في: المقتضب ٤/ ٣٩١، الأصول ١/ ٢٨٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، شرح المفصل ٢/ ٨٥.

(٤) انظر حكاية المازني ـ رحمه الله تعالى ـ في: الأصول ١/ ٢٨٨، شرح المفصل ٢/ ٨٥، المباحث الكاملية ٢/ ٢٦٧، شرح الكافية ١/ ٢٤٤، وقد تقدّمت.
انظر: ٣٠٠هـ ٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

## باب [الاستثناء]

/٤٩ب قوله: وهو ما استثني بإلاّ في الإيجاب[١].

مثاله: قامَ القومُ إلاّ زيداً[٢]، إذا كانت (إلاّ) استثناء.

وقوله: أو ما في حكمه[١].

مثاله: مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامَكَ إلاّ زيداً.

وقوله: وهو الاستثناءُ المتقدِّمُ بإلاّ[١].

مثاله: مَا قَامَ إلاّ زَيْداً أَحَدٌ.

وقولُه: المنقطعُ: الذي لا يُمْكِنُ أخذُه بدلاً ألبتة[١].

مثاله: قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله إلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾[٣].

وقوله: وأحد المكرَّرين[١].

مثاله: ما قَامَ أَحَدٌ إلاّ زيداً عمرٌو.

وقوله: وما استثني بالفعل[١].

(١) ليس هذا النصُّ في الجزولية المطبوع، ولا في النسختين الخطيتين اللتين وقفت عليهما.
(٢) هنا يتحدث عن الاستثناء المتّصِل.
(٣) تمامها: ﴿... وحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾. هود: ٤٣.



مثاله: قامَ القومُ ليسَ زيداً، ولا يكونُ عمراً، وما عدا بكراً، وما خلا محمداً.

وقوله: وإما واجبٌ جرُّه، وهو ما استثني بالأسماءِ والحروفِ سوى إلاّ[١].

مثاله: قامَ القومُ سوى زيدٍ، وغيرَ عمرٍو، وخلا محمدٍ وعدا بكرٍ، فيمن جعلَهما حرفين، وحاشا بكرٍ في مذهبِ الأكثرِ.

وقوله: وإما جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ من مضمرٍ.

مثاله: ما أظنُّ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً وإلا زيدٌ.

وقوله: أو من ظاهرٍ.

مثاله: ما قامَ القومُ إلا زيداً وإلا زيدٌ.

وقوله: والبدلُ من الظاهرِ أحسنُ.

يعني في: ما قامَ القومُ إلا زيداً.

وما قامَ أحدٌ إلا زيداً.

[وقوله][٢]: ولا يبدلُ من مضمرٍ إلا أن يرجعَ إلى المبتدأ في الحال.

أي لا يجوز: ما ضربتُ أحداً يوحِّدُ الله إلا زيدٌ، على البدلِ من المضمرِ، بل لا يكونُ فيه إلا النصبُ.

وقوله: إلا أن يرجعَ إلى مبتدأ في الحالِ.

مثاله: ما أحدٌ يقولُ ذاكَ إلا زيداً، وإلا زيدٌ.

(١) نص الجزولية هنا والذي بعده يختلف عن المطبوع والمخطوط بزيادة في الأحكام والتعليل. انظر: الجزولية ٢١٦ ـ ٢١٧، ولذا لن أحيل عليه حتى نهاية هذا الباب.
(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

وقوله: في الأصلِ.

مثالُه: ما أظنُّ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً وإلا زيدٌ.

وقوله: وهو ما استثني بإلاَّ في النفي.

فكما تقدَّمَ.

وقوله: والنهي.

لا يقمْ أحدٌ إلاَّ زيداً وإلا زيدٌ.

وقوله: والاستفهامُ.

مثاله: هل قامَ أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ.

وقوله: وإما جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ، والجرُّ أحسنُ، وهو ما استثني بلا سيَّما.

مثاله: ما قامَ القومُ لا سيَّما زيدٌ، ولاسيما / ٥٠أ زيدٍ.

وقوله: وإما حكمُه مع أداة الاستثناء فحكمُه لو لم يقترن بها.

وهو ما فُرِّغَ له الفعل مثاله: ما قامَ إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ.



## باب [المنفي بلا]

قوله: فإن تكررتْ جازَ الرفعُ والنصبُ(١).

مثاله: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةٌ، ولا رجلَ في الدَّارِ ولا امرأةً.

وقوله: وإن فُصِلَ بينهما وجبَ الرفعُ(٢).

مثاله: لا في الدَّارِ رجلٌ ولا امرأةٌ.

وقوله: وإن وَلِيَها وكانت نكرةً مضافاً(٢).

مثاله: لا غلامَ رجلٍ أحسنُ منه، ولا مثلَك فيها.

وقوله: أو مشبَّهاً بالمضاف(٣).

مثاله: لا ضارباً زيداً فيها.

وقوله: وإن كانَ معرفةً وَجَبَ الرفعُ ولزمَ التكرارُ(٤).

مثاله: لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو.

وقوله: على رأيِ الأكثرِ(٤).

---

(١) الجزولية: ٢١٨، وقبله: «شرط بناء الاسم مع (لا) التبرئة ألا يتكرَّرَ، وألا يفصل بينهما، وأن يليها، وهو نكرةٌ غيرُ مضافٍ ولا مشبهٍ بالمضاف....».

(٢) الجزولية: ٢١٨.

(٣) الجزولية: ٢١٨، وبعده: «.... وَجَبَ النصبُ على رأيٍ».

(٤) الجزولية: ٢١٩.

استظهرَ به على مذهبِ أبي العبّاسِ الذي لا يلتزمُ التكرارَ مع الإلغاء[1].

وقوله: «إذا لحقتْها همزةُ الاستفهامِ لمجرَّدِه.... إلى آخره[2].

لا يكونُ ذلك عندَ الجمهورِ[3]، وقد تقدَّمَ نحوُ كلامِهم: ألم[4].

وقوله: وللعرض[2].

إذا كان للعرضِ لم يكن[5] إلا من حروفِ الأفعال، وكان الاسمُ بعدها منصوباً بإضمارِ فعلٍ.

وقوله: فحكمُها حكمُها عاريةً منها[2].

يكون هذا على إطلاقه في مذهبِ المبرِّدِ[6]، وأما في مذهبِ سيبويهِ فإنّما يكونُ ذلك في التي للتقرير، لا في التي للتمنّي؛ لأنَّ التي

---

(١) قال المبرِّدُ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما قوله: ﴿ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فلا يكونُ (هم) إلا رفعاً؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارف، وسأبيِّنُ لك هذا إن شاءالله، وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجلٌ في الدار، أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجلٌ في الدار» المقتضب ٣٥٩/٤، وقد علق عليه أستاذي وشيخي المحقق محمد عبدالخالق عضيمة ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: «وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة» المقتضب ٣٥٩/٤هـ ٦، وانظر أيضاً تعليق الشيخ في: ٣٦٠/٤ هـ ٣.

(٢) الجزولية: ٢١٩.

(٣) انظر حديثه عن دخول همزة الاستفهام على (لم ولما) الجازمتين في: الشرح الكبير ٤٨٦/٢ ـ ٤٨٨، ١٠٠٠/٣ ـ ١٠٠١.

(٤) لم يتقدم شيء من هذا في هذا الكتاب، وقد تقدم في الجزولية: ٤٠، فلعله يريده، وقد عرض له في الشرح الكبير ٤٨٦/٢ ـ ٤٨٨.

(٥) الأصل: يمكن.

(٦) هذا رأي المازني ذكره المبرد مفصلاً في: المقتضب ٣٨٢/٤ ـ ٣٨٣، ونسبه لهما معاً الرضي في: شرح الكافية ٢٦٢/٢.



للتمنّي لا يجوز فيها الإلغاء، ولا الحملُ على الموضع[1].

وقوله: ونعتُ الاسمِ المبنيِّ مع (لا) جائزٌ فيه إذا وليَه وكان مفرداً الرفعُ والنصب[2].

مثاله: لا رجلَ عاقلٌ وعاقلاً، ولا رجلَ عاقلَ.

وقوله: وإن كان مضافاً[3].

مثاله: لا رجلَ مثلَك، على اللفظِ، ومثلُك على الموضع.

وقوله: أو مشبَّهاً به[4].

مثاله: لا رجلَ ضارباً زيداً على اللفظِ، وضاربٌ زيداً على الموضع.

وقوله: أو فُصِلَ بينهما[5].

مثاله: لا رجلَ في الدّارِ عاقلاً على اللفظ، وعاقلٌ على الموضع.

وقوله: لم يجعلا كشيءٍ واحدٍ.

أي لا تقولُ: لا رجلَ مثلَك، على جعل الاسمين / ٥٠ب اسماً واحداً، ولا تقولُ أيضاً: لا رجلَ ضاربَ زيداً على جعلهما أيضاً: كذلك، ولا تقولُ أيضاً: لا رجلَ في الدّارِ عاقلَ على جعلهما أيضاً كذلك.

وقوله: وحكمُ المعطوفِ نسقاً حكمُ النعت في النصب[5].

---

(١) انظر رأي سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في: الكتاب ٣٥٩/١.

(٢) الجزولية: ٢٢٠، وبعده: «.... وجعلَه مع المنصوبِ كخمسةَ عشر».

(٣) ليس هذا النصُّ في الجزوليةِ المطبوعِ، ولا في المخطوطتين اللتين وقفت عليهما.

(٤) ليس هذا النصُّ في الجزولية المطبوع، ولا في المخطوطتين اللتين وقفت عليهما.

(٥) الجزولية: ٢٢٠.

مثاله: لا رجلَ وامرأةٌ في الدَّارِ.

وقوله: والرفع[1].

مثاله: لا رجلَ وامرأةً في الدَّارِ.

وقوله: لا في التركيب[1].

أي: إن لا رجلَ وامرأةَ في الدار، على جعل الاسمين مع (لا) اسماً واحداً غيرُ جائزٍ.

وقوله: وخبرُها مرفوع[1].

مثاله: لا رجلَ أفضلُ منك، في لغة أهل الحجاز.

(١) الجزولية: ٢٢٠.



## باب [التمييز]

قوله: إمّا فاعلٌ شُغِلَ[1].

مثاله: ﴿. . . . واشْتَعَلَ[2] الرَّأسُ شَيْباً﴾[3] وطابَ زيدٌ نفساً.

وقوله: وإمّا مَفْعُولٌ[4].

مثاله: قولُه تعالى: ﴿وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً﴾[5].

وقوله: وهو ضربان: ظاهر[6].

مثاله: عندي رطلٌ زيتاً.

وقوله: ومقدَّرٌ[7].

مثاله: عندي خَمْسَةَ عَشَرَ درهماً.

وقوله: فالظاهر لا يلزم[7].

(١) الجزولية: ٢٢٢، وقبله: «التمييز ينقسم قسمين: منتصب عن تمام الكلام...» وبعده «عنه فعله بما يلابسه».

(٢) الأصل: اشتعل.

(٣) تمامها: ﴿... ولَمْ أكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾. مريم: ٤.

(٤) الجزولية: ٢٢٢، وبعده: «شغل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه».

(٥) تمامها: ﴿.... فَالْتَقَى المَاءُ عَلَى أمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾. القمر: ١٢.

(٦) الجزولية: ٢٢٢، وقبله: «ومنتصب عن تمام الاسم، وتمام الاسم إما بالتنوين...».

(٧) الجزولية: ٢٢٢.

لأنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ إن شئت.

وقوله: وإمّا بالنون[1].

مثاله: هم الطيبون أخباراً.

وقوله: وهي لا تلزمُ إذا كانت للتثنيةِ أو الجمعِ[1].

أي: إنك تقول: هم طيبون أخباراً، وطيبو أخبارٍ إن شئت، وكذلك: هما طيبانِ خبراً وطيبا خبرٍ، وعندي رطلانِ زَيْتاً، ورطلا زيتٍ، وقفيزانِ شعيراً وقفيزا شعيرٍ.

وقوله: وتلزمُ إذا كانت فيما يشبهُ الجمع[1].

يعني من الأعدادِ نحو: عشرين وثلاثين وأربعين.

وقوله: وإمّا بالإضافةِ ويلزمُ[2].

مثاله: عندي ملءُ الإناءِ عَسَلاً، لأنك لا تقول: عندي ملءُ عسلٍ.

وقوله: لَزِمَ[3].

مثاله: ملءُ الإناءِ عسلاً.

وقوله: أو لم يلزم[2].

يريد نحو: قفيزان شعيراً.

وقوله: فإنْ دخلت عليه (من) لزم فيه الجرُّ[2].

مثاله: عندي مِلْءُ الإناءِ من عسلٍ، وقفيزان من شعيرٍ.

وقوله: وإذا سَقَط ما به التَّمامُ لزم الجرُّ[2].

---

(١) الجزولية: ٢٢٢.

(٢) الجزولية: ٢٢٣.

(٣) الجزولية: ٢٢٣، وقبله: «وكلّ موضع ثبت فيه ما به التَّمامُ....».



مثاله: عندي رطلُ زيتٍ، ورطلا زيتٍ، وهم طيبو أخبارٍ.

وقوله: /٥١أ وقد التزموا[1] حذف ما به التمام[2].

يعني التنوين والنون.

وقوله: إلا في الضرورة[3].

استظهر على قوله[4]:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتينِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ[5]

وقوله: في عشر كلماتٍ[6].

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألفاً.

وقوله: ونون التثنية فيه في كلمتين[6].

يعني في تثنية مائةٍ وألفٍ.

وقوله: من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ مفردٌ[7].

---

(١) الأصل: ألزموا، والتصويب عن الجزولية.

(٢) الجزولية: ٢٢٣.

(٣) الجزولية: ٢٢٤.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري.

(٥) من البحر الوافر، وقد سبق مطلعها ص٢٨٨.
الشاهد: لم يحذف نون مائتين لضرورة الشعر.
الكتاب ١/١٠٦، ٢٩٣، المقتضب ٢/١٦٦، مجالس ثعلب ١/٢٧٥، الأصول ١/٣١٢، الجمل ٢٤٢، التبصرة والتذكرة ١/٣١٧، المخصص ١/٣٨، ٥/١٣٢، الحلل ٣٧، المفصل ٢١٤، شرح المفصل ٦/٢١، ٢٣، المباحث الكاملية ٢/٢٩٤، شرح الجمل ٢/٣٦، المقرب ١/٣٠٦، شرح الكافية ٢/١٥٤، الخزانة ٧/٣٧٩_٣٨٩.

(٦) الجزولية: ٢٢٤.

(٧) الجزولية: ٢٢٤، وقبله: «وكل ما انتصب....».

لأنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ إن شئت.

وقوله: وإمّا بالنون[١].

مثاله: هم الطيبون أخباراً.

وقوله: وهي لا تلزمُ إذا كانت للتثنيةِ أو الجمعِ[١].

أي: إنك تقول: هم طيبون أخباراً، وطيبو أخبارٍ إن شئت، وكذلك: هما طيبانِ خبراً وطيبا خبرٍ، وعندي رطلانِ زَيْتاً، ورطلا زيتٍ، وقفيزانِ شعيراً وقفيزا شعيرٍ.

وقوله: وتلزمُ إذا كانت فيما يشبهُ الجمع[١].

يعني من الأعدادِ نحو: عشرين وثلاثين وأربعين.

وقوله: وإمّا بالإضافةِ ويلزمُ[٢].

مثاله: عندي ملءُ الإناءِ عَسَلاً، لأنَّك لا تقول: عندي ملءُ عسلٍ.

وقوله: لَزِمَ[٣].

مثاله: ملءُ الإناءِ عسلاً.

وقوله: أو لم يلزمْ[٢].

يريد نحو: قفيزان شعيراً.

وقوله: فإنْ دخلت عليه (من) لزم فيه الجرُّ[٢].

مثاله: عندي مِلْءُ الإناءِ من عسلٍ، وقفيزان من شعيرٍ.

وقوله: وإذا سَقَط ما به التَّمامُ لزم الجرُّ[٢].

(١) الجزولية: ٢٢٢.
(٢) الجزولية: ٢٢٣.
(٣) الجزولية: ٢٢٣، وقبله: «وكلُّ موضع ثبتَ فيه ما به التَّمامُ....».



مثاله: عندي رطلُ زيتٍ، ورطلا زيتٍ، وهم طيبو أخبارٍ.

وقوله: /٥١أ وقد التزموا[١] حذف ما به التمام[٢].

يعني التنوين والنون.

وقوله: إلا في الضرورةِ[٣].

استظهر على قولِه[٤]:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتينِ عَاماً ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذةُ والفَتاءُ[٥]

وقوله: في عشر كلماتٍ[٦].

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألفاً.

وقوله: ونون التثنية فيه في كلمتين[٦].

يعني في تثنية مائةٍ وألفٍ.

وقوله: من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ مفردٌ[٧].

(١) الأصل: ألزموا، والتصويب عن الجزولية.
(٢) الجزولية: ٢٢٣.
(٣) الجزولية: ٢٢٤.
(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري.
(٥) من البحر الوافر، وقد سبق مطلعها ص٢٨٨.
الشاهد: لم يحذف نون مائتين لضرورة الشعر.
الكتاب ١/١٠٦، ٢٩٣، المقتضب ٢/١٦٦، مجالس ثعلب ١/٢٧٥، الأصول ١/٣١٢، الجمل ٢٤٢، التبصرة والتذكرة ١/٣١٧، المخصص ١/٣٨، ٥/١٣٢، الحلل ٣٧، المفصل ٢١٤، شرح المفصل ٦/٢١، ٢٣، المباحث الكاملية ٢/٢٩٤، شرح الجمل ٢/٣٦، المقرب ١/٣٠٦، شرح الكافية ٢/١٥٤، الخزانة ٧/٣٧٩-٣٨٩.
(٦) الجزولية: ٢٢٤.
(٧) الجزولية: ٢٢٤، وقبله: «وكل ما انتصب....».

ليس هذا بلازمٍ، لأنك قد تقولُ: عندي ملءُ الدارِ أمثالَك.

وقوله: وكلُّ ما انتصبَ منه عن تمامِ الكلامِ، فجائزٌ أن يجيءَ جمعاً[٢].

مثاله: طِبْنا نفساً وأنفُساً، وقَرَرْنا به عَيْناً وأعْيُناً.

(١) الجزولية: ٢٢٤.



## باب [أسماء الأفعال]

قوله: غيرُ المتعدِّي من أسماءِ الأفعال: مَهْ[١].

معناه: اكْفُفْ.

وقوله: وصَهْ[١].

معناه: اسْكُت.

وقوله: وإيهِ[١].

معناه: ليكُنْ منكَ زيادةٌ.

وقوله: وإيهاً[١].

معناه: كُفَّ عنَّا.

وقوله: وويهاً[١].

انزَجِرْ أو تَسَلَّطْ.

وقوله: وواهاً[١].

معناه: اعْجَبْ.

وقوله: وهيت[١].

معناه: أسْرِعْ.

وقوله: وهَلْ وهيْكَ وهَيْك وهَيَّا[١].

كذلك.

وقوله: وقَطْك[١].

معناه: اكْتَفِ، وكذلك قَدْكَ.

وقوله: وإليك[١].

(١) الجزولية: ٢٢٥.

معناه تَنَحَّ.

وقوله: وَدعْ[١].

معناه: انتعشْ، وكذلكَ دعاً لك ودَعْدَعاً[١].

وقوله: وآمين[١].

معناه: استجبْ.

وقوله: وهَلُمَّ في أحدِ وجهيها[١].

معنى هَلُمَّ: أقبل، واستظهرَ بقوله: في أحدِ وجهيها على معنى (هَلُمَّ) المتعديةِ في قولك: هَلُمَّ الثريدَ، أي ائتِه[٢].

وقوله: وحَيَّ[١].

معناه: أسرِعْ، وكذلكَ هَلاً.

وقوله: وحَيَّهَلْ في معنيين من معانيها[١].

أي إذا كانت بمعنى أَقبِلْ فعدّيت بعلى، أو بمعنى أسرِع فعدّيتْ بالباءِ، واستظهرَ بهذا التقييدِ على: حَيَّهَلْ الثريدَ بمعنى ايته.

وقوله: ومَكَانَكَ[١].

معناه: اثبت.

وقوله: وبَعْدَكَ[١].

معناه: تَأَخَّرْ.

وقوله: وَفَرَطَكَ[١].

معناه: تَقَدَّمْ، وكذلك أَمَامَكَ.

وقوله: ووراءكَ[١].

معناه: تَأَخَّرْ.

وقوله: ونَزَالِ[١].

---

(١) الجزولية: ٢٢٥.

(٢) هلمّ قد تكون متعدية. انظر: الكتاب ١/١٢٧.



معناه: انْزِلْ.

وقوله: وبَرَاكِ[١].

معناه: ابْرُكْ.

وقوله: وبَدَادِ[١].

معناه: بَدِّد وهو /٥١ب شاذٌ[٢]، واستظهر بقوله: في أحد معنييها على (بَدَادِ) التي بمعنى المصدر[٣].

وقوله: ودَبَابِ[١].

بمعنى: دُبِّي.

قوله: وخَرَاجِ[١].

معناه: اخْرُجْ.

وقوله: وقَرْقَارِ[١].

معناه: قَرْقَرْ وهو شاذٌ[٤].

وقوله: وعَزْعَارِ[١].

معناه: عَزْعَرْ وهو شاذٌ[٤].

وقوله: وشَتَّانَ[١].

معناه: بَعُدَ.

وقوله: ووَشْكَان[١].

معناه: سَرُعَ وكذلك سرعان.

وقوله: وأفٌّ[١].

معناه: أتضجر.

---

(١) الجزولية: ٢٢٥.

(٢) وجه شذوذه أنه جاء من غير الثلاثيّ المجرد. انظر: الشرح الكبير ٣/١٠١٣.

(٣) بداد مصدراً بمعنى البراز. انظر: اللسان ٣/٧٩ (بدد).

(٤) وجه شذوذه؛ لأنه جاء من غير الثلاثي المجرّد. انظر: الشرح الكبير ٣/١٠١٣.

وقوله: واوْهْ[1].

معناه: أتَلَهَّفُ.

وقوله: هَيْهَاتَ[1].

معناه: بَعُدَ.

وقوله: وإليَّ[1].

معناه: أتَنَحَّى[2].

وقوله: ومن المتعدّي: رويد[1].

معناه: أمْهِلْ أو دَعْ.

وقوله: وهَلُمَّ[1].

معناه: هيَّا ائتِ، يقال: هَلُمَّ زَيْداً، أي: احضرْه، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[3] وهي عندَ البصريين مركَّبةٌ من حرف التَّنبيهِ مع (لمّ) محذوفةٌ منها الألفُ[4]، وعندَ الكوفيِّين من: (هَلْ) مع (أمَّ) محذوفة منها همزتها[5]، والحجازيُّون فيها على لفظٍ واحدٍ، يقولون:

(١) الجزولية: ٢٢٥.

(٢) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إليّ، وكأنّه قيل له: تنحَّ، فقال: أتنحى». الكتاب ١/١٢٦.

(٣) تمامها: ﴿قُلْ.... الذينَ يَشْهَدُونَ أنَّ الله حَرَّمَ هَذَا فَإنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ولاَ تَتَّبِعْ أهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا والذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾. الأنعام: ١٤٧.

(٤) انظر رأي البصريين في: الكتاب ٢/١٥٨، المباحث الكاملية ٢/٣٠٠، شرح الكافية ٢/٧٢، الارتشاف ٣/٢٠٩، الدر المصون ٥/٢١٢.

(٥) مذهب الكوفيين وقد ينسب إلى الفراء في: المباحث الكاملية ٢/٣٠٠، شرح الكافية ٢/٧٣، الارتشاف ٣/٢٠٩، الدر المصون ٥/٢١٣.



هَلُمَّ المذكَّر والمؤنَّث والتثنية والجمع[1].

والكوفيُّون[2] يقولون: هَلُمَّ هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلْمُمْنَ[3].

وقوله: هاتِ[4].

معناه: أعطِ.

وقوله: وها[4].

معناه: خُذْ، وكذلك هاءكَ وهَاكَ[5].

وقوله: وحَيَّهَل[4].

معناه: ايت.

وقوله: وَبَلْهَ[4].

معناه: دعْ.

وقوله: ودُونَكَ[4].

معناه: الزمْ، وكذلك عندكَ.

وقوله: وحِذْرَكَ[4].

معناه: احْذَرْ، وكذلك: حَذَارِكَ.

وقوله: وَعَلَيْكَ[4].

معناه: الْزَمْ.

وقوله: وعَلَيَّ[4].

(١) لغة أهل الحجاز في: الكتاب ٢/١٥٨، المقتضب ٣/٢٥، المباحث الكاملية ٢/٣٠٠، شرح الكافية ٢/٧٢.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: والتميميون.

(٣) انظر هذه اللغة في المصادر السابقة هـ٤ ص٤٣٢.

(٤) الجزولية: ٢٢٥.

(٥) الأصل: ها.

معناه: أوْلِني.

وقوله: وتَرَاكِ[١].

معناه: اترك.

وقوله: الْزَمْ[١].

وقوله: ودَرَاكِ.

معناه: أدرك.

وقوله: ونَظَارِ[١].

معناه: انْظُرْ.

وقوله: ومَنَاعِ[١].

معناه: امْنَعْ.

وقوله: ونَعَاءِ[١].

معناه: انْعَ.

---

(١) الجزولية: ٢٢٥.



## بابُ التّصغِير

قوله: كلُّ اسمٍ صارَ بالحذفِ بحيثُ صُغِّرَ وقعت فيه ياءُ التصغيرِ طرفاً[١].

مثاله: يَدٌ ودَمٌ.

وقوله: من نحو ابنٍ[٢].

أي تقول: بُنَيٌّ.

وقوله: ليس موقع الإعراب[٣].

مثاله: جُعَيْفِرٌ وأُسَيْوِدٌ، وقُسَيْوِرٌ[٤]، وما أشبه ذلك.

وقوله: إلا أن يكون في كنفِ هاءِ التأنيث[٥].

مثاله: شُجَيْرَةٌ.

/ ٥٢أ وقوله: أو ألفِه[٥].

مثاله: حُبَيْلَى.

---

(١) الجزولية: ٢٢٧، وبعده: «.... فمردودٌ إليه ما حذفَ منه في التصغير».

(٢) الجزولية: ٢٢٧، وقبله: «وتطرحُ ألف الوصل....».

(٣) الجزولية: ٢٢٨، وقبله: «وكلُّ اسمٍ وقعَ فيه بعد ياء التصغير حرف» وبعده «فهو مكسور».

(٤) تصغير جعفر وأسود وقسور.

(٥) الجزولية: ٢٢٨.

وقوله: أو ألفيه[1].

مثاله: حُمَيْرَاء.

وقوله: أو ألفِ أفْعَالٍ جَمْعاً[1].

مثاله: أُنَيْعَامٌ في تصغير أنْعَام.

وقوله: ما لم تجمعْه العَرَبُ على فَعَالِين[2].

مثاله: سِرْحَانٌ[3] وسَرَاحِينُ.

وقوله: وما كانَ من الأسماءِ على خمسةِ أحرفٍ[1].

مثاله: سَفَرْجَلٌ ومُنْطَلِقٌ.

وقوله: لا بألفي التأنيثِ في آخره[1].

مثاله: حمراء.

وقوله: ولا بالألف والنون الزائدتين[1].

مثاله: سكرانُ وعثمانُ.

وقوله: ولا بحرفِ مدٍّ ولينٍ هو رابعه[1].

مثاله: سِرْبَالٌ ومِصْبَاحٌ، وينقصه أن يقول: زائداً؛ لأنَّه إن كان أصليًا فحكمُه حكمُ غيرِه، نحو مُخْتَار.

وقوله: وما زاد على الخمسة فلابدَّ من الحذف منه[4].

مثاله: عَضْرَفُوط[5] نقول: عُضَيْرِفٌ وعُضَيْرِيفٌ، وينقصُ هنا إلا أن يكونَ في آخره ألفُ التأنيث نحو: خنفساء، لا ألفه نحو:

(١) الجزولية: ٢٢٨.
(٢) الجزولية: ٢٢٨، وقبله: «أو الألف والنون في فعلان...».
(٣) سِرْحَان: اسم من أسماء الذئب. انظر: اللسان ٢/ ٤٨١ (سرح).
(٤) الجزولية: ٢٢٩.
(٥) ذكر العظاء. انظر: اللسان ٧/ ٣٥١ (عضرفط).



قَرْقَرى[1]، لأنك تقول: خُنَيْفِسَاء، وقُرَيْقِرٌ، والألف والنون الزائدتان نحو: زَعْفَرَان، فإنَّك تقول: زُعَيْفِرَان.

وقوله: والزائدُ أولى بالحذفِ من الأصليّ[2].

مثاله: مُدَحْرِجٌ، تقول فيه: دُحَيْرِجٌ ودُحَيْرِيجٌ.

وقوله: والميمُ اللاحقةُ في أوائلِ الأسماء الجارية.... إلى آخره[2].

مثاله: مُقْعَنْسِسٌ، تقول: مُقَيْعِسٌ ومُقَيْعِيسٌ، ومنهم من يقول: قُعَيْسِسٌ وقُعَيْسِيسٌ.

وقوله: لا من الأصل[3].

مثاله: مُحْرَنْجِمٌ تقول: حُرَيْجِمٌ وحُرَيْجِيمٌ خاصّةً.

وقوله: فأبْقِ أقواهما فائدة[4].

مثاله: مُنْطَلِقٌ: تقول: مُطَيْلِقٌ ومُطَيْلِيقٌ؛ لأنَّ الميم زيدت لإعطاء معنى الصفة.

وقوله: فإن تَسَاويا حَذَفْتَ أيّهما شئت[2].

مثاله: حَبَنْطَى[5]، تقول: حُبَيْنِطٌ وحُبَيْنِيطٌ.

وقوله: وما لم يؤدِّ إلى حذفِ شيءٍ منهما أولى[2].

(١) اسم موضع في اليمامة. انظر: معجم البلدان ٤/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(٢) الجزولية: ٢٢٩.
(٣) الجزولية: ٢٢٩، وقبله: «والميمُ اللاحقةُ لأوائلِ الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها أولى بالبقاء من الملحق بالأصل على رأيٍ لا من الأصل».
(٤) الجزولية: ٢٢٩، وقبله: «فإذا احتجت إلى حذفِ حرفٍ وفي الاسم زيادتان...».
(٥) الحبنطى: الممتلئ غضباً أو بطنة. انظر: اللسان ٧/ ٢٧١ (حبط).

مما أدّى إليه بالحذف، مثاله: عَيْضَمُوز[1] وعَيْطَمُوس[2].

تقول: عُضَيْمِيزٌ وعُطَيْمِيسٌ، فيحذف الياء؛ لأنَّ حذفها لا يؤدّي إلى حذفِ الواوِ؛ لأنَّ الاسمَ يبقى بعدَها خماسيًا / ٥٢ب رابعه حرفُ مدٍّ ولينٍ زائدٌ، وذلك لا يحذفُ منه شيءٌ، ولو حذفْتَ الواوَ منهما لأدّى ذلك إلى حذف الياء؛ لأنّه إذ ذاك خماسيٌّ ليس من المستثنى.

وقوله: بالحذف[3].

متعلق بأولى.

وقوله: وكلُّ اسمٍ جاءَ بعد ياء التصغيرِ فيه ياءان. . . إلى آخره[4].

مثاله: أحَيٌّ في تصغير أحْوَى، بغير صرفٍ في مذهب سيبويه[5]، وبالصرف في مذهب غيره[6]، وعُطَيٌّ في تصغير عطاء.

وقوله: وما في مكبَّرِه هاءُ التأنيثِ تثبتُ في مصغَّرِه[4].

مثاله: شُجَيْرَةٌ في تصغير شجرة، وحُرَيْمِلَة في تحقير حَرْمَلَة.

وقوله: وما لم يكن في مكبَّرِه من الثلاثيِّ. . . إلى آخره[7].

مثاله: قُدَيْرَةٌ في تصغير قِدْرٍ، وأُرَيْضَةٌ في تصغير أرْضٍ.

وقوله: في الأمر العام[4].

---

(١) هي العجوز الكبيرة. انظر: اللسان ٥/ ٣٨٠ (عضمز).

(٢) من النساء الجميلة الطويلة ذاتُ قوامٍ وألواحٍ. ومن الإبل: الفتية العظيمة الحسناء. انظر: اللسان ٦/ ١٤٣ (عطمس).

(٣) الجزولية: ٢٢٩.

(٤) الجزولية: ٢٣٠.

(٥) ومذهب يونس. انظر: الكتاب ١/ ١٣٢.

(٦) كعيسى بن عمر. حكاه سيبويه ـ رحمهما الله تعالى ـ انظر: الكتاب ١/ ١٣٢.

(٧) الجزولية: ٢٣٠، وبعده: «.... أثبتت في مصغره».



احترزَ به مما شذَّ من نحوِ: قُوَيسٍ، وعُرَيبٍ وحُرَيبٍ وما أشبه ذلك.

وقوله: ما لم يسمَّ به مذكَّرٌ[1].

مثاله: قِدْرٌ اسمُ رجلٍ تقول فيه: قُدَيْرٌ لا غير.

وقوله: وما لم تكن الهاءُ في مكبَّره مما زادَ على الثلاثيِّ[1].

مثاله: عُقَيْرِبٌ في تصغير عقرب، وزُيَيْنِبٌ في زَيْنَب.

وقوله: في الأمرِ العام[1].

احترز به من قُدَيْدِيمَة في قُدّام، ووُرَيِّئَة في وراء.

وقوله: وكلُّ جمعِ كثرةٍ لواحده جمعُ قلة[1].

مثاله: صِبْيَان في جمع صَبِيّ، وله جمع قلة وهو: صِبْيَةٌ.

وقوله: غيرُ منقولٍ إلى العلم[1].

لأنه إذا سُمّي به صغَّرته على لفظِه، ولم يردّ إلى جمعِ القلّة، ولا إلى واحدِه.

وقوله: فُردَّه إلى أقلِّ الجمع[1].

أي تقولُ في تصغير: صِبيان على ذلك صُبَيَّة.

وقوله: أو إلى واحدِه وصغِّرْهُ مجموعاً بالواو والنون[2].

أي تقول: صُبَيُّون.

وقوله: إن استوفى الشروطَ[3].

يعني شروطَ الجمعِ بالواو والنون أي تقول: صُبَيُّون.

---

(١) الجزولية: ٢٣٠.

(٢) الجزولية: ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) الجزولية: ٢٣١.

وقوله: أو بالألفِ والتاء[1].

مثاله في تصغير كِلاب، تقول فيه: أُكَيْلِبٌ أو كُلَيْبَاتٌ.

وقوله: وإن لم يكن له جمعُ قلّةٍ فإلى الواحد[2].

مثاله: دراهمُ ورجالٌ تقول في ذلك: رُجَيْلُون ودُرَيْهِمَاتٌ.

وقوله: وأسماءُ الجموع / ١٥٣أ كالآحاد[3].

مثاله: قُوَيْمٌ في تصغير قوم، ونُفَيْرٌ في تصغير نفر.

وقوله: وربّما جاءَ المصغّر على غير المكبّر فيحفظ[3].

مثاله: عُشَيْشِيَةٌ في تصغير عِشِيَّة، ورُوَيْجِلٌ في تصغير رجل.

وقوله: وربّما جاءَ المصغَّرُ وأهمل المكبَّرُ[3].

مثاله: كُمَيْتٌ.

(١) الجزولية: ٢٣١، وبعده: «.... إن لم يستوف الشروط».
(٢) الجزولية: ٢٣١.
(٣) الجزولية: ٢٣٢.



## باب النَّسَب

قوله: كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه فإنّه في الأمرِ العامّ[1].

تحرَّزَ بذلك من مثل: عَطّارٍ ونَجّارٍ في الصناع، ومن مثل: لابِنٍ وتامِرٍ.

وقوله: فإنْ كانَ على فَعِلٍ[1].

مثاله: نَمِرٌ.

وقوله: أو فُعِلٍ[1].

مثاله: دُئِلٌ.

وقوله: أو فِعِلٍ[1].

مثاله: إبِلٌ.

وقوله: وإن كان مثل تَغْلِبَ، فإنّه يجوزُ فتحُ ما قبل آخره[1].

هذا مذهب المبرد[2]، ومذهب سيبويه أنّه موقوفٌ على السماعِ أعني الفتحَ[3].

وقوله: إن كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية[4].

مثاله: أبٌ وأخٌ، تقول: أخَوِيٌّ وأبَوِيٌّ لا غير.

وقوله: وإن[5] لم يجبْ جاز الرَّدُّ وتركُه[6].

(١) الجزولية: ٢٣٥.
(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة، وقد نسبه إليه السيرافي ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح الكتاب ٤/ ١٥٠ب، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١٤٦.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧١ ـ ٧٢.
(٤) الجزولية: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وقبله: «فإنه يردُّ إليه ما حذف منه...».
(٥) الأصل: إن لم.
(٦) الجزولية: ٢٣٦.

مثاله: يَدٌ ودَمٌ، تقول: يَدِيٌّ ودَمِيٌّ، ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ.

وقوله: وإن عُوِّضَ فيه ألِفٌ[١].

مثاله: ابنٌ واسمٌ واستٌ.

وقوله: جَازَ حذفُ الألفِ والردُّ[١].

أي تقول: بَنَوِيٌّ وسَمَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ.

وقوله: وتركُ الألفِ من غيرِ ردٍّ على رأيٍ[١].

أي يقال: ابنيٌّ واسميٌّ واستيٌّ.

وقوله: وإن عُوِّضَ منه تاءٌ[٢].

مثاله: أختٌ وبنتٌ.

وقوله: وردٌّ على رأيٍ[٣].

يقال: أخَوِيٌّ في النسبِ إلى أختٍ، وبَنَوِيٌّ في النسبِ إلى بنت، وهو مذهب سيبويه[٤].

وقوله: وأُقِرَّتْ ولم يردّ على رأيٍ[٢].

أي يقال: أُخْتِيٌّ وبنتيٌّ وهو رأي يونس[٥].

[وقوله][٦]: وإن كانَ ذلك بحذفِ عينه[٢].

مثاله: مُذْ وسَهْ.

وقوله: أو فائه[٢].

مثاله: عِدَةٌ وزِنَةٌ.

وقوله: لم يُرَدَّ إليه[٢].

(١) ليس في الجزولية المطبوع، وهو في المخطوط ٣٨ب من نسخة فاس.
(٢) الجزولية: ٢٣٦.
(٣) الجزولية: ٢٣٦، وقبله: «حذفت ـ يعني التاء ـ وردُّ» يعني المحذوف.
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٨١.
(٥) حكاه عنه سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: الكتاب ٢/ ٨١.
(٦) تكملة يقتضيها منهج الشارح.



أي يقال: مُذِيٌّ وسَهِيٌّ وعِدِيٌّ وزِنِيٌّ.

وقوله: إلا في مثل شِيَة[١].

أي تُرَدُّ فاؤها وتقول: وِشَوِيٌّ[٢]، ويقول أبو الحسن[٣]: وِشْيِيٌّ على الأصل[٤].

وقوله: فإنّ ألفه إن كانت ثالثة[٥].

مثاله: رَحًى وعَصًا.

وقوله: قُلِبَتْ واواً مطلقاً[٦].

أي سواء كانَت ألفُه /٥٣ب منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ.

وقوله: وإن كانت لغيرِ التأنيث[٦].

مثاله: مَلْهًى ومَرْمًى.

وقوله: وقد جاء الحذفُ[٦].

أي حذفُ الألفِ التي ليست للتأنيثِ إذا كانَت رابعةً، شبّهوها بألفِ التأنيثِ في الحذفِ إذا كانت رابعةً، كما شبَّهوا ألف التأنيثِ بها في القلبِ، فحملوا مَلْهًى على حُبْلَى، كما حَمَلُوا حُبْلَوِيّ على مَلْهَوِيّ.

وقوله: وإن كانَت للتأنيثِ[٦].

مثاله: حُبْلَى وذِكْرَى.

وقوله: اختير حذفُها[٦].

أي كانَ الاختيارُ أن يقالَ: حُبْلِيٌّ.

(١) الجزولية: ٢٣٦.
(٢) هذا مذهب سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «وتقول في الإضافة إلى شِيَة وِشَوِيّ، لم تسكن العين» الكتاب ٢/ ٨٥.
(٣) يعني الأخفش.
(٤) انظر مذهب الأخفش في: المقتضب ٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧، الأصول ٣/ ٨٠.
(٥) الجزولية: ٢٣٧، وقبله: «وإن كان مقصوراً....».
(٦) الجزولية: ٢٣٧.

وقوله: وجازَ قلبُها واواً[١].

أي جازَ أن يقال: حُبْلَوِيٌّ.

وقوله: وإلحاقُها بالممدودةِ[١].

أي قيل: حُبْلاَوِيٌّ.

وقوله: وإن كانَ متحرّكَ الثّاني[١].

مثاله: جَمَزَى[٢] وبَشَكَى[٣].

وقوله: حذفت فقط[١].

أي قيل: جَمَزِيٌّ وبَشَكِيٌّ.

وقوله: وإن كانت خامسةً فصاعداً[١].

مثاله: حُبَارَى وجُمَادَى ومُشْتَرَى ومُفْتَرَى.

وقوله: حُذِفتْ[١].

أي قيل: حُبَارِيٌّ وجماديٌّ ومشتريٌّ ومفتريٌّ.

وقوله: وإن كان آخرُه ياءً قبلَها كسرةٌ فإنَّ النسبَ إليه ثلاثيًا[١].

مثاله: شجٍ وعمٍ.

وقوله: مثله إلى عَصًا[١].

أي قيل: شَجَوِيٌّ وعَمَوِيٌّ.

وقوله: ورباعيًا[١].

مثاله: قاضٍ وغازٍ.

وقوله: مثله إلى مَلْهَى[١].

أي قيل: قَاضَوِيٌّ وغَازَوِيٌّ.

وقوله: إلا أنَّ الحذفَ في الياءِ رابعةً أوجهُ[١].

---

(١) الجزولية: ٢٣٧.

(٢) جمزى: عدوٌ بين الحضرِ الشديد وفوق العنق. انظر: اللسان ٥/٣٢٣ (جمز).

(٣) امرأة بشكى: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما. انظر: اللسان ١٠/٤٠١ (بشك).



أي الحذفُ في بابِ قاضٍ أوجهُ منه في بابِ مَلْهَى، يريد أنَّ قولك: قاضِيٌّ خيرٌ من قاضَوِيٍّ، لأنك تجري قاضٍ مجرى تَغْلِب، فكما أنَّ الكسر في لامِ تغلب خيرٌ من الفتح، فكذلكَ الكسرُ في الضادِ من قاضٍ خيرٌ من الفتحِ بخلاف مَلْهَى، فإنَّ الحذفَ فيه قليلٌ.

وقوله: وزائداً على الرباعيِّ[١].

مثاله: مُشْتَرٍ ومُفْتَرٍ.

وقوله: مثله إلى قَرْقَرَى[١].

أي قيل: مشتريّ ومفتريّ بالحذف.

وقوله: والنسبُ إلى فَعِيلَةٍ[٢].

مثاله: حَنِيفَةٌ ورَبِيعَةٌ.

وقوله: ما لم تكنْ مضاعفةً[٢].

مثاله: شَدِيدَةٌ.

وقوله: أو معتلَّةَ العينِ[٢].

مثاله: طَوِيلةٌ وجَوِيرةٌ[٣].

وقوله: / ٥٤أ مثله إلى نَمِرٍ.

أي قيل: حَنَفِيٌّ ورَبَعِيٌّ بحذفِ الياءِ وقلبِ الكسرةِ فتحةً.

وقوله: إلى فُعَيْلَة[٢].

مثاله: جُهَيْنَة وضُبَيْعَة.

وقوله: ما لم تكن مضاعفةً[٢].

مثاله: هُرَيْرَة[٤].

---

(١) الجزولية: ٢٣٧.

(٢) الجزولية: ٢٣٨.

(٣) كذا في الأصل، ولم أتبين المراد.

(٤) الأصل عريرة.

وقوله: أو معتلة[١].

مثاله: جُوَيْنَة.

وقوله: مثلُه إلى صُرَد[١].

أي يقال: جُهَنِيّ وضُبَعِيّ.

وقوله: إلى فَعُولة[١].

مثاله: شَنُوءة.

وقوله: مثله إلى جَمَل[١].

أي قيل: شَنَئِيّ.

وقوله: وإلى تَحِيَّة، وفعيلٍ معتلِّ اللام[١].

مثاله: عَدِيّ.

وقوله: مثله إلى عَم[١].

أي يقال: تَحَوِيّ وعَدَوِيّ.

وقوله: وإلى فُعَيل[١].

مثاله: قُصَيّ.

وقوله: مثله إلى هُدَى[١].

أي قيل: قُصَوِيّ.

وقوله: فيصيرُ النسبُ إليه مثلَه إلى بيتٍ[٢].

أي يقال في سَيِّد وميِّت: سَيْدِيّ ومَيْتِيّ.

وقوله: وحكمُ الثاني من المركبين[٣].

(١) الجزولية: ٢٣٨.
(٢) الجزولية: ٢٣٨، وقبله: «والذي يحذف من ياءي تحية الساكنة وتطرح الياء المتحركة من نحو: ميّت....».
(٣) الجزولية: ٢٣٩.



مثاله: بعلبكّ.

وقوله: وما زاد على الصدرِ من الجملةِ[١].

مثاله: تأبّط شرًا.

وقوله: حكمُ هاءِ التأنيث[١].

أن يقال: بَعْلِيّ وتأبَّطِيّ فينسبُ إلى الصدر.

وقوله: وكذلك ياءُ النسب[١].

أي تقول: هذا رجلٌ تميميٌّ في النسبِ إلى تميم.

وقوله: والمشبهاتُ بهما[١].

مثاله: كرسيٌّ وبختيٌّ[٢]، تقول: هذا رجلٌ كرسيٌّ وبختيٌّ في النسب إليهما.

وقوله: والجمعُ ما لم يسمَّ به مردودٌ إلى واحدِه[١].

أي تقول: مَسْجِدِيٌّ في النسبِ إلى مَسَاجِد جمع مَسْجِد، واستظهرَ بقوله: ما لم يُسَمَّ به على مساجدَ اسم رجل، لأنك تقول فيه: مَسَاجِدِيّ.

وقوله: وأسماءُ الجموعِ كالآحاد[١].

مثاله: رهطٌ ونفرٌ وقومٌ، تقول: رَهْطِيٌّ وقَوْمِيٌّ ونَفَرِيٌّ.

وقوله: وما آخرُه همزةٌ[١].

مثاله: حمراءُ وخنفساءُ.

وقوله: فحكمُ همزتِه في النسبِ حكمُها في التثنية[١].

أي قلبُ الهمزةِ واواً، كما يكونُ ذلك في التثنيةِ فيقال: حَمْرَاوِيّ وخنفساويّ، كما يقال: حمراوان وخُنْفُسَاوان.

(١) الجزولية: ٢٣٩.
(٢) جمل بختي وناقة بختية. وهي الإبل الخراسانية. انظر: اللسان ٢/ ٩ (بخت).

وقوله: وحكم فَعْلَة[1].

مثاله: ظَبْيَة.

وقوله: فُعْلَة[1].

مثاله: عُرْوة.

وقوله: وفِعْلة[1].

مثاله: قِنْية.

وقوله: على رأي[2].

/ ٥٤ب استظهر على رأي من يقول: ظَبَوِيٌّ وعُرَوِيٌّ وقِنَوِيٌّ[3].

(١) الجزولية: ٢٣٩.

(٢) الجزولية: ٢٣٩، وقبله: «معتلات اللام حكم فَعْل وفُعْل وفِعْل معتلاتها....».

(٣) عند يونس وقياس مذهب أبي عمرو فيها: ظَبْيِيّ وعُزْوِيّ وقِنْيِي. انظر: الكتاب ٢/ ٧٤.



## بابُ همزة الوَصْلِ[1]

قوله: إلا في نحو: افْعَلْ أمراً[2].

يعني الأمرَ من الثلاثيِّ المجرّد[3].

(١) هذا البابُ جاء بعد التصغير، وقبل النسب في الجزولية ٢٣٣، وفي الشرح الكبير ٣/ ١٠٢٥، وهنا جاءت بعد النسب كما ترى، وله وجه جيد.

(٢) الجزولية: ٢٣٣، وقبله: «همزةُ الوصلِ لا تلحقُ اسماً ليس مصدراً لفعل ثبتت في ماضيه إلا في قولهم: اسم.... ولا الفعل الثلاثي غير المزيد فيه....».

(٣) لم يشرح الشلوبين ـ رحمه الله تعالى ـ غير هذا المقطع في هذا الباب، وكذلك صنع في الشرح الكبير ٣/ ١٠٢٥.

## باب المعربِ والمبنيّ

قوله: ما أدّى[١].

يعني كأسماءِ الشرط والاستفهامِ.

وقوله: والمشبَّهُ بِهِ ما افتقرَ إلى غيرِه في إفهامِ معناه[٢].

يعني كالموصولاتِ والمضمراتِ وأسماءِ الإشارة.

وقوله: ما كان اسماً للفعل[٣].

يعني نحو: نَزَالِ وشَتَّانَ.

وقوله: ما ليسَ معناه معنى افعل من باب فَعَالِ[٤].

مثاله: حَذَامِ قَطَامِ.

وقوله: والقسمُ الآخَرُ: ما أُضيفَ إلى الجملِ من أسماءِ

(١) الجزولية: ٢٤٠، وقبله: «المتضمن للحرف» وبعده «.... معناه».
(٢) الجزولية: ٢٤٠.
(٣) الجزولية: ٢٤٠، وقبله: «والواقع موقع المبني....».
(٤) الجزولية: ٢٤٠، وقبله: «والمشبه بما وقع موقع المبني....».



الزمان[١].

ينقصهُ أن يقولَ: وصدرُها فعلٌ ماضٍ، هذا مذهبُ البصريين[٢]، وما قاله على الإطلاق هو مذهبٌ لغيرهم[٣].

وقوله: وليس هذا الأخيرُ بواجبِ البناء[١].

لأنه يروى[٤]:

عَلى حِينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وقُلْتُ: ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[٥]

وقوله: الحركةُ إمَّا لالتقاءِ السَّاكنين[٦].

مثاله: هؤلاءِ وأينَ.

وقوله: وإمَّا لمضارعةِ المتمكِّن[٧].

مثاله: من علُ؛ لأنهم يقولون: من علٍ فيجرُّونه.

وقوله: وإمَّا لمضارعةِ ما ضارَع المتمكِّنَ[٧].

هو الماضي؛ لأنه ضارعَ المعربَ من الأفعالِ لوقوعه موقعَه في نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، لأنَّ الماضي في ذلك واقعٌ موقعَ المضارعِ المعربِ من الأسماءِ.

(١) الجزولية: ٢٤٠.
(٢) مذهب البصريين سبق تخريجه. انظر: ما سبق ص١٥٦هـ١.
(٣) قال به الفراء، وينسب إلى الكوفيين. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٢٤، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٥، وقد سبق تخريجه ص١٥٦هـ١.
(٤) للنابغة الذبياني.
(٥) سبق تخريجه. انظر: ص ١٥٥.
(٦) الجزولية: ٢٤١، وقبله: «أصل البناء الوقف، والحركة....».
(٧) الجزولية: ٢٤١.

وقوله: وإمّا للتّمكُّنِ[1] في موضع ما[1].

مثاله: يا زيدُ في النداء و﴿مِن قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[2].

وقوله: الضمَّةُ للإتباعِ[3].

مثاله: مُنُذُ.

وقوله: وإما لأنَّها حركةُ الأصلِ في الحرفِ[3].

مثاله: مُذُ اليومِ.

وقوله: وإمّا لأنَّها في الكلمةِ كالواو في نظيرتها.

مثاله: الضمَّةُ في نَحْنُ إذا كان للمتكلِّم عنه وعن اثنين فصاعداً.

وقوله: كالواو في نظيرتها[2].

يعني الزيدون؛ لأنَّه في الظاهر جمعٌ، كما كان نَحْنُ في المضمَرِ جمعاً.

وقوله: وإمّا للشبهِ /٥٥أ بما هي فيه كذلك[3].

يعني الضمّة في نَحْنُ إذا كان للمتكلِّم عنه وعن آخرِ خاصة، لأنَّها تشبهُ نَحْنُ التي للجمع.

وقوله: وإمّا لأنَّها حركةٌ لا تكونُ للكلمة في حالِ إعرابها[3].

يعني كالضمةِ في قبلُ وبَعْدُ، وفي المنادى المبنيّ على الضمِّ.

وقوله: وإمّا لشبهِ الكلمة بما لا تكونُ له الضمةُ في حالِ الإعرابِ[3].

يعني كالضمة [في][4]: من علُ لأنَّه يشبهُ من فوق.

وقوله: في أنَّها متمكنةٌ في موضع ما[3].

---

(١) الأصل: المتمكن، وما أثبته عن الجزولية.

(٢) الآية: ﴿لله الأمرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ ويَوْمَئذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ﴾. الروم: ٤.

(٣) الجزولية: ٢٤١.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.



يعني أنَّ من علُ قد يتمكَّنُ في قولهم: من علٍ.

وقوله: الفتحةُ إمّا لمجردِ طلبِ التخفيفِ[1].

مثاله: رُدَّ وفُرَّ وعُضَّ.

وقوله: وإمّا للإتباع[1].

مثاله: عَضُّ في لغة من يقول: مُدُ بالضم، ومُدِ بالكسر.

وقوله: وإمّا لأنَّها حركةُ أقربِ المتحركاتِ إليه[1].

مثاله: انْطَلْقَ، و[2]:

لَـــمْ يَـلْـــدَه أَبَـــوَانِ[3]

وقوله: وإمّا لمجاورةِ مَحِلّها الألفَ[1].

---

(١) الجزولية: ٢٤٢.

(٢) البيت مختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ رجل من أزد السراة. انظر: الكتاب ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، الخزانة ٢/ ٣٨٢.

ب ـ عمرو بن الجنبي، نسبة إلى قبيلة (جنب) من اليمن، وقال هذه الأبيات جواباً لامرئ القيس. انظر: شرح شواهد المغني ١/٣٩٩، الخزانة ٢/ ٣٨٢.

(٣) جزء من عجز بيت من البحر الطويل تتمه:

ألا رُبَّ مَـوْلُـودٍ وَلَـيْـسَ لَـهُ أبٌ ... وَذِي وَلَـدٍ... ... ... ...

وبعده بيتان هما:

وذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وخَمْس شَبَابُهُ ... ويَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وثَمَانِ

الشاهد: لم يلده، فالأصل: لم يَلِدْهُ، فلما خفف بإسكان اللام التقى ساكنان، فحركت الدال بحركة الحرف المتحرك قبل الساكن.

الكتاب ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، الأصول ١/٣٦٤، ٣/١٥٨، التكملة ٧، الحجة ١/ ٣١٠، الخصائص ٢/ ٣٣٣، المفصل ٣٥٢، شرح المفصل ٤/٤٨، ٩/ ١٢٣، ١٢٦، شرح الجمل ١/ ٥٠٠، شرح الشافية ٢/٣٨، شرح الكافية ١/ ١٥٤، المغني ١/ ١٤٤، شرح شواهد المغني ١/٣٩٨ ـ ٣٩٩، الخزانة ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٧، شرح أبيات المغني ٣/ ١٧٣ ـ ١٧٧.

مثاله: يا إسحارَ في ترخيم إسحارٌ على لغةِ من نوى[١].

وقوله: وإمّا لشبه مَحلّها بما في كنفِ هاءِ التأنيثِ[٢].

يعني كفتحةِ الأوّلِ من الاسمين المركّبين.

وقوله: وإما للفرقِ بين معنى أداة[٢].

يعني كالفتحةِ في كافِ الخطابِ في ذلكَ، وكاف الضمير في: لكَ[٣].

وقوله: وإمّا لأنّها حركةُ الأصلِ[٢].

يعني كفتحةِ واوِ العطفِ وفائه وهمزةِ الاستفهامِ والنداءِ ولامِ الابتداء.

وقوله: الكسرةُ إما لمجرَّد التقاءِ الساكنين[٤].

مثاله: اضْرِبِ الرَّجُلَ.

وقوله: لأنّها لا توهمُ الإعرابَ[٤].

لأنّ الكسرةَ لا تكونُ إعراباً إلا مع التنوين، أو ما يقومُ مقامَه من ألفٍ ولامٍ أو إضافةٍ.

وقوله: أو حملاً على المقابلِ[٤].

يعني نحو: لم يضربِ الرجلَ، حُمِلَ الجزمُ على مقابلهِ في

(١) لأنك لما رخمته بحذفِ المتحركِ من الراءين، بقيت الأولى ساكنةً، فإذا نويتَ الحرفَ المحذوفَ التقى ساكنان الألفُ والراءُ، فلابدَّ من تحريكِ الراءِ بحركةِ ما قبلَ الألفِ وهي الفتحة. انظر: الكتاب ١/ ٣٤٠.

(٢) الجزولية: ٢٤٢.

(٣) إذا كانت للمخاطبِ، وتكسر إن كانت للمخاطبةِ، فالفتحُ للمخاطبِ للفرقِ بين معاني هذه الكاف، فلا تلتبس بغيره.

(٤) الجزولية: ٢٤٣.



معربِ الاسمِ وهو الجرُ.

وقوله: أو على مقابلِ المقابلِ[١].

يعني: اضربِ الرجلَ، حملاً على: لم يضربِ الرجلَ؛ لأنّ البناءَ على السكونِ مقابلُ الجزمِ من الإعرابِ، والجزمُ من الإعرابِ مقابلٌ للجرِّ منه.

وقوله: وإمّا إشعاراً بالتأنيث[١].

مثاله: حَذَامِ وقَطَامِ.

وقوله: وإمّا / ٥٥ب للإتباع[١].

مثاله: فِرِّ، في لغة من يقول: عَضّ بالفتح، ومُدُّ بالضم.

وقوله: وإمّا لمجانسةِ العمل[١].

مثاله: الكسرة في بِزيدٍ ولِزيدٍ.

وقوله: وإمّا لمجانسةِ مقابلِ العمل[١].

مثاله: كسرةُ لامِ الأمر.

وقوله: وإمّا للفرقِ بين أداتين[١].

مثاله: الكسرة في: لكِ للمؤنث.

وقوله: وإمّا لأنّها حركةُ الأصل[١].

مثاله:

غُضّ الطرف[٢].

(١) الجزولية: ٢٤٣.

(٢) البيت لجرير، وهو من البحر الوافر، وهو بتمامه:

فَغُضّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابَا

وهو من قصيدته الدامغة في هجاء الراعي النميري، ومطلعها: =

على مذهب الأكثرِ، ومنهم من لا يراعي الأصلَ، فيجعل حالَه كحالِه إذا لم يجئ بعده ساكنٌ.

= أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا     وَقُولِي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَا

الشاهد: ضم الغين من (غض) لكونها حركة الأصل، فالفعل من باب فَعَلَ يَفْعُلُ.
الديوان ٧٥، الكتاب ٢/ ٢٦٠، الكامل ١/ ٤٣٨، المقتضب ١/ ٣٢١، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٣٩، المفصل ٣٥٤، شرح المفصل ٩/ ١٢٨، المباحث الكاملية ٢/ ٣٥٤، المقاصد النحوية ٤/ ٥٩٤ـ٥٩٥، الدرر اللوامع ٢/ ٢٤٠.



## بابُ الهجاءِ

قوله: وبالجمعِ[١].

مثاله: فَتَيَاتٍ.

وقوله: وبكونِها رابعةً[١].

يعني نحو: مَلْهًى؛ لأنَّك تقول: مَلْهَيَات.

وقوله: وبكونِ وسطِ الاسمِ أو أولِه واواً[١].

مثال الأول: الطُّوى[٢] واللِّوى[٣].

ومثال الثاني: الوَغَى[٤] والوَحَى[٥].

وقوله: أو بتصريفِ[٦] الفعلِ منه[١].

مثاله: رَحَيْتُ بالرَّحَى، وعَصَوْتُ بالعَصَا.

(١) الجزولية: ٢٤٦، وقبله: «يعرف أن الألف في آخر الاسم منقلبة عن ياء بالتثنية....».
(٢) طُوَى من الليل: ساعة من الليل، وموضع بالشام. انظر: اللسان ١٥/ ٢٠. (طوى).
(٣) اللوى: ما التوى من الرمل، وقيل: منقطع الرملة. انظر: اللسان ١٥/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ (لوى).
(٤) الوَغَى: الحرب نفسها، وقيل: الأصوات في الحرب. انظر: اللسان ١٥/ ٣٩٧ (وغى).
(٥) الوَحَى: النار، وقيل: السيد من الرجال. انظر: اللسان ١٥/ ٣٨١ (وحى).
(٦) الجزولية: ٢٤٦، بتصرف.

وقوله: سوى الإمالة(١).

لأنّ الإمالةَ تكونُ في ذواتِ الياءِ من ثلاثيِّ الفعلِ.

وقوله: وهو التثنيةُ والجمعُ بالألف والتاء(٢).

استثناهما لأنّهما لا يكونان في الفعل.

وقوله: وبالفَعْلِ والفَعْلَةِ(١).

معطوف على قوله: بما ذكر(٣).

ومثال ذلك نحو: الغَزْو والرَّمْي والغَزْوَة والرَّمْيَة.

وقوله: بأنّ ذلك يعرفُ فيه بالمضارع(٤).

مثاله: يَغْزُو ويَرْمِي.

وقوله: وبإلحاقِ علامةِ التثنية(٤).

مثاله: غَزَوَا ورَمَيَا.

وقوله: وجمعِ المؤنّثِ فيه(٤).

مثاله: غَزَوْنَ ورَمَيْنَ.

وقوله: أو في المضارع(٤).

مثاله: يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَان، ويَغْزُونَ ويَرْمِينَ.

(١) الجزولية: ٢٤٦.
(٢) الجزولية: ٢٤٦، وقبله: «وسوى ما تنفرد به الأسماء من ذلك....».
(٣) من قوله: «وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الإمالة....».
(٤) الجزولية: ٢٤٧.



## باب أحكام الهمزة

قوله: بقلبها إلى مجانسِ الحركةِ التي قَبْلَها(١).

مثاله: كَاسٌ وبِيرٌ ومُومِنٌ(٢).

وقوله: وليسَ لمجرَّدِ المدِّ واللين(٣).

استظهرَ على مثلِ: خَطِيئة ومَقْرُوء.

وقوله: بإلقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحذفها(٤).

مثاله: الخَبُ والدَّفُ وكَهَيَة والنَّسِيِ(٥).

وقوله: في الأشهر(٤).

استظهر على لغةِ من يقولُ: المراة والكماة(٦).

وقوله: وإنْ كانَ لمجرَّدِ المدِّ واللين(٤).

مثاله: خطيّة ومقروّ.

(١) الجزولية: ٢٤٨، وقبله: «تخفيف الهمزة الساكنة....».
(٢) أصلها: كأس وبئر ومؤمن.
(٣) الجزولية: ٢٤٨، وقبله: «والمتحركة الساكن ما قبلها....».
(٤) الجزولية: ٢٤٨.
(٥) أصلها: الخَبْءُ والدِّفْءُ وكَهَيْأة والنَّسِيء.
(٦) لأنّ من العرب من ينقل حركتها ويقلبها ألفًا. انظر هذه اللغة في: الكتاب ١/١٥٦، الأصول ١/٤٠٠.

/ ١٦٥أ وقوله: وليس ألفاً[1].

استظهر على مثل: هَبْأة؛ لأنَّ تسهيلَها هَبَاة بين بين.

وقوله: فبقلبِها إليه وإدغامِه فيها[1].

يعني بقلبِ الهمزةِ إلى حرفِ المدِّ واللين الذي قبلها، وإدغام الحرفِ الذي قبلها فيها.

وقوله: وبقلبها واواً إن كانت مفتوحةً مضموماً ما قبلها[1].

مثاله: رأيت أكْمُوَك.

وقوله: وياءً إن كانت مفتوحةً مكسوراً ما قبلها[1].

مثاله: رأيت مُقْرِيَك.

وقوله: وما سوى ذلك. . . . إلى آخره[2].

مثاله: سَئِمَ ورَئِمَ وبمقرئك وَلُؤْمٌ، وهذه أكْمُؤُك، وسَأَلَ.

وقوله: وخالفَ الأخفشُ في المكسورةِ المضموم ما قبلها[3].

مثاله: مررت بأكْمُؤِك، وقوله: في الضمة المكسور ما قبلها

مثاله: هذا مُقْرِئُكَ[4].

---

(١) الجزولية: ٢٤٨.

(٢) الجزولية: ٢٤٨، وتمامه: «فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة».

(٣) النص هنا يختلف عما في المطبوع، ونصه فيه: «وخالف فيه الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها فقلبها ياء» الجزولية ٢٤٩.

(٤) انظر رأي الأخفش في: المفصل ٣٥٠، شرح المفصل ٩/ ١١٢، المباحث الكاملية ٢/ ٣٦٩، شرح الشافية ٣/ ٤٦.



## باب المقصور

قوله: مزيداً في أوله ميمٌ[1].

مثاله: مَغْزىً ومَدْعىً.

وقوله: أو ليس كذلك[2].

مثاله: عَمِيَ ورَدِيَ وطَوِيَ؛ لأنَّ نظيرها من الصحيح ضَلِعَ وحَذِرَ وعَطِشَ.

وقوله: وكذلك اسمُ المفعولِ به[2].

مثاله: زيدٌ مُعْطىً؛ لأنَّ نظيرَه من الصحيح: زيدٌ مُكْرَمٌ.

وقوله: والزمان والمكان[2].

مثاله: المُعْطَى اسم زمانٍ أو مكانٍ.

وقوله: والفِعِّيلَى للمبالغة[2].

مثاله: الخِلِّيفَى والخِطِّيبَى.

وقوله: وفِعَلٌ وفُعَلٌ جَمْعاً معتلَّ اللام[2].

---

(١) الجزولية: ٢٥٠، وقبله: «المقصور المقيس: كلُّ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ اللام.... وكل مصدر لفعل كذلك إن كان....».

(٢) الجزولية: ٢٥٠.

مثاله: رِشَىَ وقُرَىَ[1].

وقوله: وفُعَالى وفَعَالى[2].

مثاله: سُكَارَى وسَكَارَى.

وقوله: وفَعْلَى جمعاً.

مثاله: صَرْعَى وجَرْحَى.

وقوله: مطلقاً[3].

يعني سواءً كانَ جمعَ صحيحِ اللاّمِ أو معتلِّه، وسواء كان بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، مثال ما هو بمعنى فاعِل صحيح اللام: هَلْكَى ومَرْضَى ومَوْتَى ووَجْعَى وأمثالها، ومثال ما يكون منه بمعنى مفعول نحو: عَقِيرِ وعَقْرَى وجَرِيحِ وجَرْحَى وقَتِيلِ وقَتْلَى وأَسِيرِ وأَسْرَى ولَدِيغِ ولَدْغِي ونحوها.

وقوله: وكلُّ فَعْلَى مؤنث فعلان[3].

مثاله: سَكْرَى مؤنث سَكْرَان، وغَضْبَى مؤنث غَضْبَان، وعَطْشَى مؤنث عَطْشَان وما أشبه /٥٦ب ذلك.

وقوله: لا تلحقُه الهاءُ[3].

استظهر بقوله على فَعْلان الذي تلحقُهُ الهاءُ.

مثاله: ندمانٌ وندمانةٌ، وسيفانٌ وسيفانةٌ.

وقوله: وفُعْلَى مؤنث الأفْعَل[3].

مثاله: الفُضْلَى مؤنث الأفْضَل، والكُبْرى مؤنث الأكبر.

---

(١) رِشْوَةٌ تجمع على رِشَى، ورُشْوَةٌ على رُشَى. انظر: اللسان ١٤/ ٣٢٢ (رشا)، والقَرْيَة تجمع على قُرَى. انظر: اللسان ١٥/ ١٧٧ (قرى).

(٢) الجزولية: ٢٥٠.

(٣) الجزولية: ٢٥١.



وقوله: وفُعَلى[1].

مثل: أُرَبَى وأُدَمَى وشُعَبَى، ويعنى به المفرد.

[وقوله][2]: وفَعَلى[1].

مثاله: جَمَزَى وبَشَكَى.

وقوله: وما جمعُه من المعتلِّ على أفعال[1].

مثاله: قَفَا وأَقْفَاء، وقال: فالأظهرُ؛ لأنَّ بعضَهم يمدُّ القفاء[3].

وقوله: وما دون هاءِ التأنيث منه الألف[3].

مثاله: قَطَاةٌ وحَصَاةٌ.

وقوله: فجمعُه بحذفِ الهاءِ مقصوراً[4].

أي تقول: قَطىً وحَصىً.

---

(١) الجزولية: ٢٥١.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) قال ابن سيده ـ رحمه الله تعالى ـ: «وحكى ابن جني المدَّ في القفا، وليست بالفاشية» المحكم ٦/ ٣٥٤.

(٤) الجزولية: ٢٥١.

## باب الممدود

قوله: كلُّ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ اللامِ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ[1].

مثاله: إعْطَاءٌ واستدناءٌ واستدعاءٌ؛ لأنَّ نظيرها من الصحيح: إكرامٌ واستخراجٌ.

وقوله: وكلُّ جمعٍ لمعتلِّ اللامِ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ[2] على فِعَالٍ وأفْعَالٍ[3].

مثال ذلك: دِمَاءٌ وأَفْنَاءٌ، ويحتاج فِعَال إلى تقييد بأن يقال: ليس جمعاً لفَعْلة نحو: قُرَى، أو لِفِعْلة نحو: رشَى، أما أَفْعَال فعلى الإطلاق.

وقوله: وكلُّ ما كان من الأصواتِ مضمومَ الأوَّلِ ثالثه ألفٌ[3].

مثاله: الثُّغَاءُ والرُّغَاءُ والدُّعاءُ.

وقوله: وكلُّ فعلاء أفْعل[3].

مثاله: حمراءُ أحمرُ وصفراءُ [أصفر][4].

(١) الجزولية: ٢٥٢، وقبله: «الممدود المقيس....».

(٢) قوله: زائداً على ثلاثة أحرف، ليست في الجزولية ولا الشرح الكبير.

(٣) الجزولية: ٢٥٢.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.



وقوله: وكلُّ جمع على فُعَلاء وأفعِلاء[1].

مثاله: فُقَهَاءُ وكُرَمَاءُ وأَصْفياءُ وأنْبِياءُ.

وقوله: وكلُّ ما كان جمعُه على أفعلةٍ معتلَّ اللام، فواحدُه ممدودٌ في الأمر العامّ[2].

مثاله: قَبَاءٌ وأقْبِيَةٌ وبِنَاءٌ وأبْنِيَةٌ.

واحترزَ بقولِه: في الأمرِ العامِّ من نَدَى وأَنْدِيَة، ورَحَى وأرْحِيَة، قال الشاعر[3]:

فـي لَـيْـلَـةٍ مِـنْ جُـمَـادى ذاتِ أَنْـدِيَـةٍ ... لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِها الطُّنُبَا[4]

(١) الجزولية: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) الجزولية: ٢٥٣.

(٣) مرة السعدي: «٠٠٠ ـ ٧٠هـ».

مرة بن محكان من بني سعد بن زيد مناة بن تميم، من شعراء الدولة الأموية، يكنى أبا الأضياف، وكان سيد بني ربيع بن الحارث، وكان شاعراً مقلاً شريفاً كريماً باذلاً لماله.

انظر: «الشعر والشعراء ٢/٦٨٦، الأغاني ٢٠/٩ ـ ١٠، معجم الشعراء ٣٨٣».

(٤) من البحر البسيط، من حماسية مطلعها:

يَا رَبَّةَ البَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ... ضُمِّي إِلَيْكِ رِحَالَ القَوْمِ والقُرُبَا

ربة البيت: صاحبته، يعني امرأته، غير صاغرة: غير ذليلة، الرحال: جمع رحل، وهو كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير وحلس ورسن، والقرب: جمع قُراب، وقُرابُ السيف: جفنه. ذات أندية: جمع ندى، وهو أصل المطر والندى البلل. انظر: شرح شواهد الشافية ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

الشاهد: جمع ندى على أندية شذوذاً.

الحماسة ٢/٢٤٧، الحيوان ٢/٣٥٢، المقتضب ٣/٨١، شرح القصائد السبع الطوال ٤٩٩، الخصائص ٣/٥٢، ٢٣٧، سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٠، المخصص ١٥/١٠٩، شرح المفصل ١٠/١٧، شرح الشافية ٢/٣٢٩، شرح شواهد الشافية ٢٧٧ ـ ٢٨٣.

## باب المذكَّرِ والمؤنَّثِ

قوله: يُعْرَفُ كونُه مؤنثاً(١).

يعني من غير الحقيقيِّ؛ لأنَّ الحقيقيَّ يُعرَفُ تأنيثُه بمَعناه.

وقوله: بالإشارةِ إليه(٢).

مثاله: هذه الدارُ.

وقوله: وبإضمارِه(٢).

مثاله: رأيتُ داراً هي أوسعُ دارٍ.

وقوله: وبإلحاقِ /١٥٧أ علامةِ التأنيثِ في فعلِه(٢).

مثاله: وَسِعَتِ الدارُ.

وقوله: أو نعتِه(٢).

مثاله: دارٌ واسعةٌ.

[وقوله](٣): أو بعروِّ عددِه منها فيما دونَ العشرةِ(٢).

مثاله: ثلاثُ أَدْوُرٍ، وأرْبَعُ أعْيُنٍ وما أشبهَ ذلك.

وقوله: في الأعرفِ(٤).

---

(١) الجزولية: ٢٥٤، وقبله: «المؤنث الذي لا علامة فيه....».

(٢) الجزولية: ٢٥٤.

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٤) قيل: الأعور الكلابي، وقيل: رجل من بني كلاب، يقال له: النَّوَّاح.



استظهر به على ما عَرِيَ عَدَدُه من الهاءِ، وإن كان مذكَّراً حملاً على معناه، نحو قوله(١):

وإنَّ كِـلابـاً هَـذِهِ عَـشْـرُ أبْـطُـنٍ(١)

وقوله: وبجمعِه على أفْعُل.... إلى آخره(١).

مثاله: عُقَابٌ وأعْقُبٌ.

وقوله: في الأعرفِ(١).

استظهرَ به على ما جاءَ من قولهم(٢):

حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بالأجْنُنِ(٣)

في جمع الجنين وهو مذكَّر.

وقوله: للفرق بين المذكَّرِ والمؤنَّث في الصِّفةِ(٤).

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل، عجزه:

وأنْـتَ بَـرِيءٌ مِنْ قَـبَـائِلِـهَـا الـعَـشْـرِ

الشاهد: (عشر أبطن) ذكر العدد (عشر) مع المعدود المذكر (بطن) حملاً على إرادة معنى القبيلة.

الكتاب ٢/ ١٧٤، معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٦، الكامل ٢/ ٨٠٢، المقتضب ٢/ ١٤٦ ، الخصائص ٢/ ٤١٧، النكت ٢/ ٩٩٠، الإنصاف ٢/ ٧٦٩، المباحث الكاملية ٢/ ٣٨٠، الخزانة ٧/ ٣٩٥، الدرر اللوامع ٢/ ٢٠٤.

(٢) هو قول رؤبة بن العجاج.

(٣) رجز أوله:

يـا أيُّـهَـا الـكَـاسِـرُ عَـيْـنَ الأغْـضَـنِ

والـقَـائِـلُ الأقْـوالَ مَـا لَـمْ يَـلْـقَـنِـي

الأغضن: الكاسر عينه خلقة أو عداوة أو كبراً. انظر: اللسان ١٣/ ٣١٤ (غضن).

الشاهد: حيث جمع جنين وهو مذكر على أجنن، وحق أفعل أن يكون مطرداً في المؤنث.

الديوان ١٦٢ ، التكملة ١٤٠، المخصص ١٧/ ٢٣، شرح شواهد الإيضاح ٤٩١، المباحث الكاملية ٢/ ٣٨١، شرح الشافية ٢/ ١٣٢، شرح شواهد الشافية ٤/ ١٣٤.

(٤) الجزولية: ٢٥٥ ، وقبله: «وما فيه الهاء علامة فقد تكون....».

مثالُه: قائمٌ وقائمةٌ.

وقولُه: وفي الاسم[١].

مثاله: امرؤٌ وامرأةٌ.

وقوله: وبين الواحدِ والجنسِ[١].

مثاله: درّة ودرٌّ، إذا كان درٌّ جنساً.

وقوله: وبالعكسِ وهو قليلٌ[١].

مثاله: كمءٌ للواحدِ وكمأةٌ للجنسِ.

وقوله: وبين الجمعِ والواحد[٢].

مثاله: درَّةٌ ودُرٌّ، إذا كان درٌّ جمعاً.

وقوله: وبالعكسِ[٣].

مثاله: بَغّالٌ وبَغّالةٌ وحَمّارٌ وحَمّارةٌ.

وقوله: ولتأكيدِ الصِّفةِ[٢].

مثاله: رجلٌ علاّمةٌ ونسّابةٌ.

وقوله: وللعجمةِ[٢].

مثاله: مَوَازِجَةٌ.

وقوله: وللنسبِ[٢].

مثاله: مَهَالِبَةٌ.

وقوله: ولهما[٢].

مثاله: بَرَابِرةٌ.

---

(١) الجزولية: ٢٥٥.

(٢) الجزولية: ٢٥٦.

(٣) ليست في الجزولية المطبوع ولا المخطوط.



وقوله: ولتأكيدِ معنى الجمع[١].

مثاله: حِجَارَةٌ وذِكَارَةٌ.

وقوله: ولتأكيدِ معنى التأنيث[١].

مثاله: ناقةٌ ونعجةٌ.

وقوله: ولتأنيثِ اللفظ[١].

مثاله: غُرْفَةٌ وظُلْمَةٌ.

وقوله: وللعوضِ[١].

مثاله: زَنَادِقَةٌ وجَحَاجِحَةٌ.

قوله: فَعَلى[٢].

مثاله: الجَفَلَى[٣].

وقوله: فُعَلَى[٤].

مثاله: شُعَبَى[٥].

وقوله: فُعْلى[٤].

مثاله: حُبْلَى.

وقوله: وفَعْلَى وفِعْلَى[٦].

سيأتيان إن شاءالله تعالى.

---

(١) الجزولية: ٢٥٦.

(٢) الجزولية: ٢٥٧، وقبله: «وما علامةُ التأنيثِ فيه الألفُ المقصورةُ....».

(٣) الجَفَلَى: دعوة الجميع. انظر: اللسان ١١/١١٤، (جفل).

(٤) الجزولية: ٢٥٧.

(٥) شُعَبَى ـ بضم الشين وفتح العين مقصور ـ: اسم موضع في جبل طيء. انظر: اللسان ١/٥٠٣ (شعب).

(٦) الجزولية: ٢٥٨.

وقوله: وفُعْلَى مؤنث الأفعَل، وتلزمها الألفُ واللامُ[1].

مثاله: الفُضْلَى والكُبْرَى.

وقوله: أو الإضافةُ[1].

مثال ذلك: فُضْلاهم وكُبْرَاهم.

وقوله: كمذكَّرِه[1].

يعني أنَّ الألفَ /٥٧ب واللامَ أيضاً ملازمةٌ لمذكَّرِه أو الإضافةُ، ومثال ذلك: الأفْضَلُ وأفضلُ الناسِ.

وقوله: في الأمرِ العام[1].

تحرزاً من مثل قول الشاعر[2]:

فِي سَعْيِ دُنْياً طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ ... يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ[3]

استظهر على قراءة من قرأ ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾[4] ممالاً[5] في أحد الوجهين.

(١) الجزولية: ٢٥٨.
(٢) هو العجاج.
(٣) رجز من أرجوزة للعجاج مطلعها:
الـحَـمْـدُ لله الـذي اسْـتَـقَـلَّـتِ
بـإذْنِـهِ الـسَّـمَـاءُ واطْـمَـأَنَّـتِ
وقد جاء بيتا الشارح ثانيهما قبل الأول منهما، وبينهما بيت.
الشاهد: تنكير (دنيا) وليس فيها الألف واللام.
الديوان ٢٦٧، شرح المفصل ٦/١٠، المباحث الكاملية ٢/٣٨٨، شرح التسهيل ٣/٦٤، شرح الكافية ٢/٢١٩، الخزانة ٨/٢٩٦ ـ ٣٠٠.
(٤) تمامها: ﴿وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إلاَّ قَلِيلاً مِنْكُمْ وأَنْتُم مُعْرِضُونَ﴾. البقرة: ٨٣.
(٥) هي قراءة الأخفش. انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧، الحجة ٢/١٠٦.



وقوله: فما ليس إياه[1].

سيأتي إن شاءَ اللهُ تعالى.

وقوله: وصفة[2].

مثاله: حُبْلَى وخُنْثَى وأنثى وربى.

وقوله: فالاسمُ مصدرٌ[1].

مثاله: بُشْرَى ورُجْعَى.

وقوله: وغيرُ مصدرٍ[1].

مثاله: حُزْوَى[3].

وقوله: وفَعْلَى مشتركٌ والمؤنثُ منه مصدرٌ[1].

مثاله: دَعْوَى.

وقوله: وغيرُ وصفٍ[1].

مثاله: رَضْوَى[4].

وقوله: والوصفُ مؤنث فَعْلانَ[1].

مثاله: سَكْرَى وعَطْشَى.

وقوله: وما ليس كذلك[1].

مثاله: ما غره حرمى[5].

(١) الجزولية: ٢٥٨.
(٢) ساقط من المطبوع، وهو في المخطوط ٤١ب من نسخة فاس.
(٣) حُزْوَى: موضع في ديار تميم بنجد. وقيل: جبل في الدهناء. انظر: معجم البلدان ٢/٢٥٥.
(٤) رضوى: جبل ضخم من جبال تهامة قرب ينبع. انظر: معجم ما استعجم ٢/٦٥٥.
(٥) كذا في المخطوط، ولم أتبينها.

وقوله: فما ليس كذلك جمعٌ(١).

مثاله: صَرْعَى وجَرْحَى.

وقوله: وغير جمع(١).

مثاله: ناقةٌ شَكْرَى، أي: ممتلئةُ الضرع باللبن.

وقوله: وفِعْلى مشتركٌ، والمؤنثُ منه يكونُ مصدراً(١).

مثاله: ذِكْرَى.

وقوله: وغير المصدر(١).

مثاله: حِجْلَى وظِرْبَى في جمع: حَجَل وظِرْبان.

وقوله: وغير جمع(١).

مثاله: ذِفْرَى(٢) فيمن لم ينوّن، وشِيْزَى لضرب من الخشب(٣).

---

(١) الجزولية: ٢٥٨.

(٢) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن. انظر: اللسان ٤/٣٠٧ (ذفر).

(٣) تتخذ منه القصاع. انظر: اللسان ٥/٣٦٣ (شيز).



## باب [الوقف](١)

قوله: الموقوفُ عليه من الصحيحِ يجوزُ فيه الإسكانُ والرَّوْمُ ما لم يكنْ منصوباً منوناً(٢).

لأنَّ المنصوبَ المنوَّنَ يعوَّضُ من تنوينه ألفٌ، فتبقى الحركةُ التي قبل التنوين على ما كانت عليه، واستظهرَ بقوله: مُنَوَّنا على مثل: رأيتُ أحمدَ؛ لأنه يجوزُ فيه الرَّوْمُ والإشمامُ(٣).

وقوله: والتضعيفُ مع الإسكانِ(٢).

مثاله: خَالِدّ وفَرَجّ.

وقوله: بشرطِ أن يتحرَّكَ ما قبله(٢).

استظهر على مثل: عمرو، فإنَّه لا يكونُ فيه التضعيفُ لالتقاءِ السَّاكنين في ذلكِ في الوصلِ على غيرِ شرطهما(٤).

وقوله: ما لم تكن همزةً(٢).

---

(١) هذا الباب تقدم هنا، وفي الشرح الكبير على باب المفعول معه، وكان ترتيبه في الجزولية بعد باب المفعول المطلق، انظر: الجزولية: ٢٨٠.

(٢) الجزولية: ٢٨٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٨٣، المباحث الكاملية ٢/٤٠٠ ـ ٤٠١، الارتشاف ١/٣٩٧.

(٤) قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن كانَ الحرفُ الذي قبل الحرفِ ساكناً، لم يضعفوا نحو: عمرو وزيد، وأشباه ذلك» الكتاب ٢/٢٨٣.

استظهرَ على نحو: الخَطَأ والرَشَا /١٥٨أ فإن هذا لا تضعيفَ فيه.

وقوله: ونقل حركته على ما قبله إن كان ساكناً(١).

مثاله: الرِّدْءُ والبِطْءُ.

وقوله: وليس لمجردِ المدّ واللينِ(١).

استظهر على مثل النبيء؛ لأنه لا نقل فيه.

وقوله: وكان الموقوفُ عليه همزةً مطلقاً(١).

ليسَ كذلك، أي لا يشترطُ فيه، ما يشترطُ في الذي لا يكونُ الموقوفُ عليه همزةً.

وقوله: وإن لم يكن(١).

أي وإن لم يكنْ الموقوفُ عليه همزةً نحو: بكر والنقر.

وقوله: فيُشْتَرَطُ صحةُ ما قبلَ الآخرِ وسكونُه أيضاً(١).

يستظهرُ على مثل: عَوْنٍ وعَيْنٍ، واستظهر بقوله: وسكونه، على ما تحرّك [ما قبل آخره](٢)، لأنّه لا يكونُ فيه النقلُ نحو: جَمَل.

وقوله: وألا تكونَ الحركةُ فتحةً(١).

نحو: رأيتُ البكْرَ، إنّما امتنع ذلك من قبل أنَّ السكونَ قبل لحاقِ لامِ التعريفِ لم يكنْ لإبدالِ الألفِ من التنوينِ، فأجرَوا ما فيه لامُ التعريفِ مجراها؛ لأنَّ لامَ التعريفِ عارضةٌ لا تلزم.

وقوله: وألاّ يخرُجَ عن أبنيةِ الأسماء(١).

استظهرَ على مثل قولك: عَجِبْتُ مِنَ البُسْرِ وهذا العدْلُ؛ لأنّه لا يكون النقلُ فيهما؛ لأنَّ النقلَ فيهما يُخرِجُ الكلمةَ عن أبنيةِ الأسماءِ.

---

(١) الجزولية: ٢٨٠.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.



وقوله: فمنهم من يقرُ الهمزةَ ساكنةً(١).

مثاله: البُطْءُ.

وقوله: ومنهم من يبدلُها إلى الحركةِ قبلها(٢).

أي يقول: هذا البُطو.

وقوله: فحرّكوا ما قبلها بحركةِ ما قبله(٣).

أي يقولون: رأيتُ البُطُو.

[وقوله](٤): ومنهم من يقلبُها إذا كانَ ما قبلَها متحرّكاً إلى حركتها(٥).

مثاله: هذا الكُلُو في الرفع، والكَلا في النصب، وعجبت من الكلي في الخفضِ.

وقوله: وبعضُهم إلى حركَة ما قبلها(٥).

مثاله: هذا الكَلا، ومررْتُ بالكَلاَ، ورأيتُ الكَلاَ.

وقوله: والوقفُ على المقصورِ بالألفِ في الأعرفِ(٥).

[استظهر](٦).

على مثل قوله(٧):

---

(١) الجزولية: ٢٨٠.

(٢) الجزولية: ٢٨١.

(٣) الجزولية: ٢٨١، نصه: «وربما كرهوا المخالفة في المهموز، فحركوا ما قبلها متحركاً إلى حركتها، وبعضهم إلى حركة ما قبلها».

(٤) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٥) الجزولية: ٢٨١.

(٦) تكملة يقتضيها السياق.

(٧) لبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ.

.... .... .... .... رَهْطِ مَرْجُومٍ وَرَهْطِ ابن المُعَلْ[1]

على لغة من يقول: أفْعَي[2] وأفْعَوْ[3]، وعلى من يقول: حُبْلأْ[4].

وقوله: وعلى باب قاضٍ وجوارٍ /٥٨ب في الموضع الذي يسقطُ منه الياءُ في الدرجِ على ما دونها[5].

يعني في الرفعِ والجرّ، إذا لم يكنْ مضافاً ولا معرَّفاً بالألف واللام، فتقول على ذلك: قاضْ ومررت بقاضْ.

وقوله: وبردُّها والوقفِ عليها[6].

أي يقول: هذا قاضي ومررت بقاضي.

---

(١) عجز بيت من بحر الرمل صدره:

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو من قصيدة مطلعها:

إنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ وَبِإذْنِ الله رَيْثِي وعَجَلْ

ولكيز: هو لكيز بن أفصى بن عبدالقيس. ابن المعلى: هو جد بن الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى.

الشاهد: الوقف على (المعلى) وهو مقصور بحذف ألفه وإسكان آخره.

الديوان ١٩٩، الكتاب ٢/٢٩١، مجاز القرآن ٢/ ١٦٠، الحجة ٢/ ٥٨، الخصائص ٢/ ٢٩٣، المحتسب ١/ ٣٤٢، المباحث الكاملية ٢/ ٤٠٩، شرح الجمل ٢/ ٥٧٨، المقرب ٢/ ٢٩، ٢٠٠، الممتع ٢/ ٦٢٢، شرح الشافية ٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨، الإرتشاف ١/ ٣٩٤، شرح شواهد الشافية ٣٠٧.

(٢) قلبُ الألفِ الموقوفِ عليها ياءً لغةُ فزارة وبعضِ قيس. انظر شرح الكافية ٢/ ٢٨٦، الارتشاف ١/ ٣٩٣.

(٣) قلب ألف الموقوف عليها واواً لغة بعض طيء. انظر: المراجع السابقة.

(٤) قلب الألف الموقوف عليها همزةً لغة لبعض العرب. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ونسبت إلى بعض طيء، ذكر هذا أبو حيان ـ رحمه الله تعالى ـ. انظر: الارتشاف ١/ ٣٩٣.

(٥) الجزولية: ٢٨١.

(٦) الجزولية: ٢٨٢.



وقوله: في الموضع الذي تثبت فيه الياء في الدرج.

يعني في الرفعِ والجرّ، إذا كان معرّفاً بالألفِ واللامِ نحو قولك: هذا القاضي، ومررْتُ بالقاضي، ونحو: قاضي، وما أشبهَه من المنقوص إذا كانَ منادى مقبلاً عليه، أو علماً فتقول: يا قاضيْ.

وقوله: ومنهم من يحذفُ الياءَ من هذا[1].

أي يقول: هذا القاضْ ومررت بالقاضْ يا قاضْ.

وقوله: ما لمْ يؤدِّ إلى بقاءِ الاسم على حرفٍ واحدٍ أصليٍّ[1].

يعني جاءني المُري ويا مُرِي؛ مُفْعِل من رَأيْتُ.

وقوله: والأوَّلُ أكثرُ[2].

يعني إثباتَ الياءِ.

وأن تقولَ: هذا القاضيْ، ومررت بالقاضيْ.

وقوله: إلاَّ أن تكون منصوبةً منونةً[1].

مثاله: رأيتُ قاضياً.

وقوله: أو غيرَ منونةٍ[3].

مثاله: رأيتُ القاضي.

وقوله: وجَزْماً[4].

مثاله: لَمْ يَغْزُ.

وقوله: ووقفاً[1].

---

(١) الجزولية: ٢٨٢.

(٢) في الجزولية: ٢٨٢: والأول أوجه.

(٣) ليس في الجزولية المطبوع.

(٤) الجزولية: ٢٨٢، وقبله: «وتقف على يرمي ويغزو رفعاً ونصباً بلفظ الرفع....».

مثاله: اغزُ.

وقوله: بإسكانِ ما قبلَ المحذوفِ منهما، وبإلحاقِ الهاءِ(١).

أي تقول: لم يغزُ، ولم يَغْزُهْ، واغزْ، واغزُهْ.

وقوله: وعلى نحو: قِهْ وشِهْ(١).

يعني مما لم يبقَ إلا على حرفٍ واحدٍ.

وقوله: وعلى نون التوكيد الخفيفةِ مُنْفَتِحاً ما قبلها(١).

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾(٢) و﴿وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾(٣).

وقوله: ومنضمًّا أو منكسراً بحذفِها وردُّ علامةِ الرفع(٤).

مثاله: هل تضربُنْ؟ في خطاب جماعة المذكرين، وهل تضربِنْ؟ في خطاب المؤنث المفرد، فيقول: هل تضربونْ؟ وهل تضربين؟

وقوله: وعلى الثقيلةِ بالإسكان، وبإلحاق الهاء(٥).

أي يقول: والله ليقومَنّْ وليقومنَّهْ.

وقوله: ما لم يكن آخرَ الفعلِ الماضي(٦).

يعني: قَامَ وضَرَبَ، فإنَّه لا تلحقُه هاءُ /٥٩أ السكتِ؛ لأنه مضارعٌ، وحركةُ الإعرابِ لا تلحقُها الهاءُ.

---

(١) الجزولية: ٢٨٢.
(٢) سورة العلق، الآية: ١٥.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٢.
(٤) الجزولية: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.
(٥) الجزولية: ٢٨٣.
(٦) الجزولية: ٢٨٣، وقبله: «وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء....».



وقوله: وياءُ المتكلِّم الساكنةُ كياء القاضي ساكنة(١).

نحو: جَاءني غلامْ، في لغةِ من أسكنَ.

وقوله: وإذا تحرَّكت فإنْ شئتَ أسكنتَ، وإن شئتَ ألحقتَ الهاءَ(١).

مثاله: جَاءَني غُلامِيَ، في لغة من حرَّكَ، فيقول في لغتهم في الوقف: جاءني غلامِيْ، وإن شئت غلامِيَهْ.

وقوله: والألفُ في غيرِ المتمكِّنِ إن شئتَ وقفتَ عليها، وإن شئتَ ألحقتَ الهاء(١).

هؤلا في لغةِ من قَصَر، وإن شئتَ هولاه.

---

(١) الجزولية: ٢٨٤.

على: بَعِدَ بكسرِ العين.

[وقولُه][١]: وسُحْقاً[٢].

على: سَحِقَ أي بَعُدَ.

[وقولُه][١]: أُفّةً.

أي نَتْناً، وكذلك دَفْراً.

[وقولُه][١]: وجَوْعاً[٢].

على: جَاعَ.

[وقوله][١]: ونَوْعاً[٢].

على: نَاعَ بمعنى تَمايل من الجُوع.

[وقوله][١]: وجُوداً[٢].

بمعنى جُوعاً، وكذلك جُوساً[٣]، ووَيْحَك على: ألزمك الله، وهو ترحُّمٌ وَوَيْسَكَ كذلك، وهو استصغارٌ واحتقارٌ، وَوَيْلَكَ كذلك، وهو بمعنى الفضيحة، وَوَيْبَكَ كذلك، وهو استصغارٌ أيضاً.

[وقوله][١]: وحمداً[٤].

على: أَحْمَدُ الله.

[وقوله][١]: وشكراً[٥].

على: وأَشْكُرُه.

[وقوله][١]: لا كفراً[٥].

على: لا أَكْفُرُه.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٢٧٣.
(٣) قال ابن فارس عن الجوس: «إتباعٌ للجوع، يقال: جوعاً له وجوساً له» معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٩٥.
(٤) الجزولية: ٢٧٥، وقبله: «وفي غير الدعاء....».
(٥) الجزولية: ٢٧٥.



[وقوله][١]: وعَجَباً[٢].

على: أَعْجَبُ.

[وقوله][١]: وكرامةً.

على: أُكْرِمُك.

[وقوله][١]: ومَسَرَّةً[٢].

على: وأَسُرُّكَ.

[وقوله][١]: ونعمةَ عينٍ[٢].

على: وأَنْعَمَ الله عَيْنَكَ.

[وقوله][١]: وحُبّاً[٢].

على: وأُحِبُّكَ.

[وقوله][١]: ونعامَ عَيْنٍ[٢].

كنِعْمَةِ عَيَنٍ.

[وقوله][١]: ولا كَيْداً[٢].

على: ولا أَكَادُ.

[وقوله][١]: ولا هَمّاً[٢].

على: ولا أَهُمُّ.

[وقوله][١]: ورَغْماً[٢].

على: ورَغِمْتَ.

[وقوله][١]: وَهَوَاناً[٢].

على: وهُنْتَ.

[وقوله][١]: وإنَّما أنت سَيْراً سَيْراً[٢].

على: إنَّما أَنْتَ تَسِيرُ سيراً.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٢٧٥.

[وقوله][1]: وما أنتَ إلاَّ قتلا[2].

على: ألاَّ تَقْتُلَ.

[وقوله][1]: وألا سَيْرَ البريد[2].

على: ألا تَسِيرُ.

[وقوله][1]: وألا ضَرْبَ النَّاسِ[2].

على: ألا تَضْرِبُ.

[وقوله][1]: ومنًّا[2].

على: تَمُنُّونَ.

[وقوله]: [1] وفِدَاءً[2].

على: تُفَادَون.

[وقوله][1]: وصَوْتَ حِمَارٍ[2].

على: تُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ.

[وقوله][1]: وصُرَاخَ الثكلى[2].

على: تَصْرَخُ.

[وقوله][1]:

دَقَّكَ بـالمِنْحـازِ حَبَّ الفُلْفُلِ[3]

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٢٧٥.

(٣) رجز أنشده الليث، لم أقف على سابق له أو لاحق.
قال الفيروزآبادي ـ رحمه الله تعالى ـ: «الأصمعي: الفاء تصحيف، وأبو الهيثم، القاف تصحيف؛ لأن حبَّ القلقل بالقاف لا يدقُّ» القاموس المحيط ٢/ ٢٠٠ (نحز).
وهذا مما جرى مجرى المثل، يضرب في الإلحاح على الشحيح.
الشاهد: (دقك) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تدق.

الأمثال ٣١١، تهذيب اللغة ٣٦٨/٤، اللسان ٤/ ٤١٥ (نحز) القاموس المحيط ٢/ ٢٠٠ (نحز)، تارج العروس ٤/ ٨٤ (نحز).



على: تدقُّ دقَّك.

[وقوله][1]: وعبدالله حقًّا[2].

على: أحقُّه حَقًّا.

[وقوله][1]: والحقَّ لا الباطِلَ[2].

على: أحُقَّ الحقَّ ولا أقولُ الباطلَ.

[وقوله][1]: وغير ما تقول[3].

على: أقُولُ غيرَ ما تقول.

[وقوله][1]: ووعدَ الله[3].

على: وَعَدَ الله ذلك.

[وقوله][1]: وصبغةَ الله[3].

على: صَبَغَه الله بذلك.

[وقوله][1]: ودعوةَ / ٦٠ب الحقِّ[3].

على: أدعو.

[وقوله][1]: وحَنَانَيكَ[4].

على: أتحنَّنُ حناناً بعد حنانٍ.

[وقوله][1]: ولَبَّيكَ[4].

أي: إجابةً بعد إجابةٍ.

[وقوله][1]: وسعديك[4].

أي: متابعةً لأمرِك.

[وقوله][1]: وهذاذيك[4].

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٢٧٥.

(٣) الجزولية: ٢٧٤.

(٤) الجزولية: ٢٧٦.

أي: قَطعاً بَعْدَ قطع.

[وقوله][١]: ودواليك[٢].

أي: مداولةً بعد مداولةٍ.

[وقوله][١]: وسبحانَ الله[٢].

بمعنى أسَبِّحُ الله، بمعنى أنَزِّهُهُ.

[وقوله][١]: وريحانَه[٢].

استرزقُه.

[وقوله][١]: ومعاذَ الله[٢].

أي: أعوذُ بالله معاذاً.

[وقوله][١]: وعَمْرَكَ الله[٣].

أي: قَعْدَكَ كذلك.

[وقوله][١]: والنجاءَ النجاءَ[٤].

أي: انْجُ.

[وقوله][١]: وضَرْباً ضَرْباً[٤].

على: اضرِبْ.

[وقوله][١]: وترباً[٥].

على: أطْعَمَهُ الله ذلك.

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٢٧٦.

(٣) الجزولية: ٢٧٧.

(٤) الجزولية: ٢٧٧، وقبله: «ومنه مكرراً....».

(٥) الجزولية: ٢٧٨، وقبله: «ومن الجامدة المجراة مجرى المصادر في الدعاء....».



[وقوله][١]: وفاهاً لفيك[٢].

على: جعلَه الله فاهاً لفيك.

[وقوله][١]: وهَنِيئاً[٢].

على: ثبتَ له ذلك هَنِيئاً.

[وقوله][١]: وعائذاً بك وأقائماً[٣].

أي: أقياماً.

[وقوله][١]: وأقاعداً[٣].

أي: أقعوداً.

[وقوله][١]: وأتميميّاً[٤].

على: أتتلوّنُ وتَتَنَقَّلُ.

و:

أفـي الـوَلائـمِ[٥]

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٢٧٨، وقبله: «ومن الصفات المجراة مجرى المصادر في الدعاء....».

(٣) الجزولية: ٢٧٨.

(٤) الجزولية: ٢٧٩، وقبله: «ومن الأحوال....».

(٥) جزء من صدر بيت من البحر البسيط، قائله مجهول، وتمامه:

... ... ... أولاداً لِـوَاحِـدَةٍ    وَفِـي الـعِـيَـادَةِ أولاداً لِـعِـلاتِ

ويروى: وفي المحافل. انظر: الكامل ٣/١٠٩٠ .

الشاهد: نصب (أولاداً) حالاً لعامل محذوف.

الكتاب ١/١٧٢، الكامل ٣/١٠٩٠، المقتضب ٣/٢٦٥، النكت ١/٣٨٣، المباحث الكاملية ٢/٤٤٣، المقرب ١/٢٥٨، شرح الكافية ١/٢١٤.

كذلك و[1]:

أمَّـا أنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ[2]

أي لأنْ كنتَ ذا نفرٍ.

(١) قول العباس بن مرداس «٠٠٠ ـ نحو ١٨هـ».
وهو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، من سادات قومه، كان شاعراً فارساً أسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم.
انظر: «الشعر والشعراء ١/ ٣٠٠، الأغاني ١٣/ ٦٢ ـ ٦٩، الخزانة ١/ ١٥٢ ـ ١٥٤».

(٢) جزء من صدر بيت من البحر البسيط، وهو بتمامه:
أبَـا خُـرَاشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَـإنَّ قَـوْمِـي لَـمْ تَـأكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ
أبو خراشة: خفافُ بنُ عمير بن الحارث السلمي، المعروف بخفاف بن ندبة وندبة هي أمه، وهي سوداء نسب إليها. الضبع: السنة المجدبة.
وقد بين الشارح الشاهد.
الديوان ١٠٦، الكتاب ١/ ١٤٨، البغداديات ٣٠٤، ٣٤٧، الخصائص ٢/ ٣٨١، المنصف ٣/ ١١٦، أمالي ابن الشجري ١/ ٤٩، ٢/ ١١٤، ٣/ ١٣٤، الإنصاف ١/ ٧١، شرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢، المباحث الكاملية ١/ ٢٧٩، ٢/ ١٤٣، شرح الكافية ١/ ٢٥٣، الخزانة ٤/ ١٣ ـ ١٩.



## باب [النُّونِ الثقيلةِ والخفيفةِ]

قوله: وأمّا النفيُ[1].

مثاله قوله[2]:

يَـحْـسَـبُـهُ الـجَـاهِـلُ مَـا لَـمْ يَـعْـلَـمَـا
شَـيْـخـاً عَـلَـى كُـرْسِـيِّـهِ مُـعَـمَّـمَـا[3]

(١) الجزولية: ٢٨٥.

(٢) اختلف فيه على النحو الآتي:
أ ـ المغوار بن الأعنق حيدة بن كعب، المعروف بابن جبابة، شاعر جاهلي لص.
ب ـ المساور بن هند بن قيس العبسي، شاعر شريف فارس من المخضرمين، أدرك النبي ﷺ ويلم يره.
جـ ـ أبو حيان الفقعسي.
وقيل غير هؤلاء. انظر هذه الأقوال: في الخزانة ١١/ ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٣) رجزٌ أوله:
عَنْبِسِيَّةٌ لَمْ تَرْعَ قُفّاً أدْرَمَا ولَمْ تُعَجِّمْ عُرْفُطاً مُعَجَّما
عبسية: أي إبل منسوبة إلى قبيلة عبس، لم ترعَ: من الرعي، القفُّ: ما ارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلاً، أدرما: لا نبات فيه، لم تعجِّم: لم تعضض أو لم تمضغ، وعود معجم: معضّض، العُرْفُط: شجر عضاه، له ورق عريض وشوك، تأكله الإبل والغنم، خبيث الرائحة. انظر: الخزانة ١١/ ٤١١.
شبه الشاعر الرغوة التي تعلو القعب بشيخ معمّم جالس على كرسيّ.
الشاهد: تأكيد الفعل المنفي (يعلم) بنون التوكيد، وهو قليل.
الكتاب ٢/ ١٥٢، النوادر ١٦٤، مجالس ثعلب ٢/ ٥٥٢، الأصول =

## باب [الإخبارِ بالذي والألفِ واللاّم]

قوله: ألاّ يلزَمُهُ /٦١أ التقديمُ(١).

تَحَرُّزٌ من ضميرِ الأمرِ والشأنِ.

وقولُه: وألا يكونَ قبلَ الإخبارِ عائداً على شيءٍ(٢).

تحرُّزٌ من الضمير في مثل: زيد ضربته، وفي مثل: زيدٌ منطلقٌ.

وقوله: فَأَنْ يصحَّ تعريفُه(٣).

تَحَرُّزٌ من نعت المخفوضِ برُبَّ، ومن المنصوبِ على التمييزِ.

وقوله: وإضمارُه بعد تعريفِه(٢).

تَحَرُّزٌ من نعتِ النكرةِ في نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ؛ لأنّه يجوزُ تعريفُه وتعريفُ منعوتِه، ثم لا يجوزُ الإخبارُ عنه.

وقوله: فإن كانَ معرفةً فأن يصحَّ إضمارُه(٢).

تحرُّزٌ من الثاني من المركبين في مثل: حمار قبّان(٤)، ومن نحو النعت في مثل: قامَ زيدٌ العاقلُ، فإنَّه لا يجوزُ الإخبارُ عنه؛ لأنَّ النعتَ

(١) الجزولية: ٢٨٨، وقبله: «من شرطِ الاسمِ الذي يخبَرُ عنه إن كانَ مضمراً....».
(٢) الجزولية: ٢٨٨.
(٣) الجزولية: ٢٨٨، وقبله: «وإن كان ظاهراً نكرة....».
(٤) حمار قبّان: هنيٌّ أُمَيلسُ أسيدُ، رأسه كرأس الخنفساء، طوالٌ قوائمه نحو قوائم الخنفساء، وهي أصغر منها. انظر: اللسان ١/ ٦٥٩ (قبب).



لا يكونُ مضمَراً.

وقوله: وألا يكونَ إظهارُه نائباً عن إضمارِه(١).

تحرُّزٌ من مثل: الحاقَّةُ الثانية في قوله تعالى: ﴿الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ﴾(٢)، فإنَّه لا يَجُوزُ الإخبارُ عنه؛ لأنه يؤدِّي إلى إضمارِه، وذلك يناقضُ الغرضَ الذي أنيبَ له الظاهرُ منابَ المضمر.

وقوله: وبالألفِ واللام بشرطِ أن يكونَ معمولاً لفعلٍ متصرِّفٍ(٣).

تحرُّزٌ من مثل: ليسَ زيدٌ قائماً، فإنّه لا يخبرُ عن الاسمِ فيه إلا بالذي.

وقوله: متأخراً عن الفعل(٤).

تحرُّزٌ من مثل: زيداً ضربتُ، فإنَّه لا يكونُ الإخبارُ فيه إلا بالذي.

وقوله: وربَّما أدّى ذلك إلى تغييرِ المضمرِ من الحضورِ إلى الغيبة(٥).

يعني كالإخبارِ عن التاء من: ضربتُ زيداً، فتقول: الذي ضربَ زيداً أنا، والضاربُ زيداً أنا.

وقوله: ومن الإبرازِ إلى الكُمُون(٣).

هو ما تقدَّمَ.

(١) الجزولية: ٢٨٨.
(٢) سورة الحاقة، الآيتان: ١، ٢.
(٣) الجزولية: ٢٨٩، وقبله: «وإن سَلِمَ من ذلك كلّه أخبر عنه بالذي مطلقاً....».
(٤) الجزولية: ٢٨٩.
(٥) الجزولية: ٢٩٠.

## باب [جمع التكسير]

قوله: جاء (فَعْلٌ) في القِلَّةِ على أفْعُلٍ قياساً في الصحيحِ العين[1].

مثاله: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وفَلْسٌ وأَفْلُسٌ.

وقوله: وعلى أفْعَالٍ قياساً في مُعْتَلِّهِ[1].

مثاله: بَيْتٌ وأبْيَاتٌ وثَوْبٌ وأثْوَابٌ.

وقوله: وسماعاً في الصحيح[1].

مثاله: أفْرَاخٌ في جمع فَرْخٍ، وأفْرَادٌ في جمع فَرْدٍ، وأرْآدٌ في جمع رَأْدٍ[2]، وأزْنَادٌ في جمع زَنْدٍ[3].

وقوله: وفي الكثرة على فُعُولٍ[1].

مثاله: كُعُوبٌ وفُلُوسٌ.

/ ٦١ب. وقوله: وفيما عينه واوٌ[1].

مثاله قولهم: فُؤُوجٌ في جمعِ فَوجٍ.

---

(١) الجزولية: ٢٩١.

(٢) الرأد والرؤد: وهو أصل اللحي الناتئ تحت الأذن. وقيل: أصلُ الأضراسِ في اللحي. انظر: اللسان ٣/ ١٦٩ (رأد).

(٣) الزند: العود الذي تقدح به النار. انظر: اللسان ٣/ ١٩٥ (زند).



وقوله: وعلى فِعَالٍ[1].

مثاله: حِيَاضٌ وكِلَابٌ.

وقوله: ما لم تكن عينه ياء[1].

يعني مثل: بَيْتٍ وعَيْنٍ، فإنه لا يقال فيهما: عِيَان ولا بِيَات.

وقوله: وتلحقُهما الهاء[1].

مثاله: فِحَالَةٌ وفُحُولَةٌ.

وقوله: وفِعَلَةٍ[1].

مثاله قولهم: زِوَجَةٌ في جَمْعِ زَوْجٍ.

وقوله: وفُعْلانٍ[1].

مثاله قوله: بُطْنَانٌ في جمع بَطْنٍ.

وقوله: وفِعلانٍ[1].

مثاله: جِحْشَانٌ في جمع جَحْشٍ.

وقوله: وفَعِيلٍ[1].

مثاله قولهم: كَلِيبٌ في جمع كلبٍ.

وقوله: وفُعُلٍ[1].

مثاله قولهم: سُقُفٌ في جمع سَقْفٍ أيضاً.

وقوله: وفِعْلٍ في القلة على أفْعَالٍ[1].

مثاله: حِمْلٌ وأحْمالٌ، وعِدْلٌ وأعْدَالٌ.

وقوله: وعلى أفْعُلٍ سماعاً[1].

مثاله قولهم: أَذْؤُبٌ في جمع ذِئْبٍ.

---

(١) الجزولية: ٢٩١.

وقوله: وفي الكثرة على فِعَالٍ[1].

مثاله: ذِئابٌ.

وقوله: وفُعُولٍ[1].

مثاله: لُصُوصٌ في جمع لِصّ.

وقوله: وفُعُولٌ أكثر[1].

أي: جمعُه على فُعُولٍ أكثرُ مما سوى ذلك من جموعِ الكثرةِ فيه.

وقوله: وعلى فِعْلانٍ[1].

مثاله: صِنْوانٌ في جمع صِنْوٍ.

وقوله: وفُعْلانٍ.

مثاله: ذُؤبانُ العَرَبِ، واحدهم ذِئبٌ.

وقوله: وفِعَلَةٍ[1].

مثاله: قِرَدَةٌ جمع قِرْدٍ.

وقوله: وفَعِيلٍ[1].

مثاله: ضَرِيسٌ في جمع ضِرْسٍ.

وقوله: وفُعْلٌ في القلّةِ على أفعالٍ قياساً[1].

مثاله: جُنْدٌ وأجْنادٌ وقُفْلٌ وأقفالٌ.

وقوله: وعلى أفْعُلٍ سماعاً[1].

مثال: أرْكُنٌ في جمع رُكْنٍ.

وقوله: وفي الكثرة على فُعُولٍ[1].

---

(١) الجزولية: ٢٩١.



مثاله: جُرُوحٌ في جمع جُرْحٍ.

وقوله: وفِعَالٍ[1].

مثاله: خِفَافٌ في جمع خُفٍّ، وقِفَافٌ في جمع قُفٍّ.

وقوله: وعلى فِعَلَةٍ[1].

مثاله: قِرَطَةٌ في جمع قُرْطٍ.

وقوله: وفُعْلٌ[1].

مثاله: فُلْكٌ في جمع فُلْكٍ.

[وقوله][2]: وإن كان معتلَّ العينِ انفردَ به فِعْلانٌ[1].

مثل: عِيدانٍ في جمع عُودٍ، وحِيتانٍ في جمع حوت.

وقوله: وإن كان معتلَّ اللامِ انفردَ به أفْعَالٌ[1].

/ ٦٢أ مثاله: أطْبَاءٌ في جمع طُبْيٍ[3].

وقوله: وفَعَلٌ في القلة على أفعالٍ قياساً[1].

مثاله: جَمَلٌ وأجمالٌ.

وقوله: وعلى أفْعُلٍ سماعاً[1].

مثاله: أجْبُلٌ وأزْمُنٌ في جمع جَبَلٍ وزَمَنٍ.

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[1].

مثاله: ذُكُورٌ في جمع ذَكَرٍ.

وقوله: وفِعَالٍ[1].

---

(١) الجزولية: ٢٩١.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) الطبي: بالكسر والضم حلماتُ الضرع من خفٍّ وحافر وظلف وسبع، جمعه أطباء. انظر: القاموس المحيط ٣٥٨/٤ (طبي).

مثاله: جِبَالٌ في جمع جَبَلٍ.

وقوله: وعلى فِعلانٍ[1].

مثاله: خِرْبَانٌ في جمع خَرَبٍ[2].

وقوله: وفُعْلان.

مثاله: حُمْلانٌ في جمع حَمَل.

وقوله: وفِعْلَةٍ[1].

مثاله: قِيعَةٌ في جمع قاعٍ.

وقوله: وفُعْلٍ[1].

مثاله: أُسْدٌ في جمع أَسَدٍ.

وقوله: وفِعْلَى[1].

مثاله: حِجْلَى في جمع حَجَلٍ[3].

وقوله: وفَعِلٌ في القلة على أَفْعَالٍ[1].

مثاله: أَكْبَادٌ في جمع كَبِدٍ.

وقوله: وفِعَلٌ في القِلَّةِ على أفْعَالٍ قياساً[1].

مثاله: أعْنَابٌ في جمع عِنَبٍ.

وقوله: وعلى أَفْعُلٍ سماعاً[1].

مثاله قولهم: أضْلُعٌ في جمع ضِلَعٍ.

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[1].

(١) الجزولية: ٢٩١.

(٢) الخَرَب: ذكر الحبارى، وجمعه خِربان. انظر: القاموس المحيط ١/ ٦٢ (خرب).

(٣) الحجل: ذكر القبج، واحده: حجلة، والحِجْلَى كِدفْلَى اسم للجمع. انظر: القاموس المحيط ٣/ ٣٦٦ (حجل).



مثاله: ضُلُوعٌ نصٌ، وهو أقَلُّ من فَعِلٍ.

وقوله: وفُعُلٌ في القِلَّةِ على أَفْعَالٍ قياساً[1].

مثاله: أعْضَادٌ في جمع عَضُدٍ.

وقوله: وفي الكثرةِ على فِعَالٍ[1].

مثاله: سِبَاعٌ في جمع سَبُعٍ نصٌ، وهو أقلُّ من فِعَلٍ وفَعُلٍ.

وقوله: وفُعُلٌ في القِلَّةِ على أفعَالٍ قياساً[1].

مثاله: أَطْنَابٌ في جمع طُنُبٍ نصٌ في القلة كفُعُلٍ.

وقوله: وفِعِلٍ في القلة على أفْعَالٍ[1].

آبالٌ في جمع إبلٍ.

وقوله: وفُعَلٌ في الكثرةِ على فِعْلان[2].

مثاله: صِرْدَانٌ في جمع صُرَد.

وقوله: وقد جاء فيه فِعَالٌ وفُعُولٌ.

وقوله: رِبَاعٌ ورُبُوعٌ في جمع رُبَعٍ نَصٌ، وقالوا: أَرْبُعٌ في الرُّبْعِ[3].

وقوله: وفَعْلَة في القِلَّةِ بالألف والتاءِ وبفتحِ العين[1].

مثاله: جَفَنَاتٌ في جمع جَفْنة.

وقوله: إن لم تعتلَّ[1].

مثال ما اعتلّ فيه: بَيْضَةٌ وجَوْزَةٌ، فلا يقال فيه إلا بَيْضات وجَوْزَاتٌ، بسكونِ العينِ.

(١) الجزولية: ٢٩١.

(٢) الجزولية: ٢٩٢.

(٣) قال ابن سيده ـ رحمه الله تعالى ـ: «الرَّبْع: المنزل، والوطن متى كان وبأيِّ مكان وهو مشتق من ذلك، وجمعه: أَرْبُعٌ ورِبَاعٌ ورُبُوعٌ» المحكم ٢/ ٩٨.

وقوله: أو تضاعف[1].

مثاله: مَرّةٌ، يقال فيه: مَرّاتٌ خاصة.

وقوله: وهذيلٌ تُسوّي[1].

أي تقول: بَيَضَاتٌ وجَوَزَاتٌ / ٦٢ب ومَرَرَاتٌ، فتسوّي في جواز التحريك في الجمع بين ما العينُ فيه معتلّةٌ أو مضاعفةٌ، وبين ما هي فيه ليس كذلك[2].

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[1].

مثاله: بُدُورٌ في جمع بَدْرَةٍ، ومُؤُون في جمع مَأْنَة[3].

وقوله: فِعَالٍ[1].

مثاله: جِفَانٌ وقِصَاعٌ.

وقوله: وعلى فُعَلٍ فيما عينُه واوٌ[1].

مثاله: نُوَبٌ في جمع نَوْبَة[4].

وقوله: وجاء في اسمين؛ لامُ أحدِهما ياءٌ، ولامُ الآخر واوٌ[5].

الاسمان: قَرْيَةٌ، قالوا في جمعها: قُرَى، وبَرْوَةٌ[6] قالوا في جمعها: بُرَى.

---

(١) الجزولية: ٢٩٢.

(٢) هذيل تسوي بين صحيح العين ومتعلها، لا بين معتلّ العين ومضعفها. انظر: الشرح الكبير ٣/ ١١١٥ ـ ١١١٦.

(٣) المأنة: السرة أو ما حولها، وقيل: غير ذلك. انظر: القاموس المحيط ٤/ ٢٧١ (مأن).

(٤) النوبة: الجماعة من الناس. انظر: اللسان ١/ ٧٧٤ (نوب).

(٥) الجزولية: ٢٩٣.

(٦) البرة والبروة: هي حلقة من صفر أو غيره تجعل في أنف البعير. انظر: اللسان ١٤/ ٧١ (برى).



وقوله: وعلى فِعَلٍ[1].

مثاله: خِيَمٌ في جمع خَيْمةٍ. وضِيَعٌ في جمع ضَيْعَةٍ.

وقوله: فيما عينُه ياءٌ أكثرُ في الصحيح[1].

مثاله: هِضَبٌ في جمع هضبةٍ.

وقوله: وفِعْلَةٌ في القلة بالألف والتاء قياساً[1].

مثاله: سِدْرَاتٌ وكِسْرَاتٌ.

وقوله: والعينُ جائزٌ فيها الإتباعُ[1].

أي جائزٌ أن يقالَ فيه: كِسِرَاتٌ وسِدِرات بكسر السين والدال.

وقوله: ما لم يعتلّ ولم يضاعفْ[1].

مثال: ما هي فيه كذلك بيعةٌ وقدّةٌ.

وقوله: ولم تكن اللامُ واواً[1].

مثاله: رِشْوَةٌ.

وقوله: والفتح[1].

أي جائز أن يقال: كِسَرَاتٌ وسِدَرَاتٌ.

وقوله: ما لم تكن العينُ من جنسِ اللام[1].

مثاله: دِرّةٌ ودِرّاتٌ.

وقوله: وعلى أَفْعُلٍ سماعاً[1].

مثاله: أَنْعُمٌ جمع نِعْمَةٍ.

وقوله: وفي الكثرة على فِعَلٍ[1].

مثاله: نِعَمٌ، وسِدْرة وسِدَرٌ.

---

(١) الجزولية: ٢٩٣.

وقوله: وفُعْلَة في القلّةِ بالألفِ والتاءِ(١).

مثاله: غُرْفَةٌ وغُرُفَاتٌ.

وقوله: ويجوزُ في العينِ الإتباع(١).

أي جائزٌ أن يقالَ فيه: غُرُفاتٌ.

وقوله: ما لم تعتلَّ العين(١).

ومثاله: دُوْلَة ودُولاَتٌ.

وقوله: ولم تكن اللامُ ياءً(١).

مثاله: كُلْيَةٌ وكُلْيَاتٌ.

[وقوله](٢): ولا من جنسِ العين(١).

مثاله: دُرَّة ودُرَّات.

وقوله: وجائزٌ فيها الإسكانُ مطلقاً والفتحُ(١).

أي جائز أن يقالَ: غُرْفَاتٌ وغُرُفَاتٌ.

وقوله: ما لم تكن العينُ من جنس اللام(١).

مثاله: دُرَّاتٌ، لا يجوزُ فيه /٦٣أ الفتحُ.

وقوله: في الكثرة على فُعَلٍ(١).

مثاله: ظُلَمٌ.

وقوله: وفِعَالٍ(١).

مثاله: بِرَامٌ في جمع بُرْمَةٍ.

وقوله: وفَعَلَةٌ في القلةِ بالألفِ والتاءِ(١).

مثاله: رَقَبَاتٌ.

---

(١) الجزولية: ٢٩٣.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.



وقوله: وجاء على أَفْعُلٍ(١).

مثاله: آكُمٌ في جمع أَكَمَةٍ.

وقوله: وأَفْعَالٍ(١).

مثاله: أَرْقَابٌ.

وقوله: وفي الكثرة على فِعَالٍ(١).

مثاله: رِقَابٌ.

وقوله: وعلى فُعْلٍ(١).

مثاله: نَاقَةٌ ونُوقٌ.

وقوله: وعلى فِعَلٍ(١).

مثاله: قِيَمٌ في جمع قَامة تِيَرٌ في جمع تارة(٢).

وقوله: وفُعَلَةٌ في القلَّةِ بالألف والتاء(١).

مثاله: نُغَرَاتٌ في جمع نُغَرَةٍ، وتُخَمَاتٌ وتُهَمَاتٌ، في جمع تُخَمَةٍ وتُهَمَةٍ، وتُخَمٌ وتُهَمٌ في الكثرة.

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعَلٍ(١).

مثاله: نُغَرٌ.

وقوله: وفِعَلَةٌ في القلَّةِ بالألفِ والتاءِ(١).

مثاله: نِقِمات.

وقوله: وفي الكثرة على فِعَلٍ(١).

مثاله: نِقَمٌ ومِعَدٌ.

---

(١) الجزولية: ٢٩٣.

(٢) جاء في هامش الأصل: «قال الشاعر:

تـقـوم تـارات وتـمـشـي تـيـرا».

وهو من شواهد سيبويه. انظر: الكتاب ٢/١٨٨.

## باب جمعِ الثلاثيّ صفةً

قوله: جاءَ فَعْلٌ في القلّةِ على أفْعَالٍ[1].

مثاله: أشْيَاخٌ.

وقوله: وعلى أفْعُلٍ بشرطِ استعمالِه استعمالَ الأسماء[1].

مثاله: أعْبُدٌ.

وقوله: وبالواو والنون[1].

مثاله: كَهْلُون.

وقوله: والألفِ والتاءِ.

مثاله: كَهْلاَتٌ.

وقوله: وفي الكثرة على فِعَالٍ[1].

مثاله: فَسْلٌ وفِسَالٌ[2].

وقوله: فُعُولٌ والأولُ أكثرُ[1].

مثاله: كُهُولٌ.

وقوله: ويشتركان[1].

مثاله: فِسَالٌ وفُسُولٌ.

(١) الجزولية: ٢٩٥.

(٢) الفسل: الرذلُ والنذلُ الذي لا مروءةَ له. انظر: اللسان ١١/ ٥١٩ (فسل).



وقوله: وعلى فُعْلٍ[1].

مثاله: وُرْدٌ في جمع وَرْدٍ.

وقوله: وفِعْلانٌ[1].

مثاله: ضِيفَانٌ.

وقوله: وفُعْلان[1].

مثاله: عُبْدَانٌ.

وقوله: وفِعَلَةٌ[1].

مثاله: شِيَخَةٌ.

وقوله: وإذا لحقته هاءُ التأنيثِ جاءَ مكسّراً على فِعَالٍ[1].

مثاله: صِعَابٌ جمع صَعْبَة.

[وقوله][2]: وبالألفِ والتاء ساكنَ الوسط[1].

مثاله: صَعْبَاتٌ، وقولهم: رَبَعَاتٌ ولَجَبات[3] متأولٌ.

وقوله: وفَعَلٌ في القلة على أفْعَالٍ[1].

مثاله: أبْطَالٌ.

وقوله: وبالواوِ والنونِ[1].

مثاله: حَسَنُون.

وقوله: وبالألفِ والتاءِ[1].

مثاله: /٦٣ب حَسَنَاتٌ.

وقوله: وفي الكثرةِ على فِعَالٍ[1].

(١) الجزولية: ٢٩٥.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) شاة لجبة: قلّ لبنها. انظر: القاموس المحيط ١/١٣٢ (لجب).

مثاله: حِسَانٌ.

وقوله: وقد يستغنون عنه بأفْعَالٍ[١].

مثاله: أبْطَالٌ.

وقوله: وما لحقته هاءُ التأنيث منه فإن جاء مذكّرُه على فعالٍ فهو مثله[١].

مثاله: حَسَنَةٌ وحِسَانٌ.

وقوله: وإن جاء على أفْعَالٍ فهو بالألف والتاء[١].

مثاله: بَطَلَةٌ وبَطَلاتٌ، لأنَّك تقول: بطلٌ وأبطالٌ.

وقولُه: وهو في الصفاتِ أقلُّ من فَعَلٍ[١].

كما كانَ في الأسماءِ.

وقوله: وفُعُلٌ في القلَّةِ على أفْعَالٍ[١].

مثاله: أجْنَابٌ في جمع جُنُبٍ.

وقوله: وبالواوِ والنونِ ولم يجاوزوه لقلَّتِهِ في الصفات[١].

مثاله: جُنُبون.

وقوله: وفِعُلٌ جاءَ في القلَّةِ على أفعالٍ كثيراً[١].

مثاله: جِلِفٌ[٢] وأجْلافٌ.

وقوله: على أفْعُل نادراً[١].

مثاله: أجْلُفٌ.

وقوله: وبالواو والنون[١].

مثاله: جِلِفُون.

(١) الجزولية: ٢٩٥.

(٢) الجلف: الرجل الجافي. انظر: القاموس المحيط ٢/١٢٨ (جلف).



وقوله: وإذا لحقته الهاءُ لم يجمع إلا بالألفِ والتاءِ[١].

مثاله: نِضْواتٌ في جمع نِضْوة، إلا ما جاء من قولهم: عِلَجٌ في جمع عِلْجَة.

وقوله: وفُعْلٌ في القلّةِ على أفعالٍ[١].

مثاله: أمْرَارٌ في جمع مُرٍّ.

وقوله: وبالواو والنون[١].

مثاله: حُلْوون.

وقوله: ومؤنثه كمؤنث فِعْلٍ[١].

مثاله: حُلْواتٌ في جمع حُلْوَةٍ.

وقوله: وفَعُلٌ جاءَ في القلّةِ على أفعالٍ قليلاً[١].

مثاله: أيْقاظٌ في جمع يَقُظٍ.

وقوله: وبالواو والنون[١].

مثاله: يَقُظُون.

وقوله: وبالألف والتاء[١].

مثاله: يَقُظَاتٌ في جمع يَقُظَةٍ.

وقوله: في الكثرة على فَعَالَى[١].

مثاله: حَذَارَى في جمع حَذِرٍ.

[وقوله]: ولا يكادُ يكسّر وفُعَلٌ [مثله][٢].

مثاله: يَقُظٌ.

(١) الجزولية: ٢٩٥.

(٢) ليس في الجزولية المطبوع ولا في المخطوطتين اللتين وقفت عليهما.

## باب [جمعِ ما كانَ على أربعةِ أحرف]

قوله: جاءَ فِعَالٌ في القلَّةِ على أفعِلَة[١].

مثاله: أرْدِيَةٌ وأحْمِرَةٌ، في جمع: رِدَاءٍ وحِمَارٍ.

وقوله: ولم يجاوزوه[١].

يعني إلى جمعِ كثرةٍ.

وقوله: إنْ كان معتلَّ اللامِ[١].

يعني مثل أرْدِيةٍ وأغْطِيةٍ.

وقوله: أو مضاعفاً[١].

يعني: أكِنَّةٌ وأعِنَّةٌ.

وقوله: وشاذًّا / ٦٤أ على أفْعُلٍ[١].

مثاله: أطْلُحٌ وأذْرُعٌ، في لغة من ذكَّر الذراع[٢].

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعُلٍ[١].

مثاله: كُتُبٌ وعُيُنٌ، في: كتابٍ وعيانٍ.

وقوله: ويجوزُ التخفيفُ[١].

(١) الجزولية: ٢٩٧.

(٢) ذكَّرها بعضُ بني عكل. انظر: المذكر والمؤنث ١/ ٣٩٧ ط. د. عضيمة ٣٠١ ط. د. الجنابي.



أي جائز أن يقال: كُتْبٌ وعُيْنٌ.

وقوله: إلا أن تكونَ عينُه واواً فإنَّه يجب[١].

مثاله: خُوْنٌ في جمع خِوَانٍ.

وقوله: مثله في جميع ذلك[٢].

مثاله: قَذَالٌ وأقْذِلَةٌ وقُذُلٌ.

وقوله: فُعَالٌ في القلَّة على أفعِلَةٍ[١].

مثاله: غُرَابٌ وأغْرِبَةٌ، وغُلامٌ وأغْلِمَةٌ.

وقوله: فِعْلَةٌ[١].

مثاله: غِلْمَةٌ.

وقوله: وفي الكثرةِ على فِعْلانٍ[١].

مثاله: غِلْمَانٌ وغِرْبَانٌ.

وقوله: وفُعْلانٌ[١].

مثاله: زُقَّانٌ في جمع زُقَاقٍ.

وقوله: وجاء فُعْلٌ في مضاعفة نادراً[١].

مثاله: ذُبٌّ في جمع ذُبَابٍ.

وقوله: وفَعِيلٌ في القلَّةِ على أفْعِلَةٍ[١].

مثاله: أرْغِفَةٌ في جمع رَغِيفٍ.

وقوله: وفِعْلَةٍ[١].

مثاله: صِبْيَةٌ في جمع صَبِيٍّ.

(١) الجزولية: ٢٩٧.

(٢) الجزولية: ٢٩٧، وقبله: «وقَذَال».

[وقوله][١]: وشاذًا على أَفْعُلٍ[٢].

مثاله: أَجْنُنٌ في جمع جَنِين قال[٣]:

حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بالأَجْنُنِ[٤]

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعْلانٍ[٢].

مثاله: رُغْفَانٌ.

وقوله: وفُعُلٍ[٢].

مثاله: رُغُفٌ.

وقوله: وعلى أَفْعِلاءَ[٢].

مثاله: أَنْصِبَاءُ في جمع نَصِيب.

وقوله: وعلى فُعْلانٍ[٢].

مثاله: قُضْبَانٌ في جمع قَضِيبٍ.

وقوله: وعلى فِعَالٍ[٢].

مثاله: فِصَالٌ في جمع فَصِيلٍ.

وقوله: وفَعائلَ[٢].

مثاله: أفائلُ في جمع أَفِيلٍ[٥].

وقوله: وربّما فتحوا عين فُعُل في مضاعفه، والأعرفُ الضمُّ[٢].

مثاله: وسُرُرٌ في جمع سَرِير، وجُدَدٌ وجُدُدٌ في جمع جديد.

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٢) الجزولية: ٢٩٧.
(٣) هو رؤبة بن العجاج.
(٤) سبق تخريجه ٤٦٧.
(٥) الأفيل: ابن المخاض فما فوق والفصيل. انظر: اللسان ١١/١٨ (أفل).



وقوله: وفَعُولٌ في القلّةِ على أَفْعِلَةٍ[١].

مثاله: أَعْمِدَةٌ في جمع عَمُودٍ.

وقوله: وجاء في بنات الواو منه أَفْعَالٌ[١].

مثاله: أَفْلاءٌ[٢].

[وقوله][٣]: وفي الكثرة على فِعْلانٍ[١].

مثاله: قِعْدَانٌ في جمع قَعُودٍ.

وقوله: وفُعُلٍ[١].

مثاله: عُمُدٌ في جمع عَمُودٍ.

وقوله: وعلى فَعَائِلَ[١].

مثاله: جَرَائِرُ في جمع جَرُورٍ - فيمن ذكّر.

وقوله: في البابِ بغير هاءٍ[٤].

مثاله: أَعْقُبٌ في جمع عُقَابٍ / ٦٤ب وأَلْسُنٌ في جمع لِسَانٍ.

وقوله: وعلى أَفْعَالٍ[١].

مثاله: أَيْمَانٌ في جمع يَمِينٍ.

وقوله: وأَفْعِلَةٍ[١].

مثاله: أَسْمِيَةٌ في جمع سَمَاءٍ وهي السَّحَابُ[٥].

(١) الجزولية: ٢٩٧.
(٢) أفلاء جمع فَلُوّ.
(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(٤) الجزولية: ٢٩٧، وقبله: «والمؤنث....».
(٥) انظر: تهذيب اللغة ١١٦/١٣.

وقوله: وفي الكثرةِ على فُعُولٍ[١].

مثاله: عُنُوقٌ في عَنَاقٍ.

وقوله: وجاء منه على فَعَائِلَ[٢].

مثاله: عَجائِزُ.

وقوله: وفُعُلٍ[٢].

مثاله: عُجُزٌ.

وقوله: وفِعَالٍ[١].

مثاله: قِلَاصٍ.

وقوله: وفِعْلان[١].

مثاله: عِقْبَانٌ.

وقوله: وبالهاءِ في القلّة بالألفِ والتاءِ[٢].

مثاله: رِسَالاتٌ وسَفِينَاتٌ.

وقوله: وفي الكثرة[٣] على فَعَائِلَ[٢].

مثاله: رسَائِلُ وسَفَائِنُ.

وقوله: وعلى فُعُلٍ[٢].

مثاله: سُفُنٌ.

وقوله: وبإسقاطِ الهاء[٢].

مثاله: سَفِينٌ وحَمَامٌ في سَفِينَةٍ وحَمَامَةٍ.

---

(١) ليست في الجزولية المطبوع، وهي في المخطوط ١٤٦أ من نسخة فاس.

(٢) الجزولية: ٢٩٧.

(٣) الأصل: النكرة، والتصويب عن الجزولية.



## باب [جمعِ ما كانَ على أَفْعَل]

قوله: أَفْعَلُ اسماً يجمعُ على أَفَاعِلَ[١].

مثاله: أَحَامِدُ.

وقوله: فإن استوفى الشروطَ[١].

يعني شروطَ جمعِ الاسمِ بالواو والنون والياء وبالنون.

وقوله: وصفةٌ مقرونةٌ بمِنْ لفظاً ومعنى لا تجمع[١].

مثاله: زيدٌ أفضلُ منك.

وقوله: وصفةٌ مؤنثةٌ الفَعْلَى على الأفَاعِلِ[١].

مثاله: الأكابِرُ والأَصَاغِرُ.

وقوله: ومؤنثة على الفُعْلِ[١].

مثاله: الفُضَلُ.

وقوله: أو بالألفِ والتاءِ[١].

مثاله: الفضليات.

وقوله: وصفةٌ مؤنثةٌ فعلاءَ على فُعْلٍ[١].

سُوْدٌ في جمع أَسْوَدَ.

---

(١) الجزولية: ٢٩٧.

وقوله: وفُعْلانٍ(١).

مثاله: سُوْدَانٌ.

وقوله: ومؤنثه على فُعْلٍ ساكن الثاني فيهما(١).

مثاله: حُمْرٌ في حَمْرَاءَ وأَحْمَرَ.

وقوله: ولا يُثَقَّلُ إلا في الشعر(٢).

مثاله(٣):

جَـرِّدُوا مِـنـهَـا وِرَاداً وشُـقُـرْ(٤)

(١) الجزولية: ٢٩٧.

(٢) الجزولية: ٢٩٩.

(٣) قول طرفة بن العبد.

(٤) عجز بيت من بحر الرمل صدره:

أَيُّـهَـا الـفِـتْـيَـانُ فِـي مَـجْـلِـسِـنَـا

وهو من قصيدة مطلعها:

أَصَحَوْتَ اليَوْمَ أمْ شَاقَتْكَ هِرّ ... ومِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

الشاهد: (شُقُر) جمع أشقر، ثُقِّل بضم عينه ضرورة.

الديوان ٦٩، التكملة ١٩٠، الخصائص ٢/٢٣٥، المحتسب ١/١٦٢، شرح المفصل ٥/٦٠، شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٠.



## باب [جمعِ ما كانَ على فاعل]

قوله: جاءَ فاعلٌ اسماً على فَوَاعِلَ(١).

مثاله: حَوَاجِبُ.

[وقوله](٢): وفِعْلاَنٍ(١).

مثاله: حِيطَانٌ.

وقوله: وفُعْلانٍ(١).

مثاله: غُلاَّنٌ في جمع غَالٌ(٣)، وهو الوادي.

وقوله: وصفةٌ مستعملةٌ استعمالَ الأسماءِ على فُعْلانٍ(١).

مثاله: رُعْيَانٌ.

وقوله: وفِعَالٍ(١).

مثاله: رِعَاءٌ.

وقوله: وأفعالٍ(١).

مثاله: أَصْحَابٌ.

(١) الجزولية: ٣٠١.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٣) قال ابن منظور ـ رحمه الله تعالى ـ: «والغلان: منابت الطلح، وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر، واحدها غالّ وغليل، وأغل الوادي: إذا أنبت الغلان» اللسان ١١/٥٠٣ (غلل).

وقوله: وصفةً محضةً على أفعالٍ[1].

مثاله: أَنْصَارٌ في جمع /١٦٥أ ناصِر.

وقوله: وعلى فُعُلٍ وفُعّالٍ[1].

مثاله: شُهُدٌ وشُهّادٌ وضُرُبٌ وضُرّابٌ في جمع شَاهِدٍ وضَارِبٍ.

وقوله: وفَعَلَةٍ[1].

مثاله: كَفَرَةٌ وفَجَرَةٌ وفَسَقَةٌ.

وقوله: وعلى فُعَلَةٍ[1].

مثاله: قُضَاةٌ وغُزَاةٌ.

وقوله: وعلى فُعْلٍ[1].

مثاله: بُزْلٌ في جمع بَازِلٍ.

وقوله: وفُعَلاءَ[1].

مثاله: شُعَرَاءُ، في جمع شاعر.

وقوله: وعلى فُعُولٍ[1].

مثاله: قُعُودٌ في جمع قَاعِدٍ.

وقوله: وشاذًّا على فَوَاعِلَ[1].

مثاله: فَوَارِسُ وهَوَالِكُ.

وقوله: ومؤنثاً بالتاء ومجرَّداً منها على فواعل[1].

مثاله: ضَوَارِبُ في جمع ضَارِبةٍ، وحَوَائِضُ في جمع حَائِض.

وقوله: على فُعَّلٍ[1].

مثاله: حُيَّضٌ.

(١) الجزولية: ٣٠١.



## باب [ألف التأنيث الممدودة]

قوله: فغيرُ الصفةِ مصدرٌ[1].

مثاله: البَأْسَاءُ والضَّرَّاءُ والسَّرَّاءُ.

وقوله: فغيرُ المصدرِ مفرداً[2].

مثاله: صَحْرَاءُ.

وقوله: واسمَ جَمْعٍ.

مثاله: حَلْفَاءُ[3].

وقوله: والصفةُ ما مذكَّرهُ أفعلُ[4].

مثاله: حَمْرَاءُ.

وقوله: وما ليس كذلك[4].

مثاله: امرأة عَفْلاءُ[5].

وقوله: ومما تلحقُه فُعَلاءُ[4].

(١) الجزولية: ٣٠٢، وقبله: «الأبنيةُ التي تلحقها ألفُ التأنيث الممدودة: فعلاء، فهي صفة أو غير صفة...».

(٢) الجزولية: ٣٠٢.

(٣) الحلفاء: نبات، وقيل: نبات الأغلاث. انظر: اللسان ٥٦/٩ (حلف).

(٤) الجزولية: ٣٠٣.

(٥) داء يصيب قبل المرأة. انظر: اللسان ٤٥٧/١١ (عفل).

مثاله : عُشَرَاءُ[1].

وقوله : وفِعَلاءُ[2].

مثاله : سِيَرَاءُ.

وقوله : وفَاعِلاءُ.

مثاله : قَاصِعَاءُ[3].

وقوله : وفِعْلِيَاءُ[2].

مثاله : كِبْرِيَاءُ.

وقوله : وفَاعُولاَءُ[2].

مثاله : عَاشُورَاءُ.

وقوله : وفَعَالاَءُ[2].

مثال : بَرَاكَاءُ[4].

وقوله : فَعُولاَءُ[2].

مثاله : بَرُوكَاءُ[5].

وقوله : وفَعْلَلاَءُ[2].

مثاله : عَقْرَبَاءُ.

وقوله : وفِعِلاَّءُ[2].

---

(١) ناقة عشراء مضى لحملها عشرة أشهر. انظر: اللسان ٤/ ٥٧٢ (عشر).

(٢) الجزولية: ٣٠٣.

(٣) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة. انظر: اللسان ٨/ ٢٧٥ (قصع).

(٤) البراكاء: الثبات في الحرب والجد، والبراكاء: ساحة القتال. انظر: اللسان ١٠/ ٣٩٨ (برك).

(٥) من ابترك القوم في القتال: جثوا على الركب، واقتتلوا ابتراكاً. انظر المصدر السابق.



مثاله : زِمِكَّاءُ[1].

وقوله : وفُعْلُلاءُ[2].

مثاله : خُنْفُسَاءُ.

وقوله : وفَعَلِيَاءُ[2].

مثاله : زَكَرِيَّاءُ.

وقوله : ومن الجموع : أَفْعِلاءُ[2].

مثاله : أَصْدِقَاءُ.

وقوله : وفُعَلاَءُ[2].

مثاله : شُعَرَاءُ.

---

(١) الزمكاء: أصل ذنب الطائر. انظر: اللسان ١٠/ ٤٣٦ (زمك).

(٢) الجزولية: ٣٠٣.

## باب [أبنية مصادر الثلاثيّ]

قوله: أبنيةُ مصادرِ الثلاثيِّ: فَعْلٌ(١).

مثاله: ضَرْبٌ.

[وقوله](٢): وفِعْلٌ(١).

مثاله: ذِكْرٌ.

[وقوله](٢): وفُعْلٌ(١).

مثاله: شُكْرٌ.

[وقوله](٢): وبالهاءِ(١).

مثاله: ضَرْبَةٌ وحِمْيَةٌ وشُبْهَةٌ.

[وقوله](٢): وبألفِ التأنيث(١).

مثاله: رُجْعَى وذِكْرَى وسَكْرَى.

[وقوله](٢): وبالألفِ والنون(١).

مثاله: لَيَّانٌ وحِرمانٌ وغُفْرانٌ.

[وقوله](٢): وفَعَلٌ(١).

/ ٦٥ب مثاله: غَلَبٌ.

---

(١) الجزولية: ٣٠٤.

(٢) تكملة يقتضيها منهج الشارح.



[وقوله](١): وفَعِلٌ(٢).

مثاله: حَنِقٌ.

[وقوله](١): وفُعَلٌ(٢).

مثاله: هُدًى.

[وقوله](١): وفِعَلٌ(٢).

مثاله: ضِخَمٌ.

[وقوله](١): وبالهاءِ في الأوّلِ(٢).

مثاله: غَلَبَةٌ.

[وقوله](١): والثاني(١).

مثاله: سَرِقَةٌ.

[وقوله](١): وبالألفِ والنونِ في الأوّلِ(٢).

مثاله: غَلَيَانٌ.

[وقوله](١): وفَعَالٌ(٢).

مثاله: ذَهَابٌ.

[وقوله](١): وفِعَالٌ(٢).

مثاله: صِرَافٌ.

[وقوله](١): وفُعَالٌ(٢).

مثاله: سُؤَالٌ.

[وقوله](١): وبالهاءِ في الأوّلِ(٢).

---

(١) تكملة يقتضيها منهج الشارح.

(٢) الجزولية: ٣٠٤.

مثاله: زَهَادَةٌ.

[وقوله](1): والثاني(2).

مثاله: حِمَايَةٌ.

[وقوله](1): وفُعُولٌ(2).

مثاله: لُزُومٌ.

[وقوله](1): وفَعُولٌ(2).

مثاله: قَبُولٌ.

[وقوله](1): وفَعِيلٌ(2).

مثاله: هَدِيرٌ.

[وقوله](1): وبالهاء في الأول(2).

مثاله: سُبُوطة.

[وقوله](1): ومَفْعَلٌ(2).

مثاله: مَضْرَبٌ.

[وقوله](1): ومَفْعِلٌ(2).

مثاله: مَرْجِعٌ.

[وقوله](1): وبالهاءِ في الأول(2).

مثاله: مَعْجَزَةٌ.

[وقوله](1): والثاني(2).

مثاله: مَعْصِيةٌ.

---

(1) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(2) الجزولية: ٣٠٤.



[وقوله](1): وتجيء على فاعلٍ(2).

مثاله: قُمْ قائماً.

[وقوله](1): وعلى اسم المفعول(2).

مثاله: خُذْ مَيْسُورَه ودَعْ مَعْسُورَه(3).

[وقوله](1): وعلى التَّفْعَالِ(4).

مثاله: التَّلْعَابُ.

[وقوله](1): والفِعِّيلى(4).

مثاله: الخِطِّيبَى.

---

(1) تكملة يقتضيها منهج الشارح.
(2) الجزولية: ٣٠٤.
(3) انظر: الكتاب ٢/٢٥٠.
(4) الجزولية: ٣٠٥.

## بابُ [اشتقاقِ المصدرِ والزمانِ والمكانِ]

قوله: وما كانَ منه معتلَّ الفاءِ[١].

مثاله: المَوْعِدُ والمَوْزِنُ.

وقوله: وما كانَ منه معتلَّ اللامِ[٢].

مثاله: المَرْمَى والمَدْعَى.

وقوله: وكذلك إذا كان عينُه معتلَّة[٣].

مثاله: المَهْوَى.

وقوله: وإن كان معتلَّ الفَاءِ واللامِ فكذلك[٣].

مثاله: المَوْعَى.

وقوله: فإنَّه يلزمُ في الأمرِ العام[٤].

استظهرَ على الأحرفِ التي[٥] شذَّت، نحو المَنْبِتُ والمَجْزِرُ.

(١) الجزولية: ٣٠٦، وبعده: «.... فإنه يلزم مَفْعِلاً بالكسر في المصدر والزمان والمكان».

(٢) الجزولية: ٣٠٦، وبعده: «.... فإنه يلزم مَفْعَلاً بالفتح في المصدر والزمان والمكان».

(٣) الجزولية: ٣٠٦.

(٤) الجزولية: ٣٠٧، ونصه: «وما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ أو فَعَلَ يَفْعُلُ أو فَعَلَ يَفْعَلُ، فإنه في الأمر العام يلزم مَفْعَلاً بالفتح في المصدر والزمان والمكان».

(٥) الأصل: الذي، والتصويب عن الشرح الكبير.



## بابُ [الإمالة]

قوله: تمالُ الألفُ للكسرةِ قبلها بحرفٍ[١].

يعني نحو: عِبَادٍ.

وقوله: أو حرفين أولُهما ساكنٌ[١].

يعني نحو: سِرْبَالٍ.

وقوله: أو بعدَها يَلِيها[١].

نحو: عَابِدٍ.

وقوله: ومقدَّرُها عند بعضِهم كملفوظِها[١].

مثاله عندهم: هذا رادٌّ.

وقوله: ولِلياء [تكون][٢] قبلها تليها[١].

مثاله: شوكُ السَّيالِ[٣].

وقوله: أو بينهما حرفٌ واحدٌ[١].

مثاله: شَيْبَانٌ وغَيْلانٌ.

(١) الجزولية: ٣٠٩.

(٢) تكملة من الجزولية.

(٣) السيال: شجر له شوك أبيض طويل إذا نزع خرج منه مثل اللبن، وقيل: هو ما طال من السمر. انظر: اللسان ١١/ ٣٥٢ (سال).

وقوله: ولا تكون[1] منقلبة عن ياءٍ[2].

مثاله: فَتى وطابَ.

وقوله: أو واواً مكسورةً[2].

مثاله: خَافَ.

وقوله: أو صائرةً ياءً في حالةٍ ما[2].

مثاله: غَزَا لأنك [تقول][3]: غُزِيَ.

وقوله: أو لمجاورتِها / ١٦٦أ ألفاً ممالةً[4].

يعني نحو: الألف الثانية إذا أُميلت في: رأيت عماداً.

وقوله: أو لتناسبِ الأواخرِ[4].

يريد لذلك ما أُميلَ من ذوات الواوِ من الأسماءِ نحو: ﴿والضُّحى﴾[5] لمناسبةِ ما يليه ممالة الألف.

وقوله: ويمنعُ المستعلي إمالةَ الألفِ في الاسم إذا وَقَعَ قبلها يليها عند الكلِّ[4].

يعني نحو: ظَالِم وظَاهِر، وقد تقدَّمت الإمالةُ في: طابَ وخافَ. وكذلك ما الإمالةُ فيه؛ لأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ مكسورة، أو صائرة [ياء] فيها المستعلي.

---

(١) الجزولية: أو تكون، وهو الوجه، وتركت ما في الأصل؛ لكونه يوافق إحدى نسخ الشرح الكبير.

(٢) الجزولية: ٣٠٩.

(٣) تكملة يقتضيها السياق، وهي في الشرح الكبير.

(٤) الجزولية: ٣١٠.

(٥) سورة الضحى، الآية: ١، والإمالة قراءة حمزة والكسائي ـ رحمهما الله تعالى ـ انظر: السبعة ٦٩٠، التيسير ٢٢٣، الإقناع ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢.



وقوله: أو قبلَها بحرفٍ مكسورٍ[1].

مثاله: ضِيَافٌ.

وقوله: أو ساكناً[1].

مثاله: مِطْعَانٌ ومِقْلاتٌ.

وقوله: أو بعدها يليها[1].

مثاله: نَاطِقٌ.

وقوله: أو بينهما حرفٌ عند الكلِّ[1].

مثاله: نَاعِقٌ.

وقوله: أو حرفانِ عند الأكثر[1].

مثاله: مَنَاشِيطُ ومَغَالِيقُ.

وقوله: وتمنعُ الراءُ من الإمالةِ إذا وقعت قبل الألفِ تليها[1].

مثاله: رَاشِدٌ.

وقوله: أو بعدَها يليها مفتوحة أو مضمومة[1].

مثاله: رأيتُ قراراً وهذا قرارٌ.

وقوله: وبعدَها بحرفٍ عند الأقلِّ[1].

مثاله: هذا كَافِرٌ.

وقوله: ويغلبُ المستعلي إذا وقعت بعدها تليها كسرةٌ عند الكلِّ[1].

مثاله: ضَارِبٌ وخَارِجٌ.

وقوله: إمّا بحرفٍ[2] عند الأقلِّ[3].

مثاله: قَادِرٌ.

---

(١) الجزولية: ٣١١.

(٢) الأصل: الحروف، والتصويب عن الجزولية والشرح الكبير.

(٣) الجزولية: ٣١٥.

## بابٌ [من حروفِ العربيّةِ]

قوله: والنونُ السّاكنةُ التي هي غُنّةٌ في الخيشوم[1].

يعني بذلك النونَ المخفاة.

(١) الجزولية: ٣١٢، قبله: «الإدغامُ في حروف الفم أقوى منه....».



## بابٌ [آخرُ من حروفِ العربية]

قوله: والضّادُ الضّعيفة[1].

هي ضادُ عاميّتنا.

(١) الجزولية: ٣١٢، قبله: «الإدغامُ في حروف الفم أقوى منه....».

## بابُ [الإدغامِ]

قولُه: في حروفِ الطرفين[1].

يريد بالطرفين طرفي الفمِ، وهما الحلقُ والشفتان.

(١) الجزولية: ٣٢١.



## باب [أحرف الجواب]

قوله: من حروفِ التصديقِ (نَعَمْ) وهي تصديقُ ما قبلها مطلقاً[1].

يعني نفياً كانَ أو إيجاباً.

وقوله: عارياً من حروفِ الاستفهام /٦٦ب كانَ أو مقروناً به[2].

مثاله: بَلَى، لمن قال: ما قَامَ زَيْدٌ، وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[3].

تمَّ الكتابُ بحمدِ الله وحسنِ توفيقهِ وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

فَرَغ من كتبهِ العبدُ الفقيرُ الحقيرُ المحتاجُ إلى رحمة الله الخبير البصير أبو بكرِ بن الحسين بن الحاجّ سعادة بن نعمة الله بن محمد الحافظ السلماسي في منتصف ذي الحجة حجة اثنين وستين وستمائة. رحم الله ـ عز وجل ـ لمن نظر فيه ودعا لكاتبه وصاحبه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات.

(١) الجزولية: ٣٢١، وقبله: «ومنها (بلى) وهي إيجاب بعد النفي....».

(٢) الجزولية: ٣٢١.

(٣) الآية: ﴿وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هذَا غَافِلِينَ﴾. الأعراف: ١٧٢.

# الفهارس العامة

## أولاً: فهرس المصادر والمراجع


- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لمحمد بن أحمد الدمياطي الشافعي، طبع في مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر، سنة ١٣٥٩هـ.
- أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم البنا، ط: الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- أدب الكاتب: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الرابعة، طبع مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، ط: الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي/ طبع دار المعارف دمشق ١٤٠٢هـ (منشورات مجمع اللغة العربية ـ دمشق).
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧هـ.
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء: لمحمد بن حبيب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م (ضمن الجزء الثاني من نوادر المخطوطات).
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي بن عبد الحميد اليماني،

تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط: الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بمصر.

- الإصابة في تمييز الصحابة: للعسقلاني، تحقيق: د. طه محمد الزيني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة بن عبدالله النشرتي، نشر دار المريخ بالرياض، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.

- أصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، طبع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ.

- الأصمعيات: اختيار أبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط: الخامسة، دار المعارف القاهرة.

- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط: الأولى، مؤسسة بيروت، ١٤٠٥هـ.

- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق: د. زهير غازي زاهد، طبع مطبعة العاني بغداد.

- إعراب القراءات السبع وعللها: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الإفصاح ببعض ما جاء في الخطأ في الإيضاح: لأبي الحسين بن الطراوة: تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، ط: الأولى، الناشر دار التراث، مكة المكرمة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد



البطليوسي، دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت، لبنان ١٩٧٣م.

- الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطابع دار الفكر، دمشق ط: الأولى، ١٤٠٣هـ. من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- أمالي ابن الشجري: لهبة الله بن علي محمد بن حمزة العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط: الأولى، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- الأمالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الفكر، بيروت.

- الأمالي: لأبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي، الناشر: عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

- الأمالي النحوية: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط: الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط: الأولى، دار التراث، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

- الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الثانية، دار العلوم الرياض، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو بن عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي،

تحقيق: د. مازن المبارك، ط: الثالثة، طبع دار النفائس بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

- البارع في علم العروض: لأبي القاسم علي بن جعفر، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، ط: الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية: للحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.
- برنامج ابن أبي الربيع: تحقيق: د. عبد العزيز الأهواني، مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول، الجزء الثاني، ربيع الأول ١٣٧٥هـ ـ نوفمبر ١٩٥٥م.
- برنامج شيوخ الرعيني: لأبي الحسن علي بن محمد الرعيني الأشبيلي، تحقيق: إبراهيم شبوح، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
- البسيط في شرح الجمل: لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- البغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٠م.
- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرح: السيد أحمد صقر، ط: الثالثة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.



- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، ١٣٤٩ هـ.
- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: الرابعة، دار المعارف ١٩٧٩م.
- التبصرة في القراءات السبع: للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوث الندوي، ط: الثانية، مطبوعات الدار السلفية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط: الأولى، دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ؛ منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة).
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل: لأبي حيان الأندلسي، مخطوط، منه نسخ فلمية في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحمل الأرقام الآتية: (٧٣٢٩، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٥٩٩٤) للأجزاء من الأول حتى السادس.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، المكتبة العربية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح: لخالد بن عبدالله الأزهري، دار الفكر.
- تعليق الفرائد: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن

عبدالرحمن المفدّى، ط: الأولى، ١٤٠١

- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه: لأبي حمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: د .إحسان عباس، طبع في مطابع دار الصياد بيروت

- التكملة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الأولى، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية ـ الرياض ١٤٠١ هـ، نشر جامعة الرياض (الملك سعود).

- التكملة لكتاب الصلة: لابن الأبار، عني بنشره وتصحيحه ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني، طبع بمطبعة السعادة بمصر.

- تهذيب إصلاح المنطق: للخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: الأولى، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك: لحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط: الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٩م.

- التوطئة: لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ط: الثانية، مطابع سجل العرب، ١٩٨٠م.

- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، مكتبة المثنى، بغداد.

- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ.

- الجامع لأحكام القرآن الكريم: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط: الثانية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

- الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط: الأولى، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل الأردن، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.



- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط: الأولى، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

- جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، دار المعارف القاهرة.

- الجنى الداني: لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٣٩٦هـ.

- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ط: الأولى، دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع في مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: د .مصطفى إمام، ط: الأولى، طبع مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩م.

- الحماسة: لأبي تمام الطائي، تحقيق: عبدالله بن عبد الرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م (من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

- الحماسة البصرية: لصدر الدين بن الفرج بن حسين البصري، تعليق: مختار الدين أحمد، ط: الأولى، مطبعة مجلس دائر المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

- الحيوان: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: الثانية، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٧٩م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الدرر اللوامع: لأحمد بن أمين الشنقيطي، ط: الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، ط: الأولى، دار القلم، دمشق، وصدر الجزء الأول عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وصدر الجزء الحادي عشر وهو آخر الكتاب عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة: تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٣٨٩هـ.
- ديوان ابن أحمر الباهلي (شعر عمرو بن أحمر الباهلي) جمعه وحققه: د.حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل): تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب ١٣٩٠هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، ط: الأولى، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، ١٣٧٣هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط: الثانية، مطبعة المعارف بغداد، ١٣٨٤هـ.
- ديوان الأشهب بن رميلة: صنعة: د. نوري حمودي القيسي (ضمن شعراء أميون) ط: الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م.



- ديوان امرىء القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: شرح سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة بيروت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: شرح سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة بيروت.
- ديوان تأبط شراً، جمعه وحققه: علي ذو الفقار شاكر، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان جرير: شرح محمد إسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح: د. حسين نصار، ط: الثانية، دار مصر للطباعة، الفجالة، ١٩٦٧م.
- ديوان حسان بن ثابت: صححه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٧٨م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي: تحقيق: إحسان عباس، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، مطابع دار المعارف، القاهرة.
- ديوان الراعي النميري: دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان زهير (شعر زهير - أبي سلمى) صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان زيد الخيل: تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف.

- ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، طبع مطبعة دار الكتب ١٣٩٥هـ (منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق).
- ديوان العباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دار الجمهورية بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسان: تحقيق: د. سامي مكي العاني، نشر بالعدد الثالث عشر مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٧٠م.
- ديوان العجاج: تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد، جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان العماني: جمع وتحقيق: د. جميل حداد، ضمن مجلة معهد المخطوطات، المجلد السابع والعشرين، الجزء الأول.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: د. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان عمرو بن معدي كرب: تحقيق: هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ١٩٧٠م.
- ديوان عنترة: تحقيق: محمد سعيد مولوي، ط: الثانية، المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ.
- ديوان الفرزدق: شرح عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ديوان القتال الكلابي: تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق: سامي مكي العاني، ط: الأولى، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، مطبعة حكومة



الكويت، ١٩٨٤م.
- ديوان المرار (شعر المرار الفقعسي الأسدي): تحقيق: نوري حمودي القيسي، ضمن القسم الثاني من (شعراء أميون) بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق: علاء الدين أغا، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٤٠١هـ (من منشورات النادي الأدبي الرياض).
- ديوان هدبة (شعر هدبة بن الخشرم): تحقيق: د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ١٩٧٦م.
- ديوان الهذليين: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الثقافة بيروت لبنان.
- الرد على النحاة: لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط: الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رصف المباني شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م (مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق).
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط: الثانية، دار المعارف القاهرة.
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

- سنن الترمذي المطبوع مع تحفة الأحوذي، المطبعة السلفية، المدينة المنورة.
- سنن أبي داود: إعداد عزت الدعاس، دار الحديث، حمص ١٩٦٩م.
- سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- السيرة النبوية: لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.
- شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨١م.
- شرح أشعار الهذليين: لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- شرح الألفية: لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، المعروف بابن الناظم: تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط: الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الجزولية للأبذي: تحقيق: د. سعد حمدان الغامدي، ١٤٠٦هـ، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح الجمل: لعلي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط: الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
- شرح ديوان الحماسة: للإمام أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب،





بيروت.
- شرح ديوان الحماسة: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط: الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
- شرح الشافية: لرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الإيضاح: لعبدالله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطبعة الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح شواهد الشافية مطبوع مع شرح الشافية: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد محمود الشنقيطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية: للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، رسالة ماجستير تقدم بها: ناصر بن عبدالله الطريم، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠٢هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الكافية: للرضي الإستراباذي، ط: الثانية: دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ.
- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن السيرافي، دار الكتب المصرية، ١٣٧ نحو.

- شرح اللمع: لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري الأسدي، تحقيق: د. فائز فارس، ط: الأولى، مطابع كويت تايمز، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب بيروت.
- شرح المفضّليات: لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، ط: الأولى، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٢٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة: لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط: الأولى، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.
- الشعر: (شرح الأبيات المشكلة الإعراب، إيضاح الشعر): لأبي علي الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دارة العلوم والثقافة ببيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- الشعر والشعراء: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لجمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- الشيرازيات: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، مصورة عن نسخة راغب باشا في تركيا.
- صالح بن عبد القدوس (شعر صالح بن عبد القدوس): تأليف وجمع وتحقيق: عبدالله الخطيب، الناشر: دار منشورات البصري ـ بغداد ١٩٦٧م.



- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الثانية، دار العلم للملايين بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٩٧م.
- صحيح مسلم بشرح النووي: ط: الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٩٧م.
- صفوة الصفوة: لابن الجوزي، طبع مجلس دائر المعارف العثمانية، حيدرآباد ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.
- صلة الصلة: لأبي جعفر أحمد بن الزبير، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير، تعليق: لافي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية الرباط.
- ضرائر الشعر: لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط: الأولى، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- الطبقات الكبرى: لابن سعد، دار صادر، بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٣هـ.
- العروض: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، ط: الأولى، دار القلم، الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- عروض الورقة: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. صالح جمال بدوي، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م (من مطبوعات نادي مكة الثقافي).
- عروض الورقة: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: محمد العلمي، ط: الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- العقد الفريد: لأبي عمر أحمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط: الثانية، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

- الغاية في القراءات العشر: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجمباز، ط: الأولى، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الغرة في شرح اللمع: لابن الدهان، الجزء الثاني، نسخة قلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقوم ٥٧٠٤ ف، مصورة عن نسخة قليج علي.
- الفاخر في الأمثال: للمفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، ط: الأولى، مطابع دار العربية، بيروت لبنان، ١٣٩٨هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
- فرحة الأديب: لأبي محمد الأعرابي، المعروف بالأسود الغندجاني، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتب، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس، ود. عبد الحميد عابدين، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الفصول الخمسون: لزين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء: د. إحسان عباس، ط: الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط: الثانية، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- القسطاس في علم العروض: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: الثانية، مكتبة المعارف





بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير، دار صادر بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ط: الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، ١٣١٦هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أفتاب طهران.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط: الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- اللامات: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط: الثانية، دار الفكر، دمشق ١٤٠٥هـ.
- اللآلئ: للوزير أبي عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط: الثانية، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- لباب الإعراب: لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، ط: الأولى، دار الرفاعي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر بيروت.
- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط: الأولى، عالم الكتب القاهرة، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- المؤتلف والمختلف: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تعليق: ف. كرنكو، ط: الثانية، مكتبة القدس، ودار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- المباحث الكاملية: لعلم الدين اللورقي الأندلسي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: فؤاد سزكين، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠١هـ.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: الثالثة، دار المعارف بمصر.
- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن سيده. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط: الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧-١٣٩٣هـ، ١٩٥٨-١٩٧٣م.
- المحمدون من الشعراء: لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد عبد الستار خان أيم، مطبعة مجالس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن،



١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- مختصر في شواذ القرآن الكريم: من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجستر أسر، مكتبة المتنبي القاهرة.
- المخصص: لأبي الحسن علي بن سيده، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: طارق عبدعون الجناني، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨م.
- المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المردفات من قريش: لأبي الحسن علي بن محمد المدائني، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، (ضمن الجزء الأول من نوادر المخطوطات).
- المزهر: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- المسائل البصريات: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط: الأولى، مطبعة المدني القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العضديات: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط: الأولى، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م (من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة).
- المستقصى من أمثال العرب: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: الثانية، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٣٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٧م.
- المشكاة والنبراس شرح الكراس: لإبراهيم بن عبد السلام الصنهاجي العطار، مخطوط محفوظ في مكتبة القرويين بفاس، رقم ل ٤٠/٥٠٧.
- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق.
- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضامن، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- معاني الحروف المنسوب للرماني[1]: تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، ط: الثانية، دار الشروق جدة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط: الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط: الأولى، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(١) نسبه محققه إلى الرماني، وحقق نسبته زميلي د. صالح بن حسين العايد، وتوصل إلى مؤلفه هو علي بن فضال المجاشعي تلميذ الرماني، وليس الرماني. انظر: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد ١٩ ص ٢٩١.



- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
- معجم الشعراء: لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.
- معجم ما استعجم: لأبي عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: مصطفى السقا، ط: الثالثة، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي عبدالله، دار الفكر، دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- المفصل في علم العربية: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: الثانية، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت.
- المفضليات: لأبي المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط: السابعة، دار المعارف، القاهرة.
- المقاصد النحوية: للعيني، طبع على حاشية خزانة الأدب، المطبعة الأميرية، ببولاق، ط: الأولى.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان ـ الأردن، ١٩٨٢م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- المقرب: لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

- المنصف شرح التصريف: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.
- المنهاج الجلي شرح قانون الجزولي: لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الاربلي، مصورة عن نسخة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- منهج السالك: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن، ١٩٧٤م.
- مواد البيان: لعلي بن خلف الكاتب، تحقيق: د. حسين عبد اللطيف، منشورات جامع الفاتح، ١٩٨٢م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: لمحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم البنا، ط: الثانية، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.
- نسب قريش: لأبي عبدالله المصعب بن المصعب الزبيري، تحقيق: لافي بروفنسال، ط: الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- النشر في القراءة العشر: لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط: الأولى، منشورات معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، ط: الأولى، دار الشروق، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.



- همع الهوامع: لجلال الدين السيوطي، الجزء الأول تحقيق: عبد السلام هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، وانفرد د. عبدالعال بتحقيق باقي الأجزاء، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، دار اللنشر فارنز شتاينر ـ فسبادن، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- الوافي في العروض والقوافي: للخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: عمر يحيى، وفخر الدين قباوة، ط: الثالثة، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه: لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- وفيات الأعيان: لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

## ثانياً: فهرس الآيات

## ثالثاً: فهرس الأحاديث والآثار

## رابعاً: فهرس الأمثال وأقوال العرب





## خامساً: فهرس الأشعار

## سادساً: فهرس الأعلام





## سابعاً: فهرس الموضوعات

## القسم الثاني
## التحقيق



## النصُّ المُحَقَّق

الموضوع — الصفحة





الموضوع — الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|





| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

# AMTHILAT AL-JUZŪLIYAT

By Abu ʻAlī al-Shallaubīn

After taking a photo of the lonely manuscript of the book present in southern Turkey, the editor compared it with the other books of Abu ʻAlī al-Shallaubīn thinking of it as another copy of one of his books. There was no mention of it in any university thesis or any publication written on Abu ʻAlī. After a complete comparison with the authors other works, it was found to be a totally new book which motivated the editor to work on it.

The book also represents an important stage in the development of grammar studies, both from the personal and educational point of view, whether dealing with the reading of books or the early stages of writing, commenting or explaining. This book is distinguished from the others by its explanations and commentary. Although small in size, the book contains text not present in other books or even the manuscript of Fez. It has helped the author to link many statements of "al-Sharḥ al-Kabīr" not present in any publication.

The introduction by the editor speaks of the importance of the book which he divides into two parts: First the study divided into a forward and three chapters and then the edited book.

The forward is a brief biography of Abu ʻAlī al-Shallaubīn.

Chapter one talks about the subject of the book, opinions, citations and bibliographic sources.

Chapter two is a comparison between "Amthilat al-Juzūliyat" and "Al-Sharḥ al-Kabīr" and "al-Sharḥ al-Saghīr". In it are indicated the differences and how grammar studies developed along with explanations of text only present in this book.

Chapter three is a comparison between "Amthilat al-Juzūliyat" and "Al-Tawṭi'a", as to their arrangement, text and citations.

Then comes the edited part. First it contains the book authentication. Then the book plan for the editing and explanation of the manuscripts.

Finally the edited text followed by the complete indices.

# AMTHILAT AL-JUZŪLIYAT

*By*

Abū ʿAlī ʿUmar bin Muḥammad bin ʿUmar al-Shallaubīn
(Died 645 A.H. / 1246 A.D.)

*Researched and edited by*

Prof. Dr. Turkī Ibn Sahū Ibn Nazzāl al-ʿUtaybī
*Al-Imām Muḥammad Ibn Saʿūd Islamic University*
*College of Arabic Language*

Dar Sader Publishers
*Beirut*